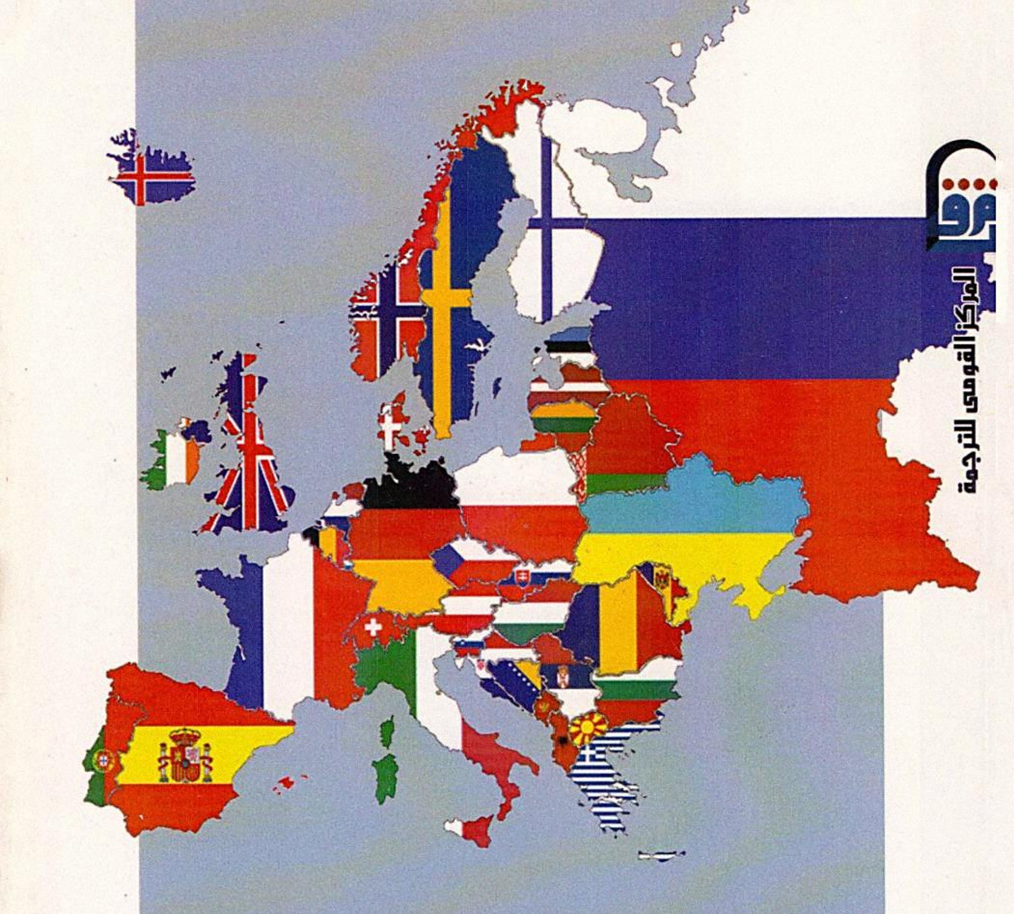


المركز القومى للترجمة

أنطونى جيدنز

أوربا فى عصر العولمة

ترجمة : عبد الوهاب علوب

260

أوربا فى عصر العولمة

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2607
- أوربا فى عصر العولمة
- أنطونى جيدنز
- عبد الوهاب علوب
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:

Europe in the Global Age

By: Anthony Giddens

This edition is published by arrangement with Polity Press Ltd., Cambridge.

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة.   ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤   فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org   Tel: 27354524   Fax: 27354554

أوربا فى عصر العولمة

تـــــــأليف: أنطـــونى جيـــدنز

ترجمـــــــــة: عبـــد الوهـــاب علـــوب



2015

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جيدنز ، أنطونى
أوربا فى عصر العولمة. تأليف: أنطونى جيدنز ؛ ترجمة: عبد الوهاب علوب .
ط١- القاهرة- المركز القومى للترجمة ؛ ٢٠١٥
٣٢٨ ص ، ٢٤سم
١ ـ أوربا ـ الأحوال الاجتماعية.
٢ ـ أوربا ـ تاريخ.
٣ ـ العولمة.
(أ) علوب ، عبد الوهاب (مترجم)
(ب) العنوان ٣٠٩,١٤٠

رقم الإيداع ١٦٤٥٤ / ٢٠١٤
الترقيم الدولى : I.S.B.N - 978 -977-718-784-8
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

إلى إلينا

المحتويات

تصدير

عجل بوضع هذا الكتاب بضعة تعليقات أدلى بها رئيس الوزراء البريطاني أنطوني بلير في خطاب ألقاه أمام مجلس النواب الأوربي في يونية ٢٠٠٥. ففي ذلك الخطاب أكد على التزامه بالمشروع الأوربي و"النموذج الاجتماعي" الأوربي، إلا أنه تساءل: أي نموذج اجتماعي هذا الذي يترك ما يقرب من عشرين مليونا من الناس عاطلين في الاتحاد الأوربي؟ إن أنظمة الرعاية الاجتماعية في أوربا بحاجة لإصلاح جذري.

ألقى هذا الخطاب الذي ترك أثرًا هائلاً في أوربا قبيل بدء رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوربي. والتي استمرت من أول يولية إلى آخر ديسمبر ٢٠٠٥. وأنشئت لجنة متصلة بتلك الرئاسة بغرض تحليل سلامة النموذج الاجتماعي واقتراح إجراء أية إصلاحات لازمة. ولم يكن الهدف الإيعاز بأي توجه "أنجلو سكسوني"؛ بل النظر للأمور بعيون محايدة. وشارك في المشروع عشرون فردًا تقريبًا من مختلف أنحاء أوربا، وأسهموا جميعًا بأبحاث. وأقيمت ندوات نظمها مركز بحوث "شبكة السياسات" في عديد من بلدان أوربا وضمت قادة سياسيين وباحثين.

أثمر هذا المسعى كتابين مهمين. أحدهما من إعدادي بمشاركة باتريك دياموند وروجر ليدل بعنوان "أوربا الأممية، أوربا الاجتماعية"؛[1] والآخر بعنوان

([1]) انظر

Global Europe. Social Europe. Polity. 2006.

"جدول أعمال ساحة هامبتون: نموذج اجتماعى لأوربا".[1] وفصلنا الافتتاحى فى هذا الكتاب يتداخل إلى حد كبير مع الفصل الأول من كتاب "أوربا الأممية، أوربا الاجتماعية" الذى كُتب أولاً.

تأثرت هذه الدراسة إلى حد بعيد بالنقاشات العديدة التى شاركت فيها. واعتمدت عليها فيما تلا، ولو أن هذا الكتاب يمثل رأيًا شخصيًا ولا يمثل رأيا جماعيًا.

إذا كنتُ أركز فى نقاشى على أوربا؛ فإنى أرى أن فحواه يمتد إلى ما هو أبعد. فكل البلدان المتقدمة تواجه مشكلات مماثلة وتمر بتغيرات اجتماعية واقتصادية عالمية وتحولات كبرى فى العمل والأسرة والحياة اليومية. من ثم فإنى أتطلع لأن يكون لما سأقوله وقع على الناس فى بقاع أخرى. فسأتناول البلدان الأقل تقدمًا أيضًا. والبلدان التى تفتقر إلى أنظمة رعاية اجتماعية فعالة – ومنها القوتان العالميتان الصاعدتان الصين والهند – وسيتحتم عليها أن تنشئها إذا أرادت أن تقيم مجتمعات متكاملة وشاملة. وهى فى ذلك قد تتعلم من إنجازات الدول الأكثر تقدمًا ومن أخطائها على السواء.

للكتاب أهدافٌ عدة، أولها تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة فى أوربا واستخلاص الدروس منها. وأنا فى هذا الصدد لا أُقصر نفسى على الاتحاد الأوربى دون غيره، بل أستقى الشواهد من بقاع أخرى فى العالم. وهناك جدل مستمر وحاد حول ما إذا كان للنموذج الاجتماعى الأوربى مزايا تنافسية أم أنه يشكل عائقًا اقتصاديًا. وهناك فى الحقيقة نماذج اجتماعية أوربية عديدة حقق بعضها نجاحًا أكثر من غيره. وتبين الشواهد أن البلدان التى تمكنت من الإصلاح نجحت فى السوق العالمية وحافظت على مستويات عالية من العدل

---

(1) The Hampton Court Agenda: A Social Model for Europe. Polity Network. 2006.

الاجتماعى. وبعيدًا عن النموذج الذى يعرقل غيره فهى تدعم بعضها بعضًا. ويعتمد مستقبل أوربا - بل ربما استمرار بقاء الاتحاد الأوربى باعتباره قوة كبرى - على تعميم هذه الإصلاحات.

لا تزال هذه الإصلاحات غير كافية مع أنها أساسية. وعلينا أن نفكر بصورة أجرأ. فالنقاش المكثف لنشأة الاقتصاد القائم على المعرفة، والذى دار فى أوربا لم يواكبه تحليل موازٍ للتغيرات الاجتماعية. وبدون هذا التحليل لا أمل فى أن تكون لدينا برامج فعالة للعدالة الاجتماعية والرخاء الاجتماعى.

بعض التحديات التى تواجه أوربا تواجه المجتمعات المتقدمة جميعًا، ومنها ما يقتصر على السياق الأوربى، لا سيما انهيار المجتمع السوفيتى الطابع فى شرق أوربا. وعلى المرء أن يكف عن ادعاء أن الاتحاد الأوربى بعد ١٩٨٩ ليس إلا نسخة مكبرة مما كان قبله. فهوية الاتحاد الأوربى لا يمكن أن تكون كما كانت بينما له حدود مفتوحة شرقًا وأخرى بدأت تنفتح على الجنوب أيضًا.

كان النموذج الاجتماعى الأوربى يعرّف فى جزء كبير منه بالتضاد مع الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية من ناحية وليبرالية حرية السوق الأمريكية من ناحية أخرى. هذا التعريف الذاتى لا يصلح اليوم. ففى تناول الإصلاحات والتحولات علينا أن نتجاوب مع ١٩٨٩، بل مع القوى والمؤثرات التى أدت إليها، والتى كانت تتصل فى المقام الأول بتعاظم موجة العولمة. لذا اخترتُ أن يكون عنوان هذا الكتاب "أوربا فى عصر العولمة" تأسيًا بمارتن ألبرو.[١] فعصر العولمة حالة أو مجموعة من الظروف الاجتماعية الدالة على حدوث تحولات عديدة فى

---

(١) انظر:

.Martin Albrow, The Global Age. Cambridge: Polity, 1996

حياتنا. والعولمة عملية أو مجموعة مركبة من العمليات تشير إلى قوى ومؤثرات مسؤولة عن هذه التحولات.

هناك اليوم "صراعات على أوربا". وهذه عبارة لها أكثر من مدلول. فثم صراع على أوربا بمعنى صدام بين الصيغ المتباينة لما يمثله "الاتحاد" والصيغة التي ينبغي أن يتخذ في المستقبل. ولكنْ هناك أيضًا صراع يتحتم على أوربا أن تخوضه لكي تثبت نفسها في عالم يشهد تحولات بعيدة المدى. وأنا أؤيد الاتحاد الأوربي وأريد له أن يزدهر وأظنه قادرًا على ذلك. إلا أن هذا لن يكون سهلاً وليس مضمونًا بأي حال. وإذا أسهم هذا الكتاب ولو بالنزر اليسير في المناقشات الدائرة حول الوجهة التي ينبغي أن يتخذها الاتحاد من هنا فسيكون هذا مرضيًا لي.

تعريف ببعض المصطلحات المستخدمة فى الكتاب

سياسة تنشيط سوق العمل: هى سياسة تتعلق بمساعدة الناس على اجتياز نقاط التحول فى مسار حياتهم بنجاح.

الثقة النشطة: ثقة تقوم على مراقبة نزاهة الغير بطريقة واضحة ومتصلة.

التعددية الباتة: هى تعددية تنشر أشكالاً شتى من النفوذ ويدعمها لجوء محتمل لاستخدام القوة.

مجتمعات مسدودة: مجتمعات تحول فيها المصالح أو النزعة المحافظة البنيوية أو كلاهما دون تحقيق التغييرات المطلوبة.

مستهلكون مواطنون: للمواطنين حرية اختيار فى النطاقات غير السوقية كالرعاية الصحية أو التعليم، لكن جودة الخدمة وكفاءتها تضمنها آليات عامة.

مواطنون مستهلكون: حرية الاختيار فى المجالات السوقية هى الآلية التى تقود التحكم فى الجودة بإجبار المنتجين على التنافس فى الجودة والسعر.

الدولة الضامن: تعمل الدولة على تمكين المواطن وتقدم إطارا من الضمانات منها الحد الأدنى للأجور.

النفاق الأوربى: الدعاية "للقيم الأوربية" دون اعتبار لماضى أوربا المتلون وسياساتها الحالية التى لا تتسق مع تلك القيم.

الواقعية الأوربية: إطلالة واعية وطموحة على قدرات الاتحاد الأوربى الاجتماعية الجغرافية السياسية (ولا نقصد الواقعية بما لها من معنى فنى فى العلاقات الدولية)

التحول الديمقراطى اليومى: تطبيق الحريات الجوهرية فى الحياة اليومية.

العولمة: تنامى الاعتماد المتبادل بين الأفراد والدول والمناطق. ولا تقتصر على الاعتماد المتبادل الاقتصادى، وتشمل سرعة التواصل، كما أن لها صلة بالأبعاد السياسية والثقافية.

الاقتصاد المعرفى/الخدمى: هو اقتصاد لا تعمل فى التصنيع والزراعة فيه إلا أقلية صغيرة؛ وتعمل الأغلبية فيه فى مهن خدمية وتقوم على المعرفة.

تغيير نمط الحياة: هو الرفاه الإيجابى متمثلاً فى تغيير العادات اليومية الضارة.

المساواة الجديدة: سياسات تعمل قدر الإمكان على ربط تدعيم المساواة بتنامى الحيوية الاقتصادية.

الثقة السلبية: ثقة تقوم على رموز سلطوية مقبولة بحكم العادة أو الموروث.

سياسة الفرص الثانية: هى سياسات تقدم الموارد للناس حتى "يبدأوا من جديد" فى شتى مجالات الحياة.

الرعاية الإيجابية: رعاية موجهة نحو أهداف الحياة الإيجابية بدلاً من الاكتفاء بالحد من الخطر.

المجتمع بعد الصناعى: مجتمع يتميز بتحول ديمقراطى ونزعة فردية وتنوع ثقافى يومى، وتغلب فيه المهن المعرفية أو الخدمية.

الرعاية الوقائية: هى سياسة رعاية تسعى للتدخل المبكر بدلاً من الاكتفاء بالتدخل بعد أن تسوء الأمور.

دولة الاستثمار الاجتماعى: استثمارات تقدمها أو تقننها الدولة فى رأس المال البشرى أو الاجتماعى.

أسواق العمل الانتقالية: هى أسواق العمل التى تعالج من منظور المراحل الانتقالية على مدى العمر.

مجتمع "يستعيد شبابه": هو مجتمع تندمج فيه عادات الكبار فى الحياة مع عادات الأجيال الشابة.

الفصل الأول

النموذج الاجتماعى

إن نظام التكافل الاجتماعى الأوربى ينظر إليه غالبًا باعتبـاره درة التـاج، وربما كانت هذه السمة الرئيسة التى تعطى المجتمعات الأوربية طابعها الخـاص. فى مايو ٢٠٠٣ كتب اثنان من كبار مفكرى أوربا هما يورغن هابرمـاس وجـاك ديريدا رسالة عامة عن مستقبل الهوية الأوربية غداة حرب العراق. وهنـاك مـن يركنون إلى "ضمانات الرعاية الاجتماعية" لدولة الرفاه و"ثقة الأوربيين فـى قـوة الدولة الداعمة".(١) ويوافقهم فى ذلك معظم المراقبين المتعـاطفين مـع مـشروع الاتحاد الأوربى. ويعد "النموذج الاجتماعى الأوربى" (ESM) جزءًا أساسـيًا ممـا تمثله أوربا أو صار كذلك.

اكتب ESM على جوجل. وسيظهر لك خمسة وخمسون مليونًا وثمانمئة ألف مادة! ولعل هذه الوفرة تعكس حقيقة فحواها أن "النموذج الاجتماعى الأوربى" فكرة حولها كثير من الجدل كأفكار كثيرة غيرها تخص الاتحاد الأوربى. ومع أن هـذه الفكرة محورية فهى لا تخلو من بعض المراوغة حين نحاول أن نمسك بها ونثبّتها. ويقال إن "النموذج الاجتماعى الأوربى" لا ينحصر فى أوربا وليس اجتماعيًا تمامًا

---

(1) Jürgen Habermas and Jacques Derrida, 'February 15, or, what binds Europeans together', in Daniel Levy et al. (eds.), Old Europe, New Europe, Core Europe. London: Verso, 2005.

وليس نموذجًا.[1] وإذا كان المقصود به وجود مؤسسات تكافل اجتماعى فعالة والحد من الفوارق الاجتماعية فهناك دول أخرى لا تقل تقدمًا عن بعض دول أوربا. فأستراليا وكندا تتفوقان على البرتغال واليونان، ناهيك عن معظم الدول الجديدة فى الاتحاد الأوربى الموسع الذى أصبح يضم خمسًا وعشرين دولة. و"النموذج الاجتماعى الأوربى" ليس اجتماعيًا خالصًا. ذلك أنه أيًا كان تعريفه يقوم فى الأساس على الرخاء وإعادة التوزيع الاقتصادى. وهو ليس نموذجًا واحدًا، فهناك اختلافات كبيرة بين بلدان أوربا من حيث أنظمة التكافل الاجتماعى فيها.

هناك تعريفات عديدة متداولة "للنموذج الاجتماعى الأوربى" وإن كانت كلها تدور حول دولة الرفاهية. فيذكر دانييل فون وايتهيد على سبيل المثال ما لا يقل عن خمسة عشر عنصرًا تشكل "النموذج الاجتماعى الأوربى".[2] وربما كان علينا أن نخلص إلى أن "النموذج الاجتماعى الأوربى" ليس مفهومًا موحدًا، بل هو من قيم وإنجازات وتطلعات تتفاوت من حيث الشكل ودرجة التحقق بين دول أوربا. ورؤيتى له كالتالى:

- دولة متقدمة وتدخلية تمولها مستويات مرتفعة نسبيًا من الضرائب
- نظام تكافل اجتماعى قوى يوفر حماية اجتماعية فعالة لكل المواطنين وبصورة خاصة للأكثر احتياجًا
- الحد من الفروق الاقتصادية وسائر الفوارق.

---

(1) Anna Diamantopoulou, 'The European Social Model – myth or reality?'. Speech at Labour Party Conference, Bournmouth, 29 September 2003.

(2) Daniel Vaughan-Whitehead, EU Enlargement versus Social Europe? London: Elgar, 2003.

وهناك دور رئيس فى دعم هذه المؤسسات يلعبه "الشركاء الاجتماعيون" والاتحادات وسائر الكيانات التى تدافع عن حقوق العمال. وعلى كل سمة أن تتمشى مع دفع الرخاء الاقتصادى العام وإيجاد فرص العمل.

يقوم "النموذج الاجتماعى الأوربى" على مجموعة عامة من القيم هى اقتسام كل من المخاطر والفرص فى المجتمع؛ تنمية التضامن أو التماسك الاجتماعى؛ حماية الأفراد الأضعف فى المجتمع عبر تدخل اجتماعى نشط؛ تشجيع التشاور بدلاً من المواجهة فى الصناعة وتوفير إطار قوى لحقوق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية للسكان جميعا.

ضغوط وتوترات

من المتفق عليه بين المؤيدين والمعارضين على السواء أن "النموذج الاجتماعى الأوربى" يتعرض حاليا لضغوط كبيرة، بل لعله يتداعى. ودولة الرفاه فى خطر. فهى لم تعد توفر ما كانت توفر من استقرار وأمن على مدار الثلاثين سنة الماضية. ومع ذلك فعلينا أن نبدأ بوضع هذا الموقف فى سياقه. إذ يتحدث البعض عن ستينيات القرن العشرين وسبعينياته باعتبارها "العصر الذهبى" لدولة الرفاه حيث كان هناك نمو اقتصادى لا بأس به، ونسبة بطالة منخفضة ورعاية اجتماعية للجميع – وكان بوسع المواطنين الشعور بدرجة من الأمان أكبر مما يشعرون به اليوم. ومن هذا المنظور تعرض "النموذج الاجتماعى الأوربى" للهجوم من قوى خارجية، لا سيما ممن لهم صلة بالعولمة ومن يزدادون ضعفًا ومن تفككوا جزئيًا.

إن الواقع أكثر تعقيدًا. فبالنسبة لدول أعضاء كإسبانيا والبرتغال ومعظم الدول المنضمة حديثًا للاتحاد الأوربى لم يكن هناك عصر ذهبى على الإطلاق نظرًا لضعف إمدادات الرفاه وعدم كفايتها. وحتى فى الدول التى تحظى بأنظمة تكافل اجتماعى متقدمة كان كل شىء أبعد ما يكون عن الذهبى فى العصر الذهبى. فتلك حقبة كان يسيطر عليها الإنتاج الكمى والتراتبيات الهرمية البيروقراطية، وكانت أساليب الإدارة فيها استبدادية، وكان كثير من العمال يعملون فى خطوط تجميع؛ وقليل من النساء من كانت لهن مهن؛ ولم يلتحق بالتعليم العالى إلا نسبة ضئيلة من الشباب؛ وكانت شبكة الخدمات الصحية المتوفرة أقل كثيرًا مما هى عليه الآن؛ وكان كبار السن يحالون إلى التقاعد فى سن محددة بشكل صارم. وبحسب الروح البيروقراطية للعصر كانت الدولة تعامل أتباعها بصورة عامة باعتبارهم رعايا سلبيين لا مواطنين فاعلين. وكانت بعض التغيرات التى طرأت على أنظمة التكافل الاجتماعى فى السنوات الثلاثين الماضية تهدف لتصحيح هذه النقائص، وبالتالى كانت تقدمية وضرورية.

وتغير العالم إلى حد بعيد منذ "العصر الذهبى". و"النموذج الاجتماعى الأوربى" والاتحاد الأوربى نفسه يعتبران وفى جزء كبير منهما من نواتج عالم ثنائى الأقطاب – وهذه من النقاط التى يتناولها كتابنا هذا. وأدى سقوط سور برلين – أو ١١ سبتمبر أوربا كما يسميه توماس فريدمان[1] – إلى تغيير طبيعة الاتحاد الأوربى؛ حيث أثار مشكلات تتعلق بالهوية لا تزال عالقة دون حل – وانعكست فعليا فى رفض دستور الاتحاد الأوربى من قبل شعبى فرنسا وهولنده.

---

(1) Thomas Friedman, The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century. New York: Allen Lane, 2005.

نجم انهيار الكينزية فى الغرب وسقوط الشيوعية السوفيتية عن أسباب واحدة تقريبًا، هى تسارع وتيرة العولمة ونشأة نظام معلوماتى عالمى وانكماش التـصنيع (ونقله إلى البلدان الأقل تقدمًا) إلى جانب ظهور أنماط جديدة من الفرديـة ونفـوذ المستهلك. وهى ليست تحولات عابرة؛ بل لا يزال تأثيرها يواصل تقدمه.

كانت بلدان العالم النامى قبل عقدين من الزمان تنتج ١٠ بالمئة مـن سـلع العالم المصنعة. وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٥ بالمئة، وستصل إلى ٥٠ بالمئة فـى سنة ٢٠٢٠ إذا استمرت التوجهات الراهنة. وسبقت الصين اليابـان فـى الآونـة الأخيرة لتصبح ثانى أكبر اقتصاد فى العالم قياسًا بالقوة الـشرائية. والأرجـح أن تسبق اقتصاد اليابان من حيث قيم سوق الصرف أيضًا فى غضون أقل من خمـس سنوات.(١) وفى سنة ١٩٨٠ أنتجت البلدان التى تشكل حاليًـا الاتحـاد الأوربـى بعضويته البالغة ٢٥ بلدًا ٢٦ بالمئة من ناتج التصنيع العالمى. وفـى سـنة ٢٠٠٣ انخفضت هذه النسبة إلى ٢٢ بالمئة ومن المرجح ألا تزيد عن ١٧ بالمئة فى سـنة ٢٠١٥.

لم تعد الشركات الكبرى تنتج سلعها وخدماتها قوميًا، بل عالميًا وتكثف كـلاً من تبادلها التجارى وتخصصيتها المحلية. ففى سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ نمـا التبـادل التجارى العالمى بضعف سرعة الناتج العالمى. والتبادل التجارى المتعدد الجنسيات فى مجال الخدمات ينمو بسرعة وتتقدمه الهند. حيث حققت صـادرات الخـدمات الهندية نموًا زاد بلغة النقد من خمسة مليارات دولار فى سنة ١٩٩٠ إلى أربعـين مليار دولار فى سنة ٢٠٠٤.

---

(1) Gordon Brown, Global Europe. London: Treasury, 2005, p. 5.

والتنافس من جانب الاقتصاديات النامية لم يعد يتركز فى السلع المنخفضة التكلفة وحدها. فالصين والهند وضعتا استثمارات ضخمة فى التقنية، لا سيما تقنية المعلومات والاتصالات، وتنتج كل منهما أربعة ملايين خريج سنويًا. ولا أحد يدرى إلى أى مدى ستصل الاستعانة بمصادر خارجية فى مجال الخدمات مع الأخذ فى الاعتبار أنها تتبع جزئيًا تقنية الحواسب واتساع دائرة مستخدمى هذه التقنية. إلا أن تعقيد الخدمات التى يمكن الاستعانة فيها بمصادر خارجية يزداد بسرعة. والخدمات المالية والقانونية والتقنية الراقية والصحفية والطبية من بين الخدمات التى يرجح أن تكون الأكثر تأثرًا، وهى قضايا سنتناولها بشكل أكثر تفصيلاً فى الفصل الثانى.

يعتمد النموذج الاجتماعى على الرخاء الاقتصادى العام الذى يفترض أن يسهم فيه. إلا أن الأداء الاقتصادى للاتحاد الأوربى تسبب فى السنوات العشرين الماضية فى عودة شعور سابق بالقلق. فالاتحاد الأوربى تخلف عن الولايات المتحدة بالمعايير القياسية للنجاح الاقتصادى. وكانت أوربا (الغربية) من قبل فى طليعة التحول الاجتماعى والاقتصادى؛ والخطر قائم فى أن يتخلف الاتحاد الأوربى عن التاريخ. والتقدم الذى نجم عن دعم السوق الواحد وإدخال اليورو لم يؤد إلى إحياء اقتصادى.

نحن نعلم من نتائج الدراسات أن القضايا التى شغلت الناخبين فى الاستفتاءات فى فرنسا وهولندا لم تكن تتعلق بالدستور فى المقام الأول. ففى فرنسا كانت نسبة ٧٥ بالمئة ممن أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء ونسبة ٦٦ بالمئة ممن أدلوا بأصواتهم بالرفض لا تزال تؤمن بضرورة وضع دستور لأوربا. وكان الوضع أعقد فى هولندا، حيث كان بعض ممن أدلوا بأصواتهم بالرفض قلقين على خضوع دول صغيرة لهيمنة دول كبيرة. إلا أن المشاغل الاجتماعية والاقتصادية

فى كلا البلدين حظيت بالاهتمام الأول – وهى مشاغل تتعلق بفرص العمل وكفاية الرعاية الاجتماعية. واعتُبرت التحولات التى يشهدها الاتحاد الأوربى لا سيما ما يتعلق بتوسيع نطاق عضويته من المسائل التى يرجح أن تزيد من تعقيد وضع معقد فعلاً.

هناك بعض المعلقين يقللون من شأن الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها أوربا لا سيما حين يقارن الاتحاد الأوربى بالولايات المتحدة.[١] ويقولون إن الأوربيين اختاروا أسلوب حياة. إذ قايضوا مستوى ما من النمو الممكن فى مقابل وقت فراغ أكبر مما يحظى به معظم الأمريكيين. ومع ذلك فالإنتاجية فى بعض دول الاتحاد الأوربى تنافس نظيرتها فى الولايات المتحدة. ونظرًا لأنظمة الرعاية الاجتماعية الأقوى فى أوربا فإن تعداد الفقراء من العمال فى دول الاتحاد الأوربى أقل منهم فى الولايات المتحدة.

لكن هذه الأفكار ليست مقنعة كما أوضح غيرنا.[٢] فمتوسط النمو فى الاتحاد الأوربى حين كان يضم خمس عشرة دولة عضوًا انخفض بالمعدل النسبى سنويًا منذ ثمانينيات القرن العشرين. ولم يتجاوز إجمالى الناتج المحلى للفرد نسبة ٧٠ بالمئة من مستوى الولايات المتحدة فى تلك الفترة. فحققت الولايات المتحدة نموًا أعلى وقدرًا أكبر من الاستقرار الاقتصادى الكلى فى تلك الفترة. وحوالى ثلث الفارق فى إجمالى الناتج المحلى للفرد عن الولايات المتحدة يتمثل فى متوسط إنتاجية عمالة أقل، وثلث فى ساعات عمل أقل والثلث الأخير فى نسبة عمالة أقل. ولا يتأتى أى من هذه الاعتبارات بصورة اختيارية تمامًا، وكلها تؤثر على فعالية

---

(١) انظر مثلاً:

Jeremy Rifkin, The European Dream. Cambridge: Polity, 2004.

(٢) انظر :

André Sapir et al.,, An Agenda for a Growing Europe: Report of the High-Level Study Group. Brussels: European Commission, July 2003.

النموذج الاجتماعى الأوربى. فالبطالة أعلى بكثير مما هى عليه فى الولايات المتحدة. وهناك ٩٣ مليونا من الخاملين اقتصاديا تحت سن الستين، وهى نسبة تفوق نظيرتها فى الولايات المتحدة بكثير.

وكثير من الناس فى أوربا ومن بينهم كثير من الشباب – ومن تخطوا الستين – يريدون أن يعملوا ولكنهم لا يستطيعون. ويصدق ذلك على المهاجرين أيضا. وحققت الولايات المتحدة نجاحا أكبر مما حققته دول الاتحاد الأوربى فى دمج المهاجرين فى سوق العمل. فكانت نسبة العاطلين من الأجانب فى الاتحاد الأوربى حين كان يضم خمس عشرة دولة عضوا فى سنة ٢٠٠٢ أعلى من ضعف نسبتهم بين المواطنين المحليين. وفى الولايات المتحدة تكاد النسبتان أن تتساويا. وصاحب ضم عشر دول جديدة لعضوية الاتحاد سلسلة من المشكلات البعيدة تماما عن "إيثار وقت الفراغ". إذ أدى لزيادة سكان الاتحاد الأوربى بنسبة ٢٠ بالمئة، بينما لم يزد إجمالى الناتج المحلى إلا بنسبة ٥ بالمئة. وزادت مشكلات الفوارق والاندماج فى الاتحاد الأوربى ككل وفيما بين دوله الأعضاء.

العولمة

هناك كثير من التحديات مما يجب على أوربا أن تتعامل معه. ولهذه التحديات بعض التأثيرات الكبرى على النموذج الاجتماعى. ولكن من الخطأ التركيز على العولمة وحدها فى تناول الضغوط التى تؤثر على أنظمة الرعاية الاجتماعية. فبعض المشكلات الأساسية التى تواجهها دول الرفاه فى أوربا مصدرها التحول الهيكلى الداخلى. وهى تحولات تتصل بشكل مباشر بالعولمة (حيث إن كل التحولات كذلك) ولكنها ليست ناجمة عنها تماما. وهذه نقطة مهمة

ويجب تسجيلها حيث يستدعى بعض المحللين شبح العولمة فى تعليل المشكلات المتأصلة محليًا وتأخر الإصلاح.

وملف تغير خارطة الأعمار فى أوربا مثال على ذلك. ففى الاتحاد الأوربى هناك حاليًا ما يقرب من ٧٠ مليون نسمة فى سن الستين أو فوقها، بنسبة تبلغ ٢٠ بالمئة من السكان. وأكثر من ٣٠ بالمئة فى سن الخمسين أو فوقها. ومن العوامل التى تؤدى لشيخوخة السكان أن الناس فى المتوسط أصبحوا يعيشون أعمارًا أطول مما كانوا فيما مضى. وهناك سبب أولى آخر يتمثل فى انخفاض معدل الوفيات. وهى حقيقة يسهل إدراكها إذا قارنا الاتحاد الأوربى بالولايات المتحدة. فعلى أثر توسعه الأخير أصبح الاتحاد الأوربى يضم ٤٥٥ مليون نسمة مقارنة بـ ٢٩٥ مليونًا فى الولايات المتحدة. ولكن لو استمرت المعدلات الراهنة فسيتساوى السكان بالفعل فى كليهما فى أواسط القرن.[١] ومعدلات المواليد فى الولايات المتحدة فى مستوى الإحلال. أما فى الاتحاد الأوربى بأعضائه الخمسة والعشرين فبمتوسط ١,٥ لكل ألف امرأة، وفى بعض البلدان ينخفض المعدل إلى ١,٢. ولو ظلت الأمور على حالها فى إيطاليا مثلاً فإن تعداد من هم فى سن العمل (١٩-٦٥) سينخفض بنسبة ٢٠ بالمئة فى سنة ٢٠٣٥.

تأثر الانخفاض الحاد فى تعداد العاملين فى التصنيع فى بلدان الاتحاد الأوربى بنقل الصناعة إلى العالم النامى، وبالتالى بالعولمة الاقتصادية. ولكن ليس هذا السبب الأول؛ بل هو تأثير التحول التقنى الذى أدى لخفض الحاجة للعمالة البشرية فى عديد من الصناعات أو أحال المزيد من عمليات الإنتاج التقليدية للتقادم. فصناعة العربات مثلاً أصبحت آلية تمامًا أو تكاد؛ وتقلصت صناعة الفحم فى معظم البلدان نظرًا لانتشار التحول إلى الغاز الطبيعى. ومرة أخرى نقول إن

(1) The Economist, 30 September 2004.

التفاعل بين التأثيرات "الداخلية" و"الخارجية" هى الأهم بالطبع. وتسارع التحول التقنى ناجم عن تنامى التنافس.

وهناك مثال آخر، فأنماط الفقر والإقصاء الاجتماعى وإن تأثرا بالعولمة فإنهما تأثرا بالتحولات الداخلية أيضًا ومنها التحولات فى تركيبة الأسرة. فمعدلات الطلاق فى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى أعلى ومعدلات الزواج أقل مما كانت فيما مضى. والأسر أكثر تنقلاً وقد تفتقر إلى صلات القربى الممتدة التى كانت تمثل فيما مضى مصدرًا للدعم الاجتماعى. كما أن هناك ظهور ما يعرف "بالأسرة غير التقليدية" – أى النساء اللائى ينجبن دون زواج، وزواج المثليين وغير ذلك. وهى ظواهر معقدة ويصعب تعليلها، إلا أنها تؤثر بشدة على طبيعة الفقر وغيره من صور الحرمان. فالمرأة والطفل يشكلان نسبة مرتفعة من "الفقراء الجدد" فى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى.

لا بد من فهم ماهية العولمة فهمًا صحيحًا. فالعولمة فى الغالب مجرد ظاهرة اقتصادية، حتى فى نظر بعض من أكثر المعلقين تعمقًا فى الموضوع. فيعرفها مارتن وولف على سبيل المثال بأنها «دمج أنشطة اقتصادية عبر الحدود من خلال الأسواق».[١] وهو تعريف ليس خطأ بقدر ما هو مجتزأ. فالعولمة ليست اقتصادية وحسب، وهى حقيقة يصعب تصور أن يفكر أحد بصورة مخالفة لها.

لنأخذ مثلاً دور وسائل الإعلام والاتصالات. فالعالم أصبح مترابطًا إلكترونيًا بطرق لم يكن يتخيلها أحد قبل بضعة عقود. وأرى من جانبى أن بدايات عصر العولمة ترجع إلى أواخر ستينيات القرن العشرين أو أوائل سبعينياته حين أرسلت منظومة قمر صناعى فعال فوق الأرض بما جعل الاتصال الفورى ممكنًا من أى مكان فى العالم إلى أى مكان غيره. وجاء تعميم شبكة الإنترنت والذى يرجع

---

(1) Martin Wolf, Globalization Works. New Haven, CT: Yale University Press, 2004, p. 14.

لأواخر التسعينيات ليضيف لهذا النهج. وهناك جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى بلدان الاتحاد الأوربى – كما فى غيره – تغيرت نتيجة لهذه التطورات. فالهجرة مثلاً تغير طبيعتها حيث يمكن للمهاجرين حاليًا أن يتواصلوا مع ذويهم فى بلدانهم الأصلية فى أى وقت يشاءون.

كثيرًا ما تتردد عبارة «لا بد أن يرد الاتحاد الأوربى على العولمة». نعم، لكن العولمة مجموعة ثنائية من العمليات. ولا يمكن للاتحاد الأوربى أن "يرد" على العولمة بهذه البساطة، لأنها صارت اليوم أداة له وتعبيرًا عنه فى آن. والعولمة بصورها المختلفة لا تأتى من الخارج فقط. ففى كل مرة أدير فيها الحاسوب أو أرسل رسالة إلكترونية أو أتلقى معلومة على الشبكة العنكبوتية أو أدير التليفزيون أو المذياع أسهم بنشاط فى العولمة فى الوقت ذاته الذى أستعين بها فيه.

إن الحديث عن "مواجهة العولمة" أو إيجاد "عولمة بملامح إنسانية" لا معنى له فى سياق كهذا. بعض جوانب العولمة تحتاج لإدارة على مستويات محلية وقومية ودولية فى الغالب. لكن العولمة أى المزيد من العولمة هى عادة الوسيلة لفعل ذلك. وهذه الملاحظة تصدق على السوق العالمية بقدر ما تصدق على التغير المناخى أو الإرهاب الجديد أو غسيل الأموال أو الجريمة المنظمة.

تعد التنافسية فى الأسواق العالمية أمرًا حيويا بالنسبة لمستقبل أوربا ولبقاء النموذج الاجتماعى أيضًا. وصعود الصين والهند وغيرهما من دول العالم الأقل تقدمًا يثبت أن العولمة ليست مجرد أداة يهيمن بها الغرب على بقية العالم. ومع ذلك فعلينا أن نتدبر سبلاً أخرى تؤثر بها العولمة فى الاتحاد الأوربى وتتأثر به. فالتقدم الاقتصادى الذى حققته الصين مثلاً له تأثير مباشر على الجغرافيا السياسية، ومنها لمجالات غيرها. وحاجة الصين للنفط مثلاً أدت بها لتوثيق علاقاتها بإيران. وإيران تبدو عازمة على الحصول على أسلحة نووية. ونظرًا لاعتماد الصين على النفط فالأرجح ألا تنضم لدول أخرى فى فرض عقوبات فعالة عليها. وإيران

النووية ستمثل قوة جديدة وربما شديدة الخطر بالقرب من عديد من مصادر إمداد الطاقة لأوربا، من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولا أمل للدول أن تتعامل مع هذه المشكلات فرادى.

أنماط النموذج الاجتماعى

من الواضح أن ليس ثم نموذج اجتماعى واحد فى أوربا. وهناك محاولات عديدة بذلت لتصنيف دول الرفاه فى أوربا إلى أنماط مختلفة، إلا أن أكثرها شيوعا تلك التى بذلها عالم الاجتماع الدنماركى غوستا إسبنغ أندرسن الذى يقول بوجود ثلاثة أنماط رئيسة من "رأسمالية الرفاه".[(١)] هناك النمط النوردى الذى يقوم على الضرائب المرتفعة وفرص العمل الشاملة التى تتوفر ضمن دولة الرفاه نفسها؛ والنمط المحافظ أو نمط المركزية النقابية (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) الذى يقوم فى الأساس على إسهامات جداول الرواتب؛ والنمط الليبرالى أو الأنجلو ساكسونى الذى تمثله المملكة المتحدة وأيرلندا، وهو من بقايا نظام الرفاه بقاعدته الضريبية المنخفضة وسياساته الموجهة. وهناك من أضاف نمطا رابعا لأنماط إسبنغ أندرسن الثلاثة المعترف بها أصلاً – وهو النمط المتوسطى (إسبانيا والبرتغال واليونان) الذى يقوم أيضا على قاعدة ضريبية منخفضة نوعا ويعتمد بشكل مكثف على ما توفره الأسرة.[(٢)] وعلينا اليوم أن نضيف نمطا خامسا أيضا هو النمط بعد الشيوعى

---

(1) Gosta Esping-Andersen, The Three Worlds of Welfare Capitalism. Cambridge: Polity, 1990.

(٢) يبدو أن موريسيو فيريرا كان أول من قال بالنمط الرابع فى كتابه Maurizio Ferrera, Le trappole del welfare. Bologna: Il Mulino, 1988.

ويشير إلى بلدان أوربا الشرقية السابقة التى تعمل على التحول إلى دول رفاه على الطريقة الغربية.

فى وضعه تصنيفه وضع إسبنغ أندرسن كثيرًا من "ثالوث الاقتصاد الخدمى" – وهو مفهوم صاغه فى الأصل كل من توربن إيفرسن وآن رين.[1] هذا "الثالوث" هو السبب الذى جعل إسبنغ أندرسن يؤمن بأن أنماط دولة الرفاه الثلاثة التى قال بها تشعبت، حيث إنه يحد من مدى تطبيق السياسات العامة على أساسها. والفكرة فحواها استحالة الجمع بين موازنات متوازنة ومستويات منخفضة من الفوارق الاقتصادية ومستويات مرتفعة من فرص العمل فى وقت واحد فى اقتصاد حديث. اثنان من هذه الأهداف يمكن أن تطبقهما الحكومات فى وقت واحد بنجاح، أما ثلاثتها فلا. وما يميز الأنماط الثلاثة المختلفة من الأنظمة هو أن كلاً منها يختار مزيجا خاصا منها.

فى دول الشمال كما يقول أندرسن تتصرف دولة الرفاه باعتبارها صاحب عمل يوفر عددًا كبيرًا من فرص العمل فى القطاع العام، وبذلك يساعد على خفض البطالة. ومع ذلك فالضرائب مرتفعة، وهو وضع يشكل ضغطًا متواصلاً على مستويات الاقتراض. فالبلدان الأنجلو ساكسونية كالمملكة المتحدة و – من خارج الاتحاد الأوربى – أستراليا وكندا أوجدت أعدادًا كبيرة من فرص العمل فى القطاع الخاص وحافظت على انضباط مالى ولكنها تتميز بارتفاع مستويات الفقر. أما فى نمط المركزية النقابية كما فى ألمانيا أو فرنسا فثم التزام بالحد من التفاوت الطبقى وتقييد الموازنة (حتى وقت قريب على الأقل). ومع ذلك فهذه الدول ابتليت بانخفاض مستويات نمو فرص العمل.

---

(1) Torben Iversen and Anne Wren, 'Equality, employment and budgetary restraint: the trilemma of the service economy', World Politics, 50 (1998).

ولكن هل "الثالوث" حقيقى؟ يرى أنطون هيميريك وزملاؤه أن الشواهد العملية على ذلك "ملتبسة للغاية".[1] ويبين تاريخ إسكندنافيا الحديث أنه يمكن أن يكون لديك ماليات عامة سليمة ومستوى منخفض من التفاوت الطبقى ومستويات مرتفعة من فرص العمل فى الوقت نفسه. وفى المقابل يبدو ممكنا أيضا ألا يكون لديك إلا واحد من الثلاثة. فألمانيا مثلاً لديها الآن مستويات مرتفعة من البطالة ودَين عام متنامٍ كما أن "الأنماط" المختلفة نفسها ليست محددة بشكل قاطع. فدول الشمال تختلف كل عن الأخرى بشكل كبير فى بعض النواحى. ولا يبدو أن ألمانيا وفرنسا تنتميان لنمط واحد. ويفترض فى المملكة المتحدة أن تمثل "بقايا" دولة رفاه تهيمن عليها الأسواق، لكن صافى مستوياتها الضريبية تكاد تتساوى حاليًا مع نظيره فى ألمانيا. كما أن لديها أكثر الأنظمة الطبية "اجتماعية" فى أوربا.[2] ويخلص هيميريك إلى أن دول الرفاه التى تواءمت تمامًا مع تغير الظروف أوجدت "نماذج مهجنة" استعارت أجزاء منها من غيرها. وهى حالة أجدها مقنعة وسأشير فيما بعد إلى إمكانية التعلم منها. ويظل تصنيف إسبنغ أندرسن مفيدًا (كما سيتبين فيما بعد) – ولم يكن يفترض فيه إلا أن يمثل سلسلة من الأنماط المثلى أصلاً – إلا أن الحدود بين الأنماط ليست محكمة وتقل إحكامًا.

الأداء الجيد والأداء الضعيف

منذ أوائل التسعينيات وحتى أواسطها كان أداء بعض دول الاتحاد الأوربى أفضل من أداء غيرها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على السواء. وإنه لمن

(1) Anton Hemerijck, 'The self-transformation of the European social model(s)', in Gøsta Esping-Andersen (ed.), Why We Need a New Welfare State. Oxford: Oxford University Press, 2002.

(2) Katinka Barysch, 'Liberal versus social Europe', Centre for European Reform Bulletin, August/September 2005.

الخطأ القول بأن دولة الرفاه فى تداعٍ فى كل مكان. ومقارنة التجارب الناجحة بالأقل نجاحًا تسفر عن نتائج مهمة. فإذا قسنا بالمعايير الاقتصادية كمستويات نمو إجمالى الناتج المحلى والتضخم والاستدامة الاقتصادية نجد أن كلاً من الدنمارك وفنلندا والسويد أقامت دولة رفاه. والاقتصادات الثلاثة الأقل فعالية كانت الأكبر فى القارة، أى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وهناك مقارنة مفصلة بين هاتين المجموعتين قام بها الاقتصادى الأسترالى كارل آيجنغر.[١]

يشير آيجنغر إلى أن متوسط معدلات النمو فى التسعينيات ومطلع القرن الحادى والعشرين فى دول الشمال الثلاث كانت ٢.٩ بالمئة، وهى معدلات قريبة للغاية من مستوى الولايات المتحدة. وحققت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا متوسطًا لا يزيد عن ١،٦ بالمئة. وزادت الإنتاجية فى بلدان الشمال فى التسعينيات بنسبة ٢،٤ بالمئة مقارنةً بنسبة ٠،٥ بالمئة فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وبلغ متوسط فرص العمل فى ٢٠٠٢ نسبة ٧١ بالمئة مقارنةً بنسبة ٦٢ بالمئة فى المجموعة الأخرى. وحققت الموازنات توازنًا أو فائضًا، بينما عانت البلدان القارية عجزًا كبيرًا. ودول الشمال وعلى خلاف الدول الأكبر تعد مفتوحة إلى حد بعيد وأسواقها حرة. وتأتى فنلندا والدنمارك بصورة منتظمة على رأس قوائم الدول الأكثر ملاءمة للمشروعات التجارية، والتى يعدها "المنتدى الاقتصادى العالمى" والهيئات المماثلة.

هناك عوامل عديدة تؤثر فى نجاح تلك الدول، ولكن على رأس هذه العوامل تأتى أنماط الاستثمار الاجتماعى التى تتبعها الدول. والدول الثلاث جميعًا تستثمر الكثير فى الأشكال المبتكرة من التقنية والتعليم. فتنطوى الإستراتيجية الدنماركية على استيعاب تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع وبناء مراكز تقنية ناجحة.

---

(1) Karl Aiginger, 'Towards a new European model of a reformed welfare state', United Nations Economic Survey of Europe, 1 (2005).

وتتوسع فنلندا بشكل أكبر فى استخدام تكنولوجيا المعلومات فــى إعــادة الهيكلــة الاقتصادية وفى الحكومة. كما تتميز فنلندا بدرجة أعلى من الولايات المتحدة فــى اقتحام مجال تكنولوجيا المعلومات.

يبلغ الإنفاق على البحث والتطوير فى إسكندنافيا[١] ضعف نظيره فى الــدول القارية الثلاث. والإنفاق على التعليم بعامة والتعليم العالى بخاصــة يعتبــر أعلــى كثيرًا. كما تحقق دول إسكندنافيا معدلات عالية دوليًا فى التعليم.[٢]

وتحقق دول الشمال المستويات الأدنى فى التفاوت الاقتصادى فى العالم؛ كما أن مستويات الفقر بين الأطفال فيها شديدة الانخفاض. كما تحقق هذه الدول نجاحًــا أيضًا على معظم مؤشرات الرخاء والصحة الأخرى. وهى نجاحات تأتت لا مــن رفض الإصلاح، بل من تبنيه. فأعادت المجتمعات الثلاثة هيكلة أسواق العمل بهــا - "فالمرونة والأمان" (Flexicurity) مفهوم سويدى أصلاً ولكنه وجد طريقه إلــى الدنمارك وفنلندا أيضًا. وإذا أخفق العاطلون لفترة ما فــى إيجــاد فــرص عمــل، يضطرون لأخذ دورات إعادة تأهيل وقبول ما يعرض عليهم من فرص عمل.

لتحقيق توازن الموازنة أجريت اقتطاعات فى نفقــات الدولــة فــى أوائــل التسعينيات ولكن بدون زيادة فى معدل الفقر أو التفاوت الاقتصادى الكلى. وجــزء كبير من تكيف دول الشمال مع التغيير يقوم على اتباع سياســات تــدعم الأســرة. فأثبتت تجاربها ألا تناقض بين حرية التجارة والسياسات الداعمة للأسرة، لا ســيما أن العمل غير المتفرغ له كثير من مميزات العمل المتفــرغ. ومــع أن مــستوى

---

(١) سنورد التسميتين "دول الشمال" و "دول إسكندنافيا" بشكل تبادلى ولو أن تــسمية "إســكندنافيا" أكثر تحديدًا - والدنمارك ليست ضمن شبه جزيرة إسكندنافيا.

(2) Aiginger, 'Towards a new European model'.

التفرقة بين الجنسين مرتفعة فى إسكندنافيا، ما يرجع إلى أن كثيرًا من النساء يعملن فى القطاع الحكومى، فإن المرأة والطفل يحظيان بمميزات خاصة فيها.

أصبحت للعمل أولوية، وذلك لتحقيق معدل عمالة مرتفع، وأيضًا لأن الحصول على فرصة عمل طيبة هو السبيل الأفضل للخروج من دائرة الفقر. وهذا المبدأ يصدق على المرأة والرجل على السواء؛ ففى الدنمارك مثلاً نجد أن ٩٠ بالمئة من الأمهات العزباوات يعملن. والتعليم والتدريب بعد المدرسى أصبح منتشرًا بشدة. وفيما يتعلق بالخدمات العامة (الحكومية) اتبعت دول الشمال سبيل الإصلاح، بل التجريب أكثر مما فعلت الدول الضعيفة الأداء. (كثير من السياسات المتبعة دار حولها كثير من الجدل فى البداية.) والتعليم والصحة نزعت عنهما المركزية إلى حد كبير، واستحدثت حوافز لتحسين الكفاءة فيهما. والمستشفيات الوقفية – هيئات خيرية تتمتع بدرجة عالية من التحكم فى موازناتها وبرامج الرعاية الصحية فيها – تعد رائدة فى كل من الدنمارك والسويد.

يقول آيجنغر إن الطبيعة الميالة للمساواة بين البشر فى بلدان الشمال لا تتأتى من إعادة التوزيع بقدر ما تتأتى من الاستثمار الاجتماعى فى الأطفال وفى تحسين وضع المرأة. السلطة الذكورية لم تختف فى تلك البلدان، ولكنها أضعفت عنها فى سائر البلدان. ونتيجة لذلك - إلى جانب إصلاح أنظمة الرعاية الاجتماعية – أصبحت المرأة والطفل أقل اعتمادًا على أجر يكسبه الرجل منه فى بقية أوربا. والأم العزباء أو المرأة الطالق تفقد من دخلها مقارنة بالرجل أقل مما تفقد فى بلدان أخرى.

لا تزال معدلات المواليد مرتفعة فى إسكندنافيا بمعايير الاتحاد الأوربى بالطبع. ولا تعادلها من بين البلدان القارية الكبرى الثلاث فى معدل المواليد سوى فرنسا. وفرنسا تستثمر فى رعاية الطفل، ولديها نظام رعاية للأم بغض النظر عما

إذا كانت متزوجة أو فى علاقة ما. أما فى ألمانيا وإيطاليا فيقوم النظام فى المقام الأول على الأسرة التقليدية التى يفترض أنها تمد يد العون فى وقت الشدة. إلا أن الأسرة التقليدية بتوزيعها الواضح للعمل بين الجنسين ومختلف أشكال التبادلية فيها بدأت تتلاشى. وهى على أية حال لم يكن فيها مكان حقيقى للأم غير المتزوجة أو المرأة الطالق.

أصلحت بلدان إسكندنافيا أنظمة رواتب التقاعد فيها بحيث تستمر لمدى أطول. كما اتخذت هذه الدول إجراءات لتشجيع كبار السن على مواصلة العمل أو العودة إلى قوة العمل. وأجرت السويد مثلاً إصلاحات أساسية فى نظام رواتب التقاعد فى التسعينيات. فاستبدل بنظام المزايا التى تحسب على الدخل نظام مساهمة ثابت. فهناك راتب تقاعد مضمون وعام، لكن حجم العنصر المضمون ثابت فى علاقته بمستوى الدخل. ويوفر النظام مراقبة تكاليف فعال ودقيق فى حين أن ارتباطه بالدخل على مدى العمر يخلق حوافز للادخار.(١)

من الخطوات الأساسية التى اتخذت فى السويد وتبعتها الدنمارك إلى حد ما إدخال نظام الاختيار فى المدارس الحكومية. ففى السياسات التى طبقت فى السويد فى سنة ١٩٩٢ اعتبرت المدارس المستقلة ذات الربحية وغير ذات الربحية مساوية للمدارس الحكومية التقليدية القائمة على أسس مالية متساوية لكل تلميذ. وهناك قائمة تتاح للآباء ليختاروا المدرسة التى يرغبون. وتشير الدراسات إلى نجاح البرنامج، وإن ظل يثير بعض الجدل. وتحسن الأداء العام فى النظام المدرسى وانخفضت نسبة من ينهونه من التلاميذ دون مؤهلات.(٢)

---

(1) Palme, 'Why the Scandinavian experience is relevant for reform of the ESM'.

(٢) لمزيد من التحليل انظر Swedish National Institute for Education, Schools like any Other?Stockholm, 2005: and idem, Equity Trends in the Swedish School System, Stockholm, 2005.

ليست بلدان إسكندنافيا الدول الأوربية الوحيدة التى أبلت بـلاء حسنًا فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة. فهناك أيرلندا والمملكة المتحدة وهولندا وإسبانيا. وهناك عناصر تجمع بينها جميعًا، منها التوجه العام نحو الإصلاح وارتفاع مستويات الاستثمار الهيكلى وإطلاق حرية أسواق العمل. وسيكون لدينا المزيد مما نقول عن هذه البلدان فيما بعد.

يرى البعض أن دول الشمال ليس لديها إلا القليل مما ينبغى أن تتعلمه بقية أوربا. فهى بلدان صغيرة، والبلدان الصغيرة قد تختلف عن البلدان الأكبر بصفة عامة، وهى على أى الأحوال أسهل فى التغيير. وعوائد الضرائب فيها أعلى من نظيرتها فى سائر بلدان الاتحاد الأوربى. وهذه نقاط لها أهميتها ولكن ما من أحد قد يذهب إلى حد تصدير "النموذج الشمالى" كتلة واحدة. والمهم تحديد السياسات التى يمكن تطبيقها فى غيرها من البلدان.

إن نجاح اليوم قد يصبح غدًا إخفاقًا؛ من ثم فالدروس المستفادة حتى من أفضل التجارب ينبغى أن تعامل ببعض الحذر. فمنذ وقت ليس ببعيد كانت الرأسمالية الألمانية تعد طريق أوربا كلها نحو المستقبل؛ وهى اليوم على الطرف الآخر من الميزان. ومع ذلك فقد يكون من الحمق القول بأن تجارب البلدان الناجحة تخلو من أية دروس تستفيد منها بلدان غيرها. وليست السياسات وحدها التى تعد ذات صلة، بل بعض آليات التغيير أيضًا. فالحركة النقابية فى بلدان الشمال تلعب دورًا مهمًا فى تيسير التغيير والإصلاح. فحين يتصرف شركاء المجتمع (أصحاب الأعمال والنقابات) باعتبارهم شركاء فى المجتمع يسعون للإصلاح البناء ولا يدافعون عن مصالح فئوية فإن النتائج قد تكون إيجابية بالنسبة لقوة العمل.

لا تنقصنا التقارير التى تقترح ما ينبغى أن نعمله لإصلاح الأجزاء المعطوبة من الاتحاد الأوربى وجعل دوله أكثر تنافسية بصورة عامة. وأغلبها يركز على "جدول أعمال لشبونة" التى التزم بها القادة الأوربيون فى مارس ٢٠٠٠. ففى تلك المرحلة وضع الاتحاد الأوربى لنفسه عددًا من الأهداف الإستراتيجية للعقد التالى: «أن يصبح الاقتصاد قائمًا على المعرفة والأكثر ديناميـة وتنافسية فى العالم والأقدر على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بفرص عمل أكثر وأفضل ومزيد من التماسك الاجتماعى واحترام البيئة». وكان الهدف الوصول بمتوسط النمو إلى ٣ بالمئة سنويًا ومعدل العمالة إلى ٧٠ بالمئة فى سنة ٢٠١٠. ولتحقيق هذه الأهداف المعلنة قيل إن على الدول الأعضاء أن تعمل بالتنسيق فيما بينها. واستُحدث "أسلوب التنسيق المفتوح"[1] وهو فى جوهره اختبار أداء بسبب افتقار الاتحاد الأوربى للسلطة اللازمة للتدخل المباشر فى تحقيق معظم الإصلاحات الضرورية. وبمقتضى "أسلوب التنسيق المفتوح" اتفقت الدول الأعضاء طوعًا على العمل على الوصول إلى عدد محدد من الأهداف وضع لتلبية احتياجاتها فى مجال الاقتصاد المعرفى.

والنتائج حتى الآن لم تصل لمستوى التوقعات حتى إن طموح التحول إلى الاقتصاد الأكثر تنافسية فى العالم بحلول سنة ٢٠١٠ أصبح موضع سخرية على نطاق واسع. وأعقب إعلان "جدول أعمال لشبونة" مباشرةً عامان من الانكماش فى الاقتصاد العالمى أثرا على اقتصاد الولايات المتحدة، بينما كانت معاناة اقتصاد الاتحاد الأوربى أكبر. وكانت الدول التى حرصت على "جدول أعمال لشبونة"

(1) Open Method of Coordination (OMC).

بصورة عامة هى الدول الأقل احتياجًا له، أى الدول ذات الأداء الأفضل التى سبقت الإشارة إليها. وتجاهلته البلدان القارية الأكبر حتى وقت قريب على الأقل.

بلغ متوسط إجمالى الناتج المحلى للفرد فى سنة ٢٠٠٥ فى الاتحاد الأوربى ذى الخمس عشرة دولة عضوًا ٧٢ بالمئة بعد نظيره فى الولايات المتحدة – كما كان الحال تمامًا فى سنة ٢٠٠٠. كما أن نمو الإنتاجية فى الولايات المتحدة كان أعلى من نظيره فى الاتحاد الأوربى بنسبة ١ بالمئة فى كل من السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥.[١] ومن بين بلدان الاتحاد الأوربى ذى الخمس والعشرين دولة عضوًا حققت اثنتا عشرة منها عجزًا فى الموازنة أو فوق حد الثلاثة بالمئة الذى تقرر فى "اتفاقية النمو والاستقرار" فى سنة ١٩٩٧. أى إنها لا تكاد تملك من المال ما يكفى للاستثمار فى المجالات التى يشملها "جدول أعمال لشبونة".

تحقق بعض التقدم منذ سنة ٢٠٠٠. فارتفع متوسط معدل تشغيل العمالة من ٦٢,٥ بالمئة فى سنة ١٩٩٩ إلى ٦٣,٣ بالمئة فى سنة ٢٠٠٤ فى بلدان الاتحاد الأوربى ذى الخمس عشرة دولة عضوًا. وفى السنة نفسها كان ٤١ بالمئة من الفئة العمرية من ٥٥ إلى ٦٤ سنة يعملون مقارنةً بنسبة ٣٦,٦ بالمئة فى سنة ٢٠٠٠. وحقق معدل مشاركة الإناث نموًا ملحوظًا بلغ ٥٥,٧ بالمئة. وتخفى هذه النسب تفاوتات شاسعة بين مختلف البلدان. فنسبة النساء العاملات فى اليونان وإيطاليا مثلاً لا تزيد عن ٤٥ بالمئة وعن ٣٣ بالمئة فى مالطا. وتوسيع الاتحاد معناه أن الأهداف حتى الآن على الأقل أصبحت أصعب تحقيقًا، ولو أن هذا الوضع يعوضه ارتفاع معدلات النمو فى الدول الحديثة الانضمام. وعند نقطة توسيع الاتحاد انخفض متوسط معدل تشغيل العمالة فى الاتحاد بنسبة ١,٥ بالمئة.

---

(1) Aurore Wanlin, The Lisbon Scorecard VI. London: Centre for European Reform. 2006.

وعلى ضوء بطء تقدم أوربا وأوجه ضعفها الاقتصادى بصورة أعم خضع "جدول أعمال لشبونة" لسلسلة مراجعات؛ وروقب وانتُقد فى عدد لا يحصى من التقارير، أهمها ما أعدته مجموعتان رفيعتا المستوى رأس إحداهما فيم كوك (رئيس وزراء هولندا من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢) ورأس الأخرى الاقتصادى البلجيكى أندريه سابير.

صدق تقرير كوك على أهداف "جدول أعمال لشبونة" وأيد إمكانية تحقيقها بحلول سنة ٢٠١٠. ومع ذلك أبدى التقرير عددًا من الانتقادات. فالإستراتيجية الأصلية كانت أوسع من اللازم، والمسؤوليات عن التغيير غير محددة بشكل كاف. ووردت فى تقرير كوك عبارة يستشهد بها كثيرًا تقول: «إن "جدول أعمال لشبونة" يتحدث عن كل شيء وبالتالى فهو لا يتحدث عن شيء. الكل مسؤول ومن ثم فلا مسؤولية على أحد».(١) وأكد التقرير بشدة على الحاجة لاستكمال "السوق الموحدة". كما أن استمرار فتح السوق فى أوربا للسلع والخدمات وفى الوقت نفسه مقاومة ضغوط فرض الحماية ضروريان لمستقبل أوربا الاقتصادى. وفى القطاعات التى جرى تحريرها كالخدمات العامة يشير التقرير إلى أن الجهات المحلية لا تزال لها الأولوية. ويفترض فتح أسواق الكهرباء والغاز بحلول يولية ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن تفى الدول الأعضاء بهذا الالتزام وإن كانت المؤشرات تنبئ بغير ذلك.

توصل تقرير سابير الذى نشر قبل ذلك بقليل لنتائج مماثلة. فالنمو فى أوربا محبط فى مجمله، وكذلك خلق فرص العمل - «كأن أوربا علقت فى حفرة».(٢) وهو تقرير فى غاية الدقة، بل لعله أفضل ما كتب فى السنوات الأخيرة عن

---

(1) Wim Kok, Facing the Challenge. Report of the High Level Group, November 2004, p. 16.
(2) Sapir, An Agenda for a Growing Europe.

التوقعات الاقتصادية للاتحاد الأوربى وما يمكن عمله لتحسينها. وهو يركز على جدول أعمال من ست نقاط من أجل التغيير:

١. إضفاء مزيد من الدينامية على السوق الموحدة. ولا بد من فتح الخدمات للمنافسة وتخفيف القيود وتغيير السياسة التنافسية لتزويد السوق بمشروعات جديدة. ولا بد من وضع إستراتيجية استباقية تجاه حراك العمالة فى أوربا.

٢. إنعاش الاستثمار فى المعرفة: عن طريق زيادة الإنفاق القومى والاتحادى على البحث والتعليم العالى واستحداث ائتمانات ضريبية لتشجيع البحث والتطوير فى القطاع الخاص.

٣. تحسين إطار الاقتصاد الكلى من أجل الوحدة الاقتصادية والنقدية يوجد الحوافز للبلدان لكى تدخر فوائض فى أوقات الوفرة وإبداء مزيد من المرونة فى أوقات الشدة.

٤. إعادة رسم السياسات بغرض التوحيد وإعادة الهيكلة. وينبغى توجيه أموال التوحيد المقدمة للدول الأقل دخلاً إلى بناء المؤسسات والاستثمار فى رأس المال البشرى والبدنى. ويجب أن يقدم الاتحاد الأوربى دعمًا لإعادة الهيكلة للعمال الذين يفقدون فرص عملهم ويحتاجون لإعادة تأهيل، وإدراج ذلك فى السياسات القومية.

٥. تحسين فعالية اتخاذ القرار ووضع الضوابط عن طريق إيجاد تعريف أوضح للصلات بين الاتحاد الأوربى وعمليات اتخاذ القرار القومية.

٦. إعادة توجيه موازنة الاتحاد الأوربى بعيدًا عن الإنفاق الزراعى بنقل التمويل الريفى إلى الدول الأعضاء. وإنفاق الموازنة فى المقام الأول على تمويل النمو والتوحيد وإعادة الهيكلة.

أجرى "المجلس الأوربى" مراجعة لجدول أعمال لشبونة فى مارس ٢٠٠٥. وطبقًا لتوصيات تقرير كوك أعيد تنظيم البرنامج وتبسيطه مع التركيز على النمو وإيجاد فرص العمل. ولم تهمل الأهداف الأخرى كتطوير التماسك الاجتماعى والحد من الإقصاء الاجتماعى، ولكن أعطيت إلى جانب الأهداف البيئية أولوية أدنى. فهذه الأهداف تحتاج لاستثمارات، فى حين أن النمو وإيجاد فرص العمل لا بد أن تكون لهما الأولوية. فوضعت المفوضية توجيهات جديدة تضمن إنفاق الأموال المخصصة للدول والمناطق الأقل دخلاً وفقًا لجدول أعمال لشبونة.

مع ذلك لم تتضمن اتفاقية الموازنة التى أقرت فى ديسمبر ٢٠٠٥ أيًا من هذه البنود وإن تضمنت وعدًا بمراجعة دقيقة لنفقات سنة ٢٠٠٨. والموازنة بحالتها الراهنة تعنى أن أقل من ١٠ بالمئة من نفقات الاتحاد الأوربى فى الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ توجه لأولويات لشبونة. وبدت بعض الصعوبات التى يواجهها الاتحاد الأوربى واضحة فى مفاوضات الموازنة. ويعطى القادة الأولوية لمصالحهم القومية حرصًا منهم على جماهيرهم فى الداخل. وليست هناك أية فكرة تقريبًا عن التضحية فى سبيل الصالح العام؛ بل إن موقفًا كهذا يأول على أنه دليل ضعف.

لا غرو أن "جداول رابطة" لشبونة تتفق تمامًا مع سجلات مسار مختلف دول الاتحاد الأوربى. فالدنمارك والسويد والنمسا والمملكة المتحدة تحتل مكان الصدارة فى هذه الجداول. وتأتى فرنسا فى المرتبة الثامنة، وألمانيا العاشرة، بينما تأتى إيطاليا فى المرتبة الثالثة والعشرين. وتأتى الدول الحديثة الانضمام فى المؤخرة ولديها الكثير مما ينبغى عمله للحاق بغيرها.

هناك وجهتا نظر مختلفتان فى أوربا عن أسباب ضعف السجل العام للاتحاد الأوربى فى إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادى. وجهة نظر "جدول أعمال

لشبونة" (وهذا الكتاب) هو أن غياب الإصلاحات الهيكلية لا سيما فى بعض الدول الرئيسة هو السبب الأول. ولا بد من التجديد والإصلاح وعلى الصعيد القومى أولاً.

ووجهة النظر الأخرى أن ضعف أداء أوربا يرجع أولاً لعيوب فى سياسات الاقتصاد الكلى، وهذا هو المستوى الذى يجب معالجتها عليه. ويقال إن البنك المركزى الأوربى يركز أكثر من اللازم على استقرار الأسعار ولا يركز بدرجة كافية على تحفيز النمو. ويرى أنصار هذا الرأى أن السياسات الكينزية لا تزال تصلح على المستوى الأوربى وإن لم تعد تنطبق على مستوى قومى. من ثم فقد تكون هناك "مشروعات كبرى" - استثمارات كبرى مثلاً فى روابط النقل الجديدة - يمكن أن تخلق فرص عمل وتحقق مستويات مرتفعة من النمو. ويميل أنصار هذا الرأى أيضا للقول بأن العدل الاجتماعى يمكن أيضا أن تحققها سياسات على مستوى الاتحاد الأوربى. ففكرة تحديد حد أدنى للأجور على مستوى أوربا مثلاً منتشرة على نطاق واسع.(١)

إن أوربا "المشروعات الكبرى" قد تكون ذات شأن لو توفرت مصادر التمويل الملائمة. أما باعتبارها وسيلة لإيجاد فرص عمل واستعادة النمو فإنها ستفشل للأسباب نفسها التى فشلت بها السياسات الكينزية على الصعيد القومى. فالمستثمرون يمثلون اليوم عنصرًا فى النتائج المتوقعة من المشروعات الجديدة، وبالتالى فهم يبطلون تأثيرهم على الطلب. وتحديد حد أدنى للأجور فى أوربا ليس خيارًا جادا، لأن مستويات الرخاء فى الدول الأعضاء متفاوتة إلى حد كبير. وقد

---

(١) الهيئة الأوربية لتحسين ظروف المعيشة والعمل، 'Minimum wages in Europe', July 2005:

http://www.eiro.eurofound.ie/2005/07/study/tn0507101s.html.

يكون على أحسن تقدير صيغة تطبق كنسبة من مستويات الدخل في الدول الأعضاء؛ إلا أن التفاوت كبير لدرجة تفرغه من أى معنى.

وضعت قواعد الصرافة فى المنطقة الأوربية الموحدة الحالية لمنع التدخل السياسى فى قرارات البنك المركزى الأوربى ولإقرار صدقية العملة الموحدة. يمكن مناقشة إطار النظام المالى للاتحاد الأوربى بالطبع، إلا أن أى إصلاح لهذا الإطار لا بد أن يتقبل أن المسؤولية المالية سمة أساسية من سمات الاتحاد النقدى. ويمكن توجيه سياسة الاقتصاد الكلى نحو المساعدة على توفير الظروف المعروفة بأنها ذات صلة بالإنتاجية والنمو فى الدول. وهذا الوضع عينه الذى اقترحه تقرير سابير.[١] وسنعود لبعض هذه القضايا فى الفصل السادس.

بعض النتائج

لنوجز فى هذا المقام نتائج المادة التى تناولنا حتى الآن. تعطينا تجربة الدول ذات الأداء الرفيع فى أوربا ومقارنتها بالدول ذات الأداء الضعيف إطارًا لسياسات يمكن تطبيقها على نطاقٍ واسع. والتعليقات التالية تحدد بعض توجهات السياسات النابعة من هذا التحليل.

أولاً، لا بد لأى نموذج اجتماعى فعال أن يضع النمو وفرص العمل فى المقدمة كما فعلت الدول ذات الأداء الرفيع، ولكن بدون استبعاد كل شيء غيرهما. فالمستوى المرتفع من فرص العمل إلى جانب حد أدنى معقول للأجور يعد أمرًا مطلوبًا لأكثر من سبب. فكلما زادت نسبة من لديهم فرص عمل زاد كم المال

(1) Jean Pisani-Ferry, 'Growth policies for Europe', in Policy Network, Where Now for European Social Democracy? London, 2004; Sapir, An Agenda for a Growing Europe.

المتاح – بالتساوى مع العناصر الأخرى – للإنفاق على الاستثمار الاجتماعى والحماية الاجتماعية. كما أن حصول المرء على فرصة عمل أفضل سبل الخروج من الفقر. وهدف لشبونة بتحقيق متوسط فرص عمل قدره ٧٠ بالمئة من قوة العمل لا يخرج عن الواقعية من حيث المبدأ. لكن كل شىء يتوقف على إرادة الإصلاح فى الدول التى يقل فيها معدل تشغيل العمالة عن هذا الرقم. هناك عوامل عديدة تدخل فى إيجاد مزيد من فرص العمل بالطبع، ولكن ليس من قبيل المصادفة أن الدول التى حققت معدلات تشغيل أعلى من ٧٠ بالمئة فى أوربا تتبع سياسات سوق عمل فعالة.

ثانيًا، يرى من هم على يمين الطيف السياسى أن الاقتصادات ذات الضرائب المنخفضة وحدها التى تزدهر فى عالم شديد التنافسية. لكن الدليل على العكس لا يخفى. فليس ثمة صلة مباشرة بين معدل الضرائب بالتناسب مع إجمالى الناتج المحلى والنمو الاقتصادى أو إيجاد فرص العمل. ربما كان هناك حد أقصى كما فى حالة السويد التى كانت لديها أعلى نسبة ضرائب بين الدول الصناعية لفترة، لكنها رأت مستوى دخل الفرد فيها يتهاوى نسبيًا بشكل ملحوظ. ومع ذلك فالأهم من حجم الدولة مدى فعالية مؤسسات الدولة وطبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تتبع.

ثالثًا، المرونة فى أسواق العمل جزء أساسى من إطار السياسات فى الدول الناجحة. ولا يعنى ذلك النموذج الأمريكى فى التوظيف والفصل. ففى حقبة يتسارع فيها التحول التقنى تصبح "للقدرة على العمل" – الرغبة والقدرة على التحرك قدمًا – أهمية قصوى. ومبدأ «احمِ العامل لا الوظيفة» – وهو شعار إصلاح سوق العمل فى الدنمارك – هو المبدأ الأساسى فى عالم الغموض الاقتصادى. و"التحرك

قدمًا" لا بد أن يحدث غالبًا فى فرصة العمل نفسها نظرًا لأهمية التحول التقنى. ففى اقتصادات الاتحاد الأوربى حين كان يضم خمس عشرة دولة عضوًا يقدر أن ٨٠ بالمئة من التقنية المستخدمة فى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ كان عمرها أقل من عشر سنوات. ومع ذلك فإن ٨٠ بالمئة من قوة العمل دُربت قبل أكثر من عشر سنوات.

للمرونة سمعة سيئة لا سيما لدى بعض أهل اليسار. فهى تعنى عندهم التضحية باحتياجات القوة العاملة فداءً لمتطلبات التنافس الرأسمالى. إلا أن طبيعة تنظيم سوق العمل لا تقل أهمية عن حجمه على الأقل. وكثير من حقوق العمال يمكن بل يجب أن تصان. ومنها حقوق التمثيل والمشورة وتنظيم ظروف العمل وقوانين مناهضة التمييز وما إلى ذلك. وتحقق أيرلندا نموًا مشهودًا بينما تطبق كل تشريعات العمل الخاصة بالاتحاد الأوربى من هذا النوع.[1]

إن كثيرًا من العاملين فى الحقيقة يريدون عملاً مرنًا وعملاً غير متفرغ حتى يتمكنوا من توفيق متطلبات الأسرة. كما تتداخل المرونة إلى درجة كبيرة مع توجهات أوسع نطاقًا فى الحياة اليومية فى المجتمعات الحديثة. فأغلب المواطنين ألفوا كمًا من خيارات أنماط العيش أكبر كثيرًا مما أتيح للجيل السابق عليهم، ومن ذلك زمان العمل ومكانه ونوعيته (سنتناول هذه النقطة باستفاضة فيما بعد).

رابعًا، عبارة "اقتصاد المعرفة" الشائعة ليست مجرد مصطلح فارغ، بل هى من ابتكار "جدول أعمال لشبونة" الذى فقد صلته بالموضوع بعد أن فقئت فقاعة دوت كوم. وينبغى أن يسمى اقتصاد معرفة وخدمات وهو أدق، لأن كل الخدمات تتطلب مستويات رفيعة من التدريب. ولا تزيد نسبة القوة العاملة فى بلدان الاتحاد

---

(1) James Wickham, The End of the European Social Model Before it Began? Dublin: Irish Congress of Trade Unions, 2004.

الأوربى حين كانت خمس عشرة دولة فى مجال التصنيع عن ١٦ بالمئة، وهذه النسبة لا تزال تنخفض. وإذا عبرنا عن هذه الحقيقة بصورة معاكسة نقول إن ما يزيد عن ٨٠ بالمئة من الناس عليهم الآن أن يتعيشوا من أشغال تقوم على المعرفة أو الخدمات.

التشغيل الكامل أو شبه الكامل ممكن فى اقتصاد الخدمات/المعرفة – وتحقق فى بعض اقتصادات أوربا الأفضل أداء المذكورة آنفًا. لكن هناك ثمنًا يدفع. فأكثر من ثلثي فرص العمل التى توفرت فى اقتصاد المعرفة تتطلب مهارة – وهى فى ازدياد. وفى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ ارتفعت نسبة فرص العمل التى تتطلب مؤهلات متقدمة فى بلدان الاتحاد الأوربى حين كانت خمس عشرة دولة من ٢٠ إلى ٢٤ بالمئة.

انخفضت نسبة فرص العمل قليلة المهارة من ٣٤ إلى ٢٥ بالمئة. ولكن لا يزال على كثير من الناس أن يعملوا فى أشغال كهذه- فى حوانيت أو متاجر كبيرة أو محطات بنزين أو مقاهٍ. ولا سبيل لرفع الحد الأدنى للأجور بحيث تُستبعد هذه الأشغال، وإلا فقدنا ما يصاحبها من أشغال ذات مهارة أعلى. علينا أن نعمل على أن يكون الحد الأدنى مناسبا بحيث لا يكون هناك عامل فقير، وأن نضمن قدر الإمكان ألا يعلَق الناس فى هذه الأشغال إذا أرادوا التحرك قدمًا.

خامسًا، الاستثمار فى التعليم والتوسع فى إنشاء الجامعات ونشر تقنية المعلومات والاتصالات كلها أجزاء حيوية من عملية تحديث "النموذج الاجتماعى الأوربى". وتعد فنلنده مثالاً جيدًا على مجتمع فى طليعة تقنية المعلومات والاتصالات ولديه منظومة رعاية اجتماعية قوية. ويشير مانويل كاستلز وبيكا هيمانن إلى أن ذلك البلد يثبت خطأ فرضية أن الاقتصاد المتقدم لا بد أن يصمم

على غرار وادى السيليكون، أى بيئة أعمال محررة من القيود الحكومية.[١] وحققت فنلنده درجة من انتشار تقنية المعلومات أكبر مما حققته الولايات المتحدة. وحققت معدل نمو بلغ ٥,١ بالمئة فى الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. كما أنها ضمن أوائل الدول المتقدمة من حيث معايير العدل الاجتماعى ولديها قاعدة ضريبية مرتفعة. ويرى كاستلز أن نجاح فنلندا يبعث الأمل فى نفوس غيرها. وقبل ما لا يزيد عن أربعة أجيال أو خمسة كانت فنلندا مجتمعًا فقيرًا ريفيًا فى معظمه.

هناك تحليل بيانات "مقياس التغيرات الأوربى" قام به "معهد الدراسات المستقبلية" فى السويد يبين الفروق الواضحة بين بلدان إسكندنافيا وغيرها من بلدان أوربا فيما يتصل بالمهارات والسعى لتحصيل المهارات.[٢] تتميز بلدان إسكندنافيا بأن لديها:

- هوة صغيرة فى المهارات: نسبة ضئيلة من الناس يقولون إنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للعمل.
- هوة صغيرة فى المؤهلات: من يقولون إن لديهم المهارات اللازمة للعمل ولديهم المؤهلات التى تثبت هذا الادعاء.
- نسبة كبيرة من الناس شاركت مؤخرًا فى دراسة أو تأهيل.
- نسبة كبيرة تؤكد عدم وجود عوائق تمنعهم من المشاركة فى مثل هذا التأهيل.
- نسبة ضئيلة من الأفراد يقولون أن ليس هناك شيء يدفعهم لتحصبل مزيد من التعليم أو التأهيل.

---

(1) Manuel Castells and Pekka Himanen. The Information Society and the Welfare State. Oxford: Oxford University Press. 2002.

(2) Palme. 'Why the Scandinavian experience is relevant for the reform of the ESM'.

سادسًا، زاد التفاوت فى الدخل فى معظم الدول الصناعية فى السنوات الثلاثين الأخيرة، إلا أن هناك دلائل تشير إلى أن هذه الاتجاه فى انحسار حاليًا. هناك مجتمعات نجحت فى الإبقاء على المساواة إلى حد كبير، وعلى رأسها بلدان إسكندنافيا أيضًا.(١) والدرس المستفاد ضرورة الحفاظ على قيمتى المساواة والشمول فى إصلاح النموذج الاجتماعى الأوربى فى أى مكان آخر. ولا يشترط أن تكون لدينا معدلات ضريبية مرتفعة حتى نحقق ذلك. بل علينا ضمن سياسات أخرى أن نستثمر فى التعليم فى سنواته الأولى، حيث تكمن قدرات عديدة. فالاستثمار فى التعليم المبكر ورعاية الطفل عنصر أساسى فى خفض معدلات فقر الطفولة.

سابعًا، يعد إصلاح رواتب التقاعد أمرًا ضروريًا. وتأتى بلدان الشمال فى الصدارة هنا أيضًا. فالسويد والدنمارك وفنلندا أصلحوا منظومات رواتب التقاعد لديهم بشكل دائم. ولا بد من إقناع الشباب بمزيد من الادخار. وينبغى أن تساعد فى تشجيع الناس على إنجاب مزيد من الأطفال والعمل على توفير الشكل السليم من معايير الرعاية الاجتماعية.

لا يهم ما يستجد من أمور لدفع الناس للادخار، فليس هناك سوى طريقة واحدة لحل مشكلة الالتزام برواتب تقاعد يصعب الوفاء بها. فعلينا أن نقنع كبار السن أو نشجعهم على البقاء فى العمل لمدة أطول. وهو هدف ليس سلبيا. علينا أن نقاوم الشيخوخة فى مكان العمل وخارجه. وإن كان المقصود بها من هم فوق الخامسة والخمسين أو فوق الخامسة والستين أو فوق السبعين فالشيخوخة لم تعد تمثل العامل المعطل كما كانت من ذى قبل.

---

(1) Andre Sapir, 'Globalization and the reform of European social models', Background document for ECOFIN meeting, Manchester, 9 September 2005; >www.bruegel.org<.

وأخيرًا، فمواصلة إصلاح الدولة نفسها وإصلاح الخدمات العامة لا تقل أهمية بالنسبة لمستقبل النموذج الاجتماعى الأوربى عن أى من العوامل المذكورة. فاللا مركزية والتنويع حيثما مست الحاجة لهما هما مطلب اليوم. ولا بد من وجود توازن بينهما وتكامل. وينبغى ألا تقل الخدمات العامة عن الهيئات التجارية فى تلبية احتياجات الناس.

ما وراء الأداء الأفضل

الأداء الأفضل لا يأخذنا لأبعد من ذلك وليس فقط بسبب ما أشرنا إليه من قبل عن صعود وسقوط الدول التى تستحق أن يقتدى بها. فهناك قضايا ومشكلات حتى دول الشمال وغيرها من الدول الناجحة حاليًا لا تتعامل معها بالدرجة الكافية. فعلينا أن نذهب بفكرنا إلى ما وراء ما هو قائم فى أى مكان حاليًا، وهو ما سنتناوله تفصيلاً فى بقية الكتاب.

• حتى الدول ذات المستويات المرتفعة من تشغيل العمالة لم تتغلب تمامًا على انخفاض نسبة العمالة، وهو مصطلح يقصد به أن كل من هو قادر على العمل لديه فرصة عمل. ومعظم البلدان تعانى ارتفاع معدلات المرض والعجز الطويل الأمد. وفى سنة ٢٠٠٤ تضاعف الغياب عن العمل لهذين السببين فى السويد مثلاً منذ ١٩٩٩. وكان عكس هذا الاتجاه هو المتوقع فى الحقيقة، لأن انخفاض التصنيع وتدهور صناعات كالتعدين كان ينبغى أن يحد من حوادث الميكنة أو الإرهاق البدنى الناجم عن قضاء العمر فى العمل اليدوى. وليس معروفًا مدى "حقيقة" ارتفاع معدلات المرض والعجز أو مدى كونه شكلاً مقنعًا من البطالة. ومع ذلك ففى حالة العجز من الواضح أن العاجزين القادرين على العمل يجب إمدادهم بموارد تعينهم على العودة إلى سوق العمل.

• للمرونة أهمية كبيرة باعتبارها وسيلة لجلب الحماية الاجتماعية والتكيف مع التغيير. ولكنها غير كافية فى حد ذاتها. والمشكلة الرئيسة فيها أنها لا تظهر إلا عندما يفقد المرء عمله. فعلينا أن نبحث أيضًا عن سياسات تساعد الناس حتى قبل فقدانهم أشغالهم.

• إن الاقتصاد المزدهر ونظام الرعاية الاجتماعية الفعال لا يضمنان استيعاب المهاجرين أو الأقليات العرقية. فالشعبوية اليمينية والمشاعر المعادية للمهاجرين استجمعت قواها فى الدنمارك وفنلندا (وبدرجة أقل فى السويد). وشهدت هولنده حركة تزعمها السياسى الهولندى بيم فورتوين (الذى قتل فى سنة ٢٠٠٢) وكان شعارها "هولندا كاملة العدد". وفى أعقاب مقتل المخرج السينمائى تيو فان جوخ فى سنة ٢٠٠٤ تداعت سمعة هولنده القائمة على السلم الاجتماعى والتسامح. هذه الأحداث وما عكست وأفرزت من مخاوف وهواجس أثرت بشكل واضح على نتيجة الاستفتاء الهولندى على دستور الاتحاد الأوربى فى سنة ٢٠٠٥.

• قد تكون نظم الرعاية الاجتماعية القائمة أساسا على سياسات أولوية العرض- كتلك المتبعة حاليا فى البلدان ذات الأداء الأفضل- غير محصنة. فما مدى حصانة هذه المجتمعات من الركود حين لا تكون هناك فرص عمل كافية؟ كما أن إعطاء أولوية أكبر من اللازم للعمل قد تجر فى أثرها مشكلات أخرى. فارتفاع معدلات الغياب لدواعى المرض مثلاً قد تعكس فى جزء منها الضغوط النفسية لحياة قائمة على العمل. وما من بلد يمكن القول إنه حل ما به من مشكلات تتعلق بالموازنة بين العمل والحياة. وهناك شواهد على تزايد بعض أشكال المرض العقلى وبنسب ملحوظة فى العقود الأخيرة.(١)

---

(1) BBC, 'Mental health linked to diet', BBC News; http://news.bbc.uk/2/hi/health/4610070.stm.

• يقوم الحراك الاجتماعى فى حقبة ما بعد الحرب على التحول الهيكلى. أى إن فرص تحسين الذات جاءت فى المقام الأول من تحولات فـــى توزيـــع فـــرص العمل. وشهدت تلك الحقبة اتساعًا متواصلاً لمهن الياقة البيضاء على حساب المهن الزراعية والصناعية. وهكذا تمكن كثير ممن جاءوا من خلفيات طبقية حرفيـــة أو عمالية من امتهان أعمال ذات مستوى أعلى. إلا أن نسبة القوة العاملة فى أعمـــال التصنيع انخفضت حاليًا إلى أدنى مستوياتها. والمصادر الهيكلية للفرص آخذة فـــى التقلص ويبدو أن هذا الاتجاه سيستمر ما لم تظهر ديناميات جديدة غير متوقعة فى أسواق العمل. ويرجح أن تشهد مجتمعات الغرب سيولة غير موجهة أكبـــر ممـــا شهدته فى أى وقت مضى.

• ظهرت مشكلات جديدة مع انضمام الدول الأعضاء العـــشر الجـــدد إلـــى الاتحاد. وعبر كثيرون عن هواجس تتصل بالتأثير المحتمل لهذه الدول على البلدان الأغنى – ما أثر أيضًا على نتائج الاستفتاء الدستورى. وعمال هذه الدول بما فـــى ذلك العمالة الماهرة مستعدون للعمل نظير أجور أقل مما يتقاضى نظـــراؤهم فـــى دول الاتحاد الأوربى المؤسِّسة. فهل لوجودهم وتحركهم المستمر فى أوربا تـــأثير ضار على الأجور؟ هل تهاجر الصناعات من الدول الغنية إلى الـــدول الأعـــضاء الجديدة وتأخذ فرص العمل معها؟

• تنامى التنافس الدولى يحمل فى طياته أخطارًا على دول الاتحاد الأوربـــى كافة، بصرف النظر عما حققت من نجاح فى الماضى القريب. وهو مجال قد تكون الدول الأصغر فيه أضعف من الدول الأكبر. فبلد كفنلندا على سبيل المثـــال بنـــى جزءًا من نجاحه على الصناعات ذات التقنيات العالية قد يعانى لو تمكن منافـــسون جدد من ضرب الأسعار أو قضى التحول التقنى فجأة على أسواقها.

نعرض فى الفصول التالية بعض التوجهات للتعامل مع هذه النقاط المختلفة. والآراء الرئيسة التى سنركز عليها كالتالى:

١. ركز "جدول أعمال لشبونة" (بحق) على التحولات غير العادية التى تجتاح اقتصاد الدول المتقدمة. كان تأكيد وجود الاقتصاد المعرفى/الخدمى مسألة موضع جدل منذ بضع سنين. أما الآن فأصبح الاقتصاد الجديد واقعًا وبشكل دائم. ولكن لم يظهر إلا القليل من تحليل التحولات الاجتماعية التى صاحبت هذه التغيرات الجذرية. فالمجتمع الأكبر ومعه حياة الناس اليومية يتغير بشكل لا يقل حدة عن النظام الاقتصادى. وعلينا أن نحدد ماهية هذه التغيرات ونتبين نتائجها على السياسات.

٢. لا بد أن ندخل مفهوم العدل الاجتماعى فى لب الجدل حول لشبونة. ولا يكفى إطلاق تصريحات متفائلة عن الحد من الإقصاء الاجتماعى، مما اكتظت به الأدبيات الرسمية للاتحاد الأوربى. فعدم وجود تحليل متقدم للأشكال المتغيرة للعدل الاجتماعى يعد من الأسباب الرئيسة لصعوبة تطبيق "جدول أعمال لشبونة". ومن يعارضونه على مستوى قومى يعارضونه فى الغالب لأنه يدعم السوق على حساب محدودى الدخل. علينا أن نثبت بالدليل أن الإصلاح يعزز العدل الاجتماعى ولا يضعفه.

٣. أقر "جدول أعمال لشبونة" أن أخطار الرعاية الاجتماعية متغيرة. فهناك على سبيل المثال ارتفاع فى معدل الفقر بين الأطفال فى بلدان عديدة. ومع ذلك فهذه المراجعة ليست بعيدة المدى بما يكفى. وعلينا أن نغير فكرة الرفاه نفسها ومعها بعض من أفكارنا المسبقة عن دولة الرفاه أيضا. فالرفاه لا يتلخص فى تفادى الخطر. بل هو تغيير نمط الحياة إيجابيًا. ولتناول هذه المسألة نحتاج لفكرة عن "الرفاه الإيجابى".

٤. لا بد من إدخال مسألة التنوع الثقافى إلى بؤرة المناقشات التى تتناول الرفاه. فهى عنصر أساسى فى إصلاح النموذج الاجتماعى. ومع ذلك ففكرة التعددية الثقافية أسيء فهمها على نطاق واسع. فهى لا تتضمن ترك المهاجرين أو الأقليات وحدهم للمضى فى حياتهم بما يرونه مناسبًا. بل العكس؛ فالتعددية الثقافية تعنى البحث عن سبل ربط التنوع ربطًا مباشرًا بقيم التيار السائد.

كل هذه القضايا لها تأثير مباشر على ماهية الاتحاد الأوربى وما ينبغى أن يصبح عليه.

خاتمة: أفضل العوالم؟

هناك سؤال يطرح دائمًا: هل يمكن لأوربا أن تتحمل نموذجها الاجتماعى؟ ولكن ربما كان علينا أن نعكسه: هل يمكن لأوربا أن تتحمل غياب نموذجها الاجتماعى؟ إن مستويات التفاوت الموجودة فى الولايات المتحدة قد تجلب عليها مشكلات هائلة فى السنوات المقبلة. فقد تكون لدى الولايات المتحدة الجامعات الأفضل فى العالم، لكن لديها أيضًا نسبة أمية هى الأعلى بين البلدان الصناعية. ووفقًا لـ "برنامج التقويم الدولى" لا يزيد ترتيب من هم فى عمر الخامسة عشرة فى الولايات المتحدة عن الرابع والعشرين فى مقارنة تشمل تسعًا وعشرين دولة، والرابع والعشرين فى اختبارات مهارات حل المشكلات. ووجود نموذج اجتماعى أوربى سليم فى عصر يتحول الاقتصاد المعرفى نفسه فيه إلى العولمة قد يعنى أن أوربا قد تتفوق على الولايات المتحدة.

ولكى تسبق أوربا العالم لا بد أن يكون لديها:

مستويات فنلندا فى انتشار تقنية المعلومات والاتصالات

الإنتاجية الصناعية الألمانية.

المستويات السويدية فى الجودة.

المستويات الدنماركية فى تشغيل العمالة.

النمو الاقتصادى الأيرلندى.

الطهى الإيطالى والنبيذ المجرى.

المستويات التشيكية فى الثقافة الأدبية.

المستويات الفرنسية فى الرعاية الصحية.

مستوى لوكسمبورج فى إجمالى الناتج المحلى للفرد.

المستويات النرويجية فى التعليم (ولو أن النرويج لم تنضم بعد للاتحاد الأوربى).

الأممية البريطانية.

مناخ قبرص.

أتقدم باعتذارى للبلدان التى استبعدت من هذه القائمة العشوائية نوعًا ولا أقصد أن تؤخذ على محمل الجد تمامًا. فلا مجال لدمج كل هذه العناصر معًا بالطبع. وبعضها لا يتوافق مع بعض على أية حال. ولكن باستثناء المناخ فالتعلم المتبادل ممكن فى كل هذه الأبعاد، وتبين القائمة على الأقل كم السمات الغنية لدى أوربا.

من مشكلات أوربا الكبرى تنسيق سماتها المتنوعة دون إضعافها. فأوربا تستطيع أن تكون قوة كبرى فى العالم، ولكن من المستبعد أن تعود إلى وضعية القوة الكبرى الأولى التى كانت.

الفصل الثانى

التغيير والتجديد فى أوربا

إن تحقيق مزيد من الإصلاحات فى النموذج الاجتماعى الأوربى ليس سهلاً. فأغلب التجديدات اللازمة يجب إدخالها على المستوى القومى. وبعض الدول لها أولوية على بعض، لا بسبب تاريخ الاتحاد، بل بسبب حجمها ودورها الاقتصادى العام. فكل الدول التى حققت نجاحًا فى الفترة الأخيرة صغيرة باستثناء المملكة المتحدة وإسبانيا. ونرى من جانبنا أن هذا لا يعنى ألا مجال لأن تتعلم غيرها من سياساتها. ولا يعنى أن تأثيرها على الصحة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوربى محدود. فثلثا البطالة فى الاتحاد الأوربى فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وتتركز إلى حد كبير فى مناطق بعينها فى تلك الدول: فى شرق ألمانيا وشمال فرنسا وجنوب إيطاليا.

يشير تاريخ أوربا بعد الحرب إلى أن الإصلاح الهيكلى البعيد المدى فى الدول لا يتم عادة إلا بعد تنامى الشعور بوجود أزمة. فتمت التجديدات فى بلدان إسكندنافيا على خلفية المصاعب الاقتصادية الحادة وأولها فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل التسعينيات. ولم تبدأ الإصلاحات فى بريطانيا إلا فى أعقاب فترة طويلة كانت البلاد فيها تمثل "رجل أوربا المريض". وينطبق الشىء نفسه على هولنده التى ظل اقتصادها فى خطر لفترة طويلة.

هناك تساؤل ملح حاليا يتعلق بما إذا كان ثم شعور حاد بوجود أزمة في اقتصادات الاتحاد الأوربى الكبرى الضعيفة الأداء بما يكفى لإيجاد زخم للتغيير. وأحداث السنوات الأخيرة توحى بوجود شعور كهذا. وكان التصويت بالرفض في استفتاء فرنسا على الدستور الأوربى بمثابة قبول بالواقع - «لا مزيد من تخفيف النموذج الاجتماعى الأوربى» - ولكنه كان فى الوقت نفسه صرخة إحباط. وكانت الاضطرابات فى مدن فرنسا فى أواخر ٢٠٠٥ تعبيرًا أكثر حدة عن مشاعر كهذه.

لم تؤد الاضطرابات فى ألمانيا إلى وضوح الاتجاه بالنسبة للحكومة، بل ربما كانت هناك رغبة فى التجديد أكبر مما كان لفترة طويلة. وليس من الواضح ما إذا كان الشيء نفسه يصدق على إيطاليا التى أبدت بعضا من المؤشرات الاقتصادية الأسوأ فى الاتحاد الأوربى ذى الخمسة عشر عضوًا بدءًا من ٢٠٠٦.

إن الدفاع عن النموذج الاجتماعى الأوربى فى هذه البلدان لا يعنى بأى حال الإقرار بالأوضاع الراهنة بغض النظر عن ردود الفعل العاطفية لدى البعض. وهنا لا بد من تكرار ما قيل عن العولمة. فالأحداث فى العالم الخارجى ليست سوى أحد مصادر المصاعب التى تواجهها هذه المجتمعات. وما كان يجدى قبل بضعة عقود من السنين أصبح يمثل خللاً وظيفيا اليوم.

لا مجال لإلقاء تبعة كل مشكلة على كاهل "الثلاثة الكبار الضعاف الأداء". فلا تزال كثرة من المصاعب تكمن فى دول أوربية أساسية أخرى. فمنذ أوائل التسعينيات زادت الرفاهية الفردية التى تقاس بتفاوت القوة الشرائية بنسبة ٣٣ بالمئة فى المملكة المتحدة، بينما لم تزد عن ٢٠ بالمئة فى فرنسا و١٧ بالمئة فى إيطاليا و١٦ بالمئة فى ألمانيا. وعلى الرغم مما حققت المملكة المتحدة من نجاحات فإن لديها كثيرًا من المشكلات. فربع السكان فيها يتركون المدارس بدون مؤهلات

تعليمية أولية. هناك تحسن فى خفض مستويات الفقر بين الأطفال، إلا أن البلاد لا تزال تأتى فى المرتبة الحادية عشرة بين دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة فيما يتعلق بهذا المؤشر الأساسى. ولا تزال الإنتاجية الاقتصادية تحت مستواها، سواء فى ألمانيا أو فرنسا، فضلاً عن الولايات المتحدة.

حققت إسبانيا تقدمًا فائقًا سواءً على الصعيد السياسى أو الثقافى أو الاقتصادى منذ انضمامها للاتحاد الأوربى – بل نتيجة لانضمامها إليه فى جزء كبير منه. ومع أن البطالة فيها انخفضت بقدر كبير فهى لا تزال مرتفعة ومستوى تشغيل العمالة منخفضًا. وهناك مشكلات حادة فى نظام التعليم، ولم تحقق إصلاحات سوق العمل تقدمًا كبيرًا لمنع التقسيمات إلى داخلى وخارجى. وتأتى إسبانيا فى مرتبة متأخرة من حيث إصلاحات برنامج لشبونة.

نحاول فى مستهل هذا الفصل سبر غور إمكانات الإصلاح فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. فألمانيا دولة محورية بالنسبة لأوربا كلها حيث إن اقتصادها هو الأكبر فيها. إذن لا بد من حدوث تقدم فيما لا يقل عن اثنتين من الدول الثلاث فى فترة زمنية قصيرة نسبيًا إذا ما أريد لاقتصاد الاتحاد الأوربى ككل أن يعود إلى مساره الصحيح.

ثم ننتقل لمناقشة وضع الدول الأعضاء الجديدة من أوربا الشرقية سابقًا (تعرف حاليًا بوسط وشرق أوربا)، حيث أسهم ضمها فى زيادة القلق السائد فى دول الاتحاد الأوربى الرئيسة. يمتزج هذا القلق بالقلق حيال الأشكال الجديدة للتنافس العالمى العام، وهى قضية حيوية تحتاج لبعض التمحيص. وأخيرًا نناقش مدى وجاهة هذا القلق بتناول نقاش يركز عليه بشكل مباشر، وهو الجدل حول محاولة مد السوق الموحدة ليشمل الصناعات الخدمية.

يبلغ تعداد سكان ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعين مئتى مليــون نــسمة، أى حوالى أربعين بالمئة من إجمالى تعداد سكان الاتحاد الأوربى. وكانــت الأوليــان ولسنوات طويلة القائدين الرئيسين لدمج الاتحاد الأوربى. وكانت ألمانيا فيما مضى تعتبر "معجزة اقتصادية" وقصة نجاح يقتدى بها. واليوم يبدو ثلاثتهم النموذج الأول "للمجتمعات المسدودة" فى أوربا.(١) وتعريفنا للمجتمع المسدود هو مجتمع الحاجــة للتغيير فيه واضحة لكثير من مواطنيه ولأغلب المراقبين المطلعــين، ولكــن إمــا النزعة المحافظة الطبيعية أو المصالح المكتسبة أو كليهما معًا تحول دون التغييــر. وكلما كبرت السدود تعمق الشعور بالأزمة واللازم لحدوث أى إصلاح كبير.

ألمــانيا

المجتمع المسدود ليس مجتمعًا لا يتغير. وفى المجتمعات الثلاثة جميعًا هناك تغيرات كبرى تحدث. فالشركات الألمانية ولا سيما الكبرى منها لديها قدرة علــى التكيف أكبر كثيرًا مما كانت عليه قبل بضع سنوات. وانتقلت الشركات المالية مــن دورها القديم فى خدمة الشركات الصناعية إلى إستراتيجيات استثمارية أكبر. وبعد أن أعيدت هيكلة "المصرف الألمانى" بحيث يتخذ صورة أكثر عالمية فإن نــصف مستخدميه يعيشون حاليًا خارج ألمانيا. وفى سنة ٢٠٠٠ أدرج ثلث أكبر مئة شركة فى ألمانيا على قائمة أسواق تبادل الأوراق المالية الدولية، وهذه النسبة فى ازديــاد منذ ذلك الحين.(٢)

(1) Wolfgang Merkel, 'How the welfare state can tackle new inequalities', in Patrick Diamond and Matt Browne (eds.), Rethinking Social Democracy. London: Policy Network, 2004.

(2) Anke Hassel and Hugh Williamson, The Evolution of the German Model. London: Anglo-German Foundation, 2004.

كانت حركة الاتحاد فى أواسط التسعينيات أحد المصادر الرئيسة لمقاومة الإصلاح، إلا أن تأثيرها قل وأصبحت أقل تصلبًا. والتفاوض على مستوى المصنع يحدث الآن فى أغلب الشركات الصناعية الكبرى، فى حين انتشرت عادات العمل الأكثر مرونة فى كثير من جوانب الاقتصاد. فأسبوع العمل ذو الخمس والثلاثين ساعة، والذى كان مفخرة العمل النقابى الألمانى يكرم الآن فى غيابه. ويتفاوض الاتحاد الهندسى الضخم "آى جى ميتال" مثلاً حول اتفاقية لمدة عامين مع أصحاب الأعمال حتى يحسب أسبوع العمل ذو الخمس والثلاثين ساعة بالمتوسط على عامين. إلا أن أغلب العاملين الألمان يعملون لمدة أطول – فأغلبية ذوى الياقة البيضاء يعملون حاليًا بنظام أسبوع عمل يبلغ أربعين ساعة.

جاءت حزمة إصلاحات سوق العمل ولائحة ٢٠١٠ بعد فوات الأوان لإنقاذ حكومة جرهارد شرودر، ولكن سيستفيد منهما التحالف الذى تتزعمه المستشارة أنجيلا ميركل، والذى يتولى السلطة وقت كتابة هذا العمل. تتضمن لائحة ٢٠١٠ حزمة كبيرة من الإصلاحات، ولكنها مصممة خصيصًا لتوافق الظروف الألمانية. فهى فى السياق الألمانى تمثل تحولاً جذريًا عن السياسات السابقة. فإعانات البطالة أصبحت مشروطة ومصممة لتحميل مسؤولية شخصية عن البحث النشط عن فرصة عمل. وألغى العنصر الأساسى فى نظام التأمين الاجتماعى التقليدى وهو ربط إعانة البطالة بالأرباح السابقة. وأخيرًا انخفضت تكاليف العمالة غير المرتبطة بالأجر، والتى كانت تحول دون خلق فرص عمل بالتزامن مع زيادات فى ضرائب الاستهلاك. وإصلاح رواتب التقاعد مدرج بصورة جادة على اللائحة. فتشمل اقتراحات الإصلاح زيادة تدريجية فى سن التقاعد بمعدل شهر كل سنة بدءًا من ٢٠١١ فصاعدًا ليصل فى النهاية إلى سن السابعة والستين. ويعاد النظر فى السياسات التى وضعت بغرض جذب كبار السن إلى سوق العمل أو إبقائهم فيه،

إضافة إلى إصلاحات واسعة فى الرعاية الصحية لتشمل التكاليف، ولو أن المشكلات فى هذا المجال حادة.

هل تسهم هذه الإصلاحات فى تحديث النموذج الاجتماعى الألمانى؟ نعم، تسهم من حيث المبدأ ولو أن جزءًا كبيرًا من إكمال تطبيقها يتوقف على القيادة السياسة العامة وعلى الإصلاحات المستهدفة فى ألمانيا الشرقية. فحين يشرع أى مجتمع مسدود فى الإصلاح فالإصلاح يمكن أن يتم بسرعة نظرًا لوجود ضغوط مكبوتة من أجل التجديد. والتحالف الكبير يسميه أنصاره "صحبة المصير"، إلا أن مدى فعاليته وقدرته على البقاء غير معروفين حاليًا.

هناك إصلاحات جوهرية مطلوبة فى مجال الرعاية الاجتماعية ولو أنها لا تتخذ مكانًا محوريًا فى الجدل الألمانى. فألمانيا تنفق أكثر من اللازم على كبار السن ولا تنفق على الشباب بالشكل الكافى، والإصلاح المقترح لرواتب التقاعد ليست بعيدة المدى لدرجة تبديل هذا الوضع. ولا تضم قوة العمل إلا نسبة ضئيلة من النساء مقارنة بسائر دول الاتحاد الأوربى ذى الخمس عشرة دولة عضوًا. ولا يزال نظام الرعاية الاجتماعية الألمانى يعتمد فى جوهره على الأسرة التقليدية مع أن الأسرة التقليدية بتقسيمتها الواضحة إلى دورى الذكر والأنثى على وشك الزوال.

بعد مشكلاتها الأولية يبدو أن ألمانيا استفادت من اتحادها النقدى. ويكمن السر فى الاعتدال. ففى سنة ١٩٩٦ كانت هناك مبالغة فى تقدير تكاليف العمالة بنسبة ٢٠ بالمئة. ومع ذلك ظل تضخم الأجور فى ألمانيا منذ ذلك الحين أدنى من معدله فى الاتحاد الأوربى، ما ساعد على التنافسية إلى حد كبير. وتقف بقية أوربا تنظر وتنتظر فى قلق. فبدون العودة للنمو وتحقيق مستوى أعلى كثيرًا من إيجاد فرص العمل فى ألمانيا فليس هناك أمل كبير فى حدوث قفزة إلى الأمام فى موقف أوربا الاقتصادى العام.

فـرنسا

هناك قاسم كبير واحد يجمع فرنسا بألمانيا، ألا وهو نجاح شركاتها الكبرى. وينظر إلى فرنسا فى الغالب باعتبارها موطن القومية الاقتصادية. أما فيما يتعلق بشركاتها الرائدة فهى ليست غريبة على العولمة. فشركة دانون على سبيل المثال الموزع الأكبر لمنتجات الألبان وزجاجات الماء فى العالم، حيث تنتشر منتجاتها فى مئة وعشرين دولة وبإجمالى مبيعات يبلغ ١٤ مليار يورو.(١) وفى ترتيب الشركات الكبرى الأفضل إدارة فى العالم والذى أعدته مجلة فوربس فى سنة ٢٠٠٣ جاءت فرنسا فى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة وتقدمت على اليابان والمملكة المتحدة وألمانيا.

هناك واحد من كل سبعة مستخدَمين فى فرنسا يعمل بشركة تابعة لشركة أجنبية، وهو عدد تضاعف أو كاد بين ١٩٩٤ و٢٠٠٣. وهذا العدد يساوى الآن ١٦ بالمئة من حجم قوة العمل فى القطاعات غير الحكومية، وهى نسبة تفوق نظيرتها فى المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. وللشركات الأجنبية أغلبية الأسهم فى ٤٢ بالمئة من الشركات الكبرى المدرجة فى سوق باريس للأوراق المالية، مقارنةً بنسبة ٣٣ بالمئة فى المملكة المتحدة. وفرنسا ثالث أكبر وجهة للاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم بعد الولايات المتحدة والصين.

واعتناق العولمة يتم خلسةً كما فى ألمانيا. والعولمة فى فرنسا وعلى خلاف ألمانيا تعادل الأمركة بصفة عامة، وانتقاد العولمة رسالة سياسية لها جاذبيتها.(٢)

---

(1) Sophie Meunier, 'France and globalization in 2003'. US-France Analysis series, Brookings Institution, May 2003.
(2) Philip H. Gordon and Sophie Meunier, The French Challenge: Adapting to Globalization. Washington: Brookings Institution Press, 2001.

والحركة المناهضة للعولمة لها أنصارها فى فرنسا بما يخلق مناخاً سياسيا يختلف عنه فى أى بلد أوربى غيرها. هذه الفروق تنعكس فى استطلاعات الرأى. فهناك استطلاع رأى جرى فى سنة ٢٠٠٢ كشف عن أن ٦٣ بالمئة من سكان فرنسا "قلقون" من العولمة. ولم يعبر عن "الثقة بالنفس" سوى ١٠ بالمئة، بينما لم "يتحمس" لها إلا ٢ بالمئة. من ثم ففرنسا تتسم بالفصام حيال العولمة على أحسن الفروض، وفى حالة إنكار على أسوأها. ويصدق الشىء نفسه على تنوعها الثقافى، أو كان كذلك حتى نشوب الاضطرابات فى مدن فرنسا فى سنة ٢٠٠٥. ففرنسا لديها الأقليات الإسلامية الأكبر فى أوربا، ولديها طوائف أقليات وجماعات مهاجرة أخرى متنوعة. ومع ذلك فهى تعتبر نفسها مجتمعا أحادى الثقافة. والتعددية الثقافية محسوبة كالعولمة على العالم "الأنجلو سكسونى".[1]

لدى فرنسا خدمات رعاية اجتماعية متميزة فى بعض المجالات. فوسائل رعاية الطفل مثلاً تفوق نظيرتها فى ألمانيا، وهو من الأسباب الرئيسة كما سبقت الإشارة لارتفاع معدل المواليد إلى هذا الحد. ومعايير الرعاية الصحية ممتازة ولو أن نظام الرعاية الصحية ليس فى المتناول بحالته الراهنة كما فى ألمانيا. أما التعليم العالى فمتهالك إلى حد كبير (كما فى ألمانيا أيضا). والبطالة فى فرنسا تنافس نظيرتها فى ألمانيا؛ ونسبة كبيرة من المتعطلين فى فرنسا يعانون بطالة طويلة الأمد. ومستوى تشغيل العمالة منخفض نسبيا – أدنى بكثير من هدف لشبونة البالغ ٧٠ بالمئة من القوة العاملة. وتتمثل مشكلات فرنسا الرئيسة فى انقسامات سوق العمل مقترنة بنسبة بطالة مرتفعة للغاية بين الشباب، وأوضح ما تكون بين الأقليات.

---

(1) **Jeremy Jennings, 'Citizenship, republicanism and multiculturalism in contemporary France', British Journal of Political Studies, 30 (2000).**

تنفق فرنسا بالفعل قدر ما تنفق السويد على السياسات الاجتماعية، لكن لديها نسبة فقر تفوقها بثلاث مرات إلى أربع. وفى كتابه "فرنسا فى أزمة" يبين تيموثى سميث أن السياسات الاجتماعية الفرنسية لا تقوم على إعادة التوزيع، فمعظم الإنفاق الاجتماعى يساعد فى الحقيقة على اتساع الفوارق القائمة.(١)

ارتفعت البطالة إلى ١٠ بالمئة فى سنة ١٩٨٣ وظلت تحوم حول هذا المعدل منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من هذا الوضع جرت سلسلة من التدخلات التشريعية فى سوق العمل بغرض حماية فرص العمل. وتلجأ للمحاكم حاليًا نسبة لا تقل عن ٢٥ بالمئة من المسرّحين. ولتفادى إجراءات المحاكم يلجأ أصحاب الأعمال غالبًا لدفع تعويضات فصل من العمل أعلى مما يلزمهم به القانون. وتتمثل النتائج الرئيسة فى ترسيخ سوق العمل المنقسم والإسهام فى زيادة الفوارق الاقتصادية العامة. وكثير من الشباب إن وجدوا فرص عمل يجدون أنفسهم فى أشغال ذات عقود عمل محددة المدة – أو يعملون فى الاقتصاد الفرعى. و ٧٠ بالمئة من فرص العمل الجديدة حاليًا أشغال ذات عقود محددة المدة؛ وتدوم نوبات البطالة بمعدل ثلاثة عشر شهرًا.

كانت الإصلاحات التى أدخلت – وإن كانت مختصرة – فى أوائل ٢٠٠٦ تمثل انفصالاً عن الماضى. كان "عقد العمل الجديد" (CNE) للشركات الصغيرة؛ و"عقد العمل الأولى" (CPE) للشركات الأكبر. هذه الإصلاحات ألغت فعليًا الإطار الكلى لقانون العمل القائم للعامين الأولين من عمل أى شاب. وأصبح من حق صاحب العمل تسريح العمال متى شاء فى العامين الأولين من عملهم بشرط

---

(1) Timothy Smith, France in Crisis: Welfare, Inequality and Globalization since 1980. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

إنذارهم قبلها بأسبوعين. وكان المثال الذى ضربته حكومة إسبانيا التى ينتشر فيها العمل بنظام العقود المؤقتة هو الذى أسهم فى رفع معدلات تشغيل العمالة.

بدأ من يفترض أن تستهدف هذه التغييرات مصالحهم فى النزول للشوارع بأعداد غفيرة احتجاجًا عليها. ولم يقتنع المحتجون بأن المقترحات المعروضة ستعود عليهم بالفوائد الموعودة من حيث الفرص. وربما كانوا على حق، إذ لم تفعل الإصلاحات شيئًا حيال مزايا المؤمَّنين – العمال من أصحاب العقود المؤمَّنة والمحمية وعلى رأسهم العاملين فى الحكومة وفى شركات كبيرة. وتحتاج فرنسا لنسخة خاصة بها من "لائحة ٢٠١٠" التى تركز على سوق العمل ككل وتوفر الموارد اللازمة لإعادة التأهيل للبحث عن عمل. إلا أن إيجاد مناخ سياسى يمكن تأمل مثل هذه الإصلاحات فيه بصورة جادة يبدو أصعب كثيرًا حتى مما كان فى ألمانيا.

إيطاليا

على الرغم من صعوبة مشكلات ألمانيا وفرنسا فهناك مشكلات تفوقها صعوبة فى إيطاليا أكثر المجتمعات المسدودة انسدادًا فى أوربا. ففى سنة ١٩٨٧ أعلنت إيطاليا رسميًا أن إجمالى ناتجها المحلى لحق بنظيره فى بريطانيا. وفى السنوات التى تلت كان معدل النمو فى إيطاليا الأدنى فى الاتحاد الأوربى بعد نظيره فى كل من ألمانيا وفرنسا. وحتى لو أضفنا إليه الاقتصاد الفرعى الضخم فإن اقتصاد إيطاليا لا يزيد على نسبة ٨٠ بالمئة من حجم اقتصاد بريطانيا. وفى سنة ٢٠٠٥ كانت نسبة نموه صفرًا تقريبًا.

يمثل الدين العام أكثر من مئة بالمئة من إجمالى الناتج المحلى؛ وتنفق البلاد ٤,٥ بالمئة من عوائدها السنوية على سداد فوائده. ويقوم رخاء إيطاليا على صناعات معرضة للمنافسة من الخارج كصناعة المنسوجات والثياب والأثاث.

وهى تأتى فى ترتيب متأخر من حيث معظم معايير لشبونة، ومن ذلك التعليم والاستثمار فى تقنية المعلومات. وقليل ممن تخطوا الخامسة والخمسين من العمر يعملون. وهناك تحليل أجرته المفوضية الأوربية فى سنة ٢٠٠٣ تضمن ثمانية مؤشرات هيكلية وضع إيطاليا فى ذيل الدول الأعضاء، وجاءت قدرتها على التنافس أقل من قدرة البرتغال واليونان، وهما من المتلكئين غيرها فى هذا الصدد.

وعلى خلاف الحال فى ألمانيا لم تخفض تكاليف الأجور أو تحتوَى حتى. وانخفضت تكاليف عمالة الوحدة بنسبة ١,٥ بالمئة منذ ١٩٩٥؛ وزادت فى إيطاليا بنسبة ٤٠ بالمئة. وليس لدى إيطاليا ما لدى كل من ألمانيا وفرنسا من شركات كبرى. وظلت البلاد لمدة طويلة تدبر أمورها بخفض عملتها (كما فعلت المملكة المتحدة فى فترة سابقة). وأدى ذلك إلى عودة مؤقتة إلى المنافسة، ولكن كان معناه فى الوقت نفسه إرجاء الإصلاحات اللازمة لأجل غير مسمى. ولم يتكشف ضعف إيطاليا الهيكلى تمامًا إلا بعد أن انضمت للعملة الموحدة.

تمثل منظومة الرعاية الاجتماعية الإيطالية حالة قصوى من الاعتماد على الأسرة التقليدية الذى بدأ فى التداعى فى بلدان متقدمة أخرى. فليست هناك إلا نسبة ضئيلة نسبيًا من النساء فى سوق العمل. ومعدل المواليد فى إيطاليا من أقل المعدلات فى العالم حيث يبلغ ١,٢ لكل ألف نسمة (مقارنة بنسبة ٢,٧ فى الستينيات). وبقاء الأبناء فى بيت الأسرة من سمات الحياة العائلية فى إيطاليا؛ فلا يزال أكثر من ٨٠ بالمئة من الرجال بين سن ١٨ و٣٠ يقيمون مع آبائهم. وينجب الرجل الإيطالى أول أبنائه فى عمر الثالثة والثلاثين فى المتوسط.

وإنشاء المشروعات التجارية صعب فى إيطاليا بسبب اللوائح السرية. فمن يريد أن يبدأ مشروعًا يحتاج لقطع ثلاث وستين خطوة تستغرق ستين ويومى عمل. وتحتاج

المهمة نفسها لثلاثة وخمسين يومًا فى فرنسا، وخمسة وأربعين يومًا فى ألمانيا ومـا لا يزيد عن ثلاثة أيام فى الدنمارك. سوق العمل فيها منقسم كغيره فى أوربـا، ويحظـى المحليون بحماية كبيرة. وكل فرص العمل الجديدة تتوفر فى القطاعات غيـر المحميـة وفى الاقتصاد الفرعى الضخم. فالاقتصاد الفرعى هو الذى يمد المجتمع بقوة التحمـل التى تكذبها الإحصاءات الرسمية – وبمزيد من المرونة والتكيف.

وكما فى فرنسا هناك أعداد كبيرة من العمال فى الوظائف المؤقتة بـالعقود. وليس ثمة منظومة شاملة للتأمين ضد البطالة. والمدفوعات التى تقدمها الحكومـة تتحدد كل حالة فيها على حدة، وهى عمومًا لا تشمل الشركات الصغيرة – فى حين أن هذه الشركات تمثل ٧٠ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى فى إيطاليـا. وتقتـرح حكومة يسار الوسط الجديدة خطة توفر مزيدًا من الحماية للعامل كلما طـال أمـد شغله عمله بدلاً من تحرير عقد عمل جديد كما حاول البعض فى فرنسا.

السن الرسمى للتقاعد فى إيطاليا ٦٥ سنة للرجال و٦٠ للنساء. إلا أن متوسط سن التقاعد لكلا الجنسين ٥٧ سنة. وتقدمت حكومة برلوسكونى بخطط لجعل متوسط سن التقاعد الحقيقى ٦٠ سنة بحلول سنة ٢٠١٠، وذلك بخفض راتب التقاعـد لمـن يتقاعد قبلها. إلا أن الإصلاحات الفعلية التى تمت كانت أقل طموحًا من ذلك.

وجامعات إيطاليا شديدة الازدحام لدرجة الإنهاك ولم تشهد من الإصـلاحات الفعالة إلا القليل، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير قليل أيضًا. وليس لدى البلاد ما تستثمره بدون تغيير هيكلى. ونظرًا لحجم الاقتصاد الفرعى الذى يتركز كثيـر منه فى الجنوب ومركزه نابولى فإن حجم التهرب الضريبى يقترب من مئة مليـار يورو سنويًا. ويشبه البعض إيطاليا بضفدع فى ماء بارد، «أوقدت النار وسـيموت

الضفدع فى النهاية بهدوء ودون أن يدرى».[1] وهو تشبيه لا يخلو من بعض الحقيقة. فالشعور بالأزمة والواضح فى ألمانيا وفرنسا لا يبدو أن له وجودا فى إيطاليا. فهى بلد ألِف الأزمات وصعود الحكومات وسقوطها فلم يأخذ المأزق الراهن على محمل الجد.

على أى فالبلاد تواجه مصاعب شديدة الإلحاح. ويزداد نمط حياتها صعوبة حتى على المدى القصير نسبيًا. ونظرًا لأن الحل التقليدى السريع المتمثل فى خفض العملة لم يعد يمكن اللجوء إليه فما من خيار باقٍ سوى إصلاح هيكلى جذرى. إلا أن النظام السياسى للبلاد بتحالفاته المعقدة ومصالحه المتشابكة يبدو عاجزًا عن توليد الطاقة السياسية اللازمة. وفى ظل الظروف الراهنة تبدو المشكلة أكبر نظرًا لضعف الهامش الذى فازت به الحكومة التى انتخبت فى أبريل ٢٠٠٦.

وبدون برنامج إصلاح فعال قد يؤثر مأزق إيطاليا على بقية الاتحاد الأوربى تأثيرًا مباشرًا. وعضوية "الاتحاد النقدى الأوربى" من حيث المبدأ تجبر البلاد على مواجهة مشكلاتها واتخاذ خطوات فعالة لحلها. ولكن هل ستتمكن إيطاليا من ذلك؟ قد تصل تكاليف استمرار التقاعس إلى حد الانسحاب من "الاتحاد النقدى الأوربى"، وهو أمر قد تكون له عواقبه على مسألة التكامل النقدى برمتها.

إذا نظرنا إلى المجتمعات التى نجحت فى الإصلاح نجد أن طبيعة نظمها السياسية تمثل عنصرًا أساسيًا كما هو متوقع. والنظم السياسية التى تسمح بالإصلاح أو تساعد عليه صنفان؛ صنف يتم الإصلاح فيه من خلال سياسة إجماع حتى فى مواجهة مشكلات تثير الشقاق. وهذه المجتمعات بها حركة عمالية قوية

---

(1) Francesco Giavazzi, 'Italy: the frog in cold water', Telos-EU (1 April 2006), p. 2.

تألف العمل مع الحكومة وقطاع الأعمال الحرة على السواء.[١] قد تكـون هنـاك نقاشات حامية وشقاقات قاسية، لكن هناك من الأخذ والرد ما يكفى لإيجاد إجمـاع على التغيير. ويبدو أن بلدان الشمال وهولندا وبعض الدول الصغيرة لديها القـدرة على إحداث التغيير بهذه الصورة، ولو أن هناك فى الوقت الراهن شقاقات كبـرى فى عديد منها حول الأقليات والهجرة.

فى البلدان الكبيرة يمكن لأى نظام توافقى أن يعمل بشكل فعـال- كألمانيـا الغربية فى الستينيات والسبعينيات مثلاً – ولكنه قد يترجم إلى نزعة محافظة هيكلية أيضًا. ومن الصعب إفراز قيادة فعالة إذا تداعى الإجماع. كـان "نمـوذج بـون" الألمانى الغربى ناجحًا، لكن تماسكه كان ناجمًا فى جزء منه عن وضعية البلاد فى الحرب الباردة باعتبارها دولة غربية فى وضع "جبهة أمامية". كانت الفدرالية تعمل بكل كفاءة حينئذ، ولكن ليس من الواضح ما إذا ظلت على نجاحهـا بعـد إعـادة التوحيد. فمنذ التسعينيات أصبح ستون بالمئة من التـشريعات الفيدراليـة يتطلـب تصديق الغرفة الثانية التى كانت لها سلطة الاعتراض المطلق. وكانت الإصلاحات التى جرت فى أوائل ٢٠٠٦ تهدف لخفض هذه النسبة لتصبح ٣٥-٤٠ بالمئـة، إلا أنها قد تجعل اتخاذ القرار أصعب فى بعض النواحى.

وتختلف آليات الانسداد فى بلدان أخرى. فهذه دول ينخفض فيهـا مـستوى عضوية الاتحاد لكن النقابات فيها لها تأثير على القطاع الحكومى ولها تراث مـن الراديكالية. وقدرة قادة الحكومة على القيادة تحكمها "قوة اعتراض الشارع" – قدرة الفئات على تعبئة الفعل المباشر لعرقلة إجراءات الإصلاح. والنماذج الرئيسة فـى أوربا هى فرنسا وإيطاليا واليونان.

---

(١) المرجع فى هذا الصدد كتاب Geoffrey Ingham. Strikes and Industrial Conflict: Britain and Scandinavia. London: Macmillan, 1974

مرة أخرى تختلف مشكلات الدول التى كانت شيوعية. فالدول الأعضاء الجديدة أصبحت ترتبط فى نظر كثيرين فى أوربا الغربية بالضرائب المنخفضة والمنافسة غير العادلة، وهى قضايا ظهرت بقوة فى الاستفتاءات على الدستور. إلا أن هذه الآراء تفتقر إلى الدقة إلى حد كبير. فهناك أربع دول أوربية شرقية سابقة فى الاتحاد الأوربى – لاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا – أدخلت ضرائب الدخل الموحدة. ولم يكن المنطق وراء إدخال مثل هذه الضرائب خفض الضرائب، بل رفعها. فضرائب الدخل الموحدة تفرض فى بلدان – داخل الاتحاد وخارجه – ترتفع فيها مستويات التهرب الضريبى. وعلى أية حال فمتوسط المعدل الضريبى فى الدول العشر المنضمة حديثًا للاتحاد فى الحقيقة أقل كثيرًا من نظيره فى أوربا الغربية. فكان متوسط المعدل الضريبى فى سنة ٢٠٠٣ يمثل ٣٦ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى مقارنةً بما يزيد عن ٤٠ بالمئة فى دول الاتحاد الخمس عشرة الأولى.

كانت المستويات الكلية للضرائب فى أكبر دولتين شيوعيتين سابقتين فى الاتحاد الأوربى – المجر وبولنده – تقترب كثيرًا من نظيرتها فى دول الاتحاد الخمس عشرة. والمصاعب التى تواجهها هاتان الدولتان أكبر مما تواجهه دول الاتحاد الخمس عشرة باستثناء إيطاليا ربما، لأنهما ترتبطان الحاجة لإصلاح منظومة الرعاية الاجتماعية بمستوى متدنٍ من التنافسية الصناعية. فبولندا، وهى الأكبر بين الدول الأعضاء الجدد لديها أقل معدل تشغيل عمالة فى الاتحاد الأوربى بنسبة ٥١ بالمئة من قوة العمل. ولديهما أقل القليل من الأعمال التجارية التى تنافس دوليًا والانتقال إلى اقتصاد سوق معناه انهيار عديد من المشروعات التى تملكها الدولة. وتصل نسبة البطالة إلى ٣٠ بالمئة فى بعض المناطق، فى حين أن

٤٥ بالمئة من الشباب أقل من سن الخامسة والعشرين عاطلون. بالتالى فمنظومة الرعاية الاجتماعية تخضع لضغط شديد ولا تعكس الاحتياجات على الرغم من الإصلاحات. ويتركز المستفيدون من منظومة الرعاية الاجتماعية فى كبار السن وإعانات البطالة التقليدية.

كانت منظومة الرعاية الاجتماعية فى أوربا الشرقية فى العهد الشيوعى تهدف إلى "إيجاد الاشتراكية" من خلال نظام الأجور المركزى وضمان التشغيل والسياسات المرتبطة بالمشروعات الخاضعة لسيطرة الدولة. وكانت المشاركة فى قوة العمل الأساس الأول للاستحقاق. وفى البلدان الأكثر تقدمًا كالمجر بدأ هذا النظام فى التغير قبل تحولات ٨٩-١٩٩٠. فسياسات الرعاية الاجتماعية التقليدية حلت محلها الإجراءات المختبرة.

وتتواصل محاولات التحديث فى المجر ولكن فى وضع ينظر الكثيرون فيه إلى الماضى بحنين. وتركز الحكومة الحالية تركيزًا شديدًا على الحوار مع فئات المجتمع المدنى فيما يمثل فارقًا كبيرًا عن العهد الشيوعى حين كانت أغلب إجراءات الرعاية الاجتماعية تفرض من أعلى لأسفل على الرغم من كثرة الكلام عن الشراكات. وأهداف الحكومة من استمرار عملية الإصلاح موجهة صراحة نحو أهداف الإصلاح فى الدول الخمس عشرة أعضاء الاتحاد الأوربى القدامى. والهدف المعلن تحقيق أهداف إستراتيجية لشبونة بما فى ذلك التطلع إلى زيادة التماسك الاجتماعى.(١)

ينبغى على دول الاتحاد الأوربى الأساسية أن تدرك المشكلات التى تواجه الأعضاء الجدد. فكثيرون فى أوربا الشرقية سابقًا ومنهم القادة السياسيون

---

(1) 'The wild East', New York Times, 13 December 2005.

والمواطنون تحرروا من وهم تغيير ما بعد ١٩٨٩ وتأثيرات الانضمام للاتحاد الأوربى. وكما يقول يانوس كورناى فإن ما كان يعتبر «حلم يقظة يائسًا» – أى تحرر مجتمعاتهم من نير الاتحاد السوفيتى والتحول إلى اقتصادات سوق ديمقراطية – «بات حقيقة». وبعد أن تحقق ما بدا فيما مضى مستحيلاً «شعر كثير من الناس بإحباط وغصة».[١]

الخلفية الاقتصادية فى حد ذاتها مشجعة. درس كورناى ثمانية بلدان دراسة مكثفة: جمهورية التشيك، إستونيا، بولندا، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، سلوفاكيا، سلوفينيا. وكان معدل النمو فى ست منها أعلى فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ منه فى السنوات العشر قبل ١٩٩٠. ومنذ ١٩٩٥ ارتفع إجمالى الناتج المحلى للفرد وإنتاجية العمال بصورة أسرع كثيرًا منه فى دول الاتحاد الخمس عشرة الأساسية. وحققت إنتاجية العمال نموًا يوازى أربعة أمثال نظيره فى دول الاتحاد الأوربى الأساسية.

مع ذلك فإن عملية الانتقال لم تكن تخلو من منغصات. فقبل ١٩٩٠ كانت نسبة كبيرة من السكان تعيش فى فقر، بل إن منهم من ازداد الآن فقرًا. وعانى بعضهم تدهورًا فى دخولهم.[٢] وزادت مستويات الفوارق الاقتصادية العامة. ولعل أهم ما فى الأمر زوال الأمن الاقتصادى الذى كان – «نحن نتظاهر بالعمل وأنتم تتظاهرون بأنكم تعطوننا أجورنا». كان النقص المزمن وقوائم الانتظار حتى فى السلع الأساسية أشياء مألوفة فى العهد الشيوعى. ولكن كان هناك أمن وظيفى لكل فرد. والبطالة الآن أصبحت سافرة غير مقنّعة كما كانت فى النظام القديم.

---

(1) **Janos Kornai, 'The great transformation of Central Eastern Europe'. Presidential address, 14th World Congress of the IEA, August 2005.**

(٢) المرجع نفسه، ص٢٦-٢٨.

وصاحب زوال التثبيت الوظيفى المسلم به أشكال عدم الاستقرار الجديدة على جبهات مختلفة. بعضها كمثله فى كل مكان ولكن بالنسبة لقوم ألفوا نظامًا مختلفًا كان الأمر أكثر إزعاجًا. فكانت الأسعار فى الحوانيت مثلاً تثبت لفترات طويلة، بينما هى اليوم متغيرة باستمرار. كانت الشركات الخاضعة لسيطرة الدولة كيانات ثابتة فى المشهد؛ أما الآن فالشركات تظهر وتزول. كان الفساد مؤسسيًا ومتواريًا عن المشهد العام؛ أما اليوم فهو موجود فى عدد لا يحصى من التعاملات، من مستوى فردى إلى مستوى حكومى.

وهناك أشكال أخرى من الاستياء أيضًا اتجه بعضها إلى الاتحاد الأوربى، ومنها الشعور بالفراغ الذى يمكن أن يأتى به الانضمام حين يتم. فهناك كم هائل من التغييرات لا بد من إجرائها قبل الانضمام ولا تقدم الكثير بعد إتمامه. ويتطلع كثير من الناس لمزايا فورية لا تتحقق. وأخيرًا هناك ظاهرة الحرمان النسبى. فنظرة الناس لحياتهم تتوقف إلى حد كبير على من يقارنون أنفسهم بهم. ففى العهود السابقة كان المواطنون فى أوربا الشرقية يعتبرون ظروف حياتهم أفضل من ظروف حياة الناس فى الاتحاد السوفيتى. أما الآن فتحولت مرجعيتهم إلى بلدان كالسويد أو النمسا حيث يعيش الناس فى ظروف أفضل كثيرًا من ظروفهم.(١)

الإغراق الاجتماعى

لا بد من الحرص على ضمان أن تقسيم أوربا نفسه، والذى كان يُرجى التغلب عليه بتوسيع دائرة الاتحاد لم يعد مفتوحًا. فلم يسمح بحرية الحركة لمواطنى الدول الأعضاء الجدد فور الانضمام فى سنة ٢٠٠٤ إلا فى المملكة المتحدة

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٠-٣١.

والسويد وأيرلندا. وظهر "الإغراق الاجتماعى" وأصبح قضية ملحة فى أرجاء أوربا ووضع فيما يبدو مصالح الدول أعضاء الاتحاد الأقدم فى مواجهة مع مصالح الدول الأعضاء الجديدة. وهو مصطلح عاطفى يدل على أشياء مختلفة عديدة. أحدها أن وفرة الأيدى العاملة الرخيصة من أوربا الشرقية ستؤدى إلى ضغوط لخفض الأجور فى الدول الأغنى. ومن معانيه أيضًا أن الضرائب المنخفضة فى الدول الأعضاء الجديدة ستعطيهم ميزة تنافسية مجحفة على من تفرض عليهم مستويات ضريبية كلية أعلى. ومن معانيها كذلك أن الصناعة ستهاجر إلى الدول الأعضاء الجديدة لأنها ستخفض تكاليفها بهذه الطريقة. ونضيف إلى ذلك المخاوف من المنافسة القليلة التكاليف القادمة من دول نامية خارج أوربا. وقد يمتزج القلق من هذه الأشياء فى أذهان الناس مع ما يشعرون به من قلق حيال توسيع الاتحاد، ولو أنه ليس ثمة صلة مباشرة بين هذا وذاك.

لعب السباك البولندى الذى حقق شهرة الآن دورًا أساسيًا فى الاستفتاء الفرنسى – فى غيابه بالطبع لأن فرنسا ليس فيها إلا القليل من السباكين البولنديين. والقلق من "الإغراق الاجتماعى" محسوس لا على مستوى العوام وحدهم، بل لدى الزعماء السياسيين أيضًا. فهو يشكل أساس الدعوات للتوفيق بين الضرائب والقلق من "لائحة الخدمات" التى أعلنتها المفوضية فى يناير ٢٠٠٤.

ولكن من الضرورى أن نميز القلق المبرر عن القلق الزائف وأن نحصر المشكلات السياسية والضغوط الشعبوية للحظة. فإلى أى مدى تعتبر مستويات المعيشة فى بلدان الاتحاد الأوربى الأغنى مهددة بسبب انضمام البلدان الأفقر؟ ألا يمكن أن يؤدى ذلك إلى انطلاق "سباق نحو القاع"؟ وهناك تساؤل جديد نسبيًا برز فى الآونة الأخيرة وإن لم يلق فى أوربا ما لقى من اهتمام فى الولايات المتحدة،

ويتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية لشغل وظائف خدمية وقائمة على المعرفة فى البلدان الأفقر، حيث يتقاضى العاملون فيها أجورًا أقل من نظرائهم فى الغرب.

قد تكون المخاوف من السباق المرتقب نحو القاع نتيجة لتوسيع عضوية الاتحاد محسوسة على نطاق واسع، لكنها ليست صحيحة تمامًا. وسبق أن جرى التعبير عن هذه الهواجس فى سياقين، يتعلق أحدهما بتشديد التنافس العالمى بصفة عامة، والآخر بتوسعات سابقة للاتحاد الأوربى حين قبلت عضوية اليونان وإسبانيا والبرتغال (اليونان فى سنة ١٩٨١، وإسبانيا والبرتغال فى سنة ١٩٨٦). وثبت أن المخاوف التى عبر عنها الكثيرون قبل سنوات من أن تؤدى العولمة الاقتصادية لانتكاسات فى دول الرفاه الأوربية لم يكن لها ما يبررها. وظلت عوائد الضرائب ثابتة باعتبارها تمثل نسبة من إجمالى الناتج المحلى فى كل البلدان الصناعية وإن كانت لم تعد فى صعود إلا فى حالات قليلة كالمملكة المتحدة. وبعض المصاعب الأهم التى يواجهها النموذج الاجتماعى الأوربى كما سبقت الإشارة داخلية فى المقام الأول وليست خارجية فى جذورها.

هناك دراسات عن التأثير الاقتصادى لانضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال تثبت أن هناك نتائج إيجابية لا سلبية على بلدان الاتحاد الأوربى ذات العضوية الأقدم. لم يكن هناك كبح لتنامى برامج الرعاية الاجتماعية فى الدول الثلاث لوضعها فى موقف تنافسى أفضل. بل على العكس حيث تميزت منظومات الرعاية الاجتماعية التى طبقت منذ الثمانينيات باتجاهات توسعية قوية.(١) وفى وقت انضمام البلدان المتوسطية الثلاثة ظن كثيرون أن انقسامات أخرى ستظهر بين دول الاتحاد الأوربى – الدول الغنية تزداد ثراء، بينما يزداد الأعضاء الجدد فقرًا نسبيًا. وثبت

---

(1) Ana M. Guillen and Manos Matsaganis, 'Testing the "social dumping" hypothesis in Southern Europe', Journal of European Social Policy, 10 (2000).

خطأ هذا الظن.[1] قد يرى البعض بالطبع أن الدول الجديدة فى الجولة الراهنة من توسيع العضوية أفقر إذا قورنت بما كانت عليه البرتغال أو إسبانيا أو اليونان وطبقت سياسات ضريبية أشرس. إلا أن الهوة ليست بالاتساع الذى نعهده بين البلدان المتقدمة والبلدان الأفقر على مستوى عالمى.

هناك تصورات مغلوطة مهمة أخرى ينبغى تصويبها.[2] أولها أن توسيع العضوية شرقًا يتم منذ سنوات ليست بالقليلة. فرفعت الحواجز التجارية فى أوائل التسعينيات. وفى مطلع القرن الجديد ألغيت التعريفات والحصص فى تجارة السلع المصنعة. وكان رفع الحواجز هذا ما ساعد اقتصادات أوربا الشرقية على التعافى. وفى تلك المرحلة كانت دول أوربا الشرقية الأكبر تصدر بالفعل أكثر من ٦٠ بالمئة من بضائعها إلى الاتحاد الأوربى، ودولة أو اثنتين كانت تصدر ما يقرب من ٧٥ بالمئة. كما دخلت استثمارات الشركات إلى هذه البلدان قبل انضمامها الفعلى. وكان خفض الحواجز التجارية إضافة إلى أن دول أوربا الشرقية توشك على الانضمام للاتحاد الأوربى كافيًا لإقناع الشركات بنقل المنشآت الإنتاجية إليها. فبلغت استثمارات الشركات فى البلدان العشر التى انضمت للاتحاد فى سنة ٢٠٠٤ مئة وخمسين مليار يورو قبل انضمامها الرسمى.

ومنذ أواخر التسعينيات فاقت معدلات النمو فى دول أوربا الشرقية متوسطها فى الاتحاد الأوربى. فهل كانت هذه الإنجازات على حساب فرص العمل فى دول أوربا الغربية؟ الإجابة المقتضبة بالنفى. ومنذ أن استؤنفت التجارة الجادة بين أوربا

---

(1) Loukas Tsoukalis, What Kind of Europe? Oxford: Oxford University Press, 2005, p. 55.

(2) Katinka Barysch, 'East versus West? The European economic and social model after enlargement', in Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.

الشرقية والغربية عرف الغرب فائضا تجاريا. فحسب إحدى الدراسات عاد التبادل التجارى بما يزيد عن مئة ألف فرصة عمل فى دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية فى عام ٢٠٠٠.[١] وأحدثت الشركات التى نقلت مصانعها شرقًا خسارة فى فرص العمل، حيث أغلقت مكاتبها ومصانعها فى أوربا الغربية. ومع ذلك فإذا لم تنتقل الشركات كتلة واحدة شرقًا، وهو أمر نادر الحدوث، فربما زادت فرص العمل التى ظلت فى دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية عما خسرته. والسبب أن بعض الشركات أو أكثرها ما كانت لتزدهر؛ بل أن تظل قائمة دون نقل بعض منشآتها.

فشلت دول الاتحاد الأوربى الأساسية فى الإصلاح ولديها معدل بطالة مرتفع ولديها حكومات ومواطنون فى غاية القلق من "الإغراق الاجتماعى". وألمانيا وفرنسا فى طليعة الحركات التى تطالب بفترة انتقالية طويلة قبل السماح بحرية التنقل. فالبلدان الثلاثة التى فتحت حدودها تدفق عليها كثير من العمال. وهذه البلدان استفادت من ذلك لا سيما أن كثيرًا من هؤلاء عمال مهرة. ففى أيرلندا مثلاً توافد خمسة وثمانون ألفًا فى السنة الأولى بعد توسيع الاتحاد، وهى النسبة الأكبر مقارنةً بحجم السكان. ومع ذلك فالأيرلنديون يجدون فى استيفاد المزيد نظرًا لما تعانى من نقص فى العمالة والمهارة. وفى المملكة المتحدة سجل مئة وخمسة وسبعون ألفًا من الدول الأعضاء الجديدة للعمل بين مايو ٢٠٠٤ ومارس ٢٠٠٥، أربعون بالمئة منهم كانوا مقيمين بالبلاد من قبل. واستوعبوا بسهولة فى القوة العاملة ولا يزال هناك نقص فى العمالة.

---

(١) المرجع السابق.

إن التأثير الكلى لتوسيع العضوية طفيف بالنسبة لكتلة الاتحاد. وإجمالى الناتج القومى فى الدول الأعضاء الجديدة لا يزيد عن خمسة بالمئة من إجماليه فى الاتحاد. ولكن من مصلحة الاتحاد ككل أن تزدهر هذه البلدان وتحقق فترةَ من النمو الاقتصادى السريع. وهو سيناريو لن يتسبب فى مشاكل كبيرة لدول الاتحاد الأساسية لو تمكنت هى نفسها من الإصلاح. والخطر أن يؤدى سوء الفهم والسخط المتبادل إلى تأثير عكسى. فيواصل الناس فى الدول الأعضاء الجديدةَ الشعور بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية بينما تعرقل الأخطار التى يفترض أن يواجهوها الإصلاحات اللازمة فى بلدان الاتحاد الأغنى.

العولمة والصين والهند

لعل العولمة الاقتصادية فى مراحلها الأولى لم تفرز بعد السباق نحو القاع والذى يثير المخاوف على نطاق واسع، ولكن ماذا عن التطورات الجديدة فى المصادر الخارجية؟ فما التأثيرات على أوربا من جراء ظهور الصين السريع باعتبارها مركز تصنيع العالم وتحول الهند إلى أحد مصادر الخدمات الخارجية؟ وفيما يتعلق بتوسيع الاتحاد فالتأثير العقائدى كبير فعلاً. فعاد فرض الحماية، سواء فى الاتحاد الأوربى أو فى الولايات المتحدة. فهى من ناحية تبين للغير قيمة حرية التجارة، ومن ناحية أخرى يبدو أنها رد فعل لتوقعات الدول الغنية. وتنامى المكانة الاقتصادية للصين والهند وغيرهما من الاقتصادات النامية أمر محمود بصورة عامة. أما من ناحية الرخاء العالمى العام فلو استبعدنا القضايا المتعلقة بالبيئة نجد أن صافى العائد فى الثروة على المستوى العالمى كبير. كما أن من الواضح أن هناك أسواقًا جديدة لتصدير السلع الغربية من حيث المبدأ.

عندما تدخل البلدان النامية الاقتصاد العالمى لأول مرة على نطـــاق واســـع فهى تدخل إما بالمنتجات الزراعية أو بالــسلع المــصنعة ذات الكثافـــة العماليـــة كصناعة الثياب والمنسوجات. وفى هذه المرحلة تنشأ التوترات فى داخل اقتــصاد البلد. وبفتح الأسواق تخضع الصناعات المحلية لضغوط من منتجات البلدان الأكثر تقدمًا، والتى يعوض ارتفاع تكاليفها تفوقها فى الجودة علـــى نظيرتهـــا المحليـــة. من ثم فمن الصعب تخطى هذه المرحلة، وبعض البلدان النامية تفشل فى تخطيها.

حققت كل من الصين والهند ما حققتا من نجاح لأنهما حققتا الآن هذا التقدم. أى أنهما لم تعودا تتنافسان على أساس رخص الأيدى العاملة، بـــل علـــى أســـاس الجودة والتقنية. وهناك عدد متزايد من الشركات المحلية فى كل من الصين والهند إما دخلت مجال العالمية أو كادت.(١) وزاد نصيب سوق الــصين مـــن البــضائع الإلكترونية المستوردة فى الاتحاد الأوربى من ٥ إلـــى ١٠ بالمئـــة بـــين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، ثم تضاعف مرة أخرى إلـــى ٢٠ بالمئـــة فـــى ســـنة ٢٠٠٣. وكانـــت الإلكترونيات الاستهلاكية كأجهزة التليفزيون وألعاب الحاسوب تمثل ٨٠ بالمئة من صادرات الصين الإلكترونية إلى الاتحاد الأوربى فى سنة ١٩٩٨، لكنها لم تمثـــل أكثر من ٢٠ بالمئة من تلك الصادرات فى سنة ٢٠٠٣. ويشمل الباقى حاليًا ســـلعًا عالية المستوى كالحواسب المكتبية ومعدات الاتصالات.

هناك تجمعات للتقنية العالية بدأت فى الظهور حـــول المنـــاطق الحـــضرية الرئيسة بل الثانوية أيضًا فى الهند.(٢) وهناك جامعات ومعاهد لها مكانتها فى الهند

(1) John Sutton, 'Globalization: a European perspective', in Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.
(2) A. D. Bardhan and Dwight Jaffee, Innovation, R & D and Offshoring. Fisher Centre for Real Estate and Urban Economics, Fall, 2005.

إلا أن الصف الثانى المتنامى من المؤسسات الجديدة قد يكون تأثيرها على المدى المتوسط أكبر. وفى الصين هناك مبادرات مماثلة بعضها شديد الجرأة. فهناك مثلاً تجمع علمى كبير فى بكين يضم ستًا وخمسين جامعة و ٢٣٢ معهدًا بحثيًا تتولى التنسيق بينها "أكاديمية العلوم الصينية". وبعض المبادرات عبارة عن مشروعات مشتركة مع جامعات وشركات أجنبية. وتستورد الشركات الغربية أنشطة فى مجالات منها الصيدلة والتقنية الحيوية وأجزاء الحواسب وبرمجياتها وليس إلى الهند والصين وحدهما. فلدى شركة إنتل على سبيل المثال معامل متطورة فى تصميم المعالجات الدقيقة فى نوفوسيبيرسك وسان بطرسبورج فى روسيا.

كيف يمكن لاقتصادات أوربا – وشركاتها – أن تتعامل مع هذا النوع من المنافسة المباشرة؟ يمكن أن نستقى إشارة من دراسة لسكوت وبرنارد فى الولايات المتحدة حيث جاءت المنافسة العالية المستوى من الصين قبل أن تأتى إلى أوربا.[١] قارن سكوت وبرنارد الشركات التى ظلت قائمة بتلك التى تعثرت فى الولايات المتحدة فى الفترة من أوائل التسعينيات. فأوضحا أن الشركات التى نجحت تمكنت من التفوق فى اللعبة. أى أنها تكيفت بما يكفى لتحويل منتجاتها من قطاعات اشتد فيها التنافس الخارجى إلى منتجات جديدة أو صناعات قريبة. فالمرونة فى سوق العمل تتحد مع الإبداع فى الإدارة ليؤديا إلى النجاح. وحتى فى سياق أمريكى نجد أن المرونة تعنى التدريب وإعادة التدريب لا مجرد عمالة غير آمنة. فالشركات الناجحة تعين مستخدميها على التكيف.

والشركات الأكثر تأثرًا بشكل مباشر بنقل المصانع إلى الخارج سواء فى الولايات المتحدة أو فى الاتحاد الأوربى ظلت الأقل نجاحًا حتى وقت قريب، وعلى

---

(١) نقلاً عن: Sutton, 'Globalization: a European perspective

رأسها العمال اليدويون. والأنماط الجديدة من الاستعانة بمصادر خارجية والتى تحرز قصب السبق فيها الهند لا الصين تؤثر على فئات متباينة. فهى تعنى بالمجال الذى تعتمد الاقتصادات المتقدمة عليه تمامًا حاليًا فى خلق فرص العمل، ألا وهو مجال الصناعات الخدمية الضخم. لم يكن المهنيون من متخصصين طبيين أو مهندسى برمجيات حاسوبية أو محاسبين أو صحافيين يقلقون فيما مضى من نقل فرص عملهم إلى الخارج؛ إذ كانوا يستفيدون من انخفاض أثمان السلع الذى أتاحته حرية التجارة والتطور فى التصنيع.[١] أما الآن فعليهم أن يقلقوا. إذ تبين الإحصاءات التى تجرى فى الولايات المتحدة أن قطاع المهنيين الداعم لحرية التجارة والذى كان كبيرًا فيما مضى تقلص بصورة حادة مع دخول فرص عملهم على خط النار.

تتباين ردود الفعل حيال الاستعانة دوليًا بمصادر خارجية تباينًا شديدًا. وتكتظ الصحف فى الولايات المتحدة بقصص تثير الفزع. فكان عنوان غلاف مجلة **فورتشن** فى أغسطس ٢٠٠٥ على سبيل المثال هو: «أصبحت قدرة أمريكا على المنافسة شغل الأمريكيين الشاغل».[٢] ويرى توماس فريدمان الصحافى بجريدة **نيويورك تايمز** أننا دخلنا عصرًا جديدًا فى سنة ٢٠٠٠، لا لأنه مطلع قرن جديد بقدر ما هو نقطة «أصبح العالم فيه مسطحًا كالشاشة التى يعقد عليها رجل الأعمال اجتماعًا لسلسلة شركات عالمية بأكملها».[٣] والتطورات التى تشهدها تقنية الاتصالات ولا سيما خفض أثمان هذه التقنية تزيد من تمكين الأفراد والجماعات

---

(1) Mary Amiti and Shang-Jin Wei, 'Fears of service outsourcing', Economic Policy, April 2005.

(2) 'America isn't ready', Fortune, 8 August 2005.

(3) Thomas Friedman, The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century. New York: Allen Lane, 2005, p. 7.

حول العالم لا الشركات الكبرى وحدها. فأصبح من الممكن للمتعهد الصغير أن يقتحم السوق العالمية بشكل مباشر.

إن أكثر من ٥٠ بالمئة من السلع المصنعة يجرى تبادلها عالميًا حاليًا مقارنة بما لا يزيد عن ١٠ بالمئة من الخدمات. وقد يزداد حجم تبادل الخدمات وربما بصورة حادة. والتجارة فى النظرية الاقتصادية يفترض أن تعود بمنافع متبادلة. والتقسيم الدولى الجديد للعمل ليس استثناء من ذلك. فالاستعانة بالمصادر الخارجية يسمح للشركات بخفض الأثمان ومساعدة المستهلك وفى الوقت نفسه تحقيق عائد لمزيد من الاستثمار. وانخفاض الأثمان يجدد الطلب وبالتالى يوجد فرص عمل جديدة. وهناك دراسة حديثة فى الولايات المتحدة بينت هذه الدورة عمليًا. إذ حلل الباحثون الاستعانة بالمصادر الخارجية فى إنتاج البرمجيات فى شركات التقنية العالية والاتصالات الأمريكية فى التسعينيات. ونتيجة لهذه العملية انخفضت أثمان الحواسب وسائر بضائع التقنية العالية بنسب تتراوح بين ١٠ و٣٠ بالمئة فى فترة قدرها عشر سنوات. إذن فانخفاض الأثمان أحدث طفرة استثمارية فى التقنية العالية كما رفع الإنتاجية فى الصناعات التى تستعين بالتقنية، وارتفع النمو الاقتصادى الأمريكى بنسبة ٠,٣ بالمئة فى نتيجة مباشرة لذلك، ما أدى إلى توسع سريع فى فرص العمل فى مجال التقنية العالية فى البلاد.(١)

ولكن فى كل هذه العمليات هناك عمال يفقدون أشغالهم ويضطرون للانتقال لمكان آخر. وفقدان العمل مسألة صادمة لمن يعانيها. وما من عائد كلى على الاقتصاد إلا إذا وجد من فقدوا أشغالهم فرص عمل جديدة وبسرعة وتقترب فى

---

(1) Simon Commander, Axel Heitmueller and Laura Tyson, 'Migrating workers and jobs: a challenge to the European social model?', in Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.

مستواها من مستوى ما فقدوا. وهناك دراسة لماكنزى عن الفروق المهمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى. ففى مقابل كل دولار من خدمات يستعان فيها بمصادر فى الهند كان صافى العائد على الاقتصاد الأمريكى ١،١٤ دولار فى مقابل ٠,٣٣ دولار للاقتصاد الهندى. وعلى خلاف الولايات المتحدة يحتمل أن يخسر الاقتصاد الألمانى ٠,١٥ يورو فى مقابل كل يورو خدمات أعمال يستعان فيها بمصادر خارجية.(١) والسبب انخفاض نسبة القوة العاملة التى ستبحث عن فرص عمل جديدة.

لكى تكون هناك ربحية تجارية متبادلة من الاستعانة بمصادر خارجية فى الاتحاد الأوربى لا بد من إصلاح سوق الأيدى العاملة، ولكن لا يشترط أن يكون فى اتجاه تحرير التجارة والأعمال من القيود الحكومية على الطريقة الأمريكية. بل على بلدان أوربا أن تضع خططًا لتحرير الأعمال من القيود الحكومية للعمال المضارين بهدف الحفاظ على فرص العمل ومستويات الدخل. وإعادة التدريب له أهميته ولكن لا بد من برامج أكثر تحديدًا للأفراد ذوى المهارات الأعلى، وهو أمر يتوقف كثيرًا على مدى قابلية ما لديهم من مهارات للتعميم أو التكيف (المزيد عن هذا الموضوع فى الفصل الثالث). والاستعانة بمصادر خارجية لا يزال فى مراحله الأولى ولم يترك بعد أثرًا كبيرًا على اقتصادات الغرب، وقد يكون لها تأثير أكبر كثيرًا فى المستقبل ويستحسن الاستعداد لمثل هذا السيناريو.

وليس من المؤكد بالطبع ما إذا كان صعود كل من الصين والهند سيستمر، فلديهما كسائر الدول النامية مشكلات هيكلية كبرى ينبغى حلها. فالهند تحقق طفرة اقتصادية حاليًا لكن لديها بنية تحتية فوضوية فى النقل وفوارق شاسعة على

---

(1) McKinsey & Co., 'How offshoring of services could benefit France'. McKinsey Global Institute, June 2005.

المستوى الأسرى والإقليمى. والفوارق الاقتصادية فى الصين تقترب من ذلك فى حين أن الهيمنة المستمرة للكوادر الحزبية قد تصبح فى مرحلة ما عقبة كأداء. وصحيح أن الصين حققت نجاحًا كبيرًا فى أسواق التصدير لكن الكفاءة الاقتصادية الداخلية محدودة. وما لم تحرر غالبية الشركات الخاضعة لسيطرة الدولة بدرجة أكبر فإن المعجزة الصينية ككثير من "المعجزات الاقتصادية" التى سبقتها ستفسد.

يقال إن ١ بالمئة فقط من الشركات فى الصين تخضع لمراجعة مستقلة. والنظام المصرفى فى الصين عاجز عن سداد ٥٠٠ مليار دولار أمريكى. والمصارف الصينية عاجزة عن ترتيب نفسها من الداخل حيث لا يزيد العائد على أرصدتها عن ٠,٢ بالمئة. والسبب أن المصارف ظلت حتى وقت قريب تلبى مطالب السياسة الحكومية بتمويل المشروعات التى تملكها الدولة بغض النظر عن الربحية أو المجازفة.

كما أن البلاد تئن تحت وطأة أزمة بيئية متسارعة – أزمة لها عواقبها على العالم بأسره ولكنها فى داخل الصين تهدد عملية النمو الاقتصادى نفسها. فهناك ما يزيد عن ثمانية ملايين فلاح صينى ينزحون إلى المدن سنويا. ولدى الصين حاليًا تسعون مركزًا حضريًا يسكنه أكثر من مليون نسمة، يختنق أغلبها بتلوث ناتج عن مصانع عتيقة الطراز ومحطات طاقة وقودها الفحم وشوارع تكتظ بالدراجات النارية. وشونغ كينغ المدينة الأكبر فى العالم بسكانها البالغ تعدادهم ثلاثين مليونًا. وست عشرة من مدن العالم الأكثر تلويثًا وتلوثًا فى الصين وأكبرها شونغ كينغ، إذ تحيطها حفر نفايات عملاقة يبلغ عمق أكبرها ثلاثين مترًا وتغطى مساحة ٣٥٠ ألف متر مربع؛ ولا يخضع أى من النفايات للتدوير.(١)

(1) Jonathan Watts, 'Invisible city'. Guardian, 15 March 2006.

العديد من القضايا التى تناولنا حتى الآن فى هذا الفصل تعاود الظهور بشكل رمزى فى الجدل حول اللائحة الخدمية. ففى اقتصاد خدمى/معرفى لا بد "للسوق الموحدة" أن تشمل الصناعات الخدمية، ذلك أن الأغلبية الساحقة من القوة العاملة تعمل فيها حاليًا. والتقدم فى "السوق الموحدة" عاد حتى الآن بفوائد واضحة على الدول الأعضاء. فمنذ اكتمال أول برنامج "سوق موحدة" فى سنة ١٩٩٣ وجدت ٢,٥ مليون فرصة عمل جديدة فى دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية نتيجة لزوال الحواجز أمام التنافس والتبادل. وتقدر الزيادة فى الثروة التى تحققت من هذا المصدر فى تلك الفترة تسعمئة مليار يورو، بما يساوى ستة آلاف يورو لكل أسرة فى الاتحاد الأوربى. إلا أن أغلب هذه الفوائد تحققت فى الأسواق على السلع. والتقرير الذى وضعته المفوضية عن السوق الداخلية للخدمات والذى نشر فى يوليه ٢٠٠٢ خلص إلى أن هناك فجوة هائلة بين رؤية اقتصاد تكاملى للاتحاد الأوربى والطبيعة المقسمة للصناعات الخدمية التى يجب فتح معظمها للمنافسة.

جاءت اللائحة الخدمية استجابة لهذا التشخيص. وهى بصورتها الأصلية تغطى مجموعة كبيرة من الخدمات منها خدمات التمويل والأعمال (كالاستشارة الإدارية والتشغيل) والتبادل التجارى (المشورة القانونية وأشكال التبادل التوزيعى) وشؤون المستهلك والسياحة وبعض الخدمات الصحية والاجتماعية. وتساعد اللائحة إن طبقت كاملة على خفض الأسعار وتشجيع الإنتاجية وإيجاد حافز عام لاقتصاد الاتحاد الأوربى. وهناك دراسة كبرى تتناول هذه القضايا خلصت إلى أن هناك ستمئة ألف فرصة عمل ستنشأ فى أنحاء الاتحاد الأوربى لو تساوت الظروف

الأخرى.[١] وتقدير الستمئة ألف فرصة عمل جديدة تقدير أدنى، حيث يستعين التحليل بافتراضات محافظة ولا يشمل سوى ثلاثة قطاعات خدمية هى المهن المقننة والتبادل التجارى التوزيعى وخدمات الأعمال.[٢] والمستوى الفعلى لإيجاد صافى فرص العمل قد يبلغ ضعف هذا العدد أو أكثر.

طبقًا للائحة فى صورتها الأولى يتم تبسيط شكليات إيجاد خدمات جديدة من تلك المتداولة بين الدول الأعضاء فى اللحظة الراهنة. وكل الإجراءات يمكن إتمامها فى "نقطة اتصال واحدة" بالاستعانة بالوسائل الإلكترونية. ويتاح للشركات تقديم الخدمات فى أية دولة عضو ولفترة أولية لا تخضع إلا لقوانين البلد الذى تأسست فيه الشركة، فيما يعرف بمبدأ "بلد المنشأ".

لقى إطلاق اللائحة استقبالاً حارًا فى بعض المناطق وأثار رد فعل حانقًا فى مناطق أخرى. وطالب بعض تنظيمات الاتحاد والنقاد بتغييرات جذرية فى البرنامج بل بحله تمامًا. ووضعت التنظيم الاتحادى "يونيسون" فى المملكة المتحدة ثلاثة "مطالب أساسية" فى رد فعلها تجاه اللائحة؛ أحدها إزالة الخدمات العامة من اللائحة تمامًا على أساس أن « اللائحة تهدد الخدمات العامة بالانفتاح والخصخصة وتقوض الدور الذى تلعبه فى ضمان تحقيق خدمات عامة جيدة للجميع وليس فقط لمن يطيقونها».[٣] وثانيها ضرورة عدم إضعاف قانون التشغيل أو حقوق التفاوض الجماعى. ورأت "يونيسون" أن اللائحة ستقوم بذلك بصورتها الراهنة. والعمال الذين يتنقلون عبر الحدود القومية كما تفعل شركات الخدمات – ما يعرف بـ

(1) Copenhagen Economics, Economic Assessment of the Barriers to the Internal Market for Services. Final Report, Copenhagen, 2005.

(2) Anders Sejeroe et al., 'The Copenhagen Economics study on the economic impact of the Services Directive', Intereconomic, May/June 2005.

(3) Unison, 'Defending public services in Europe: stop the Services Directive', Unison International, 5 November 2005.

"العمال المبعدون" – لن تغطيهم إلا قوانين العمل فى البلد الذى يذهبون إليه. وتفقد الدولة التى جاءوا منها القدرة على تطبيق قوانينها الوطنية التى تغطى حقوقهم.

وأخيرًا عارضت "يونيسون" مبدأ بلد المنشأ بكل قوة. وقال الاتحاد إن المبدأ لو قبل لشهدت أوربا سباقًا نحو القاع تتبارى فيه الشركات فى نقل مقارها إلى البلدان ذات المستوى الأدنى من اللوائح حتى تخفض التكاليف. وهو تطور يؤدى إلى ضغط الأجور وله عواقب أيضًا على الصحة والأمان والحماية البيئية. وذهب نقاد آخرون إلى ما هو أبعد حيث أطلق على الاقتراحات مسمى " اللائحة القادمة من الجحيم".

وفى أوائل ٢٠٠٥ طلب قادة الاتحاد الأوربى السياسيون المفوضية بإعادة النظر فى اللائحة لقلقهم حول ما إذا كانت قد تؤثر على النموذج الاجتماعى. وحتى قادة البلدان التى تتعاطف عادةً مع حرية السوق كالسويد عبروا عن ترددهم. فقال توماس أوستروس وهو أحد وزراء التجارة إن حكومته تريد أن ترى «محصلة تتمشى مع قيم المجتمع والحياة العملية التى نلتزم بها فى السويد». وقال إن السويد أمامها الكثير لتجنيه من إنشاء قطاع خدمى أكثر فعالية فى أوربا. فالسويد انفتحت على العالم فى مجال التجارة ربما أكثر من أى بلد غيرها فى أوربا. وأكد أن منظومة الرعاية الاجتماعية السويدية لا يجب أن تضعفها التغييرات التى أدخلت.[١] وماذا يحدث لو طرحت خدمات الرعاية الاجتماعية على مستويات تقنين أقل من تلك التى تصر عليها حكومة السويد؟

---

(1) Thomas Ostros, 'The EU Services Directive must be adapted to the Swedish context', Government Office of Sweden, 25 November 2004; www.sweden.gov.se/sb/d/3212/a/34984.

حصلت "اللائحة الخدمية" على تصديق البرلمان الأوربى فى فبراير ٢٠٠٦ ولكن بعد إدخال تغييرات أساسية عليه. فحُذف مبدأ بلد المنشأ - فمن يقدمون الخدمات تحكمهم اللوائح المنظمة فى البلد الذى تقدم فيه الخدمة. وبدلاً من مبدأ بلد المنشأ مُنحت الشركات الصغيرة بعض المزايا الثانوية. فلا يتحتم على مقدمى الخدمات أن ينشئوا مكتبًا فى البلد الذى يستضيفهم. واستُبعدت بعض القطاعات منها الرعاية الصحية. ويظل بإمكان الدول الأعضاء تنظيم الأسواق فى مجالات الصحة والأمن العام والبيئة؛ ويحق لها أيضا أن تطبق قانون العمل المحلى الخاص بها.

ويظل هناك ما يجب عمله من أجل التصديق النهائى، ولو أن النتيجة تبدو غير مرضية. فهى ترمز للطبيعة المعيبة لكثير من الجدل الأوسع نطاقًا فى أوربا حول العدل الاجتماعى ودور السوق. ويركز أنصار التنافس الممتد فى الخدمات فى المقام الأول على المزايا الاقتصادية، ويبدو أنهم لا يبالون بالنتائج الاجتماعية المحتملة. أما من يطالبون بالحد من إعادة تنظيم الأسواق والاستمرار فى فرض سياسة حماية مريحة فيظهرون بمظهر المدافعين عن النموذج الاجتماعى. والنتيجة تسوية واهية لا ترضى أحدا، ولا تكاد تساعد على حل المشكلات التى تواجهها أوربا. وكما قال الكاتب الأمريكى جين سبرلنغ «فأنصار سياسة فرض الحماية يفتقرون لرؤية مستقبلية ويفتقر أنصار حرية التجارة لرؤية حيال الحاضر».[١]

إن العلاقة بين التنافسية والعدل الاجتماعى أعقد كثيرًا مما توحى به هذه المواجهة:

---

(1) Gene Sperling, The Pro-Growth Progressive: An Economic Strategy for Shared Prosperity. New York: Simon &Schuster, 2005, p. 73.

١. هواجس الإهمال الاجتماعى مبالغ فيها لدرجة كبيرة لأسباب سبق ذكرها. لم يكن مبدأ بلد المنشأ ليشكل تهديدًا كبيرًا للمنتجين المحليين إلا من ناحية المنافسة. وتحول الإهمال الاجتماعى إلى تهمة تستغل لتبرير فرض الحماية. لم لا تطلق اللائحة الخدمية سباقًا إلى القمة بدلاً من سباق نحو القاع؟ فالتنافس على أسس المساواة والكفاءة وخدمة المستهلك فى مجتمعات الاتحاد الأوربى يرجح أن يكون أهم كثيرًا من التنافس على أساس التكلفة وحدها. كما أن القوانين الخاصة بحماية المستهلك والصحة والأمان والحد الأدنى من فترات الراحة فى أنحاء الاتحاد الأوربى على مستوى عالٍ بالفعل.

٢. حيثما استمر فرض الحماية ستكون النتيجة فى الغالب تحصين أسواق العمل المنقسمة بما يؤدى لعدالة اجتماعية أقل لا أكثر.

٣. كان مبدأ بلد المنشأ أساس فتح جبهة ضد الاحتكارات سواءً للدولة أو السوق. ولم تكن مسألة المبدأ لتحد من المعايير، فهى لم تكن تطبق إلا على النقطة المبدئية لدخول المتعهد. وركز المعارضون مناقشاتهم فى مسألة الاستهلاك النهائى (السباكون البولنديون فى فرنسا) أو خفض درجة الخدمات العامة (الخدم اللانفيون فى السويد). ومع ذلك فاللائحة فى صورتها الأكثر تطرفًا كانت ستؤثر فى المقام الأول على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. والتكاليف الطبيعية لاستخدام سباكين بولنديين فرادى ضخمة إلا فى مناطق الحدود المباشرة. والشركات الكبرى التى قد تكون لاهتماماتها نتائج على الخدمات الخاصة بالدولة لديها على أى الأحوال القدرة على بناء شبكات متعهدى خدمات.(١)

---

(1) Patrick A. Messerlin, 'Liberalizing services trade in the EU', Intereconomics, May/June 2005.

٤. كان تزايد التنافس فى بعض المجالات التى استبعدت من اللائحة حاليا سيساعد بعض الفئات الرئيسة من الناس. فعلى سبيل المثال حيثما ظلت تكاليف خدمات رعاية الطفل أو الخدمات المنزلية أو خدمات رعاية العاجزين مرتفعة تأثرت فرص توفيق المرأة بين عملها وبيتها.

٥. كما سبق أن ناقشنا فالصناع يقيمون فى بلدان أوربا الشرقية سابقًا ويحصلون على مزايا التكلفة لمنتجاتهم حين تباع فى أرجاء أوربا. أما حين تنقلب هذه المعادلة كما يحدث إلى حد ما فى ظل اللائحة الأصلية تزول هذه الميزة التنافسية. فلا غرو أن احتج القادة السياسيون الأوربيون على تخفيف النسخة الأصلية.

٦. العدل الاجتماعى معناه الاهتمام بالعاطلين لا بالعاملين وحدهم. وزيادة التنافس تخلق المزيد من فرص العمل الجديدة. وليس صحيحًا افتراض أن كل فرص العمل الجديدة تعنى القضاء على فرص العمل القديمة أو أن التنافس يؤدى لخفض الأجور دائمًا. والدائرة الفعالة التى سبق وصفها تنطبق فى ظروف عديدة بل فى أغلب الظروف.

٧. المنافسة من المتعهدين من ذوى التكلفة القليلة فى بعض القطاعات الخدمية الأساسية ستحدث فى كل الأحوال على افتراض تنامى الاستعانة بمصادر خارجية على نطاق دولى. وبعض المنتجين ممن كانوا سيفلتون لو أن السوق الداخلية أوجدت مزيدًا من الكفاءات يُطردون من السوق.

٨. للعمال الذين يفقدون وظائفهم الحق فى الحماية، إلا أن هذه الحماية ينبغى أن تتخذ طابعًا مرنًا. ولكن علينا أن نولى قدرًا من اهتمامنا للفئات الأضعف، كمن يفتقرون للمهارات أو العمال المسنين.

النتائج

يمتزج القلق من العولمة الاقتصادية وبصورة أكثر تحديدًا من "اللائحة الخدمية" لا سيما لدى أهل اليسار، مع هموم أكبر تتعلق بقوة رأس المال العالمي. إلا أن من يظنون أن رأس المال مدمر بطبيعته عليهم أن يتفكروا فى حالة نوكيا فى فنلنده. فنوكيا وغيرها من الشركات الفنلندية التى هيكلت نفسها على غرارها إلى حد ما لعبت دورًا مهمًا فى نجاح فنلنده ونجاح نموذجها الاجتماعى ضمنًا.

يقول يورما أوليلا المدير التنفيذى لشركة نوكيا إن «إدراج الشركة فى سوق نيويورك للأوراق المالية فى سنة ١٩٩٤ كان خطوة أهم كثيرًا مما ظنننا. لكن دخول رأس المال كان أقل أهمية من بقاء الوضع كما كان».(١) فالتواجد فى أسواق رأس المال العالمية يساعد أية شركة على كسب الثقة ويوفر أداة لإيجاد هوية تجارية واضحة. وظل رأس المال الأجنبى خاضعًا لتحكم صارم فى فنلنده حتى التسعينيات. وفى سنة ١٩٩٣ انقلب هذا الوضع وأصبحت أسهم الشركات الفنلندية قابلة للشراء والبيع. وكان هذا التحول فى الحقيقة تمهيدًا لعضوية الاتحاد الأوربى والتى تمت فى سنة ١٩٩٥.

كانت نوكيا من أكبر المستفيدين. ففى أوائل التسعينيات كانت الشركة فى أزمة حادة؛ وكانت بحاجة لضخ كم كبير من النقد، ما يعنى ضرورة الذهاب لأسواق رأس المال الأمريكية. إلا أن المستثمرين الأمريكيين لم يبدوا اهتمامًا بنوكيا بحالتها آنذاك، فهى مجرد شركة تعمل فى المطاط والكابلات والورق

---

(١) نقلاً عن Risto Tainio et al., 'Global investors meet local managers: shareholders value in the Fonnish context', in Marie-Laure Djelic and Sigrid Quack (eds.), Globalization and Institutions. Cheltenham: Elgar, 2003, p. 7

وأجهزة التليفزيون. ولكى تدرَج ابتكرت الشركة رؤية جديدة - «مركزة وعالمية وتهتم بالاتصالات وذات قيمة مضافة».[١] فكانت بداية صعود نوكيا؛ وزادت قيمة سهمها بمعدل ٢٣٠٠ بالمئة فى غضون خمس سنوات. وأكثر من ٩٠ بالمئة من أسهم نوكيا يملكها مستثمرون أجانب حاليًا. وكان نجاح نوكيا يعنى أن المستثمرين الأجانب جاءوا برأس مال جديد لشركات فنلندية أخرى.

وكانت هناك توتَرات ومشكلات. فالمستثمرون الأجانب مارسوا ضغوطًا على المديرين الفنلنديين من أجل عوائد أعلى على قيمة الأسهم وتكاليف أقل، ما أدى لخلافات فى الدوائر المحلية هدد بضياع بعض فرص العمل. ومن ناحية أخرى حدث تأثير عكسى أيضًا، حيث زاد تفهم الهموم القومية والمحلية من جانب المستثمرين. وأوضح الباحثون ممن درسوا هذه الأحداث أن ليس ثم تدفق أحادى الاتجاه وبسيط للسلطة أو النفوذ؛ بل هناك «صلة تبادلية بين المستثمرين الأجانب والعناصر المحلية الفاعلة تدفع فى الوقت نفسه نحو قواعد مشتركة وتحفظ للعالم تنوعه». وخلصوا إلى أن الفكرة التى ترى أن التعرض لرأس المال العالمى يقضى على الخصائص الأوربية المميزة فى عالم الأعمال خطأ وكذلك الفكرة القائلة بأن كل شىء لا بد أن يتطابق مع إطار "أنجلو سكسونى". وقالوا إن «الاستجابة لمبادئ حملة الأسهم المشتركين قد يؤدى فى النهاية لاستمرار الخلافات المحلية بل قد يوجِد اختلافًا فيما بين البلدان والمناطق يفوق ما هو قائم حاليًا».[٢]

---

(١) المرجع السابق، ص٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص٥٤.

الفصل الثالث

العدل الاجتماعى والتقسيمات الاجتماعية

يؤكد "جدول أعمال لشبونة" أن التحولات الثورية حدثت فى الاقتصاد مع تقلص التصنيع. فمنذ ثلاثة عقود كان ما يقرب من ٤٠ بالمئة من الأيدى العاملة فى المجتمعات المتقدمة تعمل فى التصنيع أو فى صناعات تتصل به. وفى بعض الدول كان ما يزيد عن ١٠ بالمئة من الأيدى العاملة لا تزال تعمل فى الزراعة. وانخفضت هذه النسب فى دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية حاليًا إلى متوسط قدره ١٦ بالمئة و ٢-٣ بالمئة على التوالى. وكما أكدنا من قبل يتكسب ما يزيد عن ٨٠ بالمئة من العمال عيشهم من صناعات تقوم على المعرفة أو الصناعات الخدمية. ولا عيب فى أن نقول إننا بحاجة لإستراتيجيات استثمارية وسياسات اقتصادية تختلف تمامًا عن إستراتيجيات عصر الصناعة.

ليس هناك استقصاء مقارن أو مفصل للتحولات التى تحدث فى المجتمع الأكبر أو لتأثيراتها على الفوارق والحماية الاجتماعية. ولننظر مثلاً إلى أحدث تصريح للمفوضية عن "جدول الأعمال الاجتماعى". تقول الوثيقة إن «المفوضية تلتزم بتحديث النموذج الاجتماعى الأوربى وتطويره وبدعم التماسك الاجتماعى باعتبارهما جزءًا من إستراتيجيات لشبونة والتنمية المستدامة».[١]

---

(1) Communication from the Commission, 'The Social Agenda', Brussels, 2005.

ولكن كم من التحليل جرى لأنماط التحـول الطبقـي والفـوارق والتقـسيم الاجتماعي؟ لا شيء على الإطلاق في الوثيقة المذكورة على الأقل. وما التوصيات الملموسة التي خرجت عن كيفية التنسيق بين إستراتيجية لشبونة والعدل الاجتماعي وإصلاح الرعاية الاجتماعية في بلدان الاتحاد الأوربي؟ لا شيء. يقال إن جـدول الأعمال الاجتماعي «يهدف لتحديث النموذج الاجتماعي الأوربي بتحـسين القـدرة الجمعية على الفعل وتقديم تحولات جديدة للجميع». كيف؟ كل ما قدم نية الارتقـاء بـ "العمل الشريف" باعتباره "هدفًا عالميًا على كل المستويات"، وزيادة قدرة العمال على التكيف، و"تطبيق معايير الدمج في سوق العمل". هناك بالطبع تـشريع علـى مستوى الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالعمل وظروف العمل ويتمثل فـي "الميثـاق الاجتماعي" و"الفصل الاجتماعي". أقر "الميثاق الاجتماعي" في ستراسـبورج فـي سنة ١٩٨٩، ورفضت المملكة المتحدة في البداية التوقيع عليه وعلى اللـوائح ذات الصلة. وهنا كان التصديق بالإجماع مطلوبًا لإقرارها. وأوجد "الملحق ١٤" الـذي أضيف لمعاهدة ماستريخت لسنة ١٩٩٢ آلية تقضي بعدم إلزام كل الدول الأعضاء بما يستجد من لوائح. فأصبح "الملحق ١٤" يعـرف بـ "الميثـاق الاجتمـاعي". (في النهاية وقعت المملكة المتحدة بعد ١٩٩٧).

يتناول "الميثاق الاجتماعي" حقوق العمال وأجورهم. فهـو يتـضمن بنـودًا تقضي بتحسين المعايير في مجالات كظروف العمل والأمن الاجتمـاعي وحقـوق نقابات العمال. كما سنت تشريعات الاتحاد الأوربي بغرض التعامل مع المـشكلات عبر الحدود والتي تنشأ عن الأمن الاجتماعي. إلا أن "الميثاق الاجتماعي" لم يحدث أن أدرج ضمن فهم للطريقة التي تعيد بهـا الظـروف الاجتماعيـة-الاقتـصادية المتغيرة صوغ الصورة المثلى لتنظيم بنود الرعاية الاجتماعية. وهذه حقيقة غيـر

مفاجئة، فالتشريع جاء فى وقت كانت القوة الكاملة للتحولات التى أثرت على الاقتصاد وعلى المجتمع ككل لا تزال فى بدايتها.

إن الحماية الاجتماعية تقع فى قلب الهموم التى تشغل كثرة من المواطنين عند معايشتهم التحولات المرتبطة بعصر العولمة. فمجتمعاتنا ومعها حياة الناس اليومية تمر بتحولات لا تقل حدة عما يمر به النظام الاقتصادى. وعلينا أن نحدد ماهية هذه التحولات ونتأمل تأثيراتها على السياسات. ولا يكفى إطلاق تصريحات وهمية عن الحد من الإقصاء الاجتماعى. وغياب التحليل المتقدم للأنماط المتغيرة للعدالة الاجتماعية من الأسباب الرئيسة التى تجعل تنفيذ "جدول أعمال لشبونة" بهذا القدر من الصعوبة.

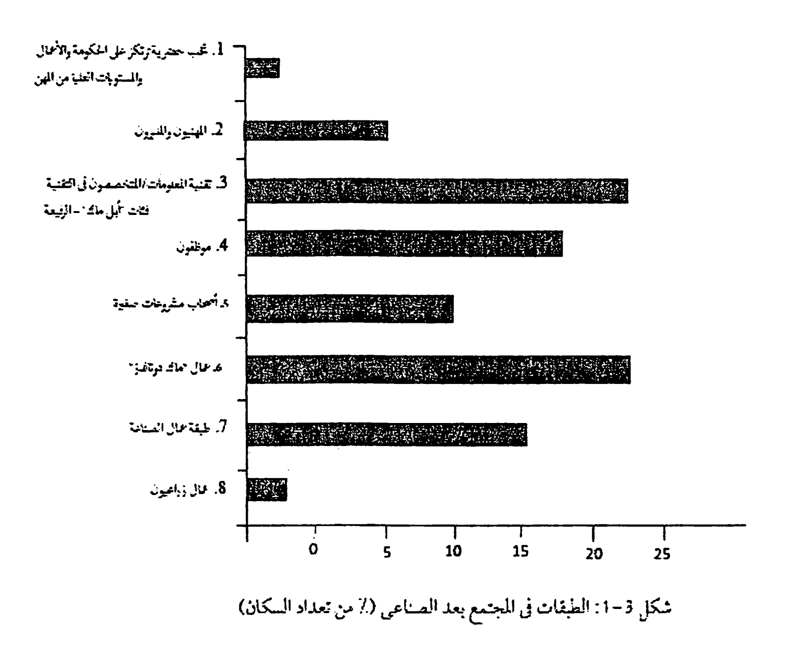
نسعى فى هذا الفصل لإيضاح هذه القضايا، ونبدأ بتناول الشكل المتغير لنظام الترتيب الطبقى ونركز بصورة خاصة على الفقراء والمعدمين. فأنماط الفوارق الاجتماعية تختلف عنها قبل عقدين أو ثلاثة عقود، وهى ظاهرة لها نتائج مهمة على السياسات. وهناك سيولة فى المجتمعات المعاصرة بدرجة أكبر مما كنا نظن. كما أن تحولات الحياة أصبحت غير متوقعة بصورة أكبر مما كانت لأسباب شتى. ولا بد للابتكار فى رسم السياسات أن يستجيب لهذه التطورات.

من غير المرجح أن تتسم المجتمعات المتباينة ثقافيًا بدرجة عالية من التساوى فى النتائج. ومع ذلك فالفوارق الاقتصادية المتزايدة ليست ثمنًا لا بد من سداده لضمان معدلات نمو معقولة. بل العكس؛ فاتجاه أوربا نحو المساواة لا يمنع اتجاهها فى الوقت نفسه نحو التنافسية. والمجتمعات المسدودة التى تناولناها فى الفصل السابق لا تضحى بالنمو الاقتصادى فى سبيل الحفاظ على المساواة. بل تزداد الفوارق الاجتماعية فى الوقت الذى يتدهور فيه اقتصادها. وفى ختام الفصل نتناول الفقر بين الأطفال بشكل أكثر تفصيلاً.

الطبقات الجديدة

تختلف البنية الطبقية والتقسيمات الطبقية المرتبطة بالاقتصاد المعرفى/الخدمى عن نظيرتيهما فى عصر الصناعة تمام الاختلاف. فالطبقة العاملة ذات الياقة الزرقاء كانت الشريحة الطبقية الأكبر فى النظام الاجتماعى القديم. ويطلق ماركس على الطبقة العاملة مسمى "الطبقة الشاملة" وتوقع بالطبع أن تكون العنصر الفاعل فى التغيير الثورى. أما اليوم فالطبقة العاملة اليدوية أقلية حقيقية ويقدر لأعدادها أن تتناقص مع استمرار تقلص نسبة العاملين فى التصنيع. وتفتتت شرائح الطبقة العاملة القديمة التى كانت مصدر كثير من التضامن المحلى. وتغير ما كان يمثل "الطبقة المتوسطة" تغيرًا كبيرًا، بينما اختفت الطبقة العليا مالكة الأراضى إلى حد كبير. كما تبخرت الفئات الزراعية المنفصلة تمامًا تقريبًا.

نشأت تقسيمات مهنية جديدة على أساس التحولات الاجتماعية والتقنية المرتبطة بالاقتصاد المعرفى/الخدمى. وما يقرب من ثلثى فرص العمل التى نشأت عن الاقتصاد الجديد مهارى، إذ يتطلب إلمامًا فنيًا بتقنية المعلومات ومهارات أخرى أيضًا. وفرص العمل هذه تزداد وفرة بالمعايير النسبية. ففى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ زادت نسبة فرص العمل التى تتطلب مؤهلات متقدمة فى تقنية المعلومات فى دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية - فرص عمل "أبل ماك" - من ٢٠ إلى ٢٤ بالمئة، ولكن على كثير من الناس أن يعملوا فى أشغال أكثر روتينية تتصل بـ "ماك دونالدز" - مقاهٍ أو حوانيت أو متاجر بقالة أو محطات وقود. ولعل نسبة هذه الأشغال فى انخفاض مقارنةً بمهن أكثر مهارة ولكنها تظل لا يستهان بها.



شكل 3-1: الطبقات فى المجتمع بعد الصناعى (٪ من تعداد السكان)

تبدو البنية الطبقية لأى مجتمع بعدًا صناعيًا كما هو موضح فى الشكل (٣-١). وهى صورة عامة، لأن المجتمعات تتفاوت فيما بينها تفاوتًا كبيرًا. والنسب المعطاة تقريبية وتشير إلى أفراد لا إلى أسر. والفئة العليا غير متبلورة تتألف من نخب لها نفوذ ورؤية دولية ووطنية لا سيما فى مدن أوربا "العالمية". وقد تشمل نسبًا لا يستهان بها من المهاجرين. فالمصرفى الفرنسى الذى يعمل فى مدينة لندن يغادر مكتبه فى أول المساء. وحين يغادر يدخل عامل فيلبينى يرسل المال لأسرته فى بلده بانتظام ليرتب المكان وراءه.

هناك نسبة لا تقل عن خمسين بالمئة من فرص العمل فى الاقتصاد المعرفى/الخدمى تتطلب مستوى رفيعًا من المهارات المعرفية والشخصية، وتمتد لتشمل الأعمال التى يقوم بها الموظفون "الكتابيون" – أى من يستخدمون الحواسب

معظم اليوم، ولكنهم ليسوا متخصصين فى تقنية المعلومات. ويمكن لكل شرائح الطبقة أن تضم موظفى الدولة أو العاملين فى مشروعات تتحكم فيها الدولة. والفارق بين الموظفين الحكوميين وغيرهم يكاد يتطابق مع تقسيمات سوق العمل؛ لكن الأمن الوظيفى يأتى على قمة أولويات الشرائح ١ و٢ و٣.

من السمات المميزة للاقتصاد المعرفى/الخدمى ارتفاع نسبة المرأة فى القوة العاملة، وإن كانت قلة من النساء يعملن فى حرف يدوية. وللمرأة تمثيل كبير فى أعمال "ماك دونالدز" وفى شريحة الموظفين الكتابيين. والأرجح أن تزيد نسبة النساء العاملات غير المتفرغات عن الرجال. فنسبة الرجال العاملين غير المتفرغين فى دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية لا تزيد عن ٧ بالمئة، بينما تصل هذه النسبة بين النساء إلى ٣٠ بالمئة. وتقل أجور النساء بنسبة ١٥ بالمئة تقريبًا عن أجور الرجال فى الأعمال نفسها أو المتقاربة.

هذه الأرقام الإجمالية تخفى وراءها اتجاهات ذات مغزى. فالهوة بين الجنسين فى الأجور تتجه للانحسار فى كل مكان تقريبًا. كما أن المرأة فى العموم تتفوق على الرجل فى الأداء، ويبدو تدنى مستويات الأجور والأمن الوظيفى بصورة أوضح كثيرًا بين رجال الطبقة العاملة قليلة المهارة عنها بين النساء من ذوات المستويات المهارية المماثلة. ودور المرأة فى زيادة دخل الأسرة فى ازدياد كبير. وهى تتساوى مع الرجل فى الدنمارك بنسبة ٤٢ بالمئة فى حين أن هذه النسبة لا تزيد عن ٢٧ بالمئة فى كل من إسبانيا وإيطاليا.[1]

---

(1) Gosta Esping-Andersen, 'Inequality of incomes and opportunities', in Anthony Giddens and Patrick Diamond (eds.), The New Egalitarianism. Cambridge: Polity, 2005, pp. 22-4.

وضعف الأجر لا يعنى بالضرورة أن المرء يعيش فى ضيق لو كان دخله يمثل إضافة ثانوية فى الأسرة. والفوارق داخل الأسرة أقل كثيرًا منها بين الأفراد فى معظم بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية. والأسر التى يرجح أن تكون فقيرة هى أسر بها متكسب واحد وأسر ليس بها أحد يعمل. وتتراوح نسبة الأسر التى ليس بها أحد يعمل فى بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية بين ١٥ بالمئة فى المملكة المتحدة و٦ بالمئة فى الدنمارك.

ساعدت البنية الطبقية المتغيرة على تغيير طبيعة السياسة وأشياء كثيرة معها. فالسياسة فى المجتمع القديم كانت تصاغ حول الخطوط الفاصلة بين الطبقة العاملة اليدوية وغيرها. وكان هناك دائمًا "توريو الطبقة العاملة" وأحزاب ديمقراطية اجتماعية ضرورية لتخاطب الفئات غير الطبقة العاملة. إلا أن النشاط السياسى كان يرتبط بالطبقة ارتباطًا وثيقًا، وكانت خيارات التصويت تتسم بالاستقرار التام من انتخابات. أما الآن فعلى الأحزاب السياسية أن تخاطب جماهير انتخابية متنوعة، وهناك ناخبون كثر آخرون "يخرجون عن الصف" - فلا يلتزمون بالتصويت لحزب واحد تلقائيًا.

كانت الطبقة العاملة (ولا تزال) تنقسم إلى خطوط مهارية. فالعمال المهرة، سواءً الحرفيون منهم أو من يعملون فى شتى مجالات التقنية الصناعية، كانوا يحظون بفرص عمل ثابتة فى العادة وكانوا يحظون فى الغالب بوفرة أكبر مما يحظى به الموظفون الكتبة وغيرهم من الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة. فالعمال المهرة فى الحرف الثابتة التى ظلت مزدهرة يظلون مطلوبين؛ لنتذكر مرة أخرى حكاية السباك البولندى. وكانت أوضاع العامل غير الماهر تسوء. فالعمال غير المهرة - لا سيما الرجال - ليس أمامهم إلا فرص عمل فقيرة فى مجالات

غير مزدهرة. حتى فرص عمل "ماك دونالدز" تحوى مهارات اجتماعية شخصية يجد أهل الطبقة العاملة التقليدية صعوبة فى إتقانها. وكثير من الرجال من هذه الفئة لا يرضون بأى حال أن يعملوا فى أعمال يرون أنها "أعمال نسوية". لذا فالرجال من غير ذوى المهارة عرضة لنوبات الفقر والبطالة إلى حد كبير. وهو موقف ينطبق فى الغالب على المهاجرين أو من ينتمون لفئات الأقليات.

انتشر مصطلح "الإقصاء الاجتماعى" على نطاق واسع فى إشارة لوضع الفئات فى قاع السلم الاقتصادى-الاجتماعى. والهدف إدراك أن هناك عوامل غير الفقر قد تمنع الأفراد أو الجماعات من لعب دور كامل فى المجتمع. وترجع الفكرة عادة لأحد أعمال الكاتب الفرنسى رينيه لينوار. فالمهمشون فى تحليله يشملون عددًا من الفئات تشكل ١٠ بالمئة من السكان لا تقتصر على الفقراء وحدهم، بل تشمل المعوقين والمرضى العقليين والمسنين ومتعاطى المخدرات ومن إليهم. وكان ابتكار المفهوم مهمًا لأنه يلفت إلى أن وعود الرعاية الاجتماعية لم تصل إلى الناس من هذه الفئات؛ ولأنه يؤكد أن الحرمان الاقتصادى ليس وحده الذى يمنع الأفراد من التعرف على إمكاناتهم.(١)

ذاع فى وقت ما الحديث عن مجتمع الـ "٥٠/٤٠/١٠" فى أوربا: فخمسون بالمئة من السكان العاملين يشغلون وظائف مستقرة، وأربعون بالمئة يعملون فى وظائف غير مستقرة نوعًا، بينما تتكون العشرة بالمئة الباقية من المهمشين اجتماعيًا، سواء العاطلين أو من يتناوبون دخول سوق العمل والخروج منه (ولو أن النسبة تفاوتت بتفاوت التحليلات). فهناك طبقة معدمة حلت محل الطبقة العاملة التقليدية أو المستويات الدنيا منها. فنسبة معينة من السكان شردت عن المجتمع الأكبر.

---

(1) René Lenoir, Les exclus: un français sur dix. Paris: Seuil, 1974.

هذه الفكرة ثبت خطؤها.[١] فعلماء الاجتماع يجمعون على عدم وجود طبقة معدمة بهذا المعنى فى بلدان الاتحاد الأوربى، ولو أن المفهوم يجد تطبيقا له فى الولايات المتحدة. لذا فإن "وحدة الإستراتيجيات" الحكومية فى المملكة المتحدة درست أربعة مقاييس للإقصاء الاجتماعى هى: المحرومون من العمل أو التعليم أو التأهيل؛ محدودو الدخل (أقل من ٦٠ بالمئة من متوسطى الدخل)؛ من لهم روابط اجتماعية محدودة بغيرهم؛ من يعتبرون أنفسهم يعيشون فى منطقة تتميز بارتفاع معدلات الجريمة أو التخريب العمد أو الخراب المادى. ووجد أن المهمشين على هذه المقاييس الأربعة لا يزيدون عن واحد بالمئة من سكان المملكة المتحدة. فالحرمان المركب لا وجود له ولكنه يتركز فى أحياء بعينها ولا يسم "طبقة" من الناس.[٢] والإقصاء الاجتماعى مفهوم له بعض القيمة، ولكن لا يجب استخدامه بشكل عشوائى أو تعميمى. وهو يكاد يتطابق فى معناه مع "الحرمان المركب" الذى يميز جيوبا من أحياء وفئات بعينها من الأفراد (كالمشردين).

التقسيمات الاجتماعية الجديدة

لم تعد التقسيمات الاجتماعية فى المجتمع بعد الصناعى سلوكية فى عمومها، بل تحددها فرص حياة تفاضلية. وهذا تغيير فى غاية الأهمية. فالناس على اختلاف شرائحهم الطبقية يمكن تمييزهم عن بعضهم بصورة واضحة فى أغلب البلدان. فاختلاف نمط الحياة لا يزال قائما بين من هم فى شرائح طبقية مختلفة، ولكنهم

---

(١) انظر John Goldthrope and Abigail McNight, The Economic Basis of Social Class. London: Centre for Analysis of Social Exclusion, London School of Economics, 2004.

(2) Prime Minister's Strategy Unit, Strategic Audit of the UK. London, 2003.

يتأثرون غالبًا بالذوق والعادة أكثر من تأثرهم بالقيود المالية وحدها. والحراك المادى الذى يشمل السياحة الخارجية متاح للكل فعليًا. والحريات الحقيقية التى يتمتع بها أغلب الناس، والتى تتركز حول حرية اختيار نمط الحياة تعتبر اليوم أكبر مما حظيت به الأجيال السابقة. وسنطلق على هذه الظاهرة "التحول الديمقراطى اليومى". ويمتد التحول الديمقراطى اليومى "لأسفل" و"لأعلى" فى مسار الحياة. وفى عصر الإنترنت لم يعد يمكن حماية الطفولة كما كان الأمر فيما مضى؛ ويشعر الكبار بحرية تجريب أنماط الحياة بقدر ما لدى الشباب من حرية.

والتحول الديمقراطى اليومى لا يحقق المزيد من الأمن أو الشعور بالأمن بالضرورة. بل إن هناك سلسلة من أشكال انعدام الأمن تصاحبه، بعضها اقتصادى مباشر وبعضها الآخر اجتماعى فى طابعه. وأكثر الناس يريدون ويتوقعون المزيد من حياتهم مما كانت تريده الأجيال السابقة وتتوقعه، ما يؤدى لآمال لا تتحقق دائمًا.

ودرجة الأمن الفعلية لدى الشرائح الطبقية المختلفة تفرز صدوعًا عقائدية جديدة فى المجتمعات بعد الصناعية. تقوم هذه الصدوع فى جزء منها على مخاوف عقلانية (كالخوف من فقدان فرص العمل)، وفى جزء آخر على هواجس لا أساس لها. ومن تزدهر أحوالهم فى الاقتصاد الجديد يفرحون بالتنوع ويعتنقون أنماط حياة عالمية. وهناك من يغرق فيما يعتبر عدم أمن. فقد يتلذذ بفكرة الانتقال من عمل إلى عمل ولا يتوقع أن يضمن مستقبلاً وظيفيًا من النوع التقليدى ولا يريده. وتوجد هذه الفئات من الناس بكثافة عالية فى الصناعات الإبداعية والأعمال ذات الصلة بالتقنية الرفيعة والمال والصرافة والمهن العليا.

يشمل ما يسميه ريتشارد فلوريدا "الطبقة المبدعة" أكثر من ٢٠ بالمئة من الأيدى العاملة، تتركز بكثافة فى بعض المناطق الحضرية. وهى تتألف فى الأساس من أناس من الطبقتين ٢ و٣ فى تصنيفنا (انظر الشكل ٣-١). وأعضاء الطبقة

المبدعة متنوعون من حيث الخلفية؛ فهم من كل الأعمار ومن فئات عرقية متباينة ومن ذوى التوجهات الجنسية المختلفة.(١)

ولقياس توزيع الطبقة المبدعة فى الولايات المتحدة ابتكر فلوريدا "فهرسًا إبداعيًا" يقوم على أربعة عوامل: نسبة الطبقة المبدعة فى القوة العاملة، نسبة العاملين فى الصناعات ذات التقنية الرفيعة، التجديد قياسًا بنسبة براءات الاختراع لكل فرد، والتنوع وفقًا لتقدير "فهرس الشواذ" أى نسبة الشواذ الذين يؤخذون دليلاً على الانفتاح. وبعض المدن كسان فرانسيسكو أو أوستن أو سان دييجو تأتى فى ترتيب متقدم على كل المقاييس. وهناك مدن تتجاوزها طبقة المبدعين كممفيس أو بيتسبرج.

هذه المدن القريبة من قمة قائمة فلوريدا تتصدر البلاد فى الرخاء الاقتصادى وخلق فرص العمل. وتتميز أكثر الاقتصادات المحلية حيوية بثلاثة مقومات هى الموهبة والتقنية والتسامح. وهى جميعًا فوق هذا وذاك عالمية. وأعضاء الطبقة المبدعة كثيرو التنقل وينجذبون إلى المدن التى تقع فى مناطق تقدم لهم ما يبغون من حيث نمط الحياة. وهم يؤثرون الاستجمام النشط والجماعى وثقافة الشوارع، ومزيجا من المقاهى والمطاعم ومعارض الفنون والمسارح. وهم يهوون تنوع الرياضات النشطة. ومنهم نسبة كبيرة من المهاجرين الأكفاء. وثلث الأعمال التجارية التى أنشئت فى وادى السيليكون فى التسعينيات حسب ما ورد فى إحدى الدراسات بدأها مستثمرون من أصول هندية وصينية.

ومن المواطنين العالميين بالمعنى الذى يقصده فلوريدا من نجده فى شرائح طبقية أخرى أيضًا. ومع ذلك فكثير ممن يشعرون بالحساسية تجاه أى تغيير غير

---

(1) Richard Florida, The Rise of the Creative Class. New York: Perseus, 2002. وللمزيد عن تأملات الكاتب التالية انظر Richard Florida, The Fkight of the Creative Class. New York: HarperBusiness, 2005.

مرغوب يستحسن وصفهم بالمحليين، وهم من يرغبون فى الإبقاء على الترتيب الراهن للأشياء أو يحنون إلى الماضى، سواء أكان حقيقيًا أو افتراضيًا. وقد يبحثون عن كباش فداء من المهاجرين مثلاً ليلقوا عليهم تبعة متاعبهم؛ وقد تجذبهم الشعبوية السياسية وفرض الحماية الاقتصادية. والمهاجرون أنفسهم ليسوا بالضرورة عالميين. وقد يصبحون محليين فى توجهاتهم ولا يقلون عداء لمزيد من الهجرة عن بعض فئات السكان المحليين.

إلى جانب سائر التغيرات لا سيما فى مجال الأسرة فالبنية الطبقية المتغيرة تغير توزيع الشرائح "المعرضة للخطر" وطبيعة الفوارق وشكلها. فالظروف التى تفرز الشرائح "المعرضة للخطر" هيكلية، إلا أن مدى ترجمتها إلى حساسيات فعلية يتوقف على مزيج السياسات فى مجتمع ما وبعض العقبات التى يمكن أن تعترض سبيلها. والجانب الآخر من الخطر هو الفرصة. وعلينا ألا نخطئ بافتراض أن الخطر عامل سلبى دومًا. فمن التغيرات الأهم ما يلى:

١. هناك فى المتوسط فرص عمل بتثبيت آمن للناس فى أغلب أوضاع العمل، ولو أن هناك تفاوتًا يتوقف على قوة التقسيمات إلى داخلى وخارجى فى أسواق العمل.

٢. المجازفة (والفرصة) توزعان على مدى العمر بطريقة تختلف عما كانتا عليه فيما مضى. والمجازفة والفرصة لا تحدث "صدفة". فالناس يزدادون تفكيرًا إستراتيجيًا فى حياتهم من حيث احتمالات المستقبل – حتى فى قرار الإنجاب. والتحولات فى مختلف مراحل العمر أقل قابلية للتنبؤ بها وأقل آلية مما كانت. وارتفاع معدلات الطلاق والانفصال تعنى أن التحول قد يحدث فى أوقات شتى.

٣. كثافة التحول التقنى المرتبط بتقسيم أكثر عولمة للعمل يوجد حساسيات جديدة لبعض الفئات. فاحتمالات نجاح الشباب ممن يفتقرون إلى أية مؤهلات كما سبقت الإشارة ضعيفة. والعمال الكبار ممن تزول فرص عملهم يواجهون نوبات بطالة طويلة بل احتمال ألا يعملوا مرة أخرى ما لم يحدث التدخل بسياسات مناسبة.

٤. لكبار السن فى المتوسط نصيب من إجمالى الثروة والدخل أكبر مما كان لهم فيما مضى مقارنة بالشباب. ومع ذلك فكثرة منهم لا يزالون عرضة لخطر الانزلاق إلى الفقر عند التقاعد. وكبيرات السن ممن لا عائل لهن هن الأضعف. إلا أن الأخطار أصبحت تميل نحو الشباب أكثر مما هى بين الكبار.[1] والفقر بين الأطفال انتشر حيثما قلت فرص عمل المرأة.

٥. فرص العمل من نوعية "ماك دونالدز" غالبًا ما لا تقدم فرصة لمستقبل ذى شأن. وهو وضع قد لا يهم إذا تولته فئات لديها القدرة على الانتقال إلى قطاعات أخرى، كالطلاب ممن يعملون فى المقاهى فى أثناء العطلات أو فى سنوات الانقطاع عن الدراسة. وقد يكون شديد الأهمية بالنسبة لمن لديهم قدر من المؤهلات يسمح لهم بالحراك.

٦. فى المجتمع المعرفى/الخدمى تكون للمؤهلات – الشهادات والدبلومات والدرجات الجامعية – أهمية قصوى فى حراك المستقبل العملى. ومن الصعب على الآباء الأكفاء أن ينقلوا كفاءاتهم لأبنائهم. لذا فهم يركزون على تعليمهم. فخريجو الجامعات مثلاً يجنون فى المتوسط من المال على مدى سنوات عملهم أكثر مما يجنيه من لم يلتحقوا بالجامعة.

(1) Esping-Andersen, 'Inequality of incomes and opportunities'.

٧. قد تكون الأقليات العرقية عرضة للخطر حيث تفتقر للمؤهلات. وقد تشتد أشكال التحامل وقد يتبناها إلى حد ما بعض أفراد الأقليات نفسها. وقد تكون ثمة مشكلات مضاعفة للمرأة حيث تقصر معتقدات التراث دورها على البيت.

٨. كثير من النساء يعملن ولمدة طويلة من أعمارهن لكن دخولهن ضرورية فى الغالب للحفاظ على مستوى معيشة الأسرة. والمرأة هى المتكسب الوحيد فى نسبة كبيرة من الحالات. وهذا الوضع ليس السبب فى تدنى معدل المواليد فى أوربا. بل على العكس، فالأسر ذات النسبة الأعلى من النساء العاملات هى أيضًا الأسر ذات المعدلات الأعلى فى المواليد. إلا أن قضايا العمل والحياة تكتسب أهمية كبرى. ولا تزال المرأة تمثل المعتنى الرئيس، ومستقبلها الوظيفى يقطعه الإنجاب أكثر مما يقطع مستقبل الرجل.

٩. هناك قدر كبير من السيولة فى المجتمع المعاصر، إلا أن الموارد الهيكلية للحراك كما سبقت الإشارة فى الفصل الأول تختلف عنها قبل بضعة عقود من السنين. ولن يكون ثم "اتجاه" واضح للحراك بين الأجيال كما كان عندما انتقلت كثرة من الناس من خلفيات طبقية عمالية إلى وظائف إدارية ومهنية. والحراك الهيكلى يتوقف على تنمية شاملة متواصلة للوظائف القائمة على المعرفة على حساب المهن الخدمية الأقل مهارة. ويرجح أن يكون هناك قدر أكبر من الحراك الوظيفى الطوعى وغير الطوعى، وقد ينطوى على قدر من الطرق الجانبية نحو نطاق وظيفى مختلف أو استقطاع بعض الوقت من العمل لتلقى تعليم أو إعادة تأهيل.

١٠. الشيخوخة تتغير طبيعتها لا لمجرد أن مزيدًا من الناس سيعملون لمدة من أعمارهم أطول، بل لأنه لن تكون هناك الانقطاعات نفسها التى كانت بين

حياة العمل وحياة غير العمل. وبدأ "سجن تقاعد" كبار السن - وهو نوع من الإقصاء الاجتماعى لو صح التعبير - فى التصدع. وقد تندثر مفاهيم التقاعد والمعاش فى المستقبل وتحل محلها توجهات أكثر مرونة حيال العمل وموارد أكثر رشدًا للدعم الاجتماعى للفئات الأكثر عرضة للخطر من كبار السن والعديد من النساء المسنات بصفة خاصة.

العدل الاجتماعى فى المجتمع بعد الصناعى

"العدل الاجتماعى" فكرة اشتهرت بأنها تثير الجدل. فإلى أى مدى تنطوى هذه الفكرة على إعادة توزيع الثروة والدخل مقارنة بتعزيز المساواة فى الفرص؟ ماذا يمكن أن يقصد بها فى سياق المجتمع بعد الصناعى؟ أول هذه التساؤلات قد تسهل الإجابة عليه من حيث المبدأ. ففى مجتمع يقوم فى رخائه على سوق شديدة الحيوية لابد أن يحتل الطموح والفرصة والتطلعات مكان الصدارة. وتكافؤ الفرص مهم لأنه يستغل المواهب المتاحة الاستغلال الأفضل. لكن الحد من عدم تكافؤ الفرص ينطوى بالضرورة على إعادة التوزيع، وإلا فالناجحون فى جيل قد يتشبثون بثمار نجاحهم. وفوارق ما بعد الضرائب فى بلدان الاتحاد الأوربى أقل كثيرًا من فوارق ما قبل الضرائب، وهى محصلة ضرورية ومطلوبة لأنها تحدد إطارًا لسائر المعايير. ومزيد من إعادة التوزيع يحدث من خلال منظومة الرعاية الاجتماعية ومن خلال الآثار المباشرة للسياسات حسب مزيج الرعاية الاجتماعية فى المجتمع. ومع ذلك فسنرى فيما بعد أن فكرة إعادة التوزيع لها حدود.

وكيفية تعريف العدل الاجتماعى مسألة صعبة دونت فيها مجلدات فلسفية ضخمة. إلا أن هناك تعريفًا مفيدًا لأستاذ العلوم السياسية الألمانى فولفجانج ميركل.

فهو يحدد خمس أولويات للعدل الاجتماعي في الظروف الاجتماعية بعد الصناعية:[1]

١. مكافحة الفقر لا بسبب الفوارق الاقتصادية نفسها، بل لأن الفقر (أو بالأحرى تحمل الفقر) يحد من قدرة الفرد على الاستقلالية واحترام الذات.

٢. إيجاد أعلى المعايير الممكنة للتعليم والتدريب والمتأصلة في إتاحتهما بصورة متساوية وعادلة للجميع.

٣. تأمين فرص العمل للراغبين في العمل والقادرين عليه.

٤. منظومة رعاية اجتماعية توفر الحماية والكرامة.

٥. الحد من الفوارق في الدخل والثروة لو عرقلت تحقيق الأهداف الأربعة الأولى أو عرضت تماسك المجتمع للخطر.

من الواضح أن الشر يكمن في التفاصيل لا سيما فيما يتصل بالنقطة الخامسة. لكن الصيغة تقدم خطة متواضعة، بسيطة وواضحة في آن معًا. فهي تقر بدور تكافؤ الفرص في مجتمع يتسم بالتمايز على خلفية ضرورات اقتصادية قائمة. وهي تعطي التفوق للكفاح في سبيل خفض مستويات الفقر، ذلك أن الفقر يحد من فرص الحياة والقدرة على تحقيق الذات. ويترتب على الصيغة اعتبار استهداف الفقر بين الأطفال أمرًا ذا أهمية خاصة. وكلما ارتفعت نسبة من يعانون الفقر من

---

(1) Wolfgang Merkel, 'How the welfare state can tackle new inequalities', in Patrick Diamond and Matt Browne (eds.), Rethinking Social Democracy. London: Policy Network, 2004.

يقوم رأى ميركل على رأى أمارشيا سن. وترى سن أن السياسات التى ترمى إلى تعزيز المساواة يجب أن تقوم على "مجموعة قدرات" الفرد – الحرية العامة التى يتبعها المرء فى رخائه.

Amartya Sen, Inequality Re-examined. Oxford: Clarendon Press, 1992.

الأطفال زاد احتمال التنازل عن الأهداف الخمسة جميعًا. وفي دراسة حديثة أجريت اختبارات نمو إدراكى على أطفال فى عمر ٢٢ شهرًا، ووجد أنها مؤشرات دقيقة على المستوى التعليمى فى سن السادسة والعشرين. فالأطفال ذوو القدرات المتساوية فى أوائل العمر تفاوتت درجات نجاحهم تفاوتًا كبيرًا بمرور الزمن حسب الوضع الاجتماعى-الاقتصادى لأسرهم.(١)

إن العدل الاجتماعى والإقصاء الاجتماعى والحماية الاجتماعية كلها أمور تتصل ببعضها البعض، وينبغى الإشارة إلى كيفية اختلافها. ونرى من جانبنا أن مقاومة الإقصاء الاجتماعى ليس إلا عنصرًا واحدًا فى إيجاد مجتمعات أكثر عدلاً اجتماعيًا. والعدل الاجتماعى مفهوم أقوى وأشمل. فهو يتصل بالحد من الفوارق المهمة - الاجتماعية والاقتصادية - وموازنة فرص الحياة. والعدل الاجتماعى يتداخل مع الحماية الاجتماعية التى تشير إلى أدوات توفير الرعاية الاجتماعية. إلا أن الحماية الاجتماعية فكرة أوسع نطاقًا، فهو يغطى التأمين ضد الأخطار إضافة إلى الاستثمار فى التعليم والرعاية الصحية وسائر الخيرات المطلوبة اجتماعيًا.

يصف إسبنغ-أندرسن الأسرة والبيت بأنهما فى قلب الاهتمام بالعدل الاجتماعى فى المجتمع بعد الصناعى. ويرى أن «المرأة جزء حيوى من أى توازن جديد بين الأسرة والاقتصاد».(٢) والاقتصاد المعرفى/الخدمى محوره الأسرة. وبارتفاع معدلات تشغيل الإناث بشكل دائم تستعين الأسر بمصادر خارجية فى أنشطة كانت تتولاها ربات البيوت بشكل أساسى فيما مضى، ما أدى لإيجاد

---

(1) Leon Feinstein, 'Inequality in the early cognitive development of British children in the 1970 cohort', Economica, 70 (2003).

(2) Gosta Esping-Andersen, 'A new gender contact?' in Wsping-Andersen (ed.). Why We Need A New Welfare State. Oxford: Oxford University Press, 2002, p. 69.

فرص عمل فى الصناعات الخدمية. وهو وضع يخلق "إضافة مضاعفة" حيث إن المرأة تعمل أيضًا فى هذه الصناعات نفسها.

إن المساواة بين الجنسين يُظن أحيانًا أنها لصالح المرأة فى كفاحها فى سبيل تحسين وضعها فى الأسرة وفى العالم خارجها. إلا أن جودة الرفاه فى المستقبل تتوقف على المحصلة. «إن المساواة بين الجنسين خيرًا كانت أو شرًا تصبح "شأنًا اجتماعيًا" وشرطًا لانضباط آلية عمل المجتمعات بعد الصناعية».(١) وهناك نوعان من المساواة، داخل البيت وخارجه. وهما متصلان بشكل واضح ولكنها ليست صلة متكافئة بالضرورة. فلا تزال هناك فروق كبرى بينهما، ولكن يمكن القول إن مستقبل المرأة المهنى يزداد شبهًا بمستقبل الرجل بمرور الوقت. ومع ذلك فهذا الوضع تقطعه متطلبات رعاية الأطفال والأمومة.

تشير كاثرين حكيم إلى أن المآزق التى تواجهها المرأة تصنف فى ثلاثة خيارات فى الحياة.(٢) فمن ناحية، هناك المرأة "ذات التوجه الأسرى"، والتى تتمثل أولوياتها فى الزواج والأمومة. وإن عملت فللضرورة؛ ولا تهتم بصنع مستقبل مهنى. أى أنها تحفظ بنية الأسرة التقليدية. وإذا كانت هذه المرأة تتمثل فى الجيل الأكبر سنًا فهى تتلاشى حتى فى بلدان كاليونان أو إيطاليا.

والمرأة العاملة على طرف النقيض الآخر؛ وهى لا تنجب إلا إذا كان الإنجاب لا يتعارض مع مستقبلها المهنى. وهذه الفئة على خلاف النوع الأول فى ازدياد مطرد، وترى كاثرين حكيم أن خمس النساء تحت سن الخامسة والأربعين لديهن هذه الرؤية، ولو أن النسبة تختلف باختلاف بلدان الاتحاد الأوربى. ومع ذلك فأغلب النساء يندرجن ضمن "الدور المزدوج". فهن يردن مستقبلاً مهنيًا والأمومة معًا.

---

(١) المرجع نفسه.

(2) Catherine Hakim, Key Issues in Women Work. London: Athlone, 1996.

عندما ننظر فى أرجاء الاتحاد الأوربى نرى القطبية نفسها التى لاحظناها فى الفصل الأول. ففى الدنمارك على سبيل المثال نجد المرأة التى تنجب طفلين أو أكثر لا تقطع مستقبلها المهنى إلا فيما ندر وتبقى فى الغالب متفرغة لوظيفتها. وفى ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا تقل نسبة الأمهات من ذوات الأسر التى تضم طفلين أو أكثر ممن يبقين فى العمل.(١)

هل يحكم "الدور المزدوج" على المرأة بـ "نوبة عمل مزدوجة" تتحمل فيها أغلب الأعباء المنزلية بينما لا يزال عليها أن تكافح من أجل النجاح فى العمل؟(٢) هذا سؤال لا يجاب إلا إذا نظرنا من منظور عمر كامل؛ وإلا إذا نظرنا إلى المساواة من زاوية السلطة واتخاذ القرار لا من ناحية التساوى الاقتصادى الشكلى. من غير المرجح (وإن لم يكن مستحيلاً) أن يكون ثم "تأنيث" واسع النطاق لمهن الرجل، حيث تتساوى الالتزامات الأسرية مع التطلعات المهنية. واقتربت السويد من ذلك، حيث تمثل عطلة رعاية الطفل للآباء ١٣ بالمئة من إجمالى عطلات رعاية الطفل، ما يمثل ضعف نظيرتها فى سائر بلدان الشمال. كما تباهى السويد بالمستوى الأعلى فى الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، والتى يؤديها الزوج أو الرفيق – بمتوسط إحدى وعشرين ساعة فى الأسبوع. وليس هذا ببعيد عن نظيره بالنسبة للمرأة، وهو سبع وعشرون ساعة تقريبًا فى الأسبوع. وهناك نسبة ضئيلة من الأسر يركز الرجل فيها على الأعمال المنزلية بينما تركز المرأة على مستقبلها المهنى.

---

(1) Esping-Andersen, 'A new gender contact?'.
(2) Arlie Russel Hochschild, The Second Shift. London: Penguin, 2003.

نشرع الآن فى تناول أنماط الفوارق بالتفصيل، فنركز على الفقر والحرمان قبل أن نتجه إلى ما قد يلى ذلك من تجديد فى السياسات. فالفوارق الاقتصادية العامة قياسًا بمعامل جينى فى ازدياد فى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى وإن استقرت مؤخرًا فى المملكة المتحدة. إلا أن ما تعنيه هذه الزيادات بالنسبة لتوزيع فرص الحياة بين السكان غير واضح حيث تشير البيانات (كما يشير كثير من الإحصاءات) إلى الأفراد لا الأسر. والعديد من محدودى الدخل قد يكونون ذوى دخل ثانوى فى الأسر ذات الدخل الكلى المعقول أو الجيد. وما يمكن قوله عن يقين أن وجود عائلين حاضرين يمثل حماية كاملة من الفقر. وكما سبقت الإشارة الفوارق بين الأسر فى أغلب البلدان أقل كثيرًا فى المتوسط من الفوارق بين الأفراد.

يعزى تغير أنماط الفوارق الاقتصادية بين الرجال فى المقام الأول إلى العودة إلى ذوى المهارات المحدودة. فالمهارات ولا سيما تلك التى تحتل صدارة الاقتصاد المعرفى/الخدمى لها الغلبة. وزاد عدم استقرار فرص العمل بالتوازى مع الاتجاهات التى سبق أن أشرنا إليها. وهو فى الحقيقة أعلى نسبيًا فى الصناعة منه فى الصناعات الخدمية نظرًا لتدهورها المستمر، إضافة لتأثير التحول التقنى.

اعتبارًا من ٢٠٠٥ يعيش ما يقرب من ستين مليونًا من الناس فى فقر فى دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية، وهم طبقًا لمعيار الاتحاد الأوربى القياسى من يكسبون أقل من ستين بالمئة من متوسط الدخل القومى. ويمثل هذا العدد حوالى ١٦ بالمئة من إجمالى تعداد السكان. وقد تكون النسبة الحقيقية أقل، إذ ليست بين أيدينا بيانات مقارنة موثوقة عن الأسر. والدول الأعضاء الجديدة لا

تقاس من المنطلق نفسه، فإحصاءاتها لا تزال تقوم على قياسات قومية متباينة. ونسبة من يعيشون تحت خط الفقر من الأفراد بتعريف تلك البلدان تتراوح بين ٨ بالمئة في سلوفينيا و ٢٦ بالمئة في المجر.[١]

أدنى معدلات الفقر في دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة الأساسية نجدها في بلدان الشمال، وأعلاها في بلدان المتوسط. وتشير معدلات الفقر بين الأطفال (قياسا بالأفراد) إلى التوزيع نفسه تقريبًا. فهي أقل من ٤ بالمئة في السويد والدنمارك وفنلنده اعتبارًا من سنة ٢٠٠٠؛ وحوالي ٢٠ بالمئة في اليونان و ٢٢ بالمئة في المجر.[٢] ونسبة الأسر التي ليس فيها إلا أحد الوالدين بين الأطفال الذين يعيشون في فقر أعلى في كل المجتمعات. ومع ذلك فنسبة لا يستهان بها من الأطفال الفقراء يعيشون في أسر "طبيعية"، بنسبة لا تقل عن ٤٨ بالمئة في اليونان.

والفقر محدد في مناطق بعينها في كل مكان تقريبًا من حيث إجمالي المقارنات بين قطاعات من البلاد (كشمال إيطاليا وجنوبها، أو شمال إنجلترا في مقابل جنوبها الشرقي) وفي سياقات أصغر. ففي المملكة المتحدة مثلاً يعيش محدودو الدخل في ٢٠ بالمئة من المناطق المحلية، ويتركز ٥٠ بالمئة من الأطفال في عمر المرحلة الابتدائية ممن يعيشون في أسر محدودة الدخل في ٢٠ بالمئة من المدارس. والنسبة نفسها تقريبًا موجودة في الأحياء داخل المدن.

كان الفقر موضوعًا للحديث مع أنه كان (١) حالة كلية (٢) حالة ثابتة لا تتغير، فالفقير مرة يظل فقيرًا دائمًا ما لم تنتشله سياسات اجتماعية فعالة. وكلا الافتراضين خطأ، وإيضاح الأسباب له نتائجه على إصلاح السياسات.

---

(1) Brigita Schmognerova, The Eauropean Social Model: Reconstruction or Destruction? Bonn: Ebert Foundation, 2005, p. 70.

(٢) النسب بمعدل أقل من ٥٠ بالمئة من متوسط الدخل.

و"الفقراء" شديدو التباين. يقول لوتز لايزرينغ وستيفن لايبفريد إن «النظرة الجديدة أن للفقر أوجه عديدة».[1] فهناك على سبيل المثال أنواع شتى من المناطق والأحياء المحرومة تحركها ديناميات شتى. ومن المناطق المحرومة تلك التي أغلقت فيها مصانع أو مناجم أو أحواض بناء سفن. ويضم بعضها نسبة عالية من الأقليات العرقية؛ وبعضها الآخر يخلو منها. بعضها فى المدن الكبرى، وبعضها فى بلدات صغيرة. وفقر الريف يختلف فى الغالب عن فقر الحضر، ويغطى هو نفسه عددًا من الظروف المتباينة. وقد تتباين إستراتيجيات التعامل معه تباينًا شديدًا حسب هذه الفروق وغيرها.

والأهم أن الفقر ليس ظاهرة ثابتة. فحتى وقت قريب لم تكن هناك دراسات تقريبا عن تجربة الفقر على مر العصور. وجاءت هذه الدراسات لتغير فهمنا للظاهرة. فالتركيز على العصر والعمر له أهمية خاصة فى سياق المجتمعات بعد الصناعية. لأن الحركة والتدفق انتشرا فيها أكثر من ذى قبل. فأعداد من يمرون بنوبات من الفقر أكثر من المتصور، إلا أن أغلب نوبات الفقر قصيرة الأمد. والأرجح أن يكون الفقر تجربة منفصلة عن أن يكون حالة ثابتة. ولكن كثيرًا ما يعانى الأفراد والأسر نوبات فقر متكررة، فيما يعرف بـ "عرَض الأرجوحة". وفى بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية ككل ينتهى ٣٩ بالمئة من نوبات الفقر فى غضون سنة. وترتفع هذه النسبة إلى ٥٠ بالمئة فى بلدان الشمال. وهى ٣٦ بالمئة فى المملكة المتحدة و٢ بالمئة فى البرتغال. وفى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية أقل من ٨ بالمئة ممن يصيبهم الفقر فى أية فترة

---

(1) Lutz Leisering and Stephan Leibfried, Time and Poverty in Western Welfare States, trans. John Veit-Wilson. Cambridge: Cambridge University Press, 2001, p. 239.

مدتها خمس سنوات يظلون على فقرهم طوال تلك الفترة. ومع ذلك فالفقر الطويل الأمد أو الدائم يمثل مشكلة فى عديد من البلدان أو أكثرها.

يشير لايزرينغ ولايبفريد اللذان أجريا دراسة مسلسلة زمنيًا فى ألمانيا إلى سمات رئيسة للفقر فى المجتمعات بعد الصناعية (كلها تنطبق على سائر الشرائح فى التركيبة الطبقية أيضا). أولى هذه السمات التوقيت، إذ تتوقف تجربة الفقر على مدتها وما يحدث بين نوبات الفقر وفى أية فترة من العمر. والثانية الديمقراطية، إذ تصيب تجربة الفقر أعدادًا كبيرة من الناس ولا تدل بالضرورة على التهميش. وثالثتها أن نسبة كبيرة من الفقر ظرفية - أى ترتبط بأحداث أو فصول بعينها فى حياة المرء، كالطلاق أو المرض أو ترك بيت الأسرة أو فقد العمل.(١)

على ضوء هذه النتائج علينا أن نبدأ فى النظر إلى "الفئات الفقيرة" بعيون جديدة. وحتى فى وجود أعداد لا يستهان بها من المهاجرين والأقليات العرقية فإن أية منطقة تظل على فقرها طوال فترة من الزمن يمكن أن تجرى فيها تنقلات كبيرة للأفراد منها وإليها. أثبت البحث فى بولتون وبرادفورد فى المملكة المتحدة، وهما مدينتان بهما نسبة كبيرة من الأقليات من شرق آسيا، أن أغلب المهاجرين لم يبقوا فى مكان واحد. فكانوا يرغبون فى الخروج من داخل المدينة إلى الضواحى، وكثير منهم خرجوا فعلاً. وبدا كأن أحياء المهاجرين تظل على حالها، إلا أن تركيبتها كانت فى تغير دائم.(٢)

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٤٠-٢٤٣.

(2) Yasmin Hussain and Paul Bagguley, 'Citizenship, ethnicity and identity: British Pakistanis after the 2001 riots'. Dept. of Sociology. University of Leeds. Working Paper, July 2003.

ولكى نرسم سياسات فعالة علينا أن ننظر إلى الظروف التى تؤدى بالناس إلى السقوط فى دائرة الفقر والظروف التى تمكنهم من التحرك قدمًا. هناك عوامل عديدة تؤثر على قدرة الأفراد أو الأسر على التحمل إذا حدث تحول فى سوق العمل مثلاً. وهناك دراسة أجريت فى أنحاء بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية أثبتت أن الناس فى المرحلة العمرية ٥٥-٦٤ يتحملون أزمات الحياة بصورة أفضل من غيرهم، لأنهم جمعوا أرصدة وأبناءهم غادروا البيت فى الأحوال العادية.(١)

نتائج السياسات

فى تناولنا نتائج التحليل حتى الآن علينا أن نأخذ فى الحسبان ما قيل فى الفصل الأول عن أفضل الممارسات. ونلخص النقاش فيما يلى:

١. يجب الكف عن اللغط حول الإقصاء الاجتماعى؛ ولا بد أن يكون له معنى محدد. وعلينا أن نفك التشابك بين الفوارق والفقر والإقصاء الاجتماعى الذى هو فى الحقيقة مفهوم أضيق من حيث التطبيق. ولا ينبغى استخدام مصطلح "الإقصاء الاجتماعى" إلا فى الإشارة إلى مواقف يعانى الأفراد أو الأسر فيها حرمانًا مضاعفًا منعهم من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع.

٢. لرفع مستويات العدل الاجتماعى لا بد من التركيز حسب قول ميركل على الحد من الفقر. وبما أن الفقر يعرَّف فى علاقته بالدخل المتوسط فهو على

---

(1) Robert Walker, 'Opportunity and life-chances: the dynamics of poverty, inequality and exclusion', in Anthony Giddens and Patrick Diamond (eds.), The New Egalitarianism. Cambridge: polity, 2005, p. 77.

أية حال مقياس للفوارق. والرفع فى المجتمع المتمايز أكثر وطنية من الخفض. وعلى أى فالمهم فى الفقر ليس الحرمان الاقتصادى بهذا المعنى، بل ما يترتب عليه بالنسبة لرفاه الفرد وقدراته.(١)

٣. أغلب السياسات الاجتماعية تهتم بتحسين حالة الناس بمجرد سقوطهم فى دائرة الفقر. لكن هذا الموقف التقليدى لا يكفى فى سياق مجتمع اليوم. والمرونة هى السبيل الأفضل للتعامل مع التنقل بين فرص العمل ويمكن أن تعين الفقراء لأن الحصول على فرصة عمل خير وسيلة للخروج من الفقر بالنسبة للرجل والمرأة على السواء. لكننا بحاجة لتوجه أكثر وقائية يركز على الأحداث التى تعجل بنوبات الفقر والعوامل التى تنهى هذه النوبات وما يترتب على الفقر من عواقب تالية.

٤. الاستثمار فى الأطفال قد تكون له فائدة مضاعفة لا بسبب مشكلة فقر الأطفال وحسب، بل لأن السياسات التى اتخذت مبكرًا قد يكون لها أثر طوال العمر. وللتعليم دور حيوى فى المجتمع بعد الصناعى ولكنه لا يؤدى تلقائيًا إلى توازن فرص الحياة. وقد يتحول بسهولة إلى ساحة حرب لأصحاب الامتيازات ليحافظوا على امتيازاتهم أو ليعززوها. ولا بد من وضع سياسات نشطة لمواجهة هذه التوجهات وإلا فإن الأولوية الجديدة للتعليم قد تخلق عوائق جديدة فى طريق من هم أقل تميزًا.

٥. يجب ألا تتجه السياسات "للفقراء" أو "المهمشين" وحدهم باعتبارهم فئات مغمورة، ولا يجب أن نركز على من أصابهم الفقر فى فترة بعينها من

---

(1) Sen. Inequality Re-examined.

الزمن. فبعض السياسات يجب أن تستهدف من هم فوق خط الفقر على ضوء عوامل المخاطرة المعروفة التى قد تدفع بهم إلى السقوط تحته أو تعيدهم إلى الفقر بعد أن أفلتوا منه. وهذه السياسات لا بد أن تكون هيكلية وشخصية فى آن. ويجب ألا تقتصر على الجانب الرأسمالى من الإنسان. وبمشاركة أصحاب العمل لا بد من تحسين كل من ظروف العمل وفرص الارتقاء الداخلية. وكل هذه تدخلات من شأنها أن تساعد على الحد من عرَض الأرجوحة.

٦. لا بد أن نركز لا على السبل التى قد يلجأ إليها العاطلون للحصول على فرص عمل وحدها، بل أيضًا على ديناميات فرص العمل ذات الأجر المنخفض. أجرى استطلاع "اللجنة الأسرية البريطانية" لقاءات مع أفراد أكثر من خمسة آلاف أسرة فى كل سنة منذ ١٩٩١، ووضعت فى اللقاءات أسئلة عن تجارب الناس قبل بدء البحث. وتمثل اللجنة مصدرًا غنيًا ومفصلاً للمعلومات عن أصحاب الأجور المنخفضة. وكما هو متوقع فمن هم فى أدنى سلم الأجور يرجح أن يمروا بنوبات بطالة. ففى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ أمضى ٣٠ بالمئة من الرجال فى الربع الأدنى من العاملين فترة بدون عمل فى مقابل ١٢ بالمئة لمن هم فى الربع الأعلى.[١] وتؤكد الدراسة على أهمية التثبيت فى العمل - الرجال من أصحاب الأجور المنخفضة ممن ظلوا فى أعمالهم بشكل متصل لأكثر من خمس سنوات تزيد فرص خروجهم من دائرة الأجر المنخفض بنسبة ٨٠ بالمئة عمن ظلوا فى أشغالهم لأقل من

(١) بيانات "اللجنة الأسرية البريطانية"، نقلاً عن John Rigg and Tom Sefton, Income Dynamics and the Life-Cycle, Center for the Analysis of Social Exclusion, LSE, 2004.

سنتين. ولمستوى المهارة تأثير مهم. فأكثر من ٤٠ بالمئة من الرجال ممن يبدءون العمل فى أشغال منخفضة الأجر يفتقرون إلى المؤهلات الرسمية. وهم الأقل احتمالاً أن ينتقلوا إلى فئات دخل أعلى فى أية مرحلة تالية.

٧. السياسات العامة التى تنمى المهارات وتهدف لخفض التدنى التعليمى تعتبر ضرورية لتحسين فرص حياة هذه الفئات. ومع ذلك فالتدخلات الهادفة قد يكون لها تأثير كبير. فيجب أن توجه البرامج إلى محاولة ضمان بقاء من يبدءون العمل بلا مهارات فى أشغالهم لفترات طويلة وقدرتهم على التقدم فيها. ويمكن لفرص التدريب فى العمل أن تمثل جزءًا من حزمة السياسات. وقد يكون للنقابات بل يجب أن يكون لها دور مهم فى ذلك.

٨. بالنسبة للمهمشين هناك أنواع مختلفة تمامًا من السياسات تناسبهم، ولو أن الحصول على عمل يظل هدفًا أساسيا لديهم. والسلوك الإدمانى الذى يفرز دائرة تدهورية فى القدرة على التعامل له تأثير مهم. والعون المادى بل منح فرص عمل حقيقية ليس لهما تأثير كبير وحدهما. ولا بد من سياسات موجهة على مستوى اجتماعى مصغر. ويجب أن تشمل تقديم خدمات استشارية وجماعات دعم فى الأحياء ووسائل لمساعدة ضحايا العنف المنزلى أو سائر صور العنف.

٩. لا بد أيضا من اتخاذ سياسات موجهة للتعامل مع الصدمات الخارجية المصدر، لا سيما حين يستغنى عن أعداد كبيرة من العمال على المدى القصير. ويجب أن تتضمن تنسيقًا وثيقًا بين الشركاء الاجتماعيين وسائر الهيئات. ومع ذلك فالتسريح كالفقر ليس تجربة فردية، وقد تكون المسافة بين

إستراتيجيات التعامل قبل الحدث وبعده شاسعة. ولا بد من فهمها من منظور مواقف الحياة الأكبر.

١٠. للمرونة أهمية بالغة فى مواقف كهذه، ولكنها وحدها لا تكفى. وهناك عدد من المقاربات طرحت فى الولايات المتحدة وقد تكون ذات صلة فى أوربا أيضًا. فبرامج إعادة التشغيل الوقائية فكرة، فالعمال فى الصناعات المهددة يمكن أن يتقدموا من فترة مبكرة لإعادة التأهيل؛ أو يشجعوا للبحث المبكر عن عمل. والسبيل الأنجع فى رأى سبرلينغ تقديم دورات تدريبية جامعية محلية على شبكة الإنترنت بما يسمح للعمال غير العاطلين بالشروع بالتعلم فى بيوتهم. وخدمات الشبكة فى مجال البحث عن عمل ثبت أنها من أكثر الخيارات فعالية. وقد تسهم الدولة فى ذلك، إذ يجب أن تكون هناك مدخرات من هذه البرامج لو اقتطعت فترات البطالة.(١) ونسبة عالية من العاملين ومنهم الأعداد المتزايدة من النساء يريدون أن يبدءوا مشروعاتهم الخاصة. وهناك بعض النتائج المشجعة للبرامج التجريبية. وجرى تطبيق اثنين من هذه البرامج فى واشنطن العاصمة وفى ولاية ماستشوستس بالولايات المتحدة. وكان احتمال بدء مشروع خاص فى غضون ثمانية عشر شهرًا بعد التدريب بين من شاركوا فى البرنامج ضعف نظيره عند غيرهم. وزادت عوائدهم بمقدار ٧٥٠٠ دولار. ووضعت برامج أخرى لإتاحة الفرصة لمن يريد أن يجمع بين البدء فى مشروعه الخاص وفرصة عمل لبعض الوقت.

وبرامج التعليم المرنة قد تعين العمال على اجتياز عقبات المهارة فى مشروعاتهم، كما قد تعينهم بالتدريب الاستباقى. واستحدثت إدارة كلينتون ائتمانًا

---

(1) Gene Sperling, The Pro-Growth Progressive: An Economic Strategy for Shared Prosperity, New York: Simon & Schuster, 2005, pp. 77-82.

للتعلم مدى الحياة يمكن من خلاله أن يحصل العمال على ائتمان بنسبة ٢٠ بالمئة لتكاليف تصل إلى عشرة آلاف دولار فى السنة للتعلم وإعادة التأهل وهم لا يزالون فى أعمالهم. ولعل هذه النسبة كان يجب أن تكون أكبر حتى يحقق هذا البرنامج الغرض المرجو منه.

يجب إتاحة فرصة دخول شبكة الإنترنت بسرعة عالية وتوفير برامج التدريب للمناطق الفقيرة من الاتحاد الأوربى. وتكاليف العمالة تنخفض فى إنتاج بعض أنواع المنتجات؛ فتكاليف العمالة فى إنتاج حاسوب مثلاً لا تزيد عن ٢ بالمئة من إجمالى تكاليف الإنتاج. ويجب تمكين المناطق الفقيرة من أوربا من المنافسة الفعالة مع المناطق المنخفضة التكاليف فى الخارج إن توفرت المهارات اللازمة.

ويجب استخدام دعم الشركات باعتبارها أداة لاعتياد تحمل المسؤولية فى تسريح العمال. وليس هذا بموقف ساذج أو غير فعال. فهناك دائمًا مجال للتعقل الإدارى حتى فى شركة تواجه مشكلات صعبة فى تحقيق الربحية. ففى سنة ٢٠٠١ واجهت شركة طيران ساوثوست فى الولايات المتحدة تدهورًا فى العوائد على أثر إحجام الناس عن الطيران غداة ١١ سبتمبر. فلجأت الشركة لبعض إجراءات توفير التكاليف، ومنها استقطاعات فى رواتب الموظفين الإداريين وتحملت الأزمة دون تسريح كثير من العمالة. وبعد سنة واحدة عادت الشركة لتحقيق أرباح.(١)

هل هناك دور لفرض الحماية عندما يتهدد العمال خطر التسريح للزيادة عن الحاجة؟ الإجابة عن السؤال يجب أن تكون بالسلب لو كان المصطلح يشير إلى دعم شركات تقادمت تقنيًا أو أصبحت غير اقتصادية أو غير تنافسية. وهناك بضعة

---

(١) المرجع نفسه، ص٨٨.

أمثلة لشركات نجحت فى تحمل عاصفة اقتصادية عادت بعدها للربحية. إلا أن هذه تعد الاستثناء لا القاعدة؛ فهناك حالات أكثر لشركات أنقذت شكليا لتنهار بعد ذلك بقليل بنتائج أسوأ على العاملين فيها لو لم يتم "الإنقاذ". وأى نوع من الحماية تقدمه الدولة لشركة لا بد أن يكون مؤقتا ويجب توجيهه لإعادة التأهيل والمساعدة فى البحث عن فرص عمل جديدة.

وإصلاح الخدمات العامة لزيادة الاستجابة لاحتياجات العملاء يجب أن يصاحب معظم النقاط الأخرى المشار إليها آنفا. ويجب أن يكون الهدف تمكين متلقى الرعاية الاجتماعية من تحمل المسؤولية فى الاختيارات بدلاً من الاستجابة للحاجة بطريقة بيروقراطية. وفى التعليم والرعاية الصحية يجب ألا يفتح اختيار الخيارات البديلة للمقتدرين وأقل كثيرا لمن يتجهون للقطاع الخاص. ومع ذلك فمن المهم توفير حوافز كافية لإقناع الفئات القادرة بالاستفادة من الخدمات العامة بحيث يظل لديهم بعض الالتزام حيالها.

وحين نتحدث عن الفوارق الاقتصادية علينا ألا ننسى ما يحدث فى القمة وإن كانت نسبة من فيها ضئيلة إذا قورنت بنظيرتها فى أغلب البلدان التى تعيش فى فقر. فنسبة الدخل التى يتحصل عليها الواحد بالمئة من المتكسبين زادت فى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى فى الثلاثين سنة الأخيرة، ما يعد قلبا لاتجاه استقر لعقود عدة قبلها. (لكننا لا نعلم الكثير عن التوزيع حسب الأسر.) فتوزيع الثروة فى كل مكان أكثر تفارتا من توزيع الدخل، وإن كانت هناك فروق شاسعة فى بلدان الاتحاد الأوربى واختلافات عن الولايات المتحدة. تستحوذ نسبة الواحد بالمئة فى قمة السكان على نحو ٢٥ بالمئة من إجمالى الثروة فى كل من فرنسا والدنمارك،

ولو أن هذه النسبة لا تزيد عن ١٥ بالمئة فى السويد. وفى الولايات المتحدة تبلغ هذه النسبة ٣٥ بالمئة.

هل علينا أن نقلق من النسب غير المتناسبة من الثروة والدخل والتى تذهب للواحد بالمئة على القمة؟ فيما يتعلق بمساعدة الأكثر حرمانًا فإن ما يجرى لدخول كبار المتكسبين لا يحدث فارقًا يذكر. ومهما جرى من إعادة توزيع من شديدى الثراء للفقراء لن يكون له أثر كبير، لأن أعداد من يعانون الفقر أكبر بكثير مما نتصور. وأغلب البلدان خفضت النسب العليا من ضريبة الدخل فيها على أصحاب الدخول الكبيرة، والتى زادت فى بعض البلدان عن ٩٠ بالمئة. إلا أن الشواهد تثبت أنه على الرغم من هذا التحول أو بسببه زادت نسبة الدخل التى يؤديها أصحاب الدخول الكبيرة فى الضرائب ولم تنخفض مقارنةً بتلك الفترة.

إن وضع الواحد بالمئة على القمة ينبغى أن يسبب القلق من ناحية التكافل والقدرة. فهل يقدر القائمون على الشركات الكبرى ما عليهم من مسؤوليات المواطنة؟ هل تتناسب دخولهم مع إسهاماتهم؟ هناك ما يدعو للقلق فى هاتين المسألتين. فالتهرب الضريبى ودفع التحاشى الضريبى إلى أقصى حدوده هما المعيار اليوم أكثر مما كان عليه الحال من قبل. ويبدو ألا صلة تذكر بين دخول مديرى الشركات والأداء الفعلى للشركات.

ما الذى يجب ويمكن فعله؟ على ضوء الطبيعة غير الثابتة لرأس المال فالحوافز قد تكون أفضل من العقوبات إلا حيثما أمكن تطبيق الأخيرة على مستوى دولى، كما فى حالة التشريعات المناهضة للاحتكار. والإعفاء الضريبى للأعمال الخيرية من السياسات. فى بعض دول الاتحاد الأوربى - كالمملكة المتحدة - يقدم الأثرياء من دخولهم للأعمال الخيرية أو القضايا العامة نسبة أقل مما يقدمه الفقراء؛

والعكس صحيح فى الولايات المتحدة. ودخول كبار المديرين الأمريكيين مرتفعة بصورة صادمة بالمعايير الأوربية (وفى نظر كثير من الأمريكيين أيضًا). إلا أن بعض أصحاب الدخول الكبيرة يقتدون بأندرو كارنيجى، ويتنازلون عن معظم ثرواتهم فى حياتهم. فتبرع بيل جايتس لبرامج مكافحة الإيدز فى أفريقيا بأكثر مما تبرعت به أية دولة (بما فيها بلده).

إن الفوارق فى الثروة أكبر من الفوارق فى الدخل، وهنا ينبغى التفكير فى عمل شىء. فالثروة قد تنتقل من جيل لآخر على خلاف الدخل ما لم يكن مستمدًا من الثروة. والآلية الواضحة لسياسات المساواة هى ضريبة التركات. وتحركت بعض بلدان "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OECD) من أجل إلغاء ضريبة التركات، إلا أن جعلها أكثر تقدمية قد يكون أفضل للعدل الاجتماعى. والسبيل إلى ذلك وقف الإعفاءات الضريبية كالإعفاء على الهدايا. فمن الممكن بل لا بد من وضع قيود تقدمية على ضريبة التركات ورفعها حيثما وجدت.

واقترحت هذه الخطوة فى المملكة المتحدة مثلاً. وتفرض حاليًا نسبة ٤٠ بالمئة على كل جنيه من الإرث أكثر من ٢٦٣ ألف جنيه. وهو نظام تقدمى لأنه يعنى أن أية تركة تعادل ثلاثمئة ألف جنيه لا تزيد الضريبة المفروضة عليها عن ٥ بالمئة: والتركة التى تبلغ قيمتها مليون جنيه تصل ضريبتها إلى ٢٩ بالمئة. ومع ذلك فعلى الرغم من رفع الفوارق فى الثروة فإن إجمالى ما يحصل للضرائب من قيمة التركات فى كل سنة لا يتعدى ٦ بالمئة. وفرض قيود أكثر تقدمية من شأنه أن يرفع إجمالي العائد ويوجد محصلة إجمالية أكثر عدلاً. ويرى أصحاب الاقتراح أن الزيادة الناتجة من المال يمكن إنفاقها على صندوق ائتمانى للأطفال أو لرعاية طويلة الأجل للمسنين الضعفاء.[1]

---

(1) Dominic Maxwell, Fair Dues. London: IPPR, 2004.

أيًا كان ما يحدث للأثرياء فمن المؤكد أن حياة معظم الناس تتأثر بشكل مباشر بتوقعاتهم من أعمالهم. فالعلاقة بين العمل والبطالة ازدادت تعقيدًا. وتبرز قدرة المرء على الاستفادة من التحولات بدلاً من أن تكسره، سواء أكانت بطالة أو نوبة فقر أو تجربة طلاق أو إصابة بعجز. ومن ناحية السياسات الاجتماعية فإن هذه الاعتبارات توحي بتغييرات جوهرية فى الطريقة التى ينبغى أن ننظر بها إلى أسواق العمل.

كان تعريف التوظيف فى عقد العمل النموذجى قديمًا أنه حيازة فرصة عمل فى فترة بعينها. إلا أننا قد نشرع فى رؤية العمل بطريقة مختلفة تمامًا – باعتباره حالة مؤقتة أو تعبيرًا راهنًا عن صلاحية طويلة الأجل للعمل. وهدف سياسات سوق العمل يجب أن يكون دعم التحولات الإيجابية للسوق بناء على دعم القدرة على العمل والحد من فرص التدنى التدريجى إلى عمالة غير مستقر.[١]

ومن ناحية السياسات الاجتماعية علينا أن نتعلم التركيز على مسار الحياة وعلى التحولات التى يمر بها الناس وأن نتعامل معها. فالتحولات أصبحت أكثر "انفتاحًا" وأقل توقعًا مما كانت. ومفهوم العمالة الدائمة كما صاغه بيفيريدج فى الأربعينيات تقادم. فإيجاد فرص عمل للجميع بنموذج الذكر رأس العائلة (آنذاك) الذى يعمل لفترة محددة كل أسبوع لمعظم سنوات عمره لا معنى له اليوم. فلا بد أن يكون للعمل غير المتفرغ دور مهم، ولا بد من أن تتسم الحدود بين العمل المدفوع الأجر والأنشطة الموجهة لسائر أهداف الحياة بقدر كبير من السيولة.

---

(1) Bernard Gazier and Günther Schmid, 'The dynamics of full employment', in Schmid and Gazier (eds.), The Dynamics of Full Employment: Social Integration through Transitional Labour Markets. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2002, p. 6.

للعلاقة بين الجنسين أهمية خاصة فى هذا الصدد. فكان الرجل فيما مضى يتبع نمطًا ثابتًا فى العمل بساعات ثابتة فى أعمال تمتد على مدى فترة طويلة الأجل. وكانت أنماط عمل المرأة على النقيض من ذلك، فكانت تؤدى أعمالاً ثانوية غير ثابتة، ولم تكن فرص عملها موحدة بأى حال. لا شك أن انكسار هذا التعارض الآن يعتبر تطورًا تقدميًا، ولكنه يعنى أن علينا أن نتبع سبلاً جديدة فى التفكير فى السياسات. ومما يذكر أن فرنسا وألمانيا وإيطاليا لا تزال أقرب إلى التوزيع التقليدى للعمل والقائم على الجنس منها إلى النمط المتبع فى المملكة المتحدة أو هولنده أو بلدان الشمال. وما من بلد اقترب حتى الآن مما قد يعتبره المرء نموذجًا يحتذى سواءً فى المساواة بين الجنسين أو المرونة الدائمة – وضع تقترب فيه فرص عمل كل من الرجل والمرأة– على مدى العمر من ثلاثين ساعة فى الأسبوع مثلاً.(١)

نظرًا للتركيز الحالى على العولمة فإن تحليلات الطبيعة المتغيرة لأسواق العمل تميل للتوكيد على الصدمات الخارجية باعتبارها مصدر مواقف الحياة المتقطعة. ولكن بحذى التوكيدات السابقة فى هذه الدراسة لا بد من الإشارة إلى أن أغلب التحولات تنشأ محليًا وإن قل منها ما لا يتأثر بالعولمة. ومن هذه التحولات تغير أنماط الذوق بما يقضى على منتَج أو سوق، وضعف الإدارة من جانب صاحب العمل وما إلى ذلك، لكنها تشمل عوامل عديدة أيضًا (سلبية وإيجابية) من جانب العامل. ومن الأمثلة المشكلات الصحية أو تغير العلاقة أو أخذ عطلة مؤقتة لإعادة التدرب. ومن يعملون فى وظائف قاسية قد يعانون استنفاد الطاقة أو قد يغيرون مهنهم بعد فترة من الوقت.

---

(1) **Günther Schmid, 'Towards a new employment contract', in Schmid and Gazier (eds.), The Dynamics of Full Employment: Social Integration through Transitional Labour Markets. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2002.**

والعوامل الإيجابية متعددة أيضًا. فقد يقرر أحد الناس قبول فرصة عمل قاسية فى قليل أو كثير فى وقت ما من حياته. وكثير ممن يلزمون أنفسهم بـ "أعمال قاسية" يخططون للتوقف فى فترة مبكرة من أعمارهم. فهناك على سبيل المثال نسبة عالية من العاملين فى وظائف مالية يخططون لتغيير مهنهم فى حوالى الأربعين، وكثير منهم يقدمون على ذلك فعلاً. ومن التأثيرات الإيجابية الأخرى إنجاب طفل أو اتخاذ قرار بإكمال الدراسة أو استعادة الصحة بعد فترة مرض أو اكتشاف المعوق إمكانية أن يؤدى عملاً مجزيًا.

تختلف نوبات البطالة الناتجة "داخليًا" أو الانتقال لعمل غير متفرغ عن المصادر الداخلية للبطالة الناجمة عن الحركة الدائرية للاقتصاد أو التحول التقنى. وحتى حين تنجم عن صدمات سلبية فقد تدفع لتحولات إيجابية فى الحياة وتؤدى إلى رواتب أعلى أو وظائف أكثر إرضاء للذات. ولكنها قد تمثل بداية انحدار. فإذا فقد كبار السن وظائفهم فقد يجدون أنفسهم بلا عمل بقية أعمارهم. وللتعامل مع هذه المسائل نحتاج لسياسة الفرص الثانية، أى إعطاء فرص للبدء من جديد عقب انتكاسات. سواءً فى العمل أو الأسرة أو سائر المجالات.

ومن المشكلات الأساسية كيفية تحقيق تحولات إيجابية للعاملين فى وظائف من نوعية "مكدونالدز". فنصف هذه الوظائف فى بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية يشغلها شباب (تحت سن الخامسة والعشرين) وكبار سن (فوق الستين). وليس ثم ما يمنع أن تعمل نسبة عالية من كبار السن فى هذه الوظائف. والمانع اجتماعى خالص، ويتمثل فى مقاومة من القائمين على هذه الأعمال كالمقاهى وروادها. وهناك أمل فى التغلب على مثل هذه الصور من التحامل فى المستقبل مع اتجاه السكان أنفسهم نحو الشيخوخة وتراجع التحيز ضد كبار السن.

هناك نسبة من الشباب من العاملين فى وظائف من نوعية "مكدونالدز" نزلت أسواق العمل الانتقالية، حيث يعملون مؤقتًا قبل أن يلتحقوا بمرحلة تعليمية أعلى أو يستقطعوا وقتًا للسفر قبل الالتحاق بعمل جديد. وهناك عدد كبير من الشباب من العاملين فى فنادق ومطاعم ومقاهٍ فى لندن مثلاً يمرون بوضع انتقالى، لتعلم الإنجليزية أو التعرف على المدينة أو ربما للتدرب المهنى فى مجال الصناعات الخدمية.

وهناك نسبة أخرى - أغلبها من النساء - تتألف من عمال ثانويين لدى أسر عاملة. وفرص ترقيهم فى أعمالهم ضعيفة وإن كانوا لا يعملون بالضرورة لدى أسر فقيرة. ومن أمثلة هؤلاء عمال التوصيل فى محلات البقالة الكبرى وعمال النظافة وعمال الحوانيت. فهل علينا أن نقلق على هؤلاء مع العلم بأن كثيرًا منهم يرغبون فى العمل لجزء من الوقت وفى أعمال خفيفة؟ نعم، لأن فرص التقدم لو سنحت لهم فقد يرغبون فى انتهازها. كما أن أقربهم لاحتمال السقوط فى دائرة الفقر أغلبهم نسوة يعلن أسرًا لا يعمل فيها غيرهن أو يعمل أزواجهن فى مهن محدودة الأجر أيضًا. وتبين الإحصاءات أن نسبة من تتاح لهم نقلة مباشرة من الأعمال المتواضعة إلى أعمال أكثر استقرارًا وقيمة تعد ضئيلة بصورة تدعو للقلق.

الانتقـــال

ما السياسات التى يمكن اتباعها فى التعامل مع احتمالات أسواق العمل بعد الصناعية ومشكلاتها، لا سيما الوقائية منها لا من مجموعة شبكة الأمان؟ يطرح غونتر شميد عددًا من المقاربات. فعلينا أن نتبع سياسات:

- تبقى على مستوى الدخل أو ترفعه فى أثناء التنقل بين التعليم أو التدريب، أو إعادة التعليم أو إعادة التأهيل.
- توفر دخلاً آمنًا فى أثناء الانتقالات المهمة بين العمل غير المتفرغ والعمل المتفرغ وبين العمل بعقد والعمل الحر (أو العكس).
- توفر دخلاً داعمًا فى مراحل من العمر ينخفض فيها الدخل نتيجة التزامات اجتماعية كرعاية الأطفال أو غيرها من مهام الرعاية التى تستهلك كثيرًا من وقت الفرد.
- توفر استمرارًا للدخل فى فترات الانتقال بين العمل والبطالة.
- توفر بديلاً للدخل حين ينخفض الدخل أو ينعدم نتيجة إعاقة أو غيرها من الأسباب التى تحول دون القدرة على العمل بأجر. ولتأمين نسبة أعلى من العاملين من كبار السن فى القوة العاملة فإن التقاعد باعتباره مؤهلاً لاستبدال الدخل يجب أن يكون محدودًا قدر الإمكان بمزيج من الحوافز والعقوبات.(١)

ونضيف إلى ذلك:

- استحداث برامج تدريبية يمكن أن تفيد العاملين فى الأعمال الخدمية المنخفضة المستوى ممن يرغبون فى الانتقال لمهن أعلى مهارة. وينبغى تقديم الحوافز لأصحاب الأعمال لبناء أدراج وظيفية من الأعمال المتدنية إلى درجات وظيفية أعلى.

(١) المرجع نفسه، ص٣٩٤-٣٩٨.

ولإيضاح هذه السياسات المقترحة قد نبدأ بالتفكير فى نظم "التـأمين علـى العمل" أو التأمين على الأجور بدلاً من نظم التأمين ضد البطالة القائم حاليًا.[1] وهو توجه يتسق مع ضغط على العمل الكامل باعتباره تصورًا ثابتًا. وإعانات البطالـة حتى فى ظل ظروف سوق العمل النشطة لا تمنح إلا عندما يفقـد الفـرد عملـه. والتأمين على العمل يستهدف هذه الظروف وكذلك الجانب الإيجابى مـن أسـواق العمل الانتقالية. ومن المزايا الأساسية للتأمين على العمـل حـث النـاس علـى مجازفات قد تعود بنتائج إيجابية، كاستقطاع بعض الوقت لتحسين القدرة على العمل من خلال عمل ترتيبات للتعلم الدائم أو إجراء تغييرات ترجئ التقاعد.

والظروف التى توازن الاستقلالية والعدل الاجتماعى والحيوية الاقتـصادية فى الاقتصاد المعرفى/الخدمى بعيدة كل البعد عن أسواق العمـل المحـررة مـن القيود. وهى تشمل فى أحسن الظروف التنسيق التام بين الشركاء الاجتمـاعيين – أصحاب العمل والنقابات – والحكومة. والسياسات المتاحة لها أنواع مختلفة عـدة؛ ومنها ما هو مطبق بالفعل إلى حد ما فى بعض البلدان. ومن الأطروحات استخدام الإيصالات للتدريب فى أثناء العمل باعتباره جزءًا من حزمة تشمل قبـول أجـور مبدئية أقل؛ و "شركات عمالة" تنشئ شبكات محلية تعمل عندما يسرح عدد كبيـر من العاملين، كما تساعد المتعطلين لفترات طويلة. وتجريب مثل هذه الأفكار جـار فى هولنده وبلجيكا والنمسا وبلدان أخرى. وفى هولنده مثلاً هناك هيئـة تطوعيـة تسمى "ستارت" تستخدم مؤقتًا من لا يستطيعون دخول سوق العمل بالسبل التقليدية وتعيـرهم لأصـحاب الأعمـال الخاصـة حتـى يكتـسبوا خبـرة عمليـة أو توفر لهم التدريب إن لم يقبلهم أصحاب الأعمال.

---

(1) Erik de Gier and Axel van den Berg, Making Transitions Pay! Amesterdam School for Social Science Research, June 2005.

وتوفر مؤسسات العمالة التى أنشئت فى النمسا إمكانات مهمة. وهدفها توفير شبكة من الموارد للعمال الزائدين عن الحاجة حتى لا يضطروا للتعامل مع التحول إلى عمل جديد وحدهم. وتعد مؤسسات العمالة مثالاً طيبًا للشراكة الاجتماعية. فعندما تستغنى شركة ما عن عدد كبير من العمالة الزائدة فإن العمال الذين يبقون فيها يسددون ٠,٢٥ بالمئة من أجورهم إسهامًا فى المؤسسة، فى بادرة تضامن مع زملائهم السابقين. وتقدم الشركة نفسها مساهمة مالية أكبر. وهناك مزيد من المساهمات يسددها العمال الزائدون عن الحاجة أنفسهم حيث يقدمون أكثر من ٥٠ بالمئة من رواتب عمالتهم الزائدة للمؤسسة. وأخيرًا فالدولة تضمن سداد إعانات البطالة بحد أقصى أربع سنوات بما يغطى معظم التكاليف. ويبدو أن التجربة نجحت. إذ أثبتت المقارنة بين من شاركوا وغيرهم ممن لم يشاركوا أن نسبة عالية من الفئة الأولى وجدت عملاً فى فترة زمنية أقصر نسبيًا.[1]

والانتقال إلى نظام تأمين على العمل على النحو المذكور لن يكون بالضرورة أكثر كلفة من البرامج المجزأة القائمة حاليًا فى أغلب الدول. فالتجارب من النوعية المشار إليها توفى بتكاليفها وأكثر لو احتسبنا ما يعود على الاقتصاد من فائدة كلية.

حققت سياسة سوق العمل النشطة نجاحًا، بل إنها تمثل عنصرًا حيويًا فى السياسة المتبعة فى البلدان التى خفضت نسبة البطالة وحققت معدل تشغيل عمالة مرتفعًا. ولكن بحذى هذه التوكيدات ينبغى أن يكون ثم تحول نحو تنشيط سياسة سوق العمل، وهو مفهوم أشمل. وأغلب برامج سوق العمل النشطة حاليًا لا تعمل إلا عندما يكون الفرد عاطلاً عن العمل بالفعل لفترة ما. ولوحظ أن «هذا يشبه

(1) Schmid, 'Towards a new employment contract', pp. 417-18.

الدفع بالعاطل فى الطرف العميق من البركة والانتظار لرؤية ما إذا كان سيفلح فى النجاة دون عون بدلاً من سؤالهم قبلها عما إذا كانوا يستطيعون العوم وإلى أى مدى».[1] ويستحسن عمل تقدير فورى لخطر البطالة المتوسطة أو الطويلة الأجل. وسياسة سوق العمل النشطة تغطى فى العادة تكاليف إعادة التدريب. لكن هذا النظام لا يشتمل على حوافز ذاتية تضمن كفاءة مكتب التوظيف؛ والأجدى أن يكون هناك تمويل مشترك كما فى مؤسسات العمالة المشار إليها.

فى عقد العمل التقليدى تركز أدوار الشركاء الاجتماعيين فى المقام الأول على التفاوض حول الأجور وظروف العمل. وفى تنشيط سياسات سوق العمل تتركز المساومة بالقدر نفسه فى ترتيبات وقت العمل بما فى ذلك الفترات التى يمكن فيها ربط العمل بالالتزامات الأسرية أو فترات التدريب. والتكاليف الإضافية على العاملين وأصحاب العمل على السواء. وعلى الشركات أيضا عمل برامج موارد بشرية بغرض تعزيز مرونتهم وقدرتهم على التنافس إلى جانب تلبية احتياجات العمال قدر الإمكان. وفى التخطيط التقليدى لإعانات البطالة تحصل الدولة كل تكاليف استثمار رأس المال البشرى. لكن الأجدى أن تقدم حوافز للشركات نفسها لكى تشارك فى هذا الدور لأن بإمكانها أن تتوافق مع مصالحهم الاقتصادية فى الاقتصاد المعرفى/الخدمى. واستحدثت بعض برامج سوق العمل الجديدة من هذا النوع فى فنلنده، وإن كانت لا تزال هامشية حتى الآن. ومن الأمثلة ما يتعلق بنظم تناوب فرص العمل ونظم التشاور فى حالة إعادة هيكلة الشركة أو التجارة.

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٢٧.

وكسياسات سوق العمل النشطة يشتمل تنشيط سياسات سوق العمل على التزامات وحقوق لكل من يشملهم. ومن التزامات العاطلين حاليًا مطلب التحاقهم بدورات تدريبية وقبول فرص العمل المعروضة عليهم. لكن مسؤوليات متلقى الإعانات قد تتسع. فقد يلزمون مثلاً بالإسهام فى صناديق استثمار الأجور.

مربع ٣-١ المساواة الجديدة

١. تتعلق بالعدل الاجتماعي والحيوية الاقتصادية. ونحن نعلم أن الأمرين قد يتوافقا وإن كانت هناك بعض التنازلات.

٢. تظل آليات التوزيع التقليدية سارية ولكن بشكل معدل. فالضريبة التصاعدية مثلاً لا تزال مهمة ولكنها تتغير حين تتعارض مع الاحتياجات الاقتصادية وإيجاد فرص العمل.

٣. بعض التوجهات في رسم السياسات ينبغي أن توجه نحو الفقراء والمهمشين، ولكن لا بد أن نهتم بالتحولات، ولا سيما أسواق العمل التحويلية.

٤. السياسات التي تفيد الفئات القادرة مهمة لو دعمت الالتزام بنظام التكافل الاجتماعي.

٥. السياسات الخاصة بالجنسين لها أهميتها لمواصلة تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة ومساعدة الرجل من الفئات الضعيفة.

٦. التركيز على تنشيط استراتيجيات سوق العمل.

٧. المستويات العليا من المواطنة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة من كبار العاملين.

٨. الحد من فقر الأطفال يحتل مكانة محورية خاصة.

الأطفال والطفولة وفقر الأطفال

فى ختام هذا الفصل نعود إلى مسألة الأطفال. فالقضايا الاقتصادية فيها تتداخل مع قضايا اجتماعية أعم. ففى المجتمعات بعد الصناعية يعيش الناس حقبة

"الطفل الثمين". فقرار إنجاب طفل يعد برمته قرارًا عاطفيًا شديد الخصوصية والتميز. فالطفل لم يعد ينجَب بشكل عرضى إلا فيما ندر. فالأبوة والأمومة تغيرتا تغيرًا جذريًا بينما لا تزال الطفولة نفسها فى تطور. والطفولة قد لا تكون "اختفت" كما يرى البعض، لكن الأطفال يتعرضون لعالم الكبار فى مرحلة أسبق مما كانوا يتعرضون له قبل جيل مضى بسبب وجود الإعلام فى كل مكان.(١)

لعل فقر الأطفال أبشع أشكال الفقر، وله أبشع العواقب. لكنه أصبح الآن يمتد إلى أشكال من الحرمان أدق وأصعب أيضًا. ولا نعلم أية آثار ستترتب على نشأة بعض الأطفال على الدخول اليومى إلى شبكة الإنترنت وتنوع وسائل الإعلام بينما لا ينشأ غيرهم على ذلك. فمن المحتمل أن يؤثر "إنضاج" الطفولة على الأطفال ممن يعيشون فى أوساط فقيرة بصورة أكثر سلبية من غيرهم ممن يعيشون فى أوضاع أفضل. فهناك ما يدل مثلاً على أن عصابات الشوارع -حتى العنيفة- منها تتكون من أطفال فى سن صغيرة تؤخذ القدوة فيها من التليفزيون مباشرةً. وهى فروق تزخر بالإسقاطات على التعليم والتجربة التعليمية.

فى حقبة "الطفل الثمين" يدرك الآباء (أو ينبغى أن يدركوا) أن المسؤولية عن الأطفال تمتد لعشرين سنة أو يزيد، وترتبط ضمنًا بوجود دخل آمن. ومرونة ظروف العمل حين يكون الأطفال صغارًا لا تحل تلك المشكلة. ولسياسات أسواق العمل التحولية دور أساسى فى هذا الصدد. فبالنسبة لكثير من الأسر فى أوربا لا بد من وجود دخلين للبقاء فوق خط الفقر لا فى البداية وحسب، بل على المدى الطويل أيضًا. ووجود السكن المناسب يمثل عاملاً بالغ الأهمية لا سيما فى ضوء ارتفاع أثمان العقارات فى بقاع عديدة من أوربا.

---

(1) Neil Postman, The Disappearance of Childhood. London: Vintage, 1994.

إن سياسات الاستثمار فى الأطفال لا بد أن ترتبط ارتباطًا دقيقًا بمسائل المساواة بين الجنسين، وبالتالى فهى تهم الرجل والمرأة على السواء. وعلى الرغم من المصاعب التى أشرنا إليها من قبل فالسياسات التى تركز على المزيد من المساواة فى توزيع العمل المنزلى قد يكون لها بعض الأثر. فنتيجة لمبادرات كهذه فى هولنده مثلاً ارتفعت نسبة الرجال الذين يعملون جزءًا من الوقت إلى ٢٣ بالمئة فى مقابل المتوسط الذى لا يتجاوز ٧ بالمئة فى بلدان الاتحاد الأوربى الأساسية الخمسة عشر.

والعديد من بلدان الاتحاد الأوربى بعيدة حاليًا كل البعد عن تحقيق أهداف برشلونة فى مجال رعاية الطفل. فعدم توافر الأماكن الملائمة يمثل مشكلة كبرى، لكن التصميم أيضًا مشكلة كما ترى جاين جنسن.[1] من ثم فإن أهداف برشلونة تتحقق فى بعض الحالات بإنشاء أماكن للحضانات. وبما أن هذه الحضانات لجزء من الوقت فإن الآباء يضطرون للبحث عن مصادر أخرى لرعاية الطفل لبقية اليوم والأسبوع. وإذا كانت الأمهات يتركن لأعمال مدفوعة الأجر فإن هذا لا يكون إلا لبضع ساعات ولا يعود إلا بدخل لا يذكر.

اتضحت بعض سبل التقدم فى السنوات الأخيرة. فخفض فقر الأطفال لا يعنى التركيز على الأطفال أنفسهم، بل على الأسر. وبالتالى فالأسر هى المعرضة للخطر لا الأطفال. والأسر التى لا يعمل فيها أحد أكثر عرضة لفقر الأطفال، تليها الأسر التى بها عائل واحد. وملحقات الدخل المقصود بها دعم دخل الأسر ودفع المزيد من أفرادها إلى العمل أثبتت فعاليتها. ومن الأمثلة المهمة على ذلك استخدام الائتمان الضريبى فى

---

(1) Jane Jensen. 'The European social model. Gender and generational equality', in Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.

المملكة المتحدة – انتشل ما يقرب من سبعمئة وخمسين ألف طفل من الفقر فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤.

ولتقديم العون للأسر ذات العائل الواحد أهمية فى الحد من فقر الأطفال، ولكنه ليس حاسمًا، ويبدو أن حصر الاهتمام من ناحية رسم السياسات فى الأسر ذات العائل الواحد فى السنوات الأخيرة فى غير موضعه. فهناك دراسة أثبتت ذلك بحساب ما يحدث لو كانت كل الدول المتقدمة بها نسبة واحدة من الأسر ذات العائل الواحد. وأوضحت النتائج أن ترتيب الدول لا يتغير لو كان كل منها يضم أسرة من كل عشر أسر ذات عائل واحد، ما يؤكد استنتاج أن الأسر هى ما يهم.(١)

تأتى بلدان الشمال مرة أخرى فى الصدارة فى تدنى مستويات فقر الأطفال و "الإرث الاجتماعى" – تكافؤ فرص الحياة. وهناك الكثير مما يمكن لسائر البلدان أن تتعلمه. ففى السويد يقف فقر الأطفال عند مستوى ٢,٦ بالمئة: قبل الضرائب والتحويلات يصل المستوى إلى ٢٣ بالمئة. ويأتى الفارق كله من السياسات لا من إعادة التوزيع المباشرة للدخل. وأغلب هذه السياسات يمكن نسخها فى بلدان ذات معدلات ضريبية كلية أقل من خلال نشر الحوافز الضريبية وإشراك القطاع الخاص وسائر الآليات. ويبدو أن رعاية الطفل الشاملة والفعالة تمثل العامل الأهم فى ربط تدنى معدلات فقر الأطفال بتدنى معدلات الإرث الاجتماعى، ولو أن النتائج بالنسبة للمرأة مشكوك فيها إلى حد ما.

يؤثر القصور فى المهارات وفى معرفة القراءة والكتابة فى بعض بلدان الاتحاد الأوربى فى ٢٠-٣٠ بالمئة من السكان، وهو وضع ينذر بكارثة فى عالم تكاد تتلاشى فيه فرص العمل اليدوى المتوسط المهارة والعديم المهارة. وتركز

---

(١) المرجع نفسه، ص١٦٥.

السبل التقليدية لتحسين هذا الوضع على الإصلاحات المدرسية كتفادى التسرب المبكر واستحداث مدارس شاملة وفصول لتعليم القراءة والكتابة وما إلى ذلك من إستراتيجيات. لكن هناك المزيد مما يمكن تحقيقه بالتركيز على المناخ الأسرى. إذ تشير الشواهد إلى أن ما هو أهم من الفقر البحت فى التأثير على النمو الإدراكى لدى الأطفال الموارد الثقافية للأسرة. فالثقافة والمال ليس بينهما ارتباط وثيق كما أثبتت إحدى الدراسات عن البيانات الدولية عن المدارس.

قارن البحث تأثيرات تعليم الآباء والدخل والمستوى الثقافى بالأداء الإدراكى لدى أطفالهم فى سن الخامسة عشرة.(١) ودخل الأسرة لا يشكل عاملاً تفسيريا مهما فى الفروق التى لوحظت، لكن الثقافة تشكل عاملا كهذا، حيث قيس بمصادر المعلومات المتاحة وتكرار مناقشة المسائل الثقافية وارتياد الحفلات الموسيقية أو المسرح. يبدأ الأطفال من ذوى الموارد المعرفية الشحيحة بإعاقة تتضخم فيما بعد، بسبب البيئة المدرسية فى بعض الحالات.

لا بد من جعل خفض معدلات فقر الأطفال هدفًا رئيسًا فى (أغلب) بلدان الاتحاد الأوربى، وكذلك رفع معدل المواليد. لا يقتصر انخفاض معدل المواليد على الاتحاد الأوربى؛ فمعدل المواليد فى سنغافورة والبالغ ١.١ بالمئة هو الأقل فى العالم. وشيلى التى تعد أكثر اقتصادات أمريكا اللاتينية تقدما يبلغ معدل المواليد فيها ١،٧ بالمئة. وعلى أى فالاتحاد الأوربى يضم عددًا كبيرًا من السكان وأصبح الأمر فيه أهم كثيرًا.

هناك فجوة بين عدد الأطفال الذى يقول الناس إنهم يريدونه والعدد الذى ينجبونه فعلاً. ومن العوامل فى هذا الصدد غياب دعم الدولة لرعاية الطفل.

(1) Esping-Andersen, 'Inequality of incomes and opportunities', p. 33.

والبلدان التى ينخفض فيها معدل المواليد لأدنى حد فى الاتحاد الأوربى كإسبانيا وإيطاليا تقدم أقل دعم فى هذه المجالات. والبلدان التى يرتفع فيها معدل المواليد كالدنمارك أو فرنسا تقدم خدمات رعاية طفل أفضل كثيرًا. لكن هذا التفسير ليس إلا جزءًا من القصة. فجزء مما يحدث ناجم عن انخفاض تعداد من لديهم أطفال أكثر مما كانوا يريدون، ذلك أن القدرة على تحاشى إنجاب فائض من الأطفال زادت عما مضى.(١)

لوسائل رعاية الطفل وأوقات العمل المرنة أهميتها. إلا أن الإحصاءات تبين أن الخوف من البطالة يأتى فى مرتبة متقدمة للغاية على قائمة الأسباب التى يذكرها الناس لإنجابهم أطفالاً أقل مما يريدون. وفى حقبة "الطفل الثمين" يعد إنجاب طفل وتربيته بصورة مناسبة عملاً مكلفًا. وآباء المستقبل قلقون من إنجاب طفل فى حين أن مستقبلهم الاقتصادى هم أنفسهم يبدو أقل من وردى. وهو استدلال فى غاية الأهمية، لأنه يبين مدى ارتباط مستقبل أوربا السكانى بإصلاح النموذج الاجتماعى بشكل أعم.

يرتبط مستقبل النموذج الاجتماعى الأوربى بالاستثمار الناجح فى الأطفال، لأسباب اقتصادية وأسباب تتعلق بالعدل الاجتماعى. ولكن لا جدوى من التركيز على الأطفال على حساب نتائج السياسات على العلاقة بين الجنسين. وهناك بعض الحلول الوسط الممكنة. فساعات العمل المرنة للمرأة مثلاً تسمح بقدر من التوازن بين مسؤوليات الأسرة والعمل إلا أنها قد تجبر الكثيرين فيما بعد على البقاء فى فرص عمل ضعيفة الأجر وضعف فرص الانتقال إلى عمل متفرغ. والمرأة التى

(1) Jenson, 'The European social model', p. 159.

تعمل لدى أمهات مقتدرات لرعاية الأطفال منزليا تتعرض لمصير مماثل. وثم تداخل كبير بين هذه المسألة وقضايا الهجرة، حيث إن كثرة من هؤلاء النسوة ينتمين لأقليات عرقية. وسنتناول بعضا من هذه القضايا فى الفصل التالى الذى نركز فيه على إصلاح نظم الرعاية الاجتماعية.

الفصل الرابع

من الرعاية الاجتماعية السلبية إلى الرعاية الاجتماعية الإيجابية

لمناقشة إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية قد نبدأ بفض الاشتباك بين "الرعاية الاجتماعية" و"الدولة". فدور الدولة فى المجتمعات بعد الصناعية لم يعد مقصورًا على "توفير" الرعاية الاجتماعية. فعليها أن تلعب دورًا تنظيميًا أكبر ولكنه أكثر حرية. فمهمة الدولة أن تساعد على إيجاد مناخ عام فعال ومصلحة عامة ذات قيمة. وهى ليست العامل الأوحد فى الموضوع. فالتوزيع الفعال للمنتجات الغذائية على الحوانيت وغيرها مثلاً مصلحة عامة، إلا أن دور الدولة لا يتعدى توفير الإطار التنظيمى العام له.

وفكرة "الخدمات العامة" لا بد من الحذر فى التعامل معها. ذلك أن "الدولة" و"المناخ العام" أو "المصلحة العامة" ليسوا سواء. فالخدمات التى تقدمها الدولة قد تخلق الظروف المثلى لتحقيق المصلحة العامة، وقد لا تخلقها. قد تفتقر الدولة للكفاءة أو تفرط فى البيروقراطية أو تغلب عليها مصالح المنتج أو تغالى فى المركزية، وكل هذه سمات عرقلت توفير الرعاية الاجتماعية فى "دولة الرفاه" فيما مضى.

و"الرفاه" أيضًا مصطلح غامض. يقدم معجم أوكسفورد الإنجليزى له معنيين أساسيين: أحدهما "العون الاقتصادى للمحتاجين"، والآخر أعم ويشير إلى "حالة السرور والصحة" أى "العافية". وكان المقصود بـ "دولة الرفاه" فى تصور

مؤسسيها منظومة ضمان أو إدارة مخاطر، وبالتالى كانوا يقصدون التعريف الأضيق للرعاية الاجتماعية. كان ويليام بيفيريدج مثلاً يرى فى دولة الرفاه وسيلة للهجوم على "العمالقة الخمسة" – الحاجة والمرض والجهل والفساد والكسل. إلا أن تعامله مع الرعاية الاجتماعية لا يقل تقادمًا عن النظام الصناعى الذى نشأت فيه. والمجتمع بعد الصناعى يتسم بمستويات من الفردية أعلى، وبتنوع فى نمط الحياة أكبر مما كان فيما مضى. وفى مجتمع كهذا لا معنى لأن تفكر فى الدولة باعتبارها مجرد آلية ضمان، أو أن تنظر للرعاية الاجتماعية من منظور المخاطرة الاقتصادية وحدها.

علينا أن نبدأ فى فهم "الرعاية الاجتماعية" باعتبارها "الصلاح" أو السعى الإيجابى لتحقيق أهداف الحياة. وقد نعتبر ذلك انتقالاً من إدارة وقائية للأخطار إلى صلاح إيجابى. وكل من سلبيات بيفيريدج يمكن استبدال إيجابية بها. فالحاجة نستبدل بها الاستقلالية أو الحرية الشخصية؛ لا تحاشى المرض، بل الصحة النشطة؛ وبدلاً من الجهل التعليم باعتباره جزءًا متواصلاً من الحياة؛ والثراء بديلاً عن الفساد؛ والمبادرة محل الكسل. وبعد تحويل هذه السلبيات الخمس إلى إيجابيات فهى تشكل نواة لأهداف الحياة الإيجابية وينبغى أن توجه إليها السياسات الاجتماعية. والأمريكيون كما تبين الاستطلاعات أكثر تفاؤلاً من الأوربيين فى المتوسط. فهل لهذا صلة بكون أهداف الحياة الإيجابية جزءًا أساسيا من دستورهم: الحياة والحرية والسعى إلى السعادة؟

كان نظام الرعاية الاجتماعية التقليدى يسعى لنقل المخاطرة من الفرد للدولة (انظر مربع ٤-١). وكان الأمن يعرَّف بأنه خفض المخاطرة وكان يتخذ هدفًا أساسيا لدولة الرفاه جنبًا إلى جنب مع السعى لزيادة العدل الاجتماعى. إلا أن هذه الرؤية مرة أخرى سلبية للغاية، لا سيما فى عالم ينزع كثير من الناس فيه لاستكشاف فرص لأنماط حياة جديدة. وبدلاً من "دولة الرفاه" علينا أن نتحدث عن مجتمع "الرعاية الاجتماعية الإيجابية"، الذى تلعب الدولة فيه دورًا محوريًا ولكنه غير مهيمن. فالدولة فى المقام الأول "استثمار اجتماعى" وهيئة "تنظيمية". ويتحدث كثيرون فى السنوات الأخيرة عن الدولة باعتبارها قوة تمكين، ولكن يستحسن أن نتحدث عن "الدولة الضامنة" فى مجتمع الرعاية الاجتماعية الإيجابية. فدولة التمكين تلجأ للاستثمار الاجتماعى كلما أمكن لمساعدتهم لكى يساعدوا أنفسهم. لكن هذا المفهوم يوحى بأن الناس يزودون بالموارد ثم يتركون وحدهم ليغرقوا أو يسبحوا. أما الدولة الضامنة فتسعى للتأثير على النتائج فى المصلحة العامة أو لضمانها فى بعض الحالات. وينطبق مبدأ الضمان على مجالات من قبيل الحد الأدنى للأجور أو ضمانات الدخل أو مزايا الأطفال أو أرضية لالتزامات رواتب التقاعد.

عربع ٤-١: دولة الرفاه التقليدية

١. السياسات "بعد الحدث" - تُم شتات الأشياء بعد الفشل. فدولة الرفاه فى الأساس متغومة تأمين جماعى يقيم على فكرة شبكة أمان.

٢. بعيدًا عن مجالى التعليم والصحة لا تعتبر دولة الرفاه هيئة إنتاجية. وهذا التوجه يرجع فى جزء منه إلى أن نمط الحياة لا يعد مشكلة - فالسلوك وعديد من البنى (كالأدوار الجنسانية) يليها العرف.

٣. تهدف دولة الرفاه لزيادة التماسك ولكن من خلال المصالحة بين الطبقات. "المشكلة الاجتماعية هى مشكلة الصراع الطبقى وتتمركز حول الانقسام إلى طبقة للعمل اليدوى وشرائح طبقية رئيسة أخرى فى المجتمع.

٤. تنشأ دولة الرفاه فى الأساس من اتساع نطاق الحقوق. ويحدد ت. هـ مارشال ثلاث "طبقات" متتالية للحقوق: حقوق قانونية (كحق التعبير عن الرأى) والحقوق السياسية (حقوق عالمية) وحقوق اقتصادية (التأمين ضد البطالة وما إلى ذلك).

٥. مصالح المنتج تغلب على مصالح العملاء الذين يكون عليهم أن "يأخذوا ما يقدم لهم". فعقلية "الطبيب يعرف أكثر" تسود فى معظم المجالات. والمواطنون تفترض فيهم السلبية باعتبارهم متلقين للخدمات.

٦. السياسات توجه نحو المشكلات الآنية وقت وقوعها فى حياة الناس. لكن العمر الكلى يفترض أن يكون مستقرًا ومتوقعًا. وتقوم رواتب التقاعد على هذه الافتراضات. وكذلك أغلب السياسات الأخرى.

٧. للتعليم مكانة مركزية. لكنه يدرك من منظور التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى ومن منظور امتداده إلى فئات وتمت قيود على وصولها إليه.

ت دولة الرفاه القديمة تعرّف المزايا – وبصورة حصرية فى
من منظور الحقوق – الحق فى فرصة عمل أو إعانة البطالة أو
لكن الحقوق فى مجتمع أنماط الحياة الأكثر انفتاحًا تشمل التزامات
لا بد من النص عليها أو إقرارها فى القانون. وفى مناخ أسواق

مثلاً ترتبط إعانات البطالة بحوافز وعقوبات لضمان الجد فى البحث عن فرصة عمل.

لا بد من إعادة تعريف الرفاه من منظور الاستقلالية الشخصية وتقدير الذات. فهاتان القيمتان تكتسبان أهمية فى مجتمع طموح ولكن تقترب فيه قضايا أنماط الحياة من السطح لأنها تشير إلى تغير سلوكى نشط. وتقدير الذات أو بالأحرى افتقاده ثبت أن له صلة بعديد من المشكلات الاجتماعية، منها الفقر والجريمة والصحة وغير ذلك. وتدنى تقدير الذات يحد من الاستقلالية ومن قدرة المرء على تحسين حياته؛ بل إنه قد يؤدى إلى إيذاء الذات أو العدوان على الغير. وكثير من السلوكيات التى تتمركز حول الإدمان ومنها اضطرابات الغذاء وإدمان الكحوليات بل بعض صور العنف الجنسى لها صلة بتقدير الذات وغياب الإحساس المستقر بالنفس.[١]

قد يبدو الحديث عن تقدير الذات غامضًا أو غير واقعى مقارنة بالمفهوم الاقتصادى الضيق للرفاه. والحقيقة أن تقدير الذات فى الاقتصاد المعرفى/الخدمى يرتبط فعليًا ببعض المسائل الشديدة الواقعية. ولنأخذ مثلاً أسواق العمل الانتقالية. ففى ظروف العمل التى تسود فى الاقتصاد الجديد تكون لسوق العمل مداخل ومخارج مرنة حسب الفرص وتوازنات الحياة العملية وسبل تراكم خبرات العمل. وإذا نظرنا إلى أسواق عمل كهذه من زاوية إيجابية «تبشر بنهاية العمل التابع وخلاص الفرد من قيود الشركة وبداية نمط جديد من العمالة الذاتية».[٢] ولتحقيق هذه الاحتمالات ينبغى أن

---

(1) Anthony Giddens, Modernity and Self-Identity. Cambridge: Polity Press, 1991.

(2) Bernard Gazier and Günther Schmid, 'The dynamics of full employment', in Schmid and Gazier (eds.), The Dynamics of Full Employment: Social Integration through Transitional Labour Markets. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2002, p. 6.

يعتمد الفرد على نفسه حتى يتمكن من التعامل مع التغيير بل التحكم فيه إن لزم الأمر.[١]

سنحاول فى هذا الفصل ربط هذه الأفكار بتقويم واسع لدولة الرفاه ومستقبلها. فدولة الرفاه التقليدية فى رأينا ولى زمانها إلى حد بعيد، أو على الأقل تحتاج لإعادة نظر عميقة. وسبق أن تناولنا بعض أسباب ذلك فى الفصل السابق، لأن العدل الاجتماعى من الهموم الثابتة فى أى منظومة رفاه. لكن هناك هموما عديدة أخرى ينبغى العمل عليها، لا سيما ما يتصل منها بالتكافل الاجتماعى. وأهمها ما قد نطلق عليه المشكلة الاجتماعية للعصر، ألا وهى كيف لمجتمعاتنا أن تتعامل مع تنوعها الثقافى والعرقى المكتشف حديثا. والتساؤلات فى هذا المجال ملحة لدرجة أننا سنكرس لها النصف الثانى كله من هذا الفصل.

مبدأ التدخل والفاعلية

التوجه الإيجابى للرعاية الاجتماعية ينبغى أن يكون "تدخليا" أو وقائيا لا علاجيا. والتدخلية تعنى السعى لمعالجة المشكلات من منبعها لا اتباع قالب دولة الرفاه التقليدية التى تغطى الأخطار ثم تلملم الأشلاء فيما بعد. فصورة شبكة الأمان صارت مضللة فى وقتنا الراهن. وهناك تقارب هنا بين الديناميه الاقتصادية والعدل الاجتماعى. والاستثمار فى رأس المال البشرى بما يضمن أقصى قدر ممكن من التكافؤ فى فرص الحياة فى السنوات الأولى من العمر، والنهوض بمستوى المؤهلات التعليمية للمتعثرين حاليا، كلها توجهات لسياسات يمكن أن تعمل على الارتقاء بالتنافسية الاقتصادية والمساواة الأكبر.

---

(٣) المرجع نفسه.

ومبدأ التدخل يتماشى مع الفاعلية. وللفاعلية معنيان. أحدهما خدمات الرعاية الاجتماعية، وينبغى أن توجه لمساعدة الناس أن يساعدوا أنفسهم. وعلينا أن نتعامل بجدية مع حقيقة أن دولة الرفاه تأتى فى بعض الحالات أو السياقات بنتائج عكسية على المواطنين أنفسهم ممن وجدت لمساعدتهم. فالإعانة قد تؤدى إلى التواكل. والاتكال على الرعاية الاجتماعية الذى شرع النقاد فى جلد دولة الرفاه بسببه فى التسعينيات حقيقى، وإن بالغ البعض فى تضخيمه آنذاك.(١) ومرة أخرى قد يكون عنصر العدل الاجتماعى بسيطًا تمامًا على الأقل لو رسمت السياسات بشكل ملائم. ولنأخذ العجز مثالاً. تعريف "العجز" نفسه يمكن أن يوجد التواكل أو السلبية لدى من ينطبق عليهم. وهذا سبب تغيير المصطلحات – وكان "المعوق" مصطلحًا أسوأ.

هناك كثير من العجزة يريدون أن يعملوا أو أن يعيشوا حياة أكثر عطاء مما يعيشون. ويرى أصحاب العجز الفعلى أن التقنية يمكن أن تساعد فى هذا المجال بالأطراف الصناعية مثلاً أو بالأجهزة التعويضية للنطق أو السمع. والزيادة الحالية فى أعداد من يصنفون ضمن العاجزين عن العمل تشمل أيضًا أعدادًا كبيرة ممن لديهم حالات من العجز أقل تحديدًا ومنهم من يعانون اكتئابا نفسيًا أو اختلالاً عقليًا. وتوافر الخدمات العلاجية من سبل مساعدة الناس على استعادة حياتهم. و"العجز" – إن كان يقصد به إحدى صور الإقصاء الاجتماعى وعدم القدرة على لعب دور كامل فى المجتمع – يتوقف إلى حد بعيد على مسلك من يعانيه، نظرًا لتوافر الموارد لمساعدته. ولننظر ماذا فعل الممثل كريستوفر ريف حين فقد القدرة على

---

(١) انظر كتابات تشارلز موراى العديدة عن "الطبقة التحتية" ومنظومة الرفاه – ومنها
Institute of Economic Affairs, Charles Murray and the Underclass. London: IEA, 1996.

تحريك جسده بل على النطق. فنرى مرة أخرى أهمية تقدير الذات فى سياق كهذا. والتغلب على العجز لا يتعلق بالتقنية أو الموارد وحدها، وإن كان يمكن لهما أن تساعد على إيجاد تقدير الذات، ما يساعد بدوره على إيجاد مزيد من الاستقلالية فى التصرف.

اشتملت إصلاحات سوق العمل فى الدنمارك فى التسعينيات على استخدام "خطة عمل فردية". فيدخل العميل فى حوار مع أحد الإخصائيين الاجتماعيين لبناء ملف لحياته وتطلعاته. والهدف الأمثل لخطة العمل الفردية تحقيق التوازن بين احتياجات الفرد واحتياجات سوق العمل.[١] وخطة العمل الفردية عقد يوافق الفرد فيه على التصرف بالصورة المنصوص عليها من حيث إعادة التدريب والبحث عن فرصة عمل؛ ولا بد من توفير الموارد لتحقيق هذه الأهداف. وعندما لا تتوفر فرصة العمل يكون هدف خطة العمل الفردية استقرار حياة الفرد والحيلولة دون حدوث عملية اغتراب وفقدان لتقدير الذات.

ومع أن للمنظومة نقادها فإن النتائج الكلية تبدو مشجعة. ومما يقال إن خطة العمل الفردية «تمكن العاطل من التصرف باعتباره مواطنا مسؤولا، كما تدفع الأفراد العاطلين إلى حل مشكلتهم».[٢] ومن النتائج المهمة دفع الأفراد للتفكير فى مستقبلهم الوظيفى بصورة نشطة وطويلة المدى.

---

(1) Asmund W. Born and Per H. Jensen. 'Individualising citizenship', in J. G. Andersen et al., The Changing Face of Welfare. Bristole: Policy Press, 2005.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥٢.

والمعنى الآخر "للفاعلية" الفاعلية الاجتماعية. فنحن نعلم من فشل برامج مكافحة الفقر التي لا تنتهي مثلاً أن تحويلات الدخل السلبية لها حدود، لا سيما عندما يواكب الفقر أشكالا أخرى من الحرمان. فالفاعلية المحلية والمشاركة مهمان. ولا بد من أن يكون لهيئات المجتمع المدني دور محوري في تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية ووضعها. وينطبق هذا الاقتراح وبقوة أكبر على حل قضايا الرعاية الاجتماعية التي تقتضي تحولاً في نمط الحياة.

مع ذلك لا يسعنا أن نضفي الشرعية على هيئات المجتمع المدني كلها. فالفعالية والشرعية لا تقلان ضرورة هنا عن أي مكان آخر. ويمكن أن يكون للجمعيات الخيرية من الطراز القديم دور محدود على أحسن الفروض. ولا بد لجماعات القطاع الثالث والجمعيات الأهلية مهما كانت محلية أو شاملة أن تلبي معايير المسؤولية العامة، لأنها ليست منتخبة ولا تخضع لضغوط السوق كما تخضع أية شركة تجارية. ولا بد لهذه الكيانات أن تكون لها حسابات منشورة على الملأ وإدارة داخلية فعالة وصريحة واستعداد للعمل بشكل مباشر مع مجموعات متنوعة في الحكومة والقطاع التطوعي والأعمال التجارية. فالروح الريادية لها في الغالب دور حيوي ولا داعي لافتراض أنها تقتصر على الشركات التجارية. وينبغي للرواد الاجتماعيين ألا يقلوا يقظة ووعيا بالفرص الجديدة لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن قادة الأعمال التجارية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية.

مربع ٤-٢ مجتمع الرفاه بعد الصناعى

١. تقوم السياسات على الرعاية الاجتماعية الوقائية والاستثمار فى رأس المال البشرى. ويظل مبدأ الأمان قائما لكنه يدمج ضمن سياسات أكثر إنتاجية. وتتجه السياسات نحو قيم حياة إيجابية.

٢. يصبح تغيير نمط الحياة بؤرة اهتمام منظومة الرعاية الاجتماعية. ويتخذ الثواب والعقاب أداة للمساعدة على تحقيق نتائج إيجابية. ولا بد لهذه أن تصاغ من خلال آليات ديمقراطية تقليدية ويجب أن تجهز لحريات جوهرية.

٣. منظومة الرعاية الاجتماعية مصممة لزيادة التكافل ولكن من خلال المساعدة على توفيق التنوع الثقافى وتنوع أنماط الحياة مع التماسك الاجتماعى الكلى. والمشكلة الاجتماعية الأولى هى تحقيق هذا التوازن وضمان مشاركة الأقليات.

٤. تسير الحقوق جنبا إلى جنب مع الالتزامات أو المسؤوليات فى كل مجالات منظومة الرعاية الاجتماعية. ولكن ما أن تترسخ هذه الحقوق لا تؤخذ مأخذ التسليم. قد تحتاج لإصلاح. ومنها ما قد يتعرض للخطر (كحرية التعبير).

٥. يمكن عملاء منظومة الرعاية الاجتماعية عبر سلسلة من الآليات منها إتاحة المعلومات وشخصنة الخدمات والاختيار.

٦. توجه السياسات نحو المشكلات الانتقالية فى حياة الناس والتى يكون كثير منها غير متوقع ولكنها فى الغالب أيضا قرارات متخذة عن وعى. وتهدف السياسات للاستثمار فى قدرات الناس ولها منظور طويل المدى كلما أمكن.

٧. التعليم العالى يصبح ذا أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى وكذلك التعليم مدى الحياة.

م يعد يمكن للسياسة الاجتماعية أن تقتصر على المجالات التى تتطبق
تليدى حاليًا. وفيما يتصل بمشكلات الدمج الثقافى مـــثلاً لا بـــد أن ذ
ات التى تتناول الحريات المدنية والنسبية الثقافية. أمـــا التـسامح و
فيحفظان فى صندوق سياسات مستقل عن الرعاية الاجتماعية، إلا أر
تداعى. وفى صياغته الأولى لتطور حقوق المواطنة – والتى كانت

وصفا لنشأة دولة الرفاه – حلل ت. هـ مارشال ثلاث مجموعات من الحقوق: قانونية وسياسية واقتصادية.(١) وهذه الحقوق كما وصفها نشأت على التوالى، وكان كل منها يشكل أساسًا يقوم عليه غيره. ونشأت الحقوق القانونية أولاً وشملت بعض الحريات الشخصية. وكانت فى معظمها من إبداعات القرن الثامن عشر. وما إن تحققت انفتح الطريق لظهور الحقوق السياسية التى تحققت فى القرن التاسع عشر. وسمحت الحقوق السياسية بدورها لأفراد المجتمع المحرومين بالسعى للحقوق الاقتصادية – وهى المزايا التى ترسخت فى دولة الرفاه. ودولة الرفاه من إبداعات القرن العشرين.

لا الحقوق القانونية ولا السياسية ترسخت كما ظن مارشال. وعلى كل جيل أن يحميها من جديد. والأخطار التى تتهدد الحريات المدنية وحرية التعبير ماثلة دوما. وليس على المرء إلا أن يتذكر قيام الفاشية ثم الشيوعية فى أوربا حتى يدرك ذلك. وهناك اليوم توتر جديد ناشئ من سياقات ثقافية قد تتصادم فيها حرية التعبير والحريات الفردية بقيم مقدسة راسخة.

المواطن المستهلك والمستهلك المواطن

لا جدوى من افتراض أن الدولة تعمل للصالح العام تلقائيًا؛ أو أن مبادرات السوق تعمل ضدها بالضرورة. وعلينا أن نجد سبيلاً وراء هذه الأوصاف الساذجة التى تلازم كل نقاش حول مستقبل دولة الرفاه. وجزء من المشكلة غموض مصطلح "الخدمات العامة" الذى يشير إلى الخدمات المتعلقة

---

(1) T. H. Marshall. Citizenship and Social Class. Cambridge: Cambridge University Press, 1950.

بالدولة. والمؤسسات المتعلقة بالدولة أو الفئات العاملة فيها قد لا تقل تحيزًا أو نفعية من أى أحد فى القطاع "الخاص". وقد تكون الخصخصة فى الصالح العام تمامًا فى بعض الحالات كما تبين من تحرير الاتصالات من القيود الحكومية.

إن المجتمع الصالح يمكن تعريفه بأنه مجتمع يتوفر فيه توازن فعال بين سوق تنافسية وقطاع ثالث نشط أو مجتمع مدنى ودولة ديمقراطية. والحدود بين هذه العناصر موضع جدال، ولكن من الواضح أن هناك حدودًا بينها. وفى المجالات التى تكون الكلمة فيها للسوق، يمثل المرء ما يمكن تسميته "المواطن المستهلك". والمعايير فى السوق تضمنها التنافسية فى المقام الأول وبصورة مباشرة. فجهاز التليفزيون الأقل جودة من غيره ويساوى غيره فى الثمن يطرد من السوق. وللدولة وسائر السلطات العامة دور، لكن هذا الدور يقتصر على الإشراف على الإطار العام للسوق ومنع الاحتكار وتوفير وسائل ضمان العقود.

وفى المجالات غير السوق – أى الحكومة والمجتمع المدنى – قد يكون لدى المستهلك اختيار، بل ينبغى أن يكون، إلا أن هذه المجالات لا تنظمها مبادئ السوق فى المقام الأول. ففى القطاع الحكومى مثلاً قد يكون ثم اختيار بين الممارسين الطبيين وكليات الطب والخدمات الاجتماعية. ومع ذلك فالمقاييس لا يمكن ضمانها من خلال التنافس كما فى السوق؛ وينبغى مراقبتها بصورة مباشرة من جانب المختصين والسلطات العامة. ويمكن القول إن الفرد فى هذه المجالات مستهلك بدرجة مواطن له الحق فى أن يتوقع تطبيق المقاييس بكل همة من جانب سلطات خارجية.

والدولة ليست تجسيدًا للنطاق العام. فالدولة تحتاج فى الغالب للإصلاح حتى تسعى لتحقيق الأهداف العامة. ومن صعوبات "جدول أعمال لشبونة" تركيزه الكامل على الأسواق وكفاءة الأسواق دون تأكيد موازٍ على إصلاح الحكومة.

والقيود فى المجتمع الذى تكون الدولة مهيمنة أكثر من اللازم فيه معروفة. ومع ذلك فمن الخطأ افتراض أن مجتمعات كهذا لم تسمع عن التجربة الأوربية الأخيرة. فبعض دول غرب أوربا (إسبانيا والبرتغال واليونان) كانت نظمًا شمولية تقوم على الدولة قبل ثلاثة عقود فقط، فى حين أن أغلب الدول الأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوربى مجتمعات شيوعية سابقة، حيث الدولة اللاعب الأول.

وهناك دول أخرى سلكت النهج الآخر نحو الفلسفات المغالية فى حرية السوق. وهو موقف يمكن اعتباره مشروطًا ومؤقتًا على أحسن الفروض. والتوجه المغالى فى حريةِ السوق لا ينشئ مجتمعًا عادلاً ولا يهيئ الظروف الملائمة لنمو اقتصادى طويل المدى. وتجربة المملكة المتحدة فى عهد حكومات السيدة ثاتشر فى الثمانينيات وما بعدها تثبت هذه الاستنتاجات. فالوضع الاقتصادى لبريطانيا تحسن، إلا أن الدخل والفوارق فى الثروة زادت بصورة حادة وتدهورت الخدمات العامة والبنى التحتية للنقل. وعانت الإنتاجية ركودًا نتيجة لنقص الاستثمارات فى ظل ظروف النمو على المدى الأطول.

إن المجتمع – المحلى أو القومى أو الدولى – الذى يسمح بغزو الأسواق له بدرجة أكثر من اللازم يعانى عواقب فى الرفاه أيضًا. فحوافز السوق قد تكون مهمة بالنسبة لأهداف الرفاه بدءًا من الصحة وانتهاءً بالبيئة. إلا أنها لا بد أن توضع فى إطار تنظيمى أوسع. ومن المهم أن ندرك أن المجتمع الذى يعطى

للأسواق دورًا غير محدود لا بد أن يعاني تدهورًا فى النظــام المــدنى – فتتــسع الفوارق وتغلب الدوافع التجارية علـــى ســائر الأهــداف وتتــضاعف الجريمــة والتخريب العمد.

تحقيق الـرفـاه

نشأت دولة الرفاه بعد الحرب فى وقت كانت سيطرة الدولة على الإنتاج فيه لا تزال مرعية أو على الأقل مقبولة. وظلت الرواقية والإيثار – مقترنين بمــشاعر التضامن مع أبناء الوطن – سائدين لبعض الوقت بعد الحرب. لكن النتيجة كانــت نظامًا يخدم مقدمى الخدمات لا متلقيها. فكان الانتظار والخضوع لتصرف مقــدمى الخدمات بدلاً من أخذ فرصة للتأثير عليهم من السمات السائدة.

يرى البعض أن تقدم رأسمالية المستهلك هى التى جعلت النــاس ســاخطين على ما كانوا مهيئين لتقبله من قبل. ففى الأســواق يجــب أن يعامــل المــستهلك باعتباره عميلاً. لا شك أن هناك هناك قدرًا من الحقيقة فى هذا الرأى، لكن تغييــر المواقف ربما كان من نتائج التحول الديمقراطى المتنــامى. فــالأفراد يمكَّنــون لا باعتبارهم مستهلكين وحسب، بل بسبب تقدم الحريات، ومنها الوصول إلى نطــاق من المعلومات أوسع كثيرًا مما سبق. ولا يزال نظام الرعاية الاجتماعية يتلكأ فــى الخلف بشكل مؤلم. وفى دراسة أجريت فى ألمانيا مثلاً جلس الباحثون فى مكاتــب للضمان الاجتماعى ليروا ما يحدث حين يتوافد العــاطلون ليــسجلوا أســماءهم أو ليستعلموا عن فرص عمل. ووجدوا أن الموظفين لا يكترثون بحياة المتقــدمين أو بما أدى بهم للتقدم بطلبات إعانة، ولا يطلبون مــنهم إلا تفاصــيل بيروقراطيــة –

تواريخ ميلادهم وعناوينهم وأعمارهم وما إلى ذلك.[1] (استحدث جدول أعمال ٢٠١٠ نظامًا يقوم على الجانب الشخصى بدرجة أكبر).

لا بد من شخصنة خدمات الرعاية الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة، ولا بد من تمكين "مستخدميها". وهى تطورات لا تشكل خطرًا على السلطة أو التكافل؛ بل هى شرط لهما. والشخصنة ليست بالضرورة هى الخصخصة. ويرى زوبوف وماكسمين أن أغلب شركات القطاع الخاص لا تخاطب الاحتياجات الشخصية لعملائها. وليست المؤسسات التابعة للدولة وحدها بل العديد من الكيانات التجارية أيضًا لا تزال تمثل حقبة الإنتاج الكمى التى كان يفترض فيها أن الاحتياجات موحدة. ومع أننا جميعًا مستهلكون الآن فإن العديد من تجارب عملية الاستهلاك أقرب إلى العدائية فى الحقيقة - خطوط الاتصال التى يرد عليها حاسوب لا شخص، والطوابير الطويلة فى المطارات، وشركات التأمين التى تبتدع كل أنواع بنود التملص للحد من مسؤوليتها، وتعريف البيانات الحاسوبية الذى يعامل الأفراد باعتبارهم وحدات إحصائية، وما إلى ذلك.

يقول زوبوف وماكسمين إن «الناس تغيروا أكثر من الكيانات التجارية التى يعتمدون عليها».[2] وهم لم يعودوا يريدون أن يعاملوا كأنهم قطع شطرنج فى ألعاب السوق. بل يريدون أن تكون أصواتهم مسموعة، ولا بد من تصمم خدمات العملاء المقدمة لهم بحيث تلبى متطلبات حياتهم. ويرى زوبوف وماكسمين أن الناس (على اختلاف مشاربهم) «يعتبرون أنفسهم أفرادًا أولاً ويجمع بينهم شوق

---

(1) Lutz Leisering, Stephen Leibfried and John Veit-Wilson, Time and Poverty in Western Welfare States. Cambridge: Cambridge University Press, 2001, p. 8.

(2) Soshana Zuboff and James Maxmin, The Support Economy. New York: Viking, 2002, p. 8.

مشترك لحرية إرادة نفسية».[١] ويؤكد الباحثان أن كثيرين يربطون هذه الظاهرة باضمحلال الجماعة وانتشار النرجسية، ومع ذلك فإن لها نتائج مختلفة تمامًا تتمثل فى سعى دائب للتواصل والمشاركة مع الغير.

وللاختيار والتنافس أهمية فى مجال الخدمات العامة. فلم يعد مقبولاً افتراض أن مستخدمى الخدمات العامة عليهم أن يقنعوا بما تمن به الدولة عليهم سواء فى الصحة أو التعليم أو الخدمات الاجتماعية. وقد يكون لتوفير المزيد من المعلومات والوسائل لمزيد من المشاركة المباشرة (كالحكم من خلال الإدارات المحلية) فائدة فى هذا الصدد. إلا أن تنويع المواد والحوافز الفعالة ضروريان.

فى السنوات الأولي من دولة الرفاه بعد الحرب وحتى أواخر السبعينيات كان أغلب واضعى السياسات يفترضون أن العاملين فى دولة الرفاه كانت تدفعهم أهداف غيرية. أى أنه فى مقابل اعتبار خدمات الدولة "خدمات عامة" كانت هناك روح خدمة عامة لدى الناس. فكان يفترض أن هناك مبدأ أخلاقيًا لدى الموظفين والمختصين فى الهيئات الحكومية يدفعهم لخدمة الصالح العام. وكان المستفيدون من خدمات الرعاية الاجتماعية - عامة الناس - «يعتبرون سلبيين». فكان عليهم الانتظار صابرين فى طوابير أمام عيادات الممارسين العامين أو العيادات الخارجية؛ ومن يحتاج منهم لمزيد من العلاج فعليه أن ينتظر دوره على قوائم انتظار المستشفيات العامة. وبالصورة نفسها كان «المتوقع من آباء الأطفال فى المدارس الحكومية أن يثقوا فى المختصين وأن يتقبلوا فكرةَ أن المعلمين يعرفون مصلحة أطفالهم».[٢]

---

(١) لمرجع نفسه، ص٢٥.

(٢) نقلا عن Julian Le Grand, Motivation, Agency, and Public Policy. Oxford: Oxford University Press, 2003, p. 6.

وفى الثمانينيات وما بعدها وضعت هذه الفرضيات فى مرمى النقد. وبينت الدراسات العلمية أن دولة الرفاه تدعم الطبقات المتوسطة قدر دعمها الفقراء أو أكثر. وكانت "نظرية الإدارة الجديدة" ترى أن سلوك الموظف الحكومى أقرب إلى خدمة المصلحة الخاصة منه إلى خدمة الغير. فبدأ المستفيدون من دولة الرفاه يتوقعون خدمة ذات جودة أعلى. ونظر اليمين الليبرالى الجديد إلى الخدمات العامة ورأى الاحتكار الذى يشجع انعدام الكفاءة واللا مبالاة تجاه عامة المستفيدين ممن لم يكن لهم من يلجأون إليه. فأصبحت الخصخصة الجزئية وأشباه الأسواق تمثل روح العصر فى بلدان عديدة.

يكشف البحث النقاب عن الاختلافات الكلية فى النظرة بين العاملين فى القطاع العام ومن هم خارجه. فهناك دراسة فى المملكة المتحدة على سبيل المثال جرت فيها مقابلة مع عينات من مديرين من القطاعات الحكومى والتطوعى والتجارى. ومن بين الأهداف الستة عشر المرتقبة كان الهدف الأول فى نظر مديرى القطاع العام تقديم خدمة للمجتمع. وهو هدف لم يأت ضمن الأهداف العشرة لمديرى القطاع التجارى. وبدا التناقض واضحًا بالقدر نفسه بين العاملين من الشباب والكبار على السواء. وأجرى مسح آخر للأطباء تبين منه أن نسبة من يؤمنون منهم بأن «الطب مهنة لا تختلف عن غيرها وأن للأطباء الحق فى أن يعملوا لساعات اعتيادية وأن ينسوا كل ما يتعلق بالعمل حين يعودون إلى بيوتهم» لا تزيد عن ٢ بالمئة. وتظهر النتائج نفسها تقريبًا فى مقارنة الفئات التطوعية بالكيانات التجارية.[١] إلا أن ثمة إشارات مهمة. فمن يتقبلون فكرة الخدمة العامة يميلون لتأييد فكرة أن «أهل الاختصاص أدرى بالصالح». أما خدمة العملاء فتأتى

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٢-٣٣.

على قمة أهداف العاملين فى المشروعات التجارية الخاصة، تليها الكفاءة. (وليست الدوافع بالضرورة كالنتائج فى كلتا الحالتين بالطبع.)

الاختيار والتمكين

قلنا من قبل إن تمكين العميل فى الخدمات العامة يختلف عن النزعة الاستهلاكية، بل يدفعه التحول الديمقراطى اليومى (إضافة لتغيير مفاهيم الرعاية الاجتماعية)، وكذلك المواقف من السوق. والاختيار فى سياق الخدمات العامة لا يعكس ولا ينبغى له أن يعكس ذلك فى مواضع التنافس التجارى المباشر. ولكن حتى لو كان الاختيار – أو احتمال الاختيار – محدودًا فهو لا يزال الأساس الأول للتمكين. فيقول الطبيب «ثق بى». وقد يقرر المريض أن يولى ثقته التامة لأحد الأطباء، لكن من المهم أن تكون هذه الثقة (من حيث المبدأ) "قرارًا يتخذ" – لا مجرد قرار يتخذه المريض، بل قرار يخص هذا الطبيب دون غيره فى تلك اللحظة دون غيرها.

«الطبيب يعرف أكثر». نعم، لأنه مطلع على كم من المعرفة والخبرة لا يتوافر للمريض. وهذا موقف يصدق بصفة خاصة على المتخصصين مقارنةً بالممارسين العامين الذين يجب أن يلموا بمئات الأمراض. ومع ذلك يمكن للمرضى فى ظل الظروف الاجتماعية الراهنة أن يحصلوا على معلومات مفصلة و"تقدير دقيق" من شبكة الإنترنت أو من مصادر غيرها. فالطبيب يرى المريض لفترة قصيرة فى تتابع سريع من المرضى. وعلى المرضى أن يتخذوا القرار لأنفسهم دون غيرهم. كما أن الأطباء قد يكون دافعهم مبدأ خدمة الناس أو الاهتمام بهم، لكن هناك ظروفًا تدفع بمصالحهم بعيدًا عن مصالح مرضاهم؛ فقد يتعرض الطبيب لظرف ما فيتخذ قرارات متسرعة أو يؤثر بعض أنواع المرضى على غيرهم.

إن الاختيار، وتمكين العميل بصورة أعم، يساعد على رفع الكفاءة والوعى بالتكلفة. ولكن هل هناك أساليب أخرى مساعدة؟ الأهداف إن أحسن تحديدها قد تساعد، لا سيما فى المراحل الأولى من إصلاح مؤسسات الدولة. لكن الأهداف محدودة الاستخدام. وهى لا تشجع على التجويد المستمر. فما أن يتحقق هدف ينتفى الدافع لمواصلة الطريق. كما أن من العيوب أن الهدف يضلل الأولويات؛ فلا شيء يتحقق فى المجالات التى ينعدم فيها الهدف. وإضافة إلى كل هذا هناك دافع للتلاعب بالنتائج عندما يكون هناك ما يهدد تحقيق الأهداف.[١]

لا بد أن تتوفر للخدمات العامة دوافع ذاتية. وكيف السبيل إلى ذلك لو علمنا أنها لا تستطيع أن تحاكى الأسواق؟ هناك ابتكارات ظهرت فى بلدان الشمال وعلى مستوى الولايات أو المدن فى الولايات المتحدة، ومنذ عهد قريب فى المملكة المتحدة. فاختيار المستخدم لا بد أن يتوافق مع صوت المستخدم. والعناصر الأساسية أحسن تحليلها جوليان لو جراند. فالاختيار تمكين للمستخدمين ويمد مقدميها بدوافع أكبر طالما جاء فى أثرها المال. ولا جدوى من الاختيار إن لم تكن له نتائج. ولكن لا بد أيضا أن يكون ثم اختيار حقيقى بين المقدمين؛ والاختيار العقيم أفضل من لا شيء. ولا بد من استحداث أنواع جديدة من المقدمين لتطوير مثل هذا الخيار، كالمدارس المستقلة فى السويد، ونظام الإيصالات المطبق فى بعض مدن الولايات المتحدة، والمستشفيات الوقفية التى استحدثت فى إسبانيا والمملكة المتحدة.[٢]

---

(1) Julian Le Grand, 'The Blair legacy? Choice and competition in public services', public lecture, LSE, 21 February 2006.

(٢) المرجع نفسه.

تأتى الاعتراضات الرئيسة لمثل هذه المستحدثات مرة أخرى من القلقين من عواقب العدل الاجتماعى. فهم يطرحون وجهتى نظر؛ إحداهما أنه بتزايد التنوع تزداد مكاسب الأغنياء على حساب الفقراء؛ والأخرى أن الاختيار والتنافس يقضيان على قيم القطاع العام، بل إنه يقضى على قيم دولة الرفاه نفسها.

وماذا تبين البحوث المقارنة؟ تبين أولاً أن الناس يريدون الاختيار وأن الفقراء أكثر تشددًا فى ذلك من المقتدرين. فتبين الإحصاءات فى المملكة المتحدة مثلاً أن أكثر من ٧٠ بالمئة من الناس يعتبرون أن الحصول على مزيد من الاختيارات فى المدارس التى يتعلم فيها أبناؤهم "مهم للغاية" أو "مهم". ومن بين من يقل دخلهم عن عشرة آلاف جنيه فى السنة أعرب ٧٠ بالمئة عن رغبتهم فى مزيد من الاختيارات فى المستشفيات مقارنةً بنسبة ٥٩ بالمئة بين من يزيد دخلهم عن خمسين ألفًا فى السنة. وظهرت نتائج مماثلة تمامًا عندما طرحت أسئلة عن الحصول على مزيد من الاختيارات فى خدمات الحكم المحلى. ووجدت النتائج نفسها فى بلدان أخرى فى الاتحاد الأوربى وفى الولايات المتحدة.(١)

فى أغلب الخدمات العامة يتركز عدم وجود الاختيار فى الفئات الفقيرة، وهو عامل كاف فى حد ذاته. والأكثر اقتدارًا لديهم المزيد من الاختيارات لأن لديهم المال ولأنهم أبرع فى تسخير النظام لمصلحتهم. والسؤال هو ما إذا كان توسيع نطاق مقدمى هذه الخدمات من شأنه أن يدعم هذه المزايا. وتبين النظم المطبقة فعلاً فى عديد من البلدان أو المناطق أن السياسات الرشيدة قد تصوب هذه التوجهات. ويمكن مساعدة الأقل اقتدارًا بتكاليف النقل مثلاً إلى جانب النصح بالتروى فى القرار وفى مجال الرعاية الصحية مثلاً بتخصيص مشرفى رعاية مرضى.

---

(١) المرجع نفسه.

ويمكن للسياسات أن تعدل التكاليف بحيث يمكن موازنة الفروق فى الدخل. ففى التعليم مثلاً يمكن ربط التمويل الذى تتلقاه المدرسة بجدول بالمناطق الفقيرة؛ فالتلاميذ من المناطق الفقيرة يحملون "وزنًا" (مالاً) أكبر مما يحمله نظراؤهم من المناطق الأقدر. وينبغى أن نتذكر أن التنافس يوجد دافعًا أكبر للتطوير لدى المدارس التى تتلكأ. وتدل الشواهد من كل من السويد والولايات المتحدة أن التنافس يحسن الأداء فى المدارس الحكومية.(١)

وماذا عن الاتهام بأن الاختيار والتنوع يتلفان القطاع العام ويقضيان على قيم الإيثار التى تميزه عن المشروعات التجارية السوقية؟ علينا بداية أن نتذكر غموض مصطلح "عامة" فى "الخدمات العامة". فنحن نتحدث عن خدمات تقدمها الدولة، والدولة أبعد ما تكون عن العمل لما فيه الصالح العام تلقائيا. وعندما يطرح على المواطنين سؤال عن رأيهم فى مختلف الخدمات التى تقدمها الدولة فإن آراءهم لا تؤيد بالضرورة فكرة أن المستفيدين يلقون معاملة طيبة من جانب العاملين فى المؤسسات الحكومية. فهناك على سبيل المثال دراسة أجرتها "هيئة استطلاع الآراء" (MORI) فى المملكة المتحدة طلبت من الناس ترتيب الصفات التى تنطبق على الخدمات العامة. فجاء من بين الصفات الأعلى رتبة "بيروقراطية"، "مثيرة للحنق"، "غير متجاوبة"، "غير مسؤولة". ولم يأت من المصطلحات الإيجابية ضمن الصفات الخمس الأعلى رتبة سوى "جادة فى عملها". وفى ذيل القائمة جاءت الصفات "ودودة"، "كفء"، "أمينة"، "صريحة".(٢)

---

(1) Caroline Hoxby, 'Satisfaction with public services: a discussion paper', available on line at

http://www.strategy.gov.uk./downloads/files/satisfaction.pdf.

(2) Le Grand, 'The Blair Legacy?', p. 15.

التكافل الاجتماعى

من السمات الواضحة لدولة الرفاه التقليدية الاهتمام بالتكافل أو التماسك الاجتماعى. ولكن أى تكافل؟ ما الكيان أو الكيانات الاجتماعية التى ينطبق عليها هذا المفهوم لا سيما فى عالم مترابط؟ وما الآليات التى تنتجه؟ نظرًا لاتساع نطاق تداول مصطلحى "تكافل" و"تماسك" فلا يكاد أحد يهتم بإضفاء قدر من الدقة عليهما (وسنتعامل معهما باعتبار أنهما لا يختلفان فى المعنى).

التكافل فى رأينا يمكن فهمه من منظور ثلاثى الأبعاد – نفسى وسلوكى وهيكلى. فالمجتمع المتكافل من الناحية النفسية مجتمع يسوده اتجاه عام بالرعاية حيال الغير بما فى ذلك اهتمام الفرد بمن هم أقل منه حظًا. ويمكن أن نطلق على ذلك البعد الاتجاهى للمواطنة. وقد تأخذ الرعاية شكل الجود، لكنها قد تعنى مجرد تقبل المرء واجب سداد ضرائبه أو غيره من واجبات تدعم الصالح العام. ولا تتوقف الرعاية عند المجتمع المحلى كما أنها لا تقف عند الحدود القومية، ما يستدل عليه من التبرعات المقدمة على نطاق واسع لقضايا عالمية من نوع أو آخر.

وهل يمكن للحكم – المحلى أو القومى أو ما وراء القومى – أن يساعد على إيجاد مجتمع يسوده التراحم؟ نعم، يمكن ويجب. ويمكن لنا أن نعرِّف "التراحم" بصورة دنيوية صرفة بأنه تقبل الالتزامات التى تواكب الحقوق حتى لو تداخل عند حافته مع الإيثار. والإيثار نفسه يمكن إضفاء صفة مؤسسية عليه إلى حد ما، كما فى حالة البر مثلاً. فالبر يعبر عن موقف يتسم بالتراحم، وقد يدعم بدوافع مادية مباشرة كالاقتطاعات الضريبية. وحين يكون الدافع أقل غيرية يمكن موازنة الحوافز بالعقوبات.

والجانب السلوكى من التكافل يمكن فهمه بمعنى التحضر. والتحضر فكرة حولها جدال.[1] وهو يشير هنا إلى السلوك المسؤول فى الأماكن العامة تجاه الغير وتجاه البيئة المحيطة. والتحضر هو التعبير الدارج عن العالمية، حيث يشير ضمنا إلى احترام الغير وقبول الاختلاف. والتحضر فوق هذا وذاك هو التفاعلات المتبادلة بين الغرباء لا بين الأقارب والمقربين، لأن فى هذه الحالات ثمة أواصر أعمق تشكل أساس المشاركة. وعندما ينقسم المجتمع أو يتفتت يكون التحضر أول الخسائر، لأنه هو أداة التفاعل اليومى. ويمكن أن نتقصى العمليات التى تؤدى إلى تدنى السلوك العام فى الأحياء التى تتغلب فيها الانقسامات الاجتماعية على التبادلية أو يحل الخوف فيها محل الطمأنينة فى العلاقات مع الغير.

يشير البعد الهيكلى للتكافل إلى مستوى تماسك الجماعة أو الأمة أو غير ذلك من أشكال الترابط الاجتماعى. فهو يتعلق بمدى دعم الجماعة لصلات وثيقة بين شرائحها، أو مدى الانقسام والشقاق بينها. والقاعدة العامة أنه كلما تدنى مستوى التماسك تدنى معه مستوى التراحم والتحضر. وكما يجتر البعض ذكريات "العصر الذهبى" لدولة الرفاه، فهناك أيضا بالنسبة لكثير من الناس حقبة زاد فيها التكافل والإجماع عما هما عليه اليوم، وكانت فيه الجماعات المحلية أكثر تماسكا. إلا أن صور الماضى الذهبى لا تقل خداعا فى هذا الصدد عنها فيما يتصل بدولة الرفاه.

---

(١) انظر James Schmidt, 'Civility, enlightenment and society: conceptual confusions and Kantian remedies', American Political Science Review, 92/2 (1998); Tom Rice and Jan L. Feldman, 'Civic culture and democracy from Europe to America', Journal of Politics, 59/4 (1997); Anna Bryson, From Courtesy to Civility: Changing Codes of Conduct in Early Modern England. New York: Oxford University Press, 1998.

صحيح أن الجماعات المحلية أو بعضها كانت قبل ثلاثين سنة أكثر ترابطًا مما هى اليوم. فالمجتمع ككل كان أكثر محلية مما هو حاليًا. ومع ذلك فقليل من الناس من يود أن يعود إلى الجماعات التى كانت موجودة فى عصر سابق حتى إن أمكن ذلك. فكثير من أفرادها لم يقدموا سوى عمر من العمل اليدوى - بلدات صناعية أو مناجم مثلاً ليس فيها فرص عمل أخرى ويرتفع فيها مستوى التلوث المحلى. ونادرًا ما كانت هناك فرص عمل للمرأة فى جماعات كهذه، وإن وجدت فبأجور هزيلة ولا مجال فيها للترقى. كما أن الجماعات الصغيرة من النوع التقليدى كانت تتسم بالتخلف الاجتماعى. فكانت هناك معايير محلية صارمة تحكم السلوك المحلى. فلديك هنا تماسك أكثر من اللازم.

عندما نتحدث عن التكافل فى مجتمعات اليوم فهذا المصطلح لا يشير إلى هوية نحن وهم، أو تعميم يتطور من الشعور بالأنا الجماعية إلى الدولة. أما التكافل أو التماسك الاجتماعى اليوم فيشير إلى شبكات تتركز فى بعض الحالات فى تجمعات محلية، لكنها أكثر تشرذمًا فى الغالب وعابرة لحدود الدول فى الغالب أيضًا - كعلاقات القرابة مثلاً على مسافات متباعدة من خلال تقنية الاتصالات والنقل الحديثة. وفى شبكات كهذه قد تتداخل وتجتمع هويات شتى أو مشاعر بالالتزام والانتماء (أو العداء أو الانفصال أحيانًا). (انظر المربع ٤-٣).

المربع ٤-٣: التكافل الاجتماعى فى المجتمعات بعد الصناعية

الأبعاد

- مواقف التراحم تجاه الغير فى جماعة اجتماعية قومية أو عابرة للقوميات
- التحضر تجاه الغير فى أوساط عامة فى الحياة اليومية
- ترابط الفئات والجماعات والمجتمعات على مستويات شتى

الآليات

- ثقة نشطة: ثمة فيها تشاور متبادل ورقابة عادية تعمل فى سياق
- تحول ديمقراطى يومى: نطاق الحريات الأساسية فى الحياة اليومية.

الفئات الاجتماعية

- الدولة القومية
- الجماعات المحلية والإقليمية
- الشبكات الاجتماعية: المحلية والإقليمية والعابرة للقوميات.

وقد نعرّف التكافل الاجتماعى بأنه دمج مجتمع شبكى له حدود مخترقة تخلق المواطنة الإيجابية فيه مجموعة فعالة من الالتزامات الاجتماعية وثقافة مدنية واضحة تحترم الغير، تمتد من مواجهات فى الحياة اليومية إلى تعاملات مجردة مع ثقافات بعيدة.

لم يعد يمكن التسليم بـ "الشعور بالأنا الجماعية"؛ إذ لا بد أن يُخلق ويعاد خلقه فى عملية متصلة. والجماعات المحلية والدولة القومية التقليدية كانت تقوم على "ثقة سلبية"، وهى تقبل "الطرق المتعارف عليها لعمل الأشياء" والأنساق المستقرة للقوة والاحترام. وتوقفت الثقة السلبية فى معظمها ولأسباب قوية. وبتقدم

التحول الديمقراطى المستمر يصبح لاحترام أهل السلطة والعادات والتقاليد بشكل أعم دور فى حياة الناس أقل مما كان. وبالتالى تزداد مجالات الحياة خضوعًا لاختيار الإنسان عما سبق؛ وتزداد المعلومات المتاحة للاختيار منها عن ذى قبل. ومنا من "أجبر" على الحرية، ولو أن هذا التحول صحبته ضغوط وتوترات جديدة عديدة.

يمكن القول إن ازدياد التحول الديمقراطى فى حياتنا اليومية يعد من الأسباب الأساسية لانتشار النفور من المؤسسات الديمقراطية المتعارف عليها. فهى تبدو بعيدة عن تيار الحياة اليومية، والانتخابات الدورية التى تجرى كل أربع سنوات أو خمس تهمل الفترة الطويلة التى تفصل بينها والتى تزداد فيها رغبة المواطن فى مراقبة أنشطة قادته السياسيين ومساءلتهم.

فى كل ميادين الحياة تقريبًا انتقلنا من الثقة السلبية إلى الثقة النشطة باعتبارها الرابط الأول للتماسك الاجتماعى. والثقة النشطة ثقة يجب كسبها من الغير؛ هى التفاوض الثنائى لا التبعية؛ ولا بد من تجديد هذه الثقة بشكل عمد. ولغلبة الثقة النشطة نتائج مباشرة على الفوارق والفقر. وهى تفترض وجود شكل منفتح من الحياة قادر على نشر معلومات جديدة وثقة شعبية ما. إلا أن هذه بعض من الفضائل التى يفتقر إليها الناس فى الأحياء الفقيرة.

والانتقال إلى مجتمع تسوده ثقة نشطة لا يعنى انهيار التماسك الاجتماعى، ولا يعنى التحول حتمًا إلى مجتمع "أنا أولاً" كما يرى البعض. فثمة أشكال جديدة من التعاون تنشأ سواءً داخل الأسرة أو فى الفئات والكيانات الأكبر. والكيانات المسطحة والشبكات تقوم على الثقة النشطة أكثر من مجموعات الشركات الهرمية التى تميز المجتمع الصناعى. ومع ذلك فهى أكثر تحملاً من النوع القديم لأنها أكثر مرونة وتكيفًا مع التغيير.

حظى كتاب روبرت بوتنام، الذى يحلل تدهور رأس المال الاجتماعى فى المجتمعات المعاصرة، باهتمام بالغ عن جدارة.[1] ومع أن كتبه الأولى كانت عن إيطاليا فإن أغلب أعماله تركز على الولايات المتحدة وتحقق التوزيع الأعلى فيها. لكن المرء قد يعيد تأويل البيانات التى يطرحها بوتنام لتبين أن ما يتناوله هو التحول من الثقة السلبية إلى الثقة النشطة فى العلاقات. هناك إذن اضمحلال للأنماط التقليدية للجماعة والاعتماد المتبادل؛ لكنه يمتاز أيضا بنشأة أشكال جديدة من التكافل بعضها أكثر تركيزًا محليًا من الأشكال القديمة، ولكنه يمتد على مساحات مكانية أوسع كثيرًا. والتكافل أسهل فى تعريفه فى مجتمع تسوده الثقة النشطة منه فى مجتمع تغلب عليه الثقة السلبية؛ وفى عالم يطابق "المجتمع" فيه حدود الدولة ولا يفيض عنها كما هو الحال الآن. وكان التكافل فى الأصل يعنى روابط الاعتماد المشترك الموجودة فى الجماعات المحلية المستقرة والشعور بالانتماء لـ "جماعة مصير"، أى أمة. ومن المهم دون شك أن دولة الرفاه فى أغلب البلدان نشأت عن حرب. ففى أوقات الحرب يكون خصوم المرء واضحين ويتعاظم شعور المرء بهويته الجمعية؛ كما أن الحرب تولد شعورًا بالفداء لأجل الصالح العام.

والسؤال "تكافل ماذا؟" أصعب فى الإجابة عنه اليوم مما كان قبل ثلاثين سنة أو أربعين. وفى ضوء استمرار أهمية الأمة يظل التكافل بأبعاده الثلاثة على المستوى القومى محتفظًا بأهميته البالغة. لكن هناك تعقيدات عديدة. فالتكافل بأشكاله الإقليمية قد يشتد بحيث يشكل خطرًا على استمرار تماسك الأمة. و"الأمم بلا دولة" كالباسك قد لا تشعر بالانتماء للجماعة أو الجماعات القومية الأكبر التى

---

(1) Robert Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon & Schuster, 2001.

تنتمى إليها.(١) وحيثما تداخلت التقسيمات الإقليمية مع التوزيعات اللغوية أو الثقافية فإن التماسك على المستوى القومى قد يتصالح مع الهوية القومية، كما فى حالة بلجيكا. وكلما ازدادت الأمم تنوعًا ثقافيًا ازدادت حدة مشكلات الاندماج، وبالتالى التراحم والتحضر.

التنوع والرفاه

تتسم بلدان الاتحاد الأوربى باستثناء بعض الدول الصغيرة بالتنوع العرقى والثقافى منذ أمد طويل. وما نتقبلها اليوم باعتبارها دولاً قومية موحدة نسبيًا من الناحية الثقافية قامت فى جزء كبير منها على قمع الأقليات ولغات الأقليات. إلا أن تدفق الملايين من المهاجرين بعضهم من ثقافات مختلفة تمامًا غير الأمور. فبلدان أوربا اعتادت أن ترسل المهاجرين إلى أماكن أخرى ولم تألف استقبالهم بمثل هذه الأعداد الكبيرة وفى فترة زمنية بهذا القصر. فما ترتب على منظومة الرعاية الاجتماعية والتكافل والمواطنة كبير.(٢)

تنطوى دولة الرفاه التقليدية على عنصر مهم هو إعادة التوزيع لصالح المحرومين. وهناك مبررات ممكنة عدة لافتراض أن التنوع الثقافى قد يكون له أثر على تقبل إعادة التوزيع بهذه الصورة حيث يشمل المحرومون نسبة لا يستهان بها من الأقليات.(٣) فالاختلاف الثقافى قد يضعف استعداد المقتدرين لدعم من هم

---

(1) Monsterrat Guibernau, Nations Without States: Political Communities in a Global Age. Canbridge: Polity, 1998.

(2) Will Kymilcka, 'Immigration, citizenship, multiculturalism', Political Quarterly, 74 (2003).

(3) Philippe Van Parijs. 'Cultural diversity against economic solidarity?', in Van Parijs, Cultural Solidarity versus Economic Solidarity. Brussels: Bibliotheque Francqui, 2004.

أفقر منهم، لأن الفئة الأخيرة لم تعد تعرّف على أنها جزء من الجماعة الاجتماعية نفسها. وكلما اختلفت معتقدات الأقليات وعاداتها عن الأغلبية أو افتُرض ذلك زاد هذا التأثير. وثم احتمال آخر هو أن التنوع الثقافي يزيد من صعوبة تعبير الفئات المحرومة عن مصالحها والكفاح من أجلها بسبب العوائق اللغوية وسائر الحواجز. وتبين الدراسات التي أجريت على عدد من البلدان وجود صلة عكسية بين التنوع الثقافي وقوة تنظيم الاتحاد وتمثيله.

وهناك احتمال ثالث هو أن دولة الرفاه نفسها تساعد على دعم التمييز. ويقدم فان باريس الإيضاح التالي من بلده بلجيكا.[١] فنسبة العمالة بين المواطنين البلجيكيين في بروكسل تبلغ ٦٤ بالمئة. إلا أن نسبتها لدى جماعات المهاجرين المحلية تبلغ ٣٣ بالمئة. ويرى أن هذه النتيجة تعزى في جزء منها لجود منظومة الرفاه التي توفر مستويات رفيعة من المزايا الكلية وإعانة البطالة دون حد زمني وغير ذلك. وهو وضع يحمي المهاجرين من سوق العمل. وبما أن انفصالهم يدعمه ضعف المهارات أو ضعف الإلمام باللغة فإنه يستمر ويثير عداء السكان المحليين. والأهم من ذلك أن الأقلية يُنظر لها على أنها عالة على دولة الرفاه. ويعمم فان باريس ذلك على جماعة أكبر حجمًا، ويرى أن هذا ما حدث للأمريكيين من أصول أفريقية في الولايات المتحدة.

ما مدى صحة هذه الآراء؟ هناك دراسات نشرت حول الصلة بين التنوع الثقافي والتكافل الاقتصادي[٢]، تسعى هذه الدراسات لبيان مدى ارتباط وجود أقليات جديدة بتغيرات في طبيعة الإنفاق الاجتماعي أو مستواه. ويبدو أن الصلة

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٠-٢١.

تكاد تكون معدومة وإن كان ثم شيء فهو عكس الفرضيات المشار إليها. فبالنظر لبلدان "هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OECD) ككل لا الاتحاد الأوربى وحده وجد أن أستراليا وكندا التى تضم كل منهما أقلية جديدة كبيرة ضمن سكانها أبليتا بلاء حسناً من حيث التكافل الاقتصادى. قد تكون نتائج هذا البحث متأثرة بأن منظومة الرعاية الاجتماعية فى كل من هاتين الدولتين تختلف عنها فى بلدان أوربا كما تختلف نظم سوق العمل فيهما. ومع ذلك فهى نتائج مشجعة.

ولو كانت التوكيدات الأوربية على التكافل تعنى أى شيء فهو ضرورة تحاشى الوضع الذى نشأ فى الولايات المتحدة حيث استحالت "الرعاية الاجتماعية" مصطلحًا ازدرائيًا لدى أغلب الناس بمن فيهم المتلقون. وعندما تحدث بيل كلينتون عن الحاجة للرعاية الاجتماعية لأن تكون «يدًا لأعلى لا يدًا ممدودة» فإنه لمس وترًا حساسًا فى نفوس الأمريكيين.

إن التغلب على انقسام أسواق العمل حيثما وجد يعد خطوة للأمام. فأسواق عمل كهذه تحرم من ينتمون لأقلية أو لجماعات المهاجرين من دخولها. ومن الخطوات الأخرى التوكيد على مبدأ المساهمة. فمن الشكاوى المتكررة بخصوص المهاجرين أنهم يحصلون على شيء بدون مقابل – إذ يتلقون مزايا دفع غيرهم ثمنها. واليد المرفوعة لأعلى بدلاً من اليد الممدودة تنطبق على دول الرفاه الأوربية أيضا. وبالطبع كلما زادت فرص العمل الشاغرة زادت فرص تحول المهاجرين – أو العمال الوافدين من دول أعضاء جديدة – إلى دافعى ضرائب مباشرين. فالسباك البولندى شخصية مخيفة فى البلدان ذات مستويات البطالة المرتفعة، لكنه موضع ترحيب فى البلدان التى تنخفض فيها معدلات البطالة.

"الهجرة" ليست شيئًا هينًا، بل هى مسألة شديدة التعقيد والتميز؛ وهو ما يصدق أيضًا على وضع الأقليات الثقافية المستقرة. لا شك أن المهاجرين أيسر فى استيعابهم، وهم فى العادة أكثر استعدادًا للتكيف بمحض إرادتهم مع الثقافة المضيفة عندما يشبهونها عرقيًا وثقافيًا. وفى الولايات المتحدة استوعبت موجات المهاجرين دون الحاجة إلى التخلى بالضرورة عن كل سمات ثقافاتهم الأصلية، ولو أن الأمريكيين من أصول أفريقية ظلوا عالقين فى القاع. وللعنصرية والخوف من الأغراب الأجانب دور. فالبيض الذين هاجروا من إسبانيا إلى فرنسا فى عهد فرانكو قُبلوا وأدمجوا عن طيب خاطر كنظرائهم الجزائريين. وهو ما لم يحدث مع غيرهم من الجماعات العرقية.

إذا توفرت الأدوات الملائمة للمواطنة فإن الجيل الثانى من المهاجرين قد تكون لهم هوية تختلف إلى حد كبير عن مهاجرى الجيل الأول، وإن تأرجحت أحيانًا وتشابكت. ففى التسعينيات ومطلع القرن الحادى والعشرين نشبت اضطرابات فى أولدهام وليدز وغيرهما من بلدات شمال إنجلترا. وكان مصدرها جماعات من الباكستانيين وبعض البيض المحليين. وفى أعقاب تلك الاضطرابات برز القلق من مستوى التفرقة بين جماعات الآسيويين والبيض. وألقت الصحافة التبعة على السياسات الاجتماعية فى مجال تعدد الثقافات.

كان الواقع على الأرض فى هذه الجماعات مختلفًا، كما بينت دراسات التوجهات المحلية منذ ذلك الحين. فالباكستانيون البريطانيون المعنيون كانوا مهاجرين من الجيل الثانى. لم يكونوا يرفضون المجتمع من حولهم، بل يرفضون نكوصه عما وعد به. كانوا يحاولون التأكيد على حقوقهم باعتبارهم مواطنين

بريطانيين.[١] فإحساس المهاجرين من الجيل الأول بالهوية يرقى لما يطلق عليه الباحثون مصطلح "مقيم" لا مواطن. فلهم حق الإقامة فى البلاد ولكنهم لا يشعرون بأنهم ينتمون إليها تمامًا، ويعتبرون وضعهم فيها غير مستقر. أما الجيل الثانى فإحساسهم بأنهم مواطنون بريطانيون محورى فى نظرتهم لأنفسهم وإلى العالم المحيط، ويتفهمون التهديد الذى تمثله جماعات البيض المحليين التى تنتمى إلى اليمين المتطرف. لكن شعورهم بهذه العداوات يزداد باعتبارها تعديًا على حقوقهم بصفتهم مواطنين بريطانيى المولد لا على هويتهم بوصفهم باكستانيين.

إن "الهوية البريطانية" بما توحى به من تعددية ثقافية تعد هوية لها شعبيتها لدى جماعات الأقليات فى البلاد ككل. ويشير ٥٩ بالمئة من الأقليات العرقية فى المملكة المتحدة إلى أنفسهم بأنهم "بريطانيون"، بينما لا تزيد هذه النسبة بين البيض عن ٤٥ بالمئة. ولا تتعدى نسبة من يعتبرون أنفسهم "إنجليز" من الأقليات العرقية عن ١١ بالمئة فى مقابل ٥٤ بالمئة من البيض. والباكستانيون مسلمون، إلا أن الجانب المسلم من هوياتهم نادرًا ما كان يطفو على السطح فى الصدامات فى ذلك الوقت. فهم يميزون هويتهم البريطانية عن هوية اليمين المتطرف بما يدعيه اليمين من نقاء عرقى.

يتضح الفارق بين الأجيال فى كلمات من أجريت معهم المقابلات: «المنظور العام لدى الكبار هو "لا تفعل وإلا رحَّلوك". فى حين أن منظور الشباب هو: "إن لم ندافع عما نؤمن به لن يكون لنا مستقبل هنا؛ وهم لا يستطيعون أن يرحلونا – فنحن مواطنون بريطانيون ... الصمود والكفاح هما السبيل الأوحد للتغيير"».[٢]

---

(1) **Yasmin Hussain and Paul Bagguley, 'Citizenship, ethnicity and identity: British Pakistanis after the 2001 riots', Dept. of Sociology, University of Leeds, Working Paper, July 2003, p. 12.**

(٢) المرجع نفسه، ص١٢-١٣.

هناك دروس مستفادة هنا كما يرى الباحثون. فاعتبارات المواطنة - والسياسات التى تطرح - تركز فى الغالب على الجماعية والتجانس. ومع ذلك فالمواطنة بالنسبة للأقليات - وربما بالنسبة للجميع إلى حد ما - مشروع مفتوح ومائع. والمواطنة يجب أن تختبر فى حقيقتها ومغزاها. ويبدو أن هناك فارقًا بين المتظاهرين فى البلدات البريطانية ونظرائهم فى مدن فرنسا فى سنة ٢٠٠٥، والذين شعر معظمهم بأن مواطنتهم شىء صورى.

تبدو برادفورد لأول وهلة مدينة مستقطبة عرقيًا. فغداة اضطرابات ٢٠٠١، اعتبر عدد من التقارير الرسمية أن التفرقة العرقية مصدر الاضطراب الاجتماعى الطويل الأمد. يقول أحد الكتاب: «إن التفرقة فى الترتيبات التعليمية والمجتمع والكيانات التطوعية والعمالة ودور العبادة واللغة والشبكات الاجتماعية والثقافية كلها تعنى أن هناك جماعات عديدة تعمل على أساس أنها كيانات متوازية».(١)

مع ذلك أثبتت البحوث التالية خطأ هذه الحسابات. فمن الأسباب الرئيسة لضعف الدراسات الأولى افتقارها لمنظور دينامى، وهو العيب نفسه الذى رأيناه فى الدراسات التقليدية عن الفقر. فحين نظر الباحثون إلى أحياء برادفورد عبر الزمن وجدوا حركة مستمرة منها وإليها. فكثير من الجنوب آسيويين انتقلوا من عنابر أطراف المدينة إلى أحياء الطبقة المتوسطة أو المناطق الريفية. ونظرًا لأن مهاجرين جددًا حلوا محلهم فإن الأمر بدا كأن هناك تفرقة مستمرة فى حين أنه ليست ثمة تفرقة. وعلى خلاف الفكرة التى أراد الجنوب آسيويين أن يحتفظوا بها

---

(1) T. Cantle, Community Cohesion. London: Home Office, 2001. p. 9. والمصدر النقدى الأول Ludy Simpson, 'Statistics of racial segregation', Urban Studies, 41 (2004).

لأنفسهم أثبتت بيانات البحث وجود «أدلة على الرغبة فى مزيد من الامتزاج من جانب كل الجماعات العرقية/الدينية ... ونمط حياة أكثر استقلالية بعيدًا عن شائعات التجمع العرقى وثرثرته».[١]

قد يكون ثم مزيد من التغيير طرأ على الجيل الثالث من المهاجرين، ولو أن البحث الذى أجرى على برادفورد لم يتناول هذه النقطة. يرى البحث إمكانية العودة بالنسبة لبعض من مثل هذه الجماعات إلى عناصر من ثقافة المهاجرين "الأصلية". وقد يشعر الجيل الثالث من المهاجرين بأن جيل آبائهم بالغ فى محاكاة الثقافة المضيفة وخان جذوره الثقافية. وبالتالى أنشأوا أشكالاً ثقافية هجينة جديدة. والاحتمالات هنا أكبر كثيرًا مما كان فيما مضى، وذلك لسهولة التواصل الإلكترونى وسرعته. ويمكن جر الأفراد أو الجماعات نحو التطرف مثلاً بالانتماء لحركات فى مكان آخر أو على أساس أحداث تجرى على بعد آلاف الأميال فى العالم.[٢]

تعدد الثقافات

هذه النتائج تلائم الجدل حول تعدد الثقافات، والدائر اليوم على مستويين. فمن ناحية، هناك رفض شعبى – وشعبوى – للفكرة باعتبارها وجهة نظر تزيد الصراعات حدة بدلاً من أن تساعد على حلها. ومن ناحية أخرى هناك جدل أكثر

---

(1) D. Phillips. Movement to Opportunity? ESRC Report. School of Geography, University of Leeds. 2002, p. 10.

(٢) هذه النقطة أدين بها لمونسيرات جيبرناو الذى أبدى كثيرًا من التعليقات المفيدة على الفقرات الى تتناول التعددية الثقافية فى كتابنا هذا.

تعقيدا وتفصيلاً فى الكتابات العلمية عن تعدد الثقافات مصدر أغلبه أمريكا الشمالية لا أوربا.[١]

وإذا نظرنا فى الكتابات العلمية يتبين أن تعدد الثقافات يساء فهمها إلى حد بعيد فى كثير من الجدل الشعبى. ويرى مؤيدوها أنها ليست سياسة تسعى للإبقاء على انفصال الجماعات الثقافية وترك الحرية لكل منها لكى ترسم هويتها كيف شاءت. و"بيت" تعدد الثقافات هو كندا سواءً من حيث تطبيق السياسات أو فكريًا، وذلك لأن بعضًا من كبار الباحثين فى المجال من ذلك البلد. ومن المسلمات القديمة فى كندا أن اختبارات اللغة ومراسم المواطنة وأداء اليمين أمور بديهية بالنسبة للمهاجرين. فالمراسم حسب قول ويل كيمليكا موضع ترحيب المهاجرين باعتبارها دليلاً على القبول والالتزام المتبادل.[٢] وهى فى مجملها لا تثير الجدل بين سكان البلاد أو بين المهاجرين. فالتجنس بالجنسية الكندية لا يشترط التنازل عن الهوية السابقة. وبالتالى فقليل من المهاجرين من يرون فى نيل الجنسية الكندية خيانة لبلدهم أو ثقافتهم الأصلية.

واستخدام المال العام حسب قول كيمليكا اختبار أساسى لما إذا كانت أحكام المواطنة تمثل أساسا للاندماج أم لا. ولا يمانع دافعو الضرائب أن يدفعوا مقابل البرامج التى تعرض الاندماج الفعال للمهاجرين فى المجتمع الذى وفدوا إليه. والسياسة الكندية قد تؤكد على المواطنة والهوية القومية، إلا أنها متعددة الثقافات بصورة واضحة. والسياسات السابقة المتحيزة عرقيًا، والتى كانت تمنع غير البيض

---

(١) انظر الجدل المعقد حول كتاب تشارلز تايلور Charles Taylor. Multiculturalism. Princeton: Princeton University Press, 1994.

(2) Kymlicka, 'Immigration, citizenship and multiculturalism'.

من الشعور بالانتماء لكندا ألغيت فى خطوة شديدة الأهمية. أى أن ثم جهدًا بذل للتبرؤ من عنصرية الماضى وما شابه من سوء معاملة الأقليات.

تعد المواطنة فى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى مكافأة تتوقف على فترة طويلة من الاختبار. وفى بعض الدول كألمانيا حتى وقت قريب لم تكن تمنح لمن هم من أصول غير جرمانية. أما فى كندا فيمكن للمهاجر أن يتقدم بطلب بالتجنس بعد ثلاث سنوات فقط لو أقام معظم تلك الفترة فى البلاد. كما أن الجنسية لا تعتبر نهاية المطاف؛ بل مرحلة فى منتصف الطريق نحو التحول إلى عضو أكثر فعالية فى المجتمع الكندى.

ليس كل شيء ورديًا فى كندا. فهناك عداء للمهاجرين فى بعض الأحياء وانزعاج شعبى من دعاوى اللجوء بالاحتيال. وهناك دعاوى تمييز يرفعها السكان الأصليون؛ وتتواصل التوترات حول إقليم كيبك. ولكن على عكس أوربا أو الولايات المتحدة لا تشترك كندا حدوديًا مع بلدان نامية. كما أن البلاد لم تكن قوة استعمارية قط، ولا يواجه المهاجرون فيها مشاعر العداء التى يواجهونها إذا نزحوا إلى دولة استعمارية سابقة.

إن "تعدد الثقافات" مرة أخرى ليس وصفًا لمجتمع يضم جماعات ثقافية متنوعة. والأفضل أن نبقى على مصطلح "التعددية الثقافية" لهذا المعنى. فتعدد الثقافات سياسة أو مجموعة سياسات وتشير إلى برامج سياسات تعترف بأصالة اختلاف أنماط الحياة فى أى تكتل اجتماعى، وتعمل على إيجاد تعاملات مثمرة وإيجابية بينها ولكن ضمن نظام شامل وموحد لحقوق المواطنة والتزاماتها. ولدى دول أوربا الكثير لتتعلمه من تعدد الثقافات الكندى. وسياسة التجنس البريطانية بما فى ذلك استحداث اختبارات ومراسم للتجنس مستعارة فى الحقيقة عن وعى من

النظام الكندى. ومع ذلك فأغلب بلدان أوربا حسب قول كيمليكا يلاحظ فيها عدم وجود التزام شعبى بتعدد الثقافات أو أية محاولة لنشر وعى فكرى به. والباكستانيون البريطانيون فى برادفورد وإن كانوا فى حالة صراع وترهيب يعتبرون رواذا لما يجب أن يمثل عنصرًا فى السياسة العامة فى أنحاء أوربا.

إن ما حدث فى كندا لم يحدث بعد فى أوربا؛ ولكن آن الأوان لحدوثه. ألا وهو وضع سياسات تهدف لتغيير مواقف السكان المضيفين والتراجع عن الصور التاريخية للعنصرية والتحامل. وعندما نشر تقرير عن تعدد الثقافات فى المملكة المتحدة فى سنة ٢٠٠٠ (تقرير باريك) باقتراح أن يعيد المواطنون البريطانيون النظر فى بعض مواقفهم من جماعات الأقليات هوجم من جهات عدة من الطيف السياسى.[1] ويقول شيئًا عن المسافة التى يجب قطعها فى أوربا وأن المملكة المتحدة ربما كانت البلد الذى فعل أفضل ما يمكن بين بلدان أوربا فى سبيل استيعاب المهاجرين واحتواء أحزاب اليمين المتطرف.

يحدد كيمليكا ثلاثة ظروف تساعد على النجاح فى تبنى تعدد الثقافات. أولها أن من الصعب كسب التأييد الشعبى لو كان المستفيدون مهاجرين غير شرعيين. ومثل هؤلاء المهاجرين ينظر إليهم فى معظم البلدان على أنهم يستهزئون بسيادة القانون و "يتدافعون إلى أول الطابور". وثمة سلسلة متصلة هنا، أحد طرفيها كندا التى تضم أقل معدلات الهجرة غير الشرعية فى البلدان المتقدمة وأعلى نسبة تأييد شعبى لتعدد الثقافات. وطرفها الآخر إيطاليا التى تضم أعلى معدلات الهجرة غير الشرعية فى أوربا ولا وجود فيها لتعدد الثقافات تقريبًا، وتختزن المشكلات الكبرى للمستقبل نتيجة لتهميش الأقليات الثقافية.

---

(1) Bikku Parekh et al., The Parekh Report: The Report of the Commission on the Future of Multiethnic Britain.
http://www.runnymedetrust.org/projects/meb/report.html.

والمؤثر الثانى هو نوع الثقافات الذى يظهر فى تعدد الثقافات. فالتأييد الشعبى صعب المنال لو اعتبرت الثقافات المعنية ضيقة الأفق، وهو موقف يتعلق اليوم بالمسلمين فى المقام الأول. فأكبر الأقليات فى كثير من بقاع أوربا الغربية من المسلمين، بنسب تتراوح بين ٨٠ و٩٠ بالمئة من الأقليات فى فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا. و«الغلبة العددية للمسلمين مضافا إليها العنصرية وتيار العداء للإسلام تخلق تصورا عاما عن المهاجرين بأنهم ضيقو الأفق، وبالتالى عن تعدد الثقافات بأنه خطر معنويا».(١)

والعامل الثالث يتمثل فى التأثير الاقتصادى الملموس للمهاجرين. فالمستفيدون من السياسات المتعددة الثقافات ينظر إليهم على أنهم يأخذون من دولة الرفاه أكثر مما يسهمون به فيها، لذا فالدعم الشعبى يتلاشى. وفى كندا ينظر للمهاجرين على أنهم مساهمون؛ ما يعكس حقيقة أن أغلبهم اختيروا بسبب ما يتمتعون به من مهارات أو مستويات تعليمية. هذا فى حين أن نسبة كبيرة من المهاجرين فى عديد من بلدان أوربا من جماعات من مستعمرات سابقة أو مهاجرون غير شرعيين بلا أية مؤهلات.

قد يتوقف مستقبل تعدد الثقافات فى رأى كيمليكا على ما إذا أمكن للحكومات أن تقنع المواطنين بأن مزايا السياسات المتعددة الثقافات تستحق المجازفة. فهل سيكون هذا صعبا؟ ربما، ولكن فلننظر إلى البديل. فالفشل فى تطبيق السياسات المتعددة الثقافات هو ما يؤدى إلى الاستقطاب والشك المتبادل بين جماعات الأقليات والسكان المضيفين. وتعدد الثقافات لم يختبر بعد فى أوربا. والاستثناء الوحيد المملكة المتحدة التى أثبتت أنها البلد الأنجح فى التعامل مع التعددية الثقافية وتحويلها إلى تأثير إيجابى.

---

(1) Kymlicka, 'Immigration, citizenship and multiculturalism', p. 32.

لن نتقصى الآراء المؤيدة للهجرة والرافضة لها تفصيلاً - فهى معروفة وإن ظلت بعض جوانبها تثير كثيرًا من الجدل. ولا مجال للتراجع عن التعددية، وسيظل المهاجرون يتوافدون سواء بصورة شرعية أو غير شرعية - ولو أن هناك تدفقًا كبيرًا إلى خارج أغلب بلدان الاتحاد الأوربى أيضا. وتتفاوت نسبة من ولدوا فى الخارج تفاوتًا كبيرًا بين مختلف البلدان، لا سيما إذا نظرنا إلى بلدان "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OECD) لا الاتحاد الأوربى وحده. كانت هذه النسب فى سنة ٢٠٠٢ تتراوح بين ٥,٣ بالمئة فى إسبانيا و٨,٣ بالمئة فى بريطانيا و١٠ بالمئة فى فرنسا وهولنده و١٢,٤ بالمئة فى الولايات المتحدة و١٩,٣ بالمئة فى كندا و٢٣ بالمئة فى أستراليا.

ليس القبول الثقافى وحده ما يهم، بل الاندماج الاقتصادى أيضًا. ففى المرحلة الأولى من الهجرة الواسعة النطاق إلى أوربا فى الستينيات والسبعينيات كانت مشاركة الأيدى العاملة مرتفعة للغاية، وفى هذه الفترة كانت الهجرة تلقى التشجيع فى أوربا الغربية نظرًا لارتفاع نسبة فرص العمل الشاغرة. ففى ألمانيا مثلاً كان ٧٥-٨٠ بالمئة من المهاجرين من تركيا ويوغسلافيا والبرتغال نشطين اقتصاديا.[1] وكان أغلبهم يجدون فرص عمل فى التصنيع أو البناء. ولكن انخفضت هذه النسب إلى حد كبير فى أوائل التسعينيات. ففى سنة ١٩٩٥ كانت نسبة العمالة بين الأتراك من الذكور فى ألمانيا لا تزيد عن ٦١ بالمئة، وكانت نسبة البطالة بينهم مرتفعة. وتزيد نسبة البطالة بين الذكور والإناث ممن ولدوا

---

(1) Susan Martin, 'Economic integration of migrants', Discussion Paper, Transatlantic Learning Community, 12 August 1991.

بالخارج عن ٢٠ بالمئة حاليًا فى كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا. وهناك فروق واضحة هنا عن بلدان كالمملكة المتحدة والسويد حيث تزيد نسب عمالة المهاجرين فى المتوسط وتنخفض نسب البطالة عن غيرها.

من المسلم به على نطاق واسع أن للهجرة مزايا اقتصادية كلية بالنسبة للمجتمع المضيف. وفى الولايات المتحدة بينت لجنة "المجلس القومى للبحوث" لشؤون الهجرة الأسباب فى دراسة شاملة. فالمهاجرون يرفعون نسبة العرض فى العمل، وأغلبهم متحمسون للغاية للعمل. ويساعدون فى إنتاج سلع وخدمات جديدة. وبما أنهم يتلقون أجورًا أقل من إجمالى قيمة هذه السلع والخدمات الجديدة فإن العمال المحليين يكسبون. كما تساعد الهجرة على الاستعانة بالعمال المحليين بشكل أكثر إنتاجية بالتخصص فى إنتاج سلع وخدمات تزيد كفاءتهم فيها.

لكن مثل هذه المكاسب لا تتحقق إلا إذا كانت معدلات تشغيل المهاجرين مرتفعة نسبيًا. وحيثما كانت هناك نسبة بطالة كبيرة بين المهاجرين، كما الحال فى بعض بلدان أوربا وفى بعض مناطقها ينتفى الأمر. وهى النقطة التى يخسر المجتمع عندها أقل فى الاتحاد الأوربى منها فى الولايات المتحدة؛ لأن مستوى المزايا أعلى. كما أن الهجرة ليست بالضرورة فى صالح العمال المحليين من أهل البلاد. فالاقتصاد القومى الكلى له كسب صاف، لكن العمال فى مواقع بعينها قد يجدون فرص عملهم مهددة. وبما أن هذا الوضع ينطبق بصورة خاصة على العمال الذكور المحليين غير المهرة فقد يكون هناك من يخسرون محليًا.

والظروف تختلف بالنسبة للعمال المهرة بالطبع، لا سيما فى الصناعات ذات التقنية العالية والصناعات القائمة على المعرفة. وأغلب دول الاتحاد الأوربى حتى من تعانى معدلات بطالة مرتفعة لديها نقص فى العمالة فى هذه النوعيات من

فرص العمل. وفى البلدان التى تنخفض فيها نسب البطالة هناك نقص أيضًا فى مهن أخرى. فشركات البناء فى المملكة المتحدة تعانى نقصًا فى العمالة الماهرة يبلغ ثلاثة أمثال المتوسط القومى فى المهن الأخرى. كما أن هناك نقصًا فى بعض أنواع العمل الذى لا يحتاج لمهارة أو يحتاج لمهارة متوسطة. فعديد من المزارع على سبيل المثال تعتمد على العمالة الموسمية المهاجرة.

تريد أغلب البلدان (وهى على حق) أن تحد من العمال غير المهرة من الوافدين عليها، وأن تزيد فى الوقت نفسه من عدد العمال المهرة فى القطاعات ذات الصلة. فوضعت الحصص. إلا أن حصص العمال غير المهرة تزيد عن الحد دائمًا – سواءً بصورة مشروعة أو غير مشروعة – فى حين أن حصص العمال المهرة لا تكتمل إلا فيما ندر. فالحصة السنوية للعمال غير المهرة أو غير المؤهلين فى الولايات المتحدة قدرها عشرة آلاف؛ وهناك أيضا خمسون ألف تأشيرة تمنح من خلال اليانصيب على مستوى العالم، وكثير ممن يقع عليهم الاختيار بهذه الطريقة يفتقرون لأية مؤهلات. وفى كل سنة يدخل اليانصيب أحد عشر مليونًا، لكن الهجرة غير المشروعة تزيد عددًا بكثير عمن يدخلون بهذه الطريقة. من ناحية أخرى فالبلدان التى تسعى لزيادة أعداد العمال المؤهلين – فى أوربا على الأقل – لم تفلح حتى حين تقدم عروضًا جذابة. فنظام البطاقة الخضراء –والذى استحدث فى ألمانيا مثلاً– لم يحقق التوقعات من حيث الأعداد المجتذبة.

يبدو أن الحصص لها تأثير مباشر يتمثل فى زيادة الهجرة غير الشرعية للعمال غير المهرة. وبلدان أوربا التى سعت لتنظيم الهجرة من خلال الحصص اضطرت للعودة فيما بعد لتقنين أوضاع سيل المهاجرين غير الشرعيين الذين يتدفقون عليها. ومن هذه البلدان إسبانيا وإيطاليا. ففى إيطاليا قدم ثمانمئة ألف طلب فى سنة ٢٠٠٤ ضمن هذه الخطة، وقدم عدد مماثل فى إسبانيا فى سنة ٢٠٠٥.

وهذه الأعداد الهائلة لم تحدث فى أى مكان فى العالم من قبل إلا مرة واحدة هـى عملية تقنين الأوضاع التى جرت فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٨٦.

ليس ثم إطار موحد أو مبسط لسياسات التعامل مع القضايا التى يثيرها كـل هذا. لكن هناك سبلاً عدة يمكن استكشافها للتحرك قدمًا نحو توازن اقتصادى فعال. فأغلب الدول تشدد أحكام لم الشمل الأسرى. فلم الشمل الأسرى حين يفسر مـن منظور واسع الأفق يؤدى إلى جلب أعداد كبيرة من الأفراد غير المؤهلين أو نساء يبقين خارج قوة العمل. وبعضهم آباء وأمهات يختارون ألا ينضموا لقـوة العمـل حتى إن استطاعوا. ولو كان هؤلاء يعولهم اقتـصاديًا المهـاجرون الأصـليون أو المهاجرون فليس ثمة تكلفة إجمالية يتحملها المجتمع. إلا أنهم غالبًا ما لا يتلقون أى دعم من هذا النوع، بل قد يزيد على ذلك حاجة المتقدمين فى الـسن مـنهم إلـى تكاليف طبية كبيرة.

من الحكمة الاقتداء بسياسة الولايات المتحدة وكندا وأستراليا فى هذا الصدد، حيث قُصر لم الشمل الأسرى على أفراد الأسرة النواة مـع الأولويـة للزوجـات والأزواج والأبناء تحت سن الثامنة عشرة. ويسمح بدخول والدَى من حصل علـى الجنسية، ولكن بشرط أن يثبت المتقدم بطلب الاستقدام قدرته على الوفـاء بالـدعم المالى الكامل لهما. فلا بد من وضع حد لسلسلة الهجرة التى أدت إليها حرية دخول الأقارب.

لا سبيل لوقف الهجرة غير الشرعية بشكل نهائى، لكن هنـاك أمـلاً فـى إمكانية احتوائها. ومن سبل ذلك التحكم فى الحدود ولو أنه كلما زاد تضييق الخناق زادت احتمالات حدوث مواقف مأساوية يعانى فيها من يحاول الدخول بطريقة غير شرعية مشكلات صعبة أو قد يفقد حياته. وقد يشمل التحكم الداخلى عقوبات علـى

من يستخدم مهاجرين غير شرعيين، والترحيل، والفرز الفعال لمستحقى اللجوء من غيرهم. ولا بد لسياسات البلدان الأصلية أن تلعب دورًا. فما يحدث فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك فى بلدان كأوكرانيا ومولدوفا وبيلاروسيا له تأثير على المدى المتوسط أو البعيد على الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوربى.

ومن الاحتمالات الأخرى إعطاء حق "إعادة الانتشار" للعمال المهرة والمؤهلين مهنيا. فكثير من العمال المؤهلين ممن يفدون إلى دول الاتحاد الأوربى لا يعودون إلى بلادهم الأصلية خشية أن يحرموا دخول البلد المضيف حين يريدون العودة. وهو وضع سيئ بالنسبة للأفراد المعنيين، ويحرم البلاد التى وفد منها المهاجرون الاستفادة من مهاراتهم. ونظرًا لسهولة التنقل والاتصال حاليًا عبر العالم فمن الأجدى أن نفكر فى السماح لهم بحرية العودة إلى البلد المضيف حتى إن لم يكونوا حاصلين على جنسيته. فالسماح بحرية الذهاب والعودة أمر يمكن إقراره بشروط محددة لمختلف فئات العمال، كالمهنيين مثلاً أو العمال اليدويين المهرة أو العمال الموسميين.[1]

حرية التعبير

غيرت الهجرة طبيعتها فى عالم التواصل الفورى. و"العولمة الداخلية" – البنية الداخلية للمجتمعات – تعكس العولمة على نطاق عالمى. كانت هناك دائمًا أنواع من الشتات، لكنها تتخذ شكلاً أكثر مباشرة واستمرارية. فالمهاجرون

---

(1) Patrick Weil, 'A flexible framework for a plural Europe', in Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.

والأقليات الثقافية قد يفسرون تجربتهم المحلية على ضوء الأحداث الجارية فى بقاع أخرى من العالم. وهذا الوضع يتضح بأجلى صوره فى حالة الأقليات المسلمة.

إن "الإسلام والغرب" موضوع الساعة ولسبب وجيه. فبصرف النظر عن الأحداث العالمية خارج أوربا هناك صراعات عديدة وصدامات وحوادث. فالحرب فى يوغسلافيا السابقة "أعادت اكتشاف" الثقافة الإسلامية باعتبارها هدفًا للسخرية والكراهية. والخط الفاصل بين المسلمين وغيرهم لم يكن سمة بارزة فى عهد تيتو. فأغلب من لهم كانت خلفية إسلامية لم يكن الأمر يمثل سمة حاسمة فى حياتهم اليومية. ثم أضحت كذلك مع بدء النزاع، حيث منح تفاقم العداوات زخمًا جديدًا للصور النمطية القديمة.

شهدت السنوات القليلة الماضية هجمات إرهابية للمتطرفين الإسلاميين فى مدريد ولندن؛ ومصرع تيو فان جوخ فى هولنده؛ ومسيرات وتظاهرات فى بلدان عديد فى أنحاء العالم احتجاجًا على نشر صور فكاهية تسخر من النبى محمد فى صحيفة دنماركية.

ظهرت الرسوم الفكاهية فى صحيفة **يلاندس بوستن**، وهى صحيفة توزع مئة وخمسين ألف نسخة. فاتخذ رئيس تحريرها قراره بعد التشاور مع الرسام الفكاهى فرانك فام. وعلق فام بأنه ما كان ليجرؤ على السخرية من القرآن. وأضاف كيرى بلوتجن، وهو مؤلف كتب أطفال، أن الفنانين الذين تحدث إليهم بشأن رسم صور للكتاب الذى أعده عن النبى محمد أبدوا استعدادهم لرسمها بشرط عدم ذكر أسمائهم. وعندما نشرت الرسوم أول مرة كان رد الفعل الوحيد بضع رسائل غاضبة. وعندما تلقى اثنان من رسامى الصور الفكاهية تهديدات بالقتل ذاع الخبر على نطاق واسع، واحتدم الجدل حوله. وبعد نشر الصور مرة أخرى وفى

صحف عدة فى بلدان عدة صار الحدث عالميًا. وأشعلت الصور مواجهات عنيفة فى بلدان عدة حول العالم، ولقى أكثر من ثلاثين شخصًا مصرعهم نتيجة لذلك.

إن مشكلات العالم لم تعد مجرد "أحداث خارجية" فى بقاع نائية، بل أصبحت أمورًا تدخل بؤرة حياة كل امرئ فى العالم. والمشكلات العالمية تواجهنا بشكل شخصى مهما حاولنا أن ننأى بأنفسنا عنها. فقرار فتاة مسلمة فى لندن بارتداء الحجاب فى الشارع وفى المدرسة أو فى الكلية ربما لم يعد مجرد قرار فردى برىء. فهو أمر زاخر بالمعانى والمعانى المحتملة. فبعض النسوة يرتدين الحجاب باعتباره رمزًا دينيًا أو دليلاً على الأصولية، والبعض الآخر يرتدينه لأسباب نسوية كرفض النظرة الجنسية من جانب الرجال. لكنهن جميعًا يدركن الأهمية العالمية الأشمل لما يرتدين.

هناك قضايا شتى تتعلق بالمجتمعات التى أصبحت علمانية فى جوهرها وكيف تواجه التدين والتركيز المتجدد على المقدس. والمعارك التى بدت كأنها صارت جزءًا من الماضى عادت لتطل برأسها من جديد فى الحاضر. وقد يقول قائل إن مبدأ المجتمع المفتوح نفسه يعد قبولاً بأن "لا شىء مقدس"، وأن كل العقائد مهما كان نوعها عرضة للمراجعة النقدية. وفى الولايات المتحدة - وإن لم يصل الأمر لدرجة تسترعى الانتباه فى أوربا بعد - بدأت الجماعات الدينية المتطرفة فى مهاجمة العلم ورفض نظرية التطور وتسعى لمنع أنواع بعينها من البحث (كبحوث الخلايا الجذعية).

عادت مشكلة حرية التعبير التى بدت كأنها حلت تمامًا فى المجتمعات الحديثة لتتصدر المشهد بصورة درامية. ولذلك سببان، أحدهما عودة المقدس، والآخر التهديد باللجوء للعنف أو اللجوء إليه فعلاً كلما ظهر ادعاء بتدنيس معتقد أو رمز دينى.

في أعقاب الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ نشرت صحيفة **لوموند** الفرنسية مقالاً يعلن قائلاً "نحن جميعًا أمريكيون الآن". وفى أعقاب قصة الرسوم الهزلية الدنماركية صدرت صحف أوربية عدة بعناوين رئيسة تقول "نحن جميعًا دنماركيون الآن". هل نحن كذلك فعلاً؟ وإن كان الحال كذلك فما معنى هذه العبارة عمليًا؟ هل نحن جميعًا دنماركيون الآن؟ نعم، بمعنى أن حرية التعبير والفعل والاستعلام، بما فى ذلك نتائج القرارات الديمقراطية، لا يجب أن تخضع للعنف أو للتهديد به.(١) ولا يقتصر الأمر هنا على الجماعات ذات الوازع الدينى؛ فالمبدأ نفسه ينطبق على نشطاء حقوق الحيوان ممن يهددون بمهاجمة المنشآت العلمية.

هل نحن جميعًا دنماركيون الآن؟ نعم، لو كانت هذه العبارة تعنى أيضًا الوقوف فى وجه التزمت والتشدد. فالمسألة فى السياق الدينى هى مسألة مواجهة الأصولية، مسألة عدم السماح لأقلية صغيرة من أصحاب العقائد بالحديث باسم الأغلبية ضمن طائفة دينية ما. هناك مسؤولية جسيمة تقع على كاهل القادة المعتدلين فى كل الأديان، فالأصولية ليست مقصورة على الإسلام. وعلينا ألا نقع فى خطأ اختزال المعتقدات الأصولية فى الأسباب الاقتصادية. فهى نسخ متطرفة وممنهجة للعقائد الدينية، ولها وهجها الخاص بها.

ومع ذلك فإن إغراءها أقوى بالنسبة لمن يعتبرون أنفسهم مضطهدين أو بلا أمل. فتقدم الجماعات الأصولية كتلك المرتبطة بالتطرف الإسلامى أجوبة واضحة عن تساؤلات عمن تسببوا فى شقائهم. إذن فليس غريبًا أن تكون الأصولية الدينية مستعدة بعد أن اختفت الشيوعية أن تحل محلها. وأهمية الحرمان الاجتماعى

---

(١) كنتُ سأنبرى لأتساءل: وهل حرية السب لا تنطبق إلا على الإسلام والمسلمين؟ لم لا تنطبق حرية التعبير هذه على سب الأفراد من الأحياء أو على انتقاد محرقة اليهود مثلاً لولا أنى وجدتُ الرد المنصف من جانب المؤلف فيما بعد؟ (المترجم)

والاقتصادى فى هذا السياق واضحة. ففى العالم العربى على سبيل المثال نجد أن من بين ٩٠ مليون شاب فى المرحلة العمرية بين ١٨ و٣٠ هناك ١٤ مليونًا عاطلون عن العمل، ككثير من أمثالهم ممن يعيشون فى أوربا.

هل نحن جميعًا دنماركيون الآن؟ السؤال أصعب من أن يجاب عليه لو كان القصد منه أن الرسوم الهزلية ما كان ينبغى أن تنشر أصلاً. فحرية التعبير من شروط المجتمع الحر، لكنها ليست الشرط الوحيد؛ فهى ليست مبدأ مطلقًا ولن تكون. وحرية التعبير فى المجتمعات الديمقراطية مطوقة بمؤهلات، وهناك دائمًا جدل حول حدودها المناسبة. وهناك قوانين تحكم التشهير والتجريح والقذف وحماية القصَّر والتجديف وحديثًا خطاب الكراهية. وفى بلدان أوربا هناك قوانين تحرم إنكار محرقة اليهود والعبارات المسيئة للسامية. ومن يخالف هذه القوانين يواجه عقوبات بالسجن.

فى الجدل الدائر حول ما للرسوم الهزلية الدنماركية وما عليها - والتى أثيرت حولها نقاشات عالمية ومنها الكثير على الشبكة العنكبوتية - كانت ثمة تعليقات عديدة من مسلمين يلفتون لهذه الحقيقة ويتساءلون لم لا تكون للناس حرية السخرية من محرقة اليهود أو مجرد المزاح بشأنها؟ ما الفارق بين ذلك ورسم صور هزلية عن بعض من أقدس رموز الإسلام؟ الفارق طفيف ويلفتنا إلى الصلة المعقدة دائمًا بين الحقوق والمسؤوليات. فمن الصواب الاعتراف بأن بعض المعتقدات لها طابع خاص حساس، وأن نقر بأن هذه الحساسيات لها وقع خاص حين تكون هذه المعتقدات خاصة بفئات مهمشة فى مجتمع ما. فكان قرار نشر الرسوم الهزلية وإعادة نشرها فى الصحف الدنماركية معقدًا لأن بعض شرائح المجتمع الدنماركى أصبحت تكره الأجانب مع وجود عداء واضح ومتنامٍ تجاه المسلمين.

كان لا بد للرسوم الهزلية أن تشغل موقفا متوترا أصلا (ولدرجة أكبر مما يتصور أى أحد)، ولهذا السبب فإنى لا أعتقد أن من الحكمة أو المبادئ أن تنشر أو يعاد نشرها. ولكن ليس ثمة قواعد يمكن وضعها لتنظيم قرارات من هذا النوع، ولا مفر من أن تترك للظروف والسياق، أى أنها مسألة موازنة بين المبادئ والظروف. وقد نجازف بعرض بعض الملاحظات، وأولها أن الحقوق والمسؤوليات متلازمة دوما، فإذا كان للمرء الحق فى أن يقول شيئا أو يفعله فإن هذا ليس معناه أن فعله يتسم بالمسؤولية. ثانيا، لدينا التزام بإيجاد فهم مرهف لمنظومات العقائد والممارسات التى تختلف عن عقائد الأغلبية. وهذه الحساسية لا بد أن تمتد لفهم سمات العقائد المقدسة.

وختاما هناك بضع توصيات يمكن إيجازها فيما يلى:

١. ينبغى إعادة التوكيد على تعدد الثقافات لا التخلى عنها (أيا كان معنى ذلك). وهو أمر يتطابق تماما مع أهمية تعلم اللغة القومية وتقبل الهوية القومية الكلية والإقرار بالتزامات المواطنة. ومشكلة بلدان أوربا ليست فى أنها متعددة الثقافات أكثر من اللازم، بل فى أنها ليست متعددة الثقافات بالقدر الكافى.

٢. سيتوقف التقدم وبصورة أساسية على إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية أكبر،لا سيما فى البلدان التى ترتفع فيها نسبة البطالة أو فيها أسواق عمل منقسمة أو سمحت بنشأة تجمعات لأقليات، أو السمات الثلاث جميعا معا. إلا أننا لا نستطيع أن نختزل مشكلة التوفيق بين التعددية والتكافل فى الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية وحدها.

٣. هناك سياسات بعينها لا بد من اتباعها لمواجهة العنصرية. ومع ذلك فالسياسة المثلى ضد العنصرية هى مساعدة الأقليات العرقية على النجاح. فقبل بضعة عقود كانت مستويات التحامل على الأقليات الصينية واليابانية أعلى من مثيلاتها ضد الأمريكيين الأفارقة. وتغيرت هذه المفاهيم بعد أن حققت هذه الفئات النجاح فى المجتمع الأمريكى (وأيضًا بعد نجاح اليابان والصين على الساحة الدولية). والشىء نفسه يحدث الآن مع الهنود سواء فى الولايات المتحدة أو أوربا.

٤. كل النقاط التى أوردناها عن إصلاح الرعاية الاجتماعية ذات صلة بقضايا التعددية الثقافية والهجرة. والسياسات الموجهة لإيجاد مجتمع متكافل يجب أن تكون تدخلية، فيما يتصل بتعلم اللغة مثلاً، وغير ذلك كثير. وأهداف الرعاية الاجتماعية الإيجابية تتصل بصفة خاصة بالأقليات المهمشة التى تكافح من أجل كسب قبول المجتمع الأكبر. وتعدد الثقافات نفسه يفترض هذه الصلات.

٥. لا قبل لأوربا بالتعامل مع سيول المهاجرين غير المهرة وتحتاج لوضع سياسات تحد من الهجرة غير الشرعية. وهناك حاجة للمهاجرين المهرة، وينبغى تقديم إغراءات إيجابية تجتذبهم.

٦. الموضوعات التى كان يعتقد أنها منبتة الصلة عن قضايا الرعاية الاجتماعية انتقلت إلى بؤرة الأولويات. وتشمل موضوعات حرية التعبير والاستعلام والفعل. ويمكن للسياسات التى تتسم بالمبادرة أن تمنع المواجهات التى يمكن أن تندلع حولها، إلا أن هناك مشكلات تتعلق بالحلول ستظل دائمًا متحيزة وحسب السياق.

الفصل الخامس

تغيــر نمط الحيـــاة

نشأت دولة الرفاه التقليدية فى مجتمع كانت الندرة فيه المـــشكلة الاجتماعيـــة الكبرى، لا سيما فى سياق فترة ما بعد الحرب مباشرةً. إلا أننا فى ظروف عديدة فى المجتمعات بعد الصناعية نتعامل لا مع مشكلات ندرة الموارد، بل مع قـــضايا نمـــط الحياة. ولنتأمل مثال البدانة. فى سنة ٢٠٠٤، وجد أن ٢٣ بالمئة من البـــالغين فـــى الولايات المتحدة يحسبون بدناء. ولا يقل معدل انتشار البدانة عن ٢٠ بالمئة إلا فـــى ولايتين فى أمريكا، هما ماستشوستس وأوريجون. ولا تختلف النسبة كثيرًا فـــى دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية حيث تبلغ ١٦ بالمئة، والفجوة تـــضيق مـــع الولايات المتحدة. والبدانة تنشأ من اتباع حمية غير صحية وعدم ممارسة الرياضـــة، لا من ندرة الغذاء. تنتج عن الإفراط فى تناول الطعام لا عن عدم وجود ما يؤكل.

إن أغلب القضايا البيئية بما فيها تغير المنـــاخ العـــالمى لا تتعلـــق بنـــدرة الموارد، بل بالإسراف فى استغلالها. ومن الأمثلة علـــى ذلـــك ازدحـــام المـــرور والتلوث. كانت لوس أنجيليس فيما مضى تعِد بأن تكون مدينة المستقبل، إذ حققـــت الاستغلال الأمثل للمكان فى علاقته بالتنقل الفردى. ولكن بتضاعف تملك العربات تحولت إلى طريق مسدود اجتماعيا وبيئيًا. فاختنقت الطـــرق الـــسريعة الرئيـــسة بالعربات معظم اليوم، وتكاد العربات تتوقف فيها تمامًا. وعلى الرغم من إجراءات

التحكم الصارمة لا تزال مستويات تلوث الهواء مرتفعة. ومدن أوربا التى لم تصمم لحركة العربات سدت أيضا بالمرور فى كثير من الحالات وتلوثت.

تتوقف حلول كل هذه المشكلات تقريبا على تغيير نمط الحياة من جانب الأفراد، وهو تغيير لا يمكن فرضه من أعلى بسهولة. ودور الحكومة وغيرها من الجهات المعنية إيجاد مزيج من الحوافز والعقوبات يكون له تأثير فعلى على السلوك. فالبحث فى البدانة مثلاً أثبت أن الخطط الحكومية التى تشجع الغذاء الصحى قد تترك أثرا لا سيما إذا تعززت بعقوبات. وتدل الشواهد من أحزمة المقاعد إلى التدخين والإيدز أن المواطنين يستجيبون للحملات العامة. فتغيير السلوكيات يمكن أن يحدث حتى حين تكون هناك جماعات قوية للغاية تقف فى المواجهة. فشركات التبغ العملاقة مثلاً وقفت بكل قوة ضد تقييد التدخين فى الأماكن العامة، ولكن نجح تقنين الحظر الكامل له فى بعض البلدان.

من المهم أن نلاحظ أن قضايا نمط الحياة تتداخل بشدة مع التقسيمات الاجتماعية. وفى ذلك يكمن بعض من أكبر أزمات السياسات الاجتماعية. فالبدانة والتدخين الاعتيادى وإدمان الكحوليات والخلل العقلى وغير ذلك من عادات الحياة المدمرة يزداد معدل انتشارها بين شرائح الطبقة الدنيا عنه فى الأوساط الأغنى. ففى المملكة المتحدة يقل متوسط الأعمار بين العمال اليدويين غير المهرة من الذكور بمقدار سبع سنوات عن نظيره لدى الرجال من الفئات المهنية. والفارق ست سنوات بين النساء. والعلاقة بين اعتلال الصحة والطبقة عكس ما كان عليه الحال فى العقود الأولى من القرن العشرين. فقبل قرن من الزمان كانت البدانة والسكر والقلب من العلل الأكثر انتشارا بين الأثرياء. فالبدانة على مر التاريخ وفى أغلب الثقافات دليل على الوفرة؛ أما الآن فالغنى أنحف غالبا من الفقير.

ومن المشكلات أن الأكثر احتياجا لأن تصل إليهم رسائل الصحة العامة هم الأقل تأثرًا بها على الأرجح. والحملات الصحية تؤدى فى بعض الأحيان إلى دعم الانقسامات الاجتماعية لا إلى الحد منها؛ فالفئات المتعلمة هى الأكثر استجابة للمعلومات الصحية العامة والخاصة. والعوامل النفسية التى تربط أنماط الحياة المدمرة بالإقصاء الاجتماعى لا بد من التعامل معها من المنبع.[1] وكانت المفاهيم التقليدية عن الرعاية الصحية تقوم على معالجة المرض بعد الإصابة به أو اكتشافه. ولا يزال كثير من الأمور الطبية يدخل بالطبع ضمن هذا التصنيف. لكننا بحاجة للتحول بدرجة أكبر إلى المثل الإيجابية للصحة، خاصةً فى مجتمع تكثر فيه الأمراض ذات الصلة بنمط الحياة.

كتب فرويد كثيرًا عن الوسواس القهرى فى مطلع القرن العشرين. والسلوك القهرى كما تناوله لا ينطبق إلا على سمات ثانوية نسبيا، كإعادة ترتيب الفراش أو غسل اليدين مرارًا وتكرارًا. أما فى المجتمعات بعد الصناعية فزاد انتشار السلوك القهرى وتقاطع بشكل مباشر مع الأخطار الصحية. وترتبط الأسباب بتآكل العادات والتقاليد، والذى يمثل الجانب الآخر من مجتمع يتسع فيه نطاق الخيارات فى أنماط الحياة. فالاختيار جزء من حزمة التحول الديمقراطى اليومى. فهو يرتقى بالحرية والاستقلالية وبالتالى فهو قوة تحريرية. ومن ناحية أخرى هناك تخصصات مرضية جديدة تنشأ ولها علاقة بالغذاء وتناول الطعام والحمية. وما ارتفاع معدلات البدانة إلا مثال على العادات الغذائية ذات الطابع القهرى. وفقدان الشهية على الطرف الآخر من المعادلة له الطابع نفسه. وكل فرد فى المجتمعات الحديثة "يتبع حمية" منذ نشأة ثقافة محلات البقالة الكبرى وإنتاج الغذاء العالمى. أى أن كل فرد

---

(1) R. G. Wilkinson, Unhealthy Societies: The Afflictions of Inequality. London: Routledge, 1996: وما تلا من أعمال منشورة للمؤلف

عليه أن "يقرر ماذا يأكل" فى علاقته بالطريقة التى يعيش بها حياته. لكن العادات ما أن تستقر قد تتحول إلى سلوكيات قهرية وانحدار يصعب على الفرد أو يستحيل عليه أن يكبحه.[١]

والسلوك الإدمانى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم تقدير الذات حتى بين من حققوا نجاحًا اسميًا باهرًا. فالمشكلات العقلية وما يرتبط بها من حالات كآبة تنشأ على شكل اضطرابات عقلية أولية فى مرحلة عمرية تميل إلى الفردية. وليس الفقراء الفئة الأتعس فى المجتمع بعد الصناعى كما يرى ريتشارد لايارد، بل المرضى عقليًا. فنسبة التعاسة بين المرضى عقليًا فى المملكة المتحدة تساوى ثلاثة أمثال نظيرتها بين الفقراء (ولو أن هناك بعض التداخل بين الفئتين). وتقدر التكاليف على الاقتصاد بحوالى ٢ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى. فمن مجموع سكان يزيد عن الستين مليون نسمة فى المملكة المتحدة هناك خمسة ملايين مصابون بالاكتئاب أو حالات الاضطراب السريرى، ويعجز العديد منهم عن أداء أى عمل اعتيادى. ويقول لايارد إن «المرض العقلى مشكلتنا الاجتماعية الأكبر حاليًا، أكبر من الفقر».[٢]

إن مفهوم الرفاه الإيجابى نفسه ينطوى على تغيير نمط الحياة سواء أجاء هذا التغيير من جهود الفرد فى الأساس أم كان فى المقام الأول نتيجة لتدخل من جهات خارجية. ولا ينبغى النظر إلى "نمط الحياة" من منظور الاستهلاك وحده كما

---

(1) انظر Susan Orbach, Hunger Strike: Starving Amidst Plenty. New York: Other Press, 2001.

(2) Richard Layard, 'Mental illness is now our biggest problem', Guardian, 14 September 2005.

يطالعنا فى المجلات المصقولة. بل يشير إلى العادات والتوجهات التى يتبعها الناس فى حياتهم اليومية، وعلاقة ذلك بإحساسهم بأنفسهم وبأهدافهم وطموحاتهم. ويكتسب نمط الحياة أهميته فى المجتمعات بعد الصناعية من التحول الديمقراطى اليومى. فأغلب ما نعمله اليوم "اختيارى": فنحن نتخذ قرارات فى كل يوم، لا على أرضية ثابتة نسبيًا من عادات أو تقاليد راسخة، بل على أرضية من معلومات متغيرة. فقرار "ماذا نأكل" مثلاً قد يعمل بالنسبة لكثيرين على خلفية من نقص الإمكانات (ما يمكن أن تتحمله الموازنة) ولكن لم يعد باعثه نقص الإمكانات.

تشمل قضايا نمط الحياة العمل والاستهلاك على السواء. وهى تحتل مكانة مهمة فى القرارات المحيطة بأسواق العمل التقليدية. فعلى سبيل المثال لم يعد هناك توزيع واضح للعمل بين أدوار الجنسين، والقرارات تؤخذ بين شريكين فيما يتصل بالعمل المدفوع الأجر، والعمالة المحلية، ومتى ستحدث التحولات فى مسار الحياة ولماذا. وهى ليست دائمًا قرارات مقصودة بالطبع، بل مجرد فعل بعينه يتخذ من بين اختيارات أو فى إطار محكم من الاضطرار.

وتقدم العمر لا يعتبر من قضايا نمط الحياة فى العادة، فيبدو أنه لا يشير إلا إلى الأعطاب التى يأتى بها الزمن إلى جسد الإنسان. وقد يعد مشكلة ندرة فى جوهره، لأن الزمن من الموارد النادرة بالنسبة لنا جميعًا. ومع ذلك يمكن القول إنه لا مجال لفهم مسألة "المجتمع المسن" إلا من منظور نمط الحياة. وسنتناول فى هذا الفصل التقدم فى العمر إلى جانب الصحة والبيئة. وما يربط هذه المجالات معًا أن أنماط الحياة المتطورة التى تغرى الناس بخيارات مختلفة من أنماط الحياة تقع فى القلب منه.

التقدم فى العمر و"عودة الشباب"

هناك تحولات فى العلاقة بين الأجيال فى المجتمع بعد الصناعى. و"المجتمع المسن" ليست الصفة المثلى لهذه القضايا. فقد نتحدث أيضًا عن "المجتمع المستعيد شبابه" (وسنفعل وإن بدت التسمية مستغربة بعض الشيء). فالشيخ يستعيد شبابه. ومن السمات المتميزة للمجتمع البريطانى أن التنوع المتزايد لأنماط الحياة يتواكب مع "تسطيح" مسار العمر. ولنأخذ السلوك الجنسى مثالاً. فالشباب عادةً ينشطون جنسيا فى مرحلة عمرية أسبق من ذى قبل، فى سن الرابعة عشرة بل أقل فى الغالب. إلا أن الحياة الجنسية وصوغ العلاقات وإعادة صوغها تستمر الآن أيضًا حتى نهاية العمر لدى عدد متزايد من الناس. وعقاقير أنماط الحياة ليست حكرًا على الشباب. وما حبوب الفياجرا إن لم تكن كذلك؟

إذن فالمسألة ليست أن المجتمع يتقدم فى السن، بل إن طبيعة التقدم فى العمر نفسها تتغير وستزداد تغيرًا بلا شك. ومما لا شك فيه أن التقدم فى العمر يثير مشكلات عديدة للمجتمع الأكبر. إلا أنه يسهم أيضًا فى الحلول بأشكاله المتغيرة. فلماذا يعتبر المسنون غير صالحين للعمل لمجرد بلوغهم مرحلة ما من العمر؟ هناك دراسة حديثة أجريت على وظائف المخ، وبينت أن تراجع القدرات العقلية بين سن العشرين وسن السبعين ضئيل للغاية على فرض التساوى فى الغذاء ونمط الحياة. وبظهور طرق جديدة للقياس ثبت خطأ الاعتقاد القديم بأن خلايا المخ تموت مع التقدم فى السن. ويبين تصوير المصدر المغناطيسى الوظيفى أن مخ الأصحاء فى العقد التاسع من العمر لا يقل نشاطًا على مستوى أيضى عن مخ الأصحاء فى العقد الخامس.[١]

([1]) Dennis Selkoe, 'The ageing mind: deciphering Alzheimer's disease and its antecedents', Daedalus, Winter 2006.

وفى الولايات المتحدة يظل ثلث من هم فوق الخامسة والستين من العمر فى أعمالهم أو يواصلون العمل فى فرص عمل جديدة. وتبين الإحصاءات أن ٥٠ بالمئة من الأمريكيين يتوقعون أن يواصلوا العمل فى السبعينيات من أعمارهم سواء اختياريًا أو لحاجتهم لكسب المال. وفى اليابان يقول ٧٨ بالمئة -ممن تتراوح أعمارهم بين ٥٥ و٥٩- إنهم يخططون للعمل بعد الستين، وهو السن الرسمى للتقاعد. أما فى فرنسا فلا يزال العامل العادى يتقاعد فى سن التاسعة والخمسين على الرغم من أن متوسط العمر المتوقع ٨٣ سنة. وهناك بلدان أوربية أخرى اتخذت المزيد مما قد يغير الواقع. ففى أوائل التسعينيات لم يبق ضمن قوة العمل المدفوعة الأجر من الفنلنديين فى سن ٦٠-٦٤ سوى ٢٠ بالمئة. فأعدت الدولة "رواتب إضافية" لمن يوافق على العمل فى سن الثامنة والستين أو ما بعدها. وألزم أصحاب الأعمال بعمل برامج صحية لمنع إصابات العمل الثانوية من قبيل عرض الإرهاق المتكرر. والهدف مد عمر العمل لبضع سنوات لمن كانوا إما سيستسلمون أو سيسجلون أسماءهم فى سجلات المعوقين. وفى غضون عشر سنوات تضاعف معدل العمالة بين من هم فى سن ٦٠-٦٤. وعادت النتيجة بالإيجاب على مستويات أخرى؛ فانخفضت تكاليف التقاعد وزادت عوائد الضرائب وارتفع النمو الاقتصادى.[١]

والمتقدمون فى العمر يصبحون فى النهاية مسنين، والعديد منهم يصيبهم الهرم والوهن ويحتاجون للرعاية. إلا أن هناك فى المتوسط عشرين عامًا أو أكثر بين أعمار التقاعد المتعارف عليها وسن الهرم. وفى تلك الفترة يحتفظ كثير من الناس بنشاطهم ولياقتهم. من ثم فنحن بحاجة لفصل رواتب التقاعد عن فكرة التقاعد

---

(1) Stefan Theil, 'The new old', Newsweek, 30 January 2006.

– وعن ما يترتب على التقاعد قانونيا. وإذا كان مستقبل النموذج الاجتماعى الأوربى يتوقف على الاستثمار فى الشباب فهو يتوقف أيضًا على حشد رأس المال البشرى والاجتماعى للمتقدمين فى السن. كان خفض سن التقاعد إلى أدنى سن ممكن يعد فيما مضى أمرًا من قبيل الاستنارة. وهى سياسة كان مردودها كارثيًا. ولو ثبت سن التقاعد عند الستين فالنتيجة أن تبدأ الشركات فى معاملة عمالها كأنهم ضمن كومة المهملات قبل الأوان بعشر سنوات. ويصبح التمييز العمرى محصنًا بشدة، وهو عكس ما يحتاج إليه مجتمع الرفاه بعد الصناعى تمامًا.

على الدول إذن أن تتحرك صوب إلغاء تحديد سن رسمى للتقاعد أصلاً، كما جرى على مستوى فدرالى فى الولايات المتحدة. وليس هناك إلا طريق واحد لحل "أزمة رواتب التقاعد" فى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى، هو إبقاء كثير من المتقدمين فى العمر فى العمل. ومرة أخرى نحن نرى مدى ارتباط السياسات بالإصلاحات الهيكلية العامة للنموذج الاجتماعى. فالبلدان التى لديها أعلى معدلات البطالة لديها أيضًا أدنى نسب بقاء المتقدمين فى العمر فى العمل. وإذا لم يكن ثم سن تقاعد محدد فإن مصطلح "متقاعد" بما به من إيحاءات ازدرائية سيزول من الوجود. ويجب أن تكون مكافآت التقاعد متاحة فى أعمار متباينة وصالحة للاستغلال فى أغراض شتى أيضًا. ويجب دمجها فى أسواق العمل الانتقالية أكثر مما هى الآن. ويمكن على سبيل المثال وضع حوافز لاستغلال بعض مكافآت التقاعد فى تمويل إعادة التأهيل أو العطلات بدون راتب.

إن التمييز العمرى والتفرقة على أساس السن عائقان مهمان أمام محاولات خلق فرص أكثر إنتاجية أمام كبار السن وأمام استغلال مواهبهم بصورة مثمرة. والصعوبات الرئيسة سلوكية وثقافية. والصور النمطية للتمييز العمرى ليست مجرد

مشكلة حين تأتى من جيل الشباب. فمن شأنها أن تحط من تقديرهم ذواتهم بل قد تؤثر حتى على قدراتهم البدنية والعقلية.

يمكن القول إن التمييز العمرى هو التمييز على أساس الجنس فى عصرنا، والمرأة المتقدمة فى السن تعانى كليهما بالطبع. وقد يفيد الإجراء القانونى فى صدد التمييز على أساس السن، إذ قد يوفر رافعة لتغيير توجهات أعم. ومواثيق الاتحاد الأوربى الخاصة بالمساواة فى المعاملة فيما يتعلق بالعمالة تجبر كل دوله الأعضاء على سن تشريعات تحظر التمييز المباشر وغير المباشر فى العمل على أساس السن. والمشكلات ليست بالسهولة التى تبدو عليها، لأن العمال الشباب يتوقعون - ولهم الحق فى ذلك - أن تكون لهم الأولوية حين تفوق قدراتهم ومهاراتهم قدرات منافسيهم الأكبر سنًا؛ ولم يعد السن يمثل أساسًا لضمان بقاء المهارات كما كان الحال من قبل.

يساعد ازدياد نسبة الشباب فى المجتمع على مكافحة التمييز العمرى سواءً داخليًا أو خارجيًا. وأغلب الملاحظات المشار إليها آنفًا عن الرفاه الإيجابى تصدق أيضًا. وثبت أن اتباع نمط حياة صحى على سبيل المثال يمنع بعض الأمراض التى كان يعتقد أنها جزء لا يتجزأ من الشيخوخة. وهناك ما يثبت أنه يساعد أيضًا على مكافحة بعض الاضطرابات والإعاقات التى تصاحب الشيخوخة. ولا ندرى فى هذه اللحظة إلى أى مدى يمكن التغلب على المصاعب من هذا النوع أو ما إذا كان التقدم الاجتماعى والطبى يزيد من أعداد المسنين الضعفاء بزيادة أعمارهم، ولو أن هناك قصصًا لافتة فى هذا الصدد، منها قصة فاوجا سينغ، الذى يعيش فى المملكة المتحدة. إذ دأب على العدو فى الثمانينيات من عمره وفى أواسط التسعينيات كان لا يزال ينافس فى سباقات العدو.[١]

---

(1) Richard Askwith, 'Contender', Observer Sport Monthly, 6 April 2003.

إلى جانب إلغاء السن الرسمية للتقاعد هناك حق الناس فى العمل فى أى سن، ولا شرط فى ذلك سوى القدرة والجدية. لكن الفرص لا بد أن تتوفر. ولا بد للحكومات أن تتسق مع أصحاب العمل لتوفير فرص العمل لكبار السن ومكافحة التمييز العمرى فى مكان العمل. وليس ثم ما يمنع تشجيع المسنين على بدء مشروعات صغيرة بمفردهم أو بالتنسيق مع الغير. ومن المقولات الخطأ أن تعليم الشيوخ لا يجدى، وأثبتت البحوث الحديثة زيف هذه المقولة. فيقال إن الشباب جيل تقنية المعلومات، فى حين أن كبار السن يفشلون حتى فى تشغيل جهاز فيديو. هذه مقولة بها قدر كبير من الصحة، لكن السبب قد يكون العادة لا أكثر. فالدراسات تبين أن كبار السن لا يقلون عن الشباب فى سرعة إتقان تقنية المعلومات إذا وضعوا فى موقف يتوفر فيه الحافز والفرصة.

العنصر الغائب فى أغلب البلدان حتى الآن ولأسباب واضحة هو توافر فرص إعادة التدريب وإعادة التعليم لكبار السن. وأغلب الفرص المتاحة تهدف فى الأساس للتسلية ومن ذلك "جامعة العمر الثالث". والتعليم مدى الحياة فى أغلب البلدان مجرد عنوان براق بلا مضمون. ومن أسباب ذلك أن الجيل الحالى ممن هم فوق الخامسة والستين عايشوا أجواء عمل أكثر تقليدية تقل فيها فرص إعادة التدريب. وانتشار إعادة التعليم فى مراحل أو فترات مبكرة من العمر قد تثير شهية أكبر لمدها لسنوات لاحقة.

وأخيرًا لا بد أن نذكر المشاركة المحلية. فاحتياجات كبار السن ينبغى دمجها فى التخطيط الحضرى والمجتمعى بما فى ذلك فرص العمل والخدمات الاجتماعية والإسكان والنقل. والتطورات التى طرأت على إيجاد فرص العمل للمعوقين لا ينبغى أن تقتصر على الشباب. كما أن هناك كثيرًا من أشغال القطاع الثالث بمرتب وبدون مرتب، ويمكن لكبار السن أن يلعبوا دورًا كبيرًا فيها.

سيظل التقاعد إجراء شديد الانتشار بالطبع، وكثير من الناس يتطلعون إليه وليسوا على خطأ فى ذلك. إلا أنه سيفقد طابعه الحاد المتمثل فى كل شىء أو لا شىء، وذلك مع اتجاه أسواق العمل الانتقالية نحو الاستقرار على الفئات العمرية الشابة. وحتى من كانوا ينتظرون التقاعد قد يمنحون فرصا للعودة إلى سوق العمل أو المشاركة فى أنشطة مفيدة اجتماعيا. أما الشيخوخة والهرم فافتراض مختلف، لأن تكاليف الرعاية مرتفعة للغاية فى الغالب.

ونسبة كبيرة من كبار السن الضعفاء نساء، لأن المرأة تعمر أكثر من الرجل فى العادة. لكن كثيرا من القائمين بالرعاية نساء أيضا سواء بأجر أو بدون أجر. وهناك توترات كبرى هنا ولا بد من معالجتها بمزيد من السياسات. ففى دولة الرفاه التقليدية كان يفترض ولا يزال يؤخذ مأخذ التسليم اليوم أن النساء الأصغر سنا فى العائلة سيتحملن معظم المسؤولية عن رعاية كبار السن فيها. إلا أن هذه الفرضية تتعارض مع حقيقة أن عمل المرأة الأصغر سنا ومسؤولياتها العائلية لا يتركان لها وقتا للوفاء بمهام رعاية كهذه. وإذا تولتها وبالتالى تركت عملها المدفوع الأجر فثم خطر يتهدد دخلها حين يتقدم بها العمر بدورها. لذا فهناك اتجاه بأن يتولى كبار السن (من النساء عادة) وحتى الطاعنون فى السن (من هم فوق الثمانين مثلا) رعاية غيرهم، وهى مهمة ليست لهم دربة بها ويضطرون أحيانا لتولى المسؤولية عن نظم علاجية معقدة.[١]

سيمر أكثر من ٤٠ بالمئة من السكان من الرجال والنساء على السواء بفترة طويلة من الضعف والمرض المزمن فى أواخر أعمارهم. فيصيب خرف

---

(1) Jane Jensen, 'The European social model. Gender and generational equality', in Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.

الشيخوخة (ألزهايمر) وحده أكثر من ستة ملايين فى بلدان الاتحاد الأوربى، وهو عدد من المتوقع أن يتضاعف إلى ثلاثة أمثاله فى أواسط القرن.

ولا بد أن تكون للدولة والقطاع الثالث والتنظيمات التجارية أدوار مهمة. فالإمداد بالخدمات المنزلية سيقوم به فى الغالب شركات، حيث تقدم الدولة مثلاً بعض التمويل والرعاية الطبية المباشرة بينما يوفر القطاع الخاص والمجتمع المدنى مزيجًا من العمل المدفوع الأجر والتطوعى. ومرة أخرى هناك خلافات مرتقبة مهمة حول قضايا الجنسين. والرعاية والمؤن المنزلية لكبار السن تتولاها نساء فى الغالب، تبلغ نسبة النساء العاملات فى هذه المهام أكثر من ٩٠ بالمئة فى كل بلد من بلدان الاتحاد الأوربى. ومعدل الأجور والضمان الوظيفى متدنيان للغاية. ولا بد لمبادرات السياسات المتعلقة بالمسنين الضعفاء أن تكون على الأقل مدمجة فى برامج لضمان التوصل لنتائج أكثر إيجابية للجنسين.

ثم ارتباط وثيق بين هموم الشيخوخة والصحة. وإذا كنا نعلم أن العديد من أمراض الشيخوخة وجوانب عجزها يتصل بنمط الحياة فنحن لا نعلم بعد مدى تأثير ذلك على الوهن فى أواخر العمر. ومن النكات المتداولة فى مهنة الطب مقولة تقول: «أنتم معشر المسوخ المغرمة باللياقة البدنية مصيركم إلى مشهد مضحك ذات يوم حين ترقدون فى مصحات وتموتون بلا سبب!» وهذه المزحة كأغلب النكات بها عبرة مؤداها أن المرء لا بد أن يموت بسبب. ولكن ليس من الواضح مدى حتمية الوهن نفسه، أو ما إذا كان تغيير نمط الحياة الأول يمكن أن يحد من تأثيره القوى.

إن تغيير أنماط الحياة فى اتجاه إيجابى أمر ممكن. وهى ليست مسألة فرض الدولة أحكامًا على مواطنيها ضد إرادتهم. المهم دفع الأفراد – والتنظيمات – إلى أنماط مختلفة من السلوك بمساعدتهم على التوصل لتوافق جديد. ويمثل ربط حزام الأمان مثالاً توجيهيًا لما يمكن تحقيقه وما ينتظر تحقيقه. كانت هناك مقاومة كبيرة لربط حزام الأمان فى العربات فى بلدان الغرب، ومن هذه المقاومة ما قام على أسس من الحريات المدنية، ومنها ما استند لما يسببه من إزعاج. واليوم يربط أكثر من ٧٠ بالمئة من سكان بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية حزام الأمان فى العربات بشكل دائم أو معظم الوقت حتى فى الرحلات القصيرة. وفى بعض البلدان كالمملكة المتحدة يزيد هذا المتوسط عن ٨٥ بالمئة.

ومع ذلك ففى كل البلدان المتقدمة بما فى ذلك الولايات المتحدة هناك نسبة مرتفعة من السائقين الشباب، ولا سيما الذكور لا يربطون أحزمة الأمان. وهناك صلة مباشرة ما بين مستوى إجمالى الناتج المحلى للفرد وربط حزام الأمان. فمعدل ربط حزام الأمان هو الأقل – ومعدل الوفاة والإصابة على الطرق هو الأعلى – فى البرتغال واليونان. والفارق ليس سببه الفقر، فكل العربات فى هذين البلدين مزودة بأحزمة الأمان. وبما أن حوادث العربات تتركز إلى حد كبير فى السائقين من الشباب الذكور فربما كانت الإحصائية تعكس ثبات توجهات الذكورة.

حوالى ٨٠ بالمئة من السائقين فى الولايات المتحدة يربطون أحزمة الأمان، ولو أن بلوغ هذه النسبة استغرق وقتًا طويلاً واقتضى حملات توعية منظمة. وتساوى نسبة الضحايا من السائقين الذكور تحت سن ٢١ ضعف مثيلتها بين الأكبر

سنًا. وتبين البحوث الحديثة أن أكثر من نصف من هم تحت سن ٢١، ممن يلقون حتفهم في حوادث تصادم لا يربطون أحزمة الأمان. وحوادث الطرق السبب الأول للوفاة بين البالغين تحت سن الثلاثين. وفي السنة العادية يلقى ٣٢ ألفًا مصرعهم في حوادث طرق في الولايات المتحدة. ومن المقولات الشائعة: «لدينا مصل واقٍ من السبب الأول لوفاة الأمريكيين في عمر ٢-٣٣، وهو حزام الأمان». والمرحلة القادمة من معركة التأثير على الرأى والأفعال في الولايات المتحدة وأوربا هي مرحلة فرض الالتزام بربط أحزمة الأمان في المقاعد الخلفية من المركبات ذات المحركات.

إن الأمن والأمان ينطبقان على الوفاة والإصابة على الطرق بقدر ما ينطبقان على سائر المجالات التي تعامل عادةً باعتبارها ضمن هامش دولة الرفاه. وتمثل الحمية والصحة مجالاً رئيسًا آخر. وفي الولايات المتحدة يزداد انتشار مرض السكرى بسرعة مع انتشار البدانة، لأن السكرى يرتبط بالبدانة ارتباطًا وثيقًا. وهناك ٩,٦ بالمئة من بين من هم فوق العشرين من أعمارهم في الولايات المتحدة – أكثر من ٢٠ مليونًا – مصابون بالسكرى. وتبلغ النسبة بين من تزيد أعمارهم عن الستين ٢١ بالمئة. وقدر إجمالي التكلفة الاقتصادية السنوية للسكرى في سنة ١٩٩٢ بحوالي ١٣٢ مليار دولار.(١) ويمثل علاج السكرى ١١ بالمئة من إجمالي نفقات الرعاية الصحية في الولايات المتحدة. ويعد مرض القلب الأكثر انتشارًا بين مضاعفات السكرى. وكثير من هذه الأمراض يمكن تجنبها نظريًا.

---

(١) هناك أصوات تتكر ذلك. انظر Paul Campos. The Obesity Myth: Why America's Obsession with Weight is Hazardous to Your Health. New York: Gotham, 2004.

أعلى نسب البدانة فى الاتحاد الأوربى نجدها فـــى المملكـــة المتحـــدة (٢٢ بالمئة)، تليها مالطة (٢٠ بالمئة).[1] ومع ذلك فهناك نسبة مرتفعة من النـــاس فـــى بعض البلدان لديهم زيادة فى الوزن، منهم على سبيل المثال ٤٥ بالمئة من الرجال فى كل من اليونان وسلوفاكيا. وفى بعض بلدان الاتحاد الأوربى نجد زيادة الـــوزن لدى أكثر من نصف السكان البالغين، وفى قليل من بقاع أوربا تتجاوز نسبة الرجال من ذوى الوزن الزائـــد أو البـــدناء ٦٤ بالمئـــة، حـــسب أحـــدث الإحـــصاءات الأمريكية.[2] والكلفة على السكان نتيجة لنظم الحمية غير الصحية وعدم الحركـــة مرتفعة بشكل غير عادى.

ويقدر أن تعداد الأطفال من ذوى الوزن الزائـــد أو البـــدناء فـــى الاتحـــاد الأوربى – واحد من كل أربعة – يزداد بأكثر من أربعمئة ألف فى السنة يضافون إلى المئة والستين مليونًا من سكان الاتحاد الأوربى من ذوى الوزن الزائد. وفـــى إسبانيا والبرتغال والمملكة المتحدة يدخل أكثر من ٣٠ بالمئة مـــن الأطفـــال بـــين السابعة والحادية عشرة من أعمارهم ضمن ذوى الوزن الزائد أو البدناء. وتتفاوت نسبة الزيادة وتبلغ أقصى معدلاتها فى كل من بريطانيا وبولنده.

لا يقتصر ارتفاع معدل البدانة على الولايات المتحدة أو أوربا؛ إذ بلـــغ فـــى اليابان حاليًا ١٦ بالمئة بين الرجال وهو فى ارتفاع، بما يهدد مكانة البلاد باعتبارها فى مقدمة دول العالم من حيث طول العمر. فالحمية اليابانية التقليدية تركـــز علـــى البروتين وتنخفض فيها نسبة الدهون المشبعة، إلا أن نمط الاستهلاك تغير، حيـــث تحول جيل الشباب بصفة خاصة إلى نظم الغذاء الغربية.

---

(1) European Commission, Health in Europe. Eurostat, 2005.

(2) American Obesity Association: AOA Fact Sheets, at http://www.obesity.org/subs/fastfacts/obesity_US.shtml.

في ديسمبر ٢٠٠٥، أصدرت المفوضية الأوربية "ورقة خضراء" عن "الارتقاء بنظم الغذاء الصحية والنشاط البدنى" معلنة بذلك تدخلها المهم فى هذا المجال. تتناول الورقة "الانتشار الشديد للبدانة فى أوربا" باعتباره "شأنًا يتعلق بالصحة العامة".(١) ومن بين عدد كبير من الاقتراحات الأخرى اقترحت المفوضية وضع قواعد على مستوى الاتحاد الأوربى لضمان إعلان أن الأغذية التى تزيد فيها نسبة الملح والدهون والسكر لا تحوى فوائد صحية أو غذائية.

تبين الأمثلة من بعض الدول الأعضاء أن تغيير نمط الحياة أمر ممكن. ومن أشهر هذه الأمثلة فنلنده. كانت فنلنده فى ستينيات القرن العشرين تمثل النسبة الأعلى فى العالم الصناعى فى الوفيات بين الرجال نتيجة لأمراض القلب. وكانت المعدلات الأعلى فى منطقة بالقطاع الشرقى من البلاد بشمال كاريليا. كانت الزراعة ولاسيما إنتاج الألبان الصناعة السائدة فى المنطقة. وكان استهلاك منتجات الألبان العالية الدسم كاللبن والجبن الكامل الدسم أمرًا مألوفًا. وكان التدخين أكثر انتشارًا فيها من سائر المناطق.(٢) وبذلت محاولة لتغيير نمط الحياة فى شمال كاريليا أدت لبرامج أقرت فيما بعد فى سائر بقاع البلاد. فوضعت خطط فى أماكن العمل لإقناع الناس بتناول المزيد من الفواكه والخضراوات وفقدان الوزن والإقلاع عن التدخين. ووضعت برامج تليفزيونية يساعد الخبراء من خلالها الناس على تغيير نمط حياتهم الغذائية والصحية. وأقيمت مناظرات محلية عن المشكلات المتعلقة بالصحة، ما أدى لضغوط على المتاجر المحلية لزيادة تشكيلة الفواكه والخضراوات المعروضة للبيع. وبدأ تطبيق تشريع حظر التدخين الذى صدر فى

---

(1) European Commission, Green Paper, Brussels, 8 December 2005.

(2) Sirpa Seppanen, 'Finland: a case study in healthy eating', editor@medmedia.ie.

السبعينيات بشكل صارم فكان سابقا على أى تشريع مماثل فى سائر البلدان. فحظر التدخين فى معظم المنشآت العامة؛ ومنع أى إعلان عن التبغ؛ ووجهت الضرائب على التبغ للدعاية ضد التدخين. وعمل القائمون على المشروع فى تعاون وثيق مع منتجى الأغذية وتجارها لخفض الدهون فى الأغذية وخفض نسبة الملح فى المنتجات الغذائية المصنعة.

كانت التغيرات التى طرأت على العادات اليومية هائلة فعممت منذ ذلك الحين فى بقية أنحاء البلاد. فانتقل متوسط النظام الغذائى فى فنلنده من خانة الأعلى فى الدهون المشبعة فى أوربا إلى خانة الأدنى. وانخفض متوسط مستوى الكولسترول بصورة حادة فى غضون عشر سنوات تقريبا. وكانت نسبة عالية من الناس فى شمال كاريليا مصابة بارتفاع ضغط الدم، وكان أغلبهم لا يعرفون، فترك دون علاج. ونتيجة لتغيير الحمية الغذائية والقياس الدورى المعتاد انخفضت مستويات ارتفاع ضغط الدم انخفاضا كبيرًا. فكان انخفاض نسبة أمراض القلب فى شمال كاريليا ثم فى فنلنده كلها مشهودًا. وفى أوائل التسعينيات انخفضت الأزمات القلبية بنسبة ٧٥ بالمئة عما كانت عليه قبل عشرين سنة. والأهم أن هذه التغييرات انتشرت بين السكان جميعًا بما فى ذلك الفئات الفقيرة منهم.

هناك دروس مستفادة يمكن تعميمها على سائر مجالات تغيير أنماط الحياة. فالوعى بالعواقب المميتة لعدم ربط حزام الأمان لا يكفى وحده لإقناع الناس بربطه، والشيء نفسه يصدق على الإقلاع عن العادات الغذائية الضارة. فلا بد من وضع حوافز وعقوبات إلى جانب شن حملات تحث على أهمية تغيير السلوك. وكما الحال فى التدخين هناك نسبة من الناس تتبع عادات مدمرة تمثل استفزازًا متعمدًا أو تحديا للقدر.

يحدث التغيير الإيجابى للسلوك عادة فى سياق منطقى لا على شكل مجموعة قرارات يتخذها الفرد بمعزل عن غيره. فهناك برنامج فنلندى مستقل لخفض مرض السكرى حقق نجاحًا باهرًا. يركز هذا البرنامج على التفاعل بين تغييرات عدة فى نمط الحياة، ويركن فى ذلك إلى جماعات محلية من "الرواد"، ويقدم المشورة لمن يجد صعوبة فى تغيير عاداته. ويعد مشروع "قرار واحد صغير فى اليوم" استمر من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ مثالاً على هذا المسعى.(١) وتلقى المشاركون دعمًا من جماعة أقدم لإحداث تغييرات تدريجية فى أنماط حياتهم عن طريق مجموعات مساعدة الذات. وكانت النتائج مبهرة أيضًا.

وضعت إحدى مجموعات الرعاية الصحية فى المملكة المتحدة برنامجًا على غرار أمثاله فى فنلنده. وكان الهدف الحد من البدانة ومعها أمراض القلب والسكرى. وقالت المجموعة إن كل كيلوجرام وزن يفقده مريض السكرى يساوى زيادة ٣-٤ أشهر فى عمره المتوقع. وكل كيلوجرام زيادة فى الوزن يزيد من فرصة الإصابة بالسكرى بنسبة ٤,٥ بالمئة. وضم البرنامج مجلسًا للتشاور الجماعى يعقد مرة كل أسبوع لاستكشاف عادات الناس ومحفزات الثقة بالنفس وقياس مستوياتها. ومن بين ٩١٥ شخصًا أجريت معهم مقابلة بعد ١٢ أسبوعًا فقد ٧٦ بالمئة جزءًا من وزنهم على الرغم من المحاولات المتكررة والفاشلة التى بذلوها لهذا الغرض قبل بدء البرنامج. وجميعهم تقريبًا فقدوا المزيد من الوزن بعد ستة أشهر. زاد ٩٠ بالمئة منهم من استهلاك الفواكه والخضراوات، وزادوا جميعًا

---

(١) برنامج لمنع المستوى الثانى من مرض السكرى فى فنلنده ٢٠٠٣-٢٠١٠ فى
www.diabetes.fi/English/prevention/programme/chapter12-3.html.

من نشاطهم البدنى. ولم تزد تكلفة البرنامج لكل مريض عن ١١٣ جنيهًا فى مدة اثنى عشر شهرًا.(١)

وكما فى حالة ربط أحزمة المقاعد من الخطأ الاعتقاد بأن هذه البرامج والمقاربات تحد من الحريات الفردية بصورة ما. فالحرية نجدها فى زيادة استقلالية الفعل، وفى الحصول على فرصة لاتخاذ قرارات تمس نمط الحياة بطريقة فعالة. وتؤكد الدراسات المتعلقة بالبدانة والأمراض المرتبطة بها على مدى ارتباطها بالسلوك الإدمانى، حيث يفقد الفرد السيطرة على أجزاء كبرى من حياته. وتغيير نمط الحياة تصاحبه دائمًا استعادة لتقدير الذات. وأهمية هذه العوامل عند الفقراء أكبر منها لدى الأغنياء.

ربما كانت إضافة سنوات للعمر تمثل مشكلة للمجتمع. فإذا عاش من كانوا يقصرون أعمارهم ليزدادوا ضعفًا واحتياجًا للرعاية، ألن ترتفع كلفتهم الطبية؟ الإجابة لا، طالما واصل أغلبهم حياتهم بنشاط – وبعضهم يعملون بعد سن التقاعد الرسمى. ويقدر أن مكاسب الرفاه من زيادة الأعمار المتوقعة بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ تساوى إجمالى النمو الاقتصادى فى الفترة نفسها.(٢) فخفض نسبة حدوث الأزمات القلبية أدى إلى مزايا تساوى أضعاف تكلفة الرعاية الطبية المطلوبة بعدها.

أثبتت الحملات القومية والدولية الخاصة بشركات الغذاء الكبرى أنها يمكن أن تؤثر إلى حد كبير. وهناك تحولات كبرى فى الطرق التى تتبعها الشركات فى إنتاج الأغذية وتوزيعها، تحولات فى الوعى يمكن أن تتواصل من حيث المبدأ مع

---

(1) Diabetes UK, 'Sharing practice in diabetes care', at www.diabetes.org.uk/sharedpractice/spexample.asp.id=1258.

(2) Henry J. Aaron, 'Longer life-spans: boon or burden?, Daedalus, Winter 2006, p. 16.

التعليم العام وتغير الأذواق. وربما اقتضى الأمر تشديد هذه السياسات عما هي عليه حاليًا. ومن سبل تحقيق ذلك مبدأ التأمين. فالأغذية التى تحتوى على كميات كبيرة من الملح والسكر مثلاً لها نتائج معروفة من حيث تأثيراتها الضارة على الصحة؛ والشركات التى ترفض تعديل منتجاتها يمكن مساءلتها قانونيًا. والمبدأ البيئى الذى يغرم من يلوث البيئة لا يزال بعيدًا عن حيز التنفيذ فى أى مجتمع؛ لكنه يمكن أن يشكل أساس إصلاح السياسات فيما وراء المجال البيئى بتعريفه الضيق. فالمنتجات الغذائية التى لا تراعى المبادئ الأساسية للتغذية، والتى يجب النص عليها فى القانون - تخضع للمطالبات التأمينية كما حدث مع التدخين.

يتأثر تركيز الكولسترول تأثيرًا مباشرًا بالحمية الغذائية، وهذا التركيز يؤثر بدوره على انتشار أمراض القلب.[1] والإصابة بأمراض القلب يمكن التنبؤ بها من متوسط مستوى تركيز الكولسترول. فالزيادة بنسبة ٠,٦ مل تؤدى إلى زيادة فرص الوفاة بأمراض القلب بنسبة ٣٨ بالمئة؛ والعكس بالعكس إذا انخفضت نسبة الكولسترول.

يقول إخصائى القلب توم مارشال إن الضرائب يمكن استغلالها فى التعجيل بتغيير مواقف المصنعين والمستهلكين. وأية تغييرات طفيفة فى الأسعار النسبية للبدائل قد تؤدى لتغييرات جذرية فى السلوك. لذا فإن إحداث فارق قدره ١٠ بالمئة بين سعرى البنزين المعالج بالرصاص وغير المعالج بالرصاص فى المملكة المتحدة أدى لتحول جذرى نحو استخدام الوقود غير المعالج بالرصاص، وشجع المصنعين على إنتاج عربات تستخدم وقودًا أقل ضررًا بالبيئة. وليس ثمة ضريبة

---

(1) Tom Marshall, 'Exploring fiscal food policy', British Medical Journal; at http://bmj.bmjjournals.com/cgi/content/full/320/7230/301.

قيمة إضافية حاليا على معظم الأغذية. وثمة طريقة بسيطة لتغيير الإطار الحالى تتمثل فى مد ضريبة القيمة الإضافية إلى الأغذية التى تحوى نسبة عالية من الدهون المشبعة. قد يؤدى هذا فى المملكة المتحدة إلى خفض نسبة الوفيات نتيجة للأزمات القلبية بمعدل ٢٥٠٠ حالة فى السنة.(١)

ينطبق مبدأ التدخل الوقائى وبقوة أكبر على ما يمس الصحة منه على غيرها. وبالطبع يعمل خبراء الصحة دائمًا على نشر تمارين رياضية للياقة البدنية ودروس فى التدريبات الرياضية ويحثون على ممارسة الرياضة. كان المشهد الصحى قبل خمسين سنة يبدو مختلفًا تمامًا عنه اليوم. وكانت نسبة الأمراض المعروفة صلتها بنمط الحياة أقل؛ وكذلك كان الحال بالنسبة للأمراض المرتبطة بالشيخوخة. وتطورت نظم الرعاية الصحية المرتبطة بالنقاهة بشكل أسرع من تلك المرتبطة بالطب الوقائى، وهو توجه لا بد من عكسه.

من الشائع القول بأن من أسباب انتشار أنماط الحياة غير الصحية بين الفقراء بصورة تفوق انتشارها بين القادرين أن الفقراء لا قبل لهم بتناول الطعام الصحى. إلا أن هذا ليس صحيحا. فهناك دراسة أجريت فى الولايات المتحدة أثبتت أن الشرائح الأفقر فى أمريكا فى سنة ١٩٦٥ تتناول طعامًا أفضل مما يتناوله القادرون. فالحبوب والبقوليات والأرز الكامل الحبة شائع فى غذائهم. وهم فى الوقت نفسه لا طاقة لهم بأغذية كاللحوم الحمراء والزبد.(٢) كما أن الفروق فى

---

(١) لكن اقتراحات مارشال تعرضت لانتقادات. انظر Eileen Kennedy and Susan Offutt, 'Attentive intuition outcomes using a fiscal food policy' على الموقع نفسه.

(2) Daniel Haney, 'Better diets mean that everyone eats more like the poor', at http://archive.tri-cityherald.com/HEALTH/nutrition/nutris.html.

الغذاء بين الفقراء والقادرين حاليًا مبالغ فيها. وهناك اتجاه متنامٍ بين كل الفئات بتناول الطعام خارج البيت، حيث يصعب التحكم في نسبة الدهون والملح والسكر. والفروق بين الشرائح الطبقية في الصحة والوفيات تتمثل جزئيًا في العادات الغذائية، ولكنها تعكس ارتفاعًا في متوسط ممارسة الرياضة وتدني مستويات التدخين.

ما مدى حريتنا في الإساءة لأجسامنا التي لا يشاركنا فيها أحد؟ الإجابة واضحة: نحن أحرار في ذلك. إلا أن هذه الحرية يجب أن تكون حقيقية لا مجرد شكلية. والمسائل هنا أبعد ما تكون عن المباشرة. فما سبب حظر تعاطي الهيروين في معظم البلدان؟ ليس السبب (بالضرورة) تسلطًا متأصلاً؛ بل السبب الاستدلال بأن المدمن أقل حرية واستقلالية ممن ينأى بنفسه عن عادة كهذه.

وهناك سبب آخر هو أن متعاطي المخدرات يخلق تكاليف على غيره. فهو قد يلجأ للجريمة لتلبية حاجته، وقد يتحول إلى العنف، وقد يعجز عن إنشاء علاقات اجتماعية مستقرة، ويحمل غيره تكاليف طبية. وليس هناك إلا ما ندر من أشكال الإساءة البدنية التي لا تفرض عقوبات على الغير. لذا ففكرة ضرورة حث مدمن الكحوليات على الإقلاع عن هذه العادة تلقى تأييدا شعبيًا عامًا. وللبرامج العامة وجماعات المساعدة الذاتية دور مهم في العمل على الحد من هذه الظاهرة. وتعد "مدمن الخمر المجهول" من أوائل جمعيات المساعدة الذاتية العالمية، وحققت نجاحًا باهرًا في تغيير السلوكيات.

تعمل جماعات المساعدة الذاتية على مساعدة الفرد على إعادة صوغ شعوره بهويته وبالتالي تقديره ذاته. ففي اللقاءات الجماعية يسرد الأفراد تواريخ حياتهم

بصراحة وينخرطون فى عملية إعادة بناء نفسية. وهكذا فالإدمان لا يقتصر على الكحوليات، بل يعكس مشكلات وهواجس أخرى فى حياة الفرد. والفكرة لم تلق قبولاً عامًا بعد، ولكن لم لا تمتد توجهات كهذه لتشمل عادات ضارة فى سائر مناحى حياة الناس، بما فى ذلك العادات الغذائية الضارة؟

هذه الأفكار والاقتراحات لا تدل ضمنًا على أى نوع من التزمت أو على مجتمع يديره مدربو لياقة وخبراء تغذية. فالحياة الطيبة تعنى أكثر من ذلك بكثير. وكان الأديب الفرنسى جان بريا سافاران فى القرن التاسع عشر يرى أن سر الصحة الجيدة يكمن فى الاستغناء عن السكريات. وكان يعرف ما قد تجلبه نصائحه من رد فعل. فسيقول الناس: «يا له من شقى هذا المعلم ... فهو يمنعنا من كل شىء تهواه أنفسنا، تلك اللفائف البيضاء الصغيرة من ليميه وكعكات أكار والفطائر وكثير من الأشياء التى تصنع من الدقيق والزبد، أو من الدقيق والسكر، ومن الدقيق والسكر والبيض!».(١)

"كثير من الأشياء" تجعل الحياة أفضل قليلاً، لكن هذه الملاحظة بعيدة كل البعد عن العادات التى تفوق قدرة الخدمات الصحية فى أى مجتمع. والحميات الغذائية الثابتة فى بعض بقاع أوربا تشتهر بأنها صحية ومنها "حمية المتوسط". وهى لا تفتقر إلى الطعم والإحساس وكل ما يجعل الطعام متعة. وعلينا أن ننشر هذه الحميات بدلاً من أن نتركها تضيع سدى. والناس يتحدثون كثيرًا عن القيم الأوربية. ألا يمكن اعتبار الحمية الصحية من بينها؟

---

(1) Gina Kalota, 'Roasting the notion of low-fat diets', Herald Tribune, 16 February 2006.

هناك صلات وثيقة بين الصحة والبيئة. ومن المعروف أن تلوث البيئة قد تكون له آثار سامة. فتلوث الهواء مثلاً يؤثر على مرضى الربو أو المصابين بغيره من مشكلات الجهاز التنفسى. وهناك جدل واسع حول مدى تأثير العوامل البيئية على الصحة. وقبل بضع سنوات نشر ثيو كولبرن ومؤلفون آخرون كتابًا بعنوان "مستقبلنا المسروق".(١) وحوى الكتاب تصديرًا بقلم آل غور، نائب الرئيس الأمريكى آنذاك. يرى مؤلفو الكتاب أن الكيماويات من صنع الإنسان تصيب العمليات الهرمونية البشرية بالخلل وتؤدى على المدى الطويل إلى تدهور فى خصوبة الذكور، كما تخلق أشكالاً شتى من السرطان. وتعرضت فرضيتهم للنقد على أساس افتقارها للشواهد وزيف استدلالها. إلا أن هذا لم يقض على شكوك الأوساط العلمية فى أن المبيدات وسائر الكيماويات قد تؤثر بالسلب على عمل الجسم البشرى العادى.

والبيئة ليست خارجنا وحسب؛ فنظرًا لتفاعلاتنا معها فى مسار حياتنا الفردية والجماعية فهى تدخل بسبل شتى فى هويتنا وما نعمل. وهذه العبارة تصدق مثلاً على ما نتناول من غذاء، والذى لم يعد "طبيعيا" حتى إذا زرع عضويا. وعلى مستوى أعمق فلا شك أن ما كان يبدو كأنه "خارج" النطاق البشرى بدأ يصبح "داخله". وما الهندسة الوراثية إلا أحد الأمثلة على هذه الظاهرة.

هذه الابتكارات صارت جزءًا من حياتنا ولا رجعة فيها. وإنه لمن الخطأ أن يعامل العلم والتقنية على أنهما عدوان للبيئة. فما كنا لنعرف شيئًا عن مشكلاتنا

---

(1) Theo Colburn et al., Our Stolen Future. New York: Dutton, 1996.

البيئية الكبرى لولاهما، ولا أمل فى حلها بدونهما. والعالم يدين بالكثير لحركة الخضر التى وضعت قضايا البيئة ضمن الأولويات السياسية قسرًا. إلا أننا لا بد أن نبدى بعض التحفظات على تأثيرها. فهى كثيرًا ما قدمت نفسها فى صورة من يعادى العلم والسوق والنمو لا سيما فى مستهل ظهورها.

وفكرة "العودة للطبيعة"، والتى يقوم عليها مصطلح "خضر" نفسه ليس منطلقًا، لأن الحد الفاصل بين "الطبيعى" و"البشرى" يتغير باستمرار وسيواصل التغير. فلا جدوى مثلاً من الوقوف ضد المحاصيل المعدلة وراثيًا لمجرد أنها "تشوه" ما يجب تركه "للطبيعة" لكى نتعامل معه. و"التدخل" الأكبر فى الطبيعة والذى تمثله المحاصيل المعدلة وراثيا قد يحد من الاعتماد على المبيدات بما قد يكون لذلك من آثار بيئية ضارة.

غالبا ما يصيب اليأس حركة الخضر من سلبية المواطنين فى مواجهة الأخطار التى تهدد البيئة. فيقول أحد أعضائها: «دعكم من الفرضية العتيقة التى تقول إن المعلومات وحدها كفيلة بإنقاذ العالم. فحركة الخضر تضخ المعلومات منذ وقت طويل على فرض أنها تؤدى إلى الوعى بالتهديدات والمشكلات، ثم إلى الاهتمام ثم الفعل». ويواصل قائلاً: «إن أغلب القرارات المتعلقة بنمط الحياة لدى الناس "العاديين" لا تتخذ بناءً على تدارس منطقى للحقائق فى المقام الأول».[1] لكن "الناس العاديين" ليسوا بالحمق الذى يعتقده الكاتب. فكثير من التأكيدات التى كانت تطلق منذ مدة طويلة عن الأخطار التى تتهدد البيئة كانت أكثر إثارة للجدل مما أصبحت عليه بعد أن ثبتت الشواهد. ولم يجدِ نفعًا ثبوت خطأ تقديرات "نادى روما"

---

(1) 'Focus on public participation: the green-engage project and painting the town green', at www.transport2000.org.uk, p. 2.

الأصلى عن حدود النمو. وطرح بعض العلماء اعتراضات نقدية على دعاوى أنـصار البيئة في السبعينيات والثمانينيات، ولا تزال هناك قلة ترى أن تهديدات التغير المناخى مبالغ فيها.[٢] ولم يتحقق الإجماع إلا منذ عهد قريب نسبيًا مع ظهور أمـارات الخطـر أمام أعين الناس.

لا شك أن حافز تغيير السلوك يتنامى فى مواجهة هذه التطـورات. ولكـن تغيير السلوك إلى ماذا؟ هنا يجب أن نفكر بشكل أعمق من ذى قبـل. وقـد نبـدأ بوضع مفهوم "الخضر" ومجموعة المصطلحات المرتبطة بـه موضـع التـساؤل. فالرمز وإيحاءاته كلها خطأ وتوحى برمزية ريفية لا حضرية، وتشير ضمنًا إلـى تعافى "الطبيعة". ولماذا يقف كل هؤلاء فى حركة الخضر ضد الطاقـة النوويـة؟ هناك بالطبع أسباب مقنعة للاعتراض على انتشار الطاقة النووية، لكن بعض العداء مصدره قلق على العلم والتقنية، مع أنهما محوريان فى حل مشكلات البيئة.

وعلى أرض الواقع أرى ضرورة التخلى عن بعض المفاهيم المرتبطة بـ "الخضر" من قبيل "البصمة البيئية" و"الاستدامة" (نظرا لغموضه العام). وعلينـا أن نبحث عن وعى بيئى مختلف يمكن دمجه بسهولة فى إطار أوسع من سياسة الرفاه والمواطنة، وبحيث يرتبط بشكل مباشر بما يتخذ الناس من قرارات فـى حياتهم اليومية. فالبيئة باختصار بحاجة لأن توضع فى بؤرة مزيج الحقوق والالتزامـات التى تحدد سائر مجالات الرفاه والمسؤولية الاجتماعيـة، وبالتقـاء مماثـل بـين الأثرة والإيثار.

---

(٢) انظـر الجـدل الـدائر حـول Bjørn Lomborg, The Skeptical Environmentalists. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

وكيف تتحقق هذه الأهداف؟ أولاً، لا بد من وجود وعى واضح وعام بالخطر لا فى المستقبل المرتقب البعيد، بل هنا وعلى الفور. والخطر القادم من التغير المناخى يتزامن مع الأخطار الجغرافية-السياسية على إمدادات الطاقة. وإدارة الخطر مسألة فى غاية الصعوبة بالنسبة للحكومات، لأن إثارة الذعر المتواصلة يأتى بنتيجة عكسية. ولكن لا شك أن حملات التوعية العامة لا سيما لو قامت على التحام بالفئات المحلية قد تؤثر فى رفع الوعى كما يحدث فى مجالات أخرى.

وهناك مجموعة من الحوافز والعقوبات الضريبية التى تمس السلوك اليومى أكبر مما نجد فى أى بلد يجب إقرارها. فالبيئة لم تعد متاحة باعتبارها خيرًا مجانيًا على الأقل فيما يتصل بالجوانب الضارة من التصرفات البشرية اليومية. والحوافز الضريبية يجب تعديلها وفقًا لقوى السوق فى المقام الأول، لأن التحولات فى طلب المستهلك تساعد على دفع الابتكار التقنى وتغيير المنتج لدى المنتجين. وهناك بلدان استحدثت ضرائب الكربون بالطبع، وأنشأ الاتحاد الأوربى "أسواق الكربون" حيث يمكن شراء وحدات الاستهلاك وبيعها بغرض الحد من التلوث. وكل هذه ترتيبات تسبق الآليات التى ينبغى إقرارها على مستوى عالمى أوسع من خلال اتفاقية كيوتو.

إن التغييرات فى العادات اليومية يمكن أن تحدث فارقًا هائلاً فيما يتصل بالطلب على الطاقة والتلوث. فالعزل الكامل للبيت قد يحد من تكاليف التدفئة ومن استهلاك موارد الطاقة بنسبة قد تصل إلى ٥٠ بالمئة. والمصابيح المنخفضة الطاقة تدوم لمدة أطول من المصابيح العادية بعشر مرات، وتحد من استهلاك الطاقة بنسبة تصل إلى ٨٠ بالمئة. فيجب دعمها بالإعفاءات الضريبية.

علينا أن نبحث قدر الإمكان عن ابتكارات فى السياسات تتوافق فيها الأهداف البيئية وسائر أغراض الحياة. وهناك كثير منها. فتخفيف الزحام فى المدن وغير ذلك من وسائل الحد من المرور يحسن البيئة اليومية وله فوائد صحية كبيرة. ولممارسة الرياضة فوائد صحية إيجابية للجميع؛ والسير بدلاً من ركوب وسائل نقل ميكانيكية له مردود فردى واجتماعى. وللحد من الجريمة وتحسين الأمن فى الضواحى نتائج متعددة أيضًا؛ إذ يسمح للآباء والأطفال بالسير أو ركوب وسائل النقل العامة للوصول إلى المدارس بدلاً من ركوب العربات.

صدمة التغير المناخى وصدمة الطاقة

قد يتطلب التحول فى السلوك البيئى صدمة لكى ينطلق. والصدمة أو الصدمات تحدث فعلاً وقد تكفى لإحداث تحول تدريجى فى المواقف اليومية. ولا أحد يدرى ما إذا كان إعصار كاترينا تأثر باحترار الكوكب أم لا، لكن الاحتمال قائم لا سيما أن العدد السنوى للأعاصير فى مناطق الكاريبى فى تزايد، وهو أمر يتفق وتوقعات التغير المناخى. كان لإعصار كاترينا تأثير هائل على أوربا بغض النظر عن بعده الجغرافى. إذ أثبت أن مدينة ساحلية كبرى فى أغنى بلاد العالم قد يحيق بها الدمار غرقًا فى غضون ساعات قلائل، وبين أن حدثًا كهذا يمكن أن يتسبب للفقراء فى دمار يفوق كثيرًا ما يسبب للأغنياء.

وقعت حوادث الفيضان غير العادى فى مناطق عدة فى أوربا منها بوسكاسل وكارلايل فى المملكة المتحدة. والمواطنون فى هولنده مذعورون ولديهم ما يبرر الذعر لأن كثيرًا من أراضى بلادهم تقع بالفعل تحت مستوى سطح البحر. هل كان صيف ٢٠٠٣ الاستثنائى فى ارتفاع حرارته فى أوربا ناتجا عن التغير المناخى؟ لا

علم لنا، لكن كل الدلائل تشير إلى أنه كان كذلك، ففى السنوات العشرين الماضية زاد معدل تكرار الصيف الاستثنائى فى ارتفاع حرارته فى أوربا بصورة حادة. والأمر المؤكد أن ما يقرب من خمسة وسبعين ألفًا لقوا حتفهم فى بلدان الاتحاد الأوربى فى نتيجة مباشرة للأحداث ولم تكن الخدمات الصحية مهيأة للتعامل معها.

يبدو أن أنماط المناخ المحلى تتغير، وفى توافق أيضًا مع التوقعات المحسوبة للاحترار العالمى. فأصبحت لندن حاليًا فى المتوسط السنوى أكثر جفافًا من برشلونة. وأصبح الحصول على المزيد من إمدادات الماء مطلبًا عاجلاً ما لم يقتنع الناس بتغيير عاداتهم فى استهلاكه. وعندما يفكر المرء فى أحد أنصار حماية البيئة فإن أول ما يتبادر إلى الذهن ليس مهندس موارد مائية؛ بل المطلوب مهندسو مياه، فعلى الرغم من وفرة الدرجات العلمية فى الدراسات البيئية هناك نقص فى مهندسى الماء وعلمائه. ومن التحديات الكبرى ضمان أن يعمل العلماء المتخصصون فى النظم البيئية البرية والبحرية وفى الماء العذب معًا فى تضافر نظرًا لما بينهم من صلات وثيقة.(١)

تلتقى الصدمة البيئية مع صدمة إمدادات الوقود، ومن الواضح أن بينهما صلة وثيقة، لكن التغيير هنا جغرافى-سياسى فى جزء منه. فحرب العراق أشعلتها إدارة بوش لأسباب عدة، كان أحدها دون شك تأمين إمدادات العالم من النفط من الشرق الأوسط. وهى نتيجة لم تتحقق؛ بل حدث العكس؛ وكان مما ترتب عليها القلق على إمدادات النفط من المنطقة، إضافة إلى تصاعد التوترات حول إيران. وربما أسدى الرئيس بوتين خدمة لأوربا بتذكيره الأوربيين باعتمادهم الشديد على الغاز الروسى. و"غاسبروم" فى الأصل شركة مؤممة، وبالتالى يمكن استغلالها فى

(1) James Kingsland, 'Eco soundings', New Scientist, 24 July 2004.

أغراض جغرافية-سياسية. كما أن أنابيب توصيل النفط والغاز إلى أوربا تمر ببلدان غير مستقرة وتعاني صراعات داخلية.

تشير الإحصاءات إلى تحول حاسم في المواقف الشعبية حيال المسؤولية عن البيئة. هناك استطلاع جرى في جنوب شرق إنجلترا في أغسطس ٢٠٠٤ على سبيل المثال وبين أن ٩٥ بالمئة ممن جرت مقابلتهم أبدوا استعدادًا لمزيد من التدوير وعبر ٨٤ بالمئة عن استعداد لاتخاذ خطوات لخفض استهلاك الماء. وأبدى أربعة من كل خمسة منهم ميلاً للتحول لأنماط حياة مقترحة أخرى، وأبدى ٨٢ بالمئة استعدادهم لتنفيذ خطط موضوعة للحد من التلوث. ولم ينكر المسؤولية عن المشكلات البيئية سوى ٥ بالمئة ممن أجرى عليهم الاستطلاع.[1] وتبين الاستطلاعات الأوربية أن ٧٣ بالمئة من الأوربيين يعتقدون حاليًا أن حالة البيئة لها تأثير ضار على نوعية حياتهم.

مع أن بلدان الاتحاد الأوربي الخمسة عشر الأساسية حققت تقدمًا ملحوظًا في الأهداف البيئية مقارنةً بسائر البلدان المتقدمة على الأقل تظل هناك مشكلات عالقة. ففي سنة ٢٠٠٤ أفرزت بلدان الاتحاد الأوربي ١,٣ مليار طن من النفايات: صنف حوالي ٤٠ مليون طن منها نفايات خطرة. ومن ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ زادت كمية النفايات بنسبة ١٠ بالمئة. وزادت خيارات التدوير في تلك الفترة، وبالتالي انخفضت الكمية التي تلقى في المرادم. ومع ذلك تظل المرادم الحل الأكثر انتشارًا على الرغم مما قد تؤدي إليه من تلوث. وجرى التخلص من النفايات البلدية في سنة ٢٠٠٢ في بلدان الاتحاد الأوربي في ٥٦ بالمئة من الحالات بإلقائها في

---

(1) 'People willing to change lifestyle to help environment', WWF-UK, 27 August 2004; at www.wwf.org.uk/news/n.

المرادم، و١٧ بالمئة بحرقها و٧ بالمئة بطرق أخرى، ولم يخضع للتدوير منها سوى ٢٠ بالمئة.

إن التحديات البيئية الثلاثة الرئيسة التى تواجه أوربا – ارتفاع أسعار النفط وتأمين إمداداته والتكيف مع التغير المناخى – ستتطلب استثمارات جديدة كبرى وتوفيق نمط الحياة، وهذه الاستثمارات يجب أن تتم بطريقة تدعم القدرات التنافسية الأوربية ولا تحد منها.[١] وارتفاع أسعار النفط قد يكون نعمة متخفية (لو أمكن تحاشى التضخم)، لأنها تدفع إلى تغيير سبل التعامل مع الطاقة وتجعل البدائل القائمة على مواد غير النفط أكثر تنافسية. وتغيير كهذا فى ظروف السوق يمكن أن يفيد للغاية، لأن العديد من منتجى الكهرباء فى أوربا يعتمدون على أنواع الوقود الأحفورى؛ وأغلب المعامل بدأت تتقادم وأوشكت على الإحلال فى السنوات العشر القادمة. وهذا الوضع يشمل الطاقة النووية، فمحطات الطاقة النووية من الجيل الحالى أوشكت على التقادم أيضا. وليس من الواضح ما ستكون عليه نتائج استثمار ضخم كهذا على القدرة التنافسية الاقتصادية، ولو أن هذا التساؤل يشكل ولا شك جزءًا لا يتجزأ من التخطيط لما هو آت.

يجرى العمل الآن على تأثير السياسات البيئية الراهنة على التنافسية، ولو أن النتائج ليست حاسمة. وهذه مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للتحديث البيئى. وهناك طريقتان للتعبير عنها. الاقتراح الأضعف هو أن الدول أو المناطق التى تقود العمل البيئى لم تعانِ فيما يتعلق بمعدلات نموها الاقتصادى. والفرضية الأقوى أن تلك البلدان أو المناطق طورت قدراتها التنافسية النسبية. ويرى أحد كبار

---

(1) Dieter Helm, 'European energy policy: securing supplies and meeting the challenge of climate change', ٢٠٠٥. بحث أعد لرئاسة الاتحاد الأوربى.

الباحثين فى هذه المسألة أن الفرضية الضعيفة تتمشى مع نتائج البحث، وأن هذه النتائج لا تدحض الفرضية القوية.[1] والبلدان التى اتبعت السياسات البيئية المؤكدة – وهى بلدان الشمال أيضًا – هى الأنجح اقتصاديًا.

إن الربح مسألة قصيرة الأمد. فما الحوافز المتوافرة للاستثمار الطويل الأمد؟ لو لم يكن هناك أى منها فلا مفر من أن تتولى الحكومات مثل هذه الاستثمارات بما لذلك من عواقب كبرى على سائر أوجه الإنفاق فى النموذج الاجتماعى الأوربى. ومن سبل إحراز تقدم فى هذه المسألة الاستعانة بالإداريين والمستثمرين فى أموال التقاعد. فهى على أية حال أموال ذات أهداف طويلة الأمد. والحقيقة أن أموال التقاعد تدار غالبًا على المدى القصير سعيًا للاستفادة من التغيرات اليومية المتلاحقة فى السوق. لكن المستفيدين من أموال التقاعد يجب أن يهتموا بالعالم الذى سيرثون، لا سيما أن كثيرًا من الإرث حتى على مستوى مالى سيتبدد إن لم يكن ثم تصرف يتخذ. وعالم يسحقه التغير المناخى وتنفق أموال الرفاه فيه على تكاليف التعامل معه لن يكون عالمًا يود المرء أن يعيش فيه بعد ثلاثين سنة مما نحن فيه.

جماعات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية أيضًا يجب أن يكون لها دور مهم فى معالجة جل هذه المشكلات أو كلها، سواء أكانت هذه الجماعات مرتبطة بحركة الخضر أم لم تكن. فيمكن لها أن تؤثر على التوجهات العامة ويمكن أيضًا أن تؤثر على قرارات الحكومات وتساعد بصفة خاصة فى مراقبة أنشطة الشركات الكبرى. فنحن فى عالم كل شىء فيه واضح لمن يود أن يجعله كذلك. فالشركات

---

(1) Mans Lonnroth, 'The environment in the European social model' in Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.

الكبرى التى قد تسعى للتهرب من القواعد البيئية فى بقعة من العالم بتحويل بعض أعمالها إلى بقعة غيرها يمكن أن تخضع للفحص. وهو ما يحدث بالفعل، حيث تستعين الشركات بعمالة مستغلة أو تخالف المعايير المتبعة لقواعد تشغيل العمالة حتى إن لم تكن منصوصًا عليها فى القانون الدولى. فاضطرت بعض الشركات لتعديل تصرفاتها بصورة جذرية نتيجة لمثل هذا الضغط العالمى. فالجمعيات الأهلية على مستوى العالم لها فى الحقيقة ميزة كبرى على الشركات الكبرى، إذ إنها تحظى بصورة أفضل وبثقة أكبر بين الناس.

لا شك أن الضغط على الحكومات والشركات سيساعد عامة الناس على الإحساس بالانتماء للبيئة. وبدون هذا الإحساس يصعب رؤية أى تقدم فعلى يتحقق. وينبغى لمثل هذا الإحساس أن يشمل مكان العمل ومحيط البيت على السواء. وهناك خيارات عديدة تستحق الاستكشاف. فالمزيد من إحلال المنتجات بالخدمات مثلاً قد يساعد. وهنا لا تلحق القيمة المضافة بالمنتج نفسه، بل بوظيفته. فالاستئجار أو الاكتراء مثلاً قد يحدث تغييرات أساسية فى أنماط الاستهلاك. ومن ثم فالاستئجار عن طريق شبكة الإنترنت قد يحل محل شراء أشرطة الفيديو أو أسطوانات الدى فى دى. وقد تنشأ أسواق جديدة للخدمات ذات العائد البيئى. فغسل الثياب وكيها على نطاق واسع يستعمل مقدارًا من الطاقة الأولية أقل بنسبة ٥٢ بالمئة، ومقدارًا من الماء أقل بنسبة ٧٣ بالمئة، ومقدارًا من مسحوق الغسيل أقل بنسبة ٨٥ بالمئة من غسلها بالبيوت. وربما يأتى علينا وقت نرى فيه الغسالات المنزلية التى انتشرت فى كل مكان تتراجع من جديد.

قد تساعد "الأنظمة الوظيفية" – حيث تستأجر الخدمات ولا تشترى – على التوفيق بين المصالح المتباعدة التى تنشأ من حين لآخر بين المنتج والمستهلك.

فمصلحة المنتِج فى الإبقاء على قصر عمر المنتَج حتى تنشأ الحاجة لشراء المزيد منه. ومصلحة المستهلك فى المنتجات المعمرة والتى يعتمد عليها وتدوم طويلاً. إلا أن هذا الاختلاف فى المصالح يقل حين يقوم الاستعمال على الوظيفة. فيهتم المنتِجون باستعمال المنتج وما بعد استعماله، وبالحفاظ عليه لأطول مدة ممكنة. والمحصلة خفض فى استهلاك الطاقة والموارد المادية.

يمثل "تزع الطابع المادى" عن المادة الصلبة المستخدمة فى الإنتاج والخدمات المنزلية نقطة اتصال مهمة بين تقنية المعلومات والأهداف البيئية. وكنا نسمع كثيرًا عن "مكتب بلا ورق" فيما مضى، إلا أن كم الورق المتداول بين المكاتب ظل يزداد ولا يقل حتى وقت قريب. وظهور البريد الإلكترونى غير الوضع ولا شك. وكم الاتصالات الإلكترونية فى عالم الأعمال وفى الحياة المنزلية للكثيرين أصبح يفوق ما يتم من خلال البريد التقليدى بكثير.

هناك نسخ ورقية لبعضها يحتفظ بها، ولكن لا داعى لأدوات النقل والتوصيل، ما أدى لتعثر الخدمات البريدية ماليًا فى كل أنحاء العالم أو تحولها لمهام جديدة. وليس من اليسير تتبع حجم هذه التحولات فى المجتمع ككل. وهكذا تساعد شبكة الإنترنت على التوصيل المباشر لكل أنواع المنتجات والخدمات مباشرة إلى باب بيت المستهلك. وهل يزيد هذا التحول من استهلاك الطاقة نتيجة لخدمات التوصيل الجديدة هذه أم يخفضها نظرًا لانخفاض معدل الرحلات إلى المتاجر بالعربات أو بوسائل النقل العام؟ لا أحد يعرف الإجابة فى الحقيقة.

على أى يبدو أن المبادرات المحلية يمكن أن تنجح. وضعت مدينة كولدنغ الدنماركية خطة متكاملة للحد من استعمال الورق. فالمواد المرسلة كلها تقريبًا توزع إلكترونيًا ولكن بصورة استباقية. فترسل إشارات للمواطنين إما بالبريد الإلكترونى أو على هواتفهم المحمولة عن أية تطورات محلية جديدة وطريقة

الوصول لمعلومات عنها والتفاعل المباشر مع القائمين عليها إن رغبوا. ووضعت مدينة بروكسل أيضًا خطة واسعة النطاق "لنزع الطابع المادى" تشمل الإدارات والمدارس والبيوت، وتهدف لترشيد استخدام تقنية المعلومات والتعامل مع تزايد الفاقد الناجم عنها وإحلال الخدمات محل المنتجات. ويتوقع من أطلقوا المشروع أن تزداد كفاءة الإدارة المحلية وتلبيتها حاجات العملاء. وفى الوقت نفسه يمكن خفض استهلاك الورق بنسبة تزيد عن ٣٠ بالمئة واستهلاك الطاقة بنسبة مماثلة.[1]

مثل هذه المبادرات قابلة للتعميم على نطاق أوسع كثيرًا، ولا بد من تعميمها حتى تحدث أى تأثير كبير. ولكى يحدث أى تحول واسع النطاق فى نمط الحياة لا بد من شعور الناس بالحاجة الملحة إليه، ولا بد أيضًا من الثواب والعقاب، حتى يعكس التكلفة الفعلية للاستخدام فى صلتها بالضرر البيئى أو الاستثمار. وأعتقد أننا يجب أن نكف عن تسمية "الضرائب الخضراء" كما لو كانت لها سمة خاصة تميزها عن سائر الإجراءات المالية. إذ يجب أن تمثل نواة وجزءًا شفافًا من التزامات المواطنة، لأنها تهم كل فرد فى الهيئة الاجتماعية. ويجب أن تشمل الإعفاءات الضريبية ورفع الضرائب على السواء. قد يصعب التعرف على مخطط التحديث البيئى كاملاً، لكن تغيير نمط الحياة قدر المستطاع يجب أن يرتبط بقيم الرفاه الإيجابية ولا يكون مجرد برنامج لإنكار الذات.

لسائقى العربات ومصنعيها جماعات ضغط قوية فى كل البلدان. ويدعى السائقون أنهم مثقلون بالأعباء الضريبية فعلاً، لكن هذا غير صحيح. فالتكلفة البيئية للعربة والشاحنة باهظة، وتمتد للاهتمامات الجغرافية-السياسية (والتكاليف) أيضًا.

---

(1) Municipality of Kolding, 'Dematerialization: a special feature of the Third Waste Management Plan for the Brussels-Capital Region', Kolding, Denmark: at www.kolding.dk.

وفى المدن أصبحت العربة مصدر ضرر بسبب الزحام، وكثيرا ما تسد المرور تماما. ويعد التلوث وما يرتبط به من مشكلات صحية تكلفة عامة أكثر انتشارا. ويجب التوسع فى فرض رسوم على الزحام فى المدن واستخدام العائد فى تمويل النقل العام. وقد يساعد رفع تكاليف الوقود على دفع المستهلكين إلى التخلى عن المركبات ذات المحركات الكبيرة، ولكن لا بد من وضع نظم تشجيعية كبيرة لذلك. وإذا كانت البرازيل تمكنت من تسيير عدد كبير من عرباتها بوقود حيوى فلم لا تتبع نماذج مماثلة فى أوربا؟

كيف يمكن ربط مختلف القضايا المتعلقة بالسياسات البيئية معًا؟ هل لنا أن نرى لها صلات واضحة "بجدول أعمال لشبونة"؟ وكيف يمكن لمثل هذه السياسات أن يكون لها مردود على العدل الاجتماعى؟ السبيل الأوضح هو ربطها بالجوانب الرئيسة للنموذج الاجتماعى، ولا سيما الأمن والرفاه – الرفاه الإيجابى – فى سياق المواطنة. والمخاطر من التحول البيئى لم تعد مسألة مجردة أو بعيدة المدى. فلها طابع مباشر وتتشابك مع الأخطار التى وجدت دولة الرفاه لمواجهتها (كالأخطار الصحية والأخطار على الملكية وما إلى ذلك). وهى ترتبط بشكل وثيق بالجوانب الاقتصادية أيضا، وبالإنتاجية والقدرة التنافسية. وبعض احتمالات النمو وخلق فرص العمل سيكون فى قطاعات وثيقة الصلة بقضايا البيئة أو مرتبطة بها ارتباطًا مباشرا.

إن مشكلات البيئة والطاقة تتطلب تنسيقًا دوليًا. وهى تشكل مجالاً رئيسًا يقتضى التدخل على مستوى الاتحاد الأوربى. وسنتطرق فى الفصل التالى للصورة التى يجب أن يكون عليها هذا التدخل.

على مستوى الاتحاد الأوربى

حين أشير إلى "الاتحاد الأوربى" فى عنوان هذا الفصل فأنا أقصد المؤسسات الحاكمة للاتحاد الأوربى. ولا أقصد فصل هذه المؤسسات كثيرا عن الدول الأعضاء. وكل الفصول السابقة كانت عن "الاتحاد الأوربى" و"أوربا" بالمعنى الأوسع للدول الأعضاء التى تعمل معا من أجل حل المشكلات المشتركة. لكننا سنركز فى هذا الفصل على سبل إسهام هيئات الاتحاد الأوربى بشكل مباشر فى إعادة صوغ النموذج الاجتماعى.

بداية سنقدم تقويما لما وصل إليه "جدول أعمال لشبونة" حتى الآن. ثم نتطرق إلى مسألة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الأوربى، وننتقل منها إلى التعليم العالى والابتكار. وأخيرا سنتناول بشىء من التفصيل ما ينبغى عمله على مستوى الاتحاد الأوربى فيما يتصل بالبيئة والطاقة.

تقويم "جدول أعمال لشبونة"

هناك سبل عديدة تؤثر بها القرارات التى تتخذ على مستوى الاتحاد الأوربى تأثيرا مباشرا على نظم الرفاه القومية. ويمكن مراجعة التفسير "المعتدل" للسياسات الاجتماعية، والذى يرى أن الدول الأعضاء تحتفظ بسيطرتها التامة على نظام

الرعاية الاجتماعية فيها.[1] وقد تؤثر الأحكام القضائية التي يصدرها الاتحاد الأوربى تأثيرًا مباشرًا على نصوص الرعاية الاجتماعية فى الدول الأعضاء. فحكم محكمة العدل الأوربية مثلاً، والذى يقضى بوجوب إقرار سن واحدة للتقاعد للجنسين يمثل اعتداء مباشرًا على السياسات القومية. وإن طبق الحكم بأثر رجعى فقد تكون له نتائج مالية كبيرة على بعض البلدان، لولا أن شنت حملات ضغط شرسة من هذه البلدان وحالت دون هذه النتيجة. وأصدرت المحكمة أكثر من ثلاثمئة حكم عن تنسيق السياسات الاجتماعية. ويرى بعض المراقبين ضرورة وجود محكمة رعاية اجتماعية متخصصة تابعة للاتحاد الأوربى نظرًا لكثرة هذه التشريعات. ولتشريعات الاتحاد الأوربى الأهمية الأكبر فى مجالات حقوق العمالة وإجراءات مكافحة التمييز وإمكانية نقل حقوق الضمان الاجتماعى.

على أى هناك خلل هيكلى فى قلب عملية اتخاذ القرار فى الاتحاد الأوربى فيما يتعلق بالنموذج الاجتماعى. وتؤدى السوق الموحدة والعملة الموحدة إلى تغييرات كبرى فى الاقتصادات القومية. وفى منطقة اليورو نقلت السلطات النقدية الرئيسة إلى البنك المركزى. إلا أن الدول الأعضاء تحرص على استقلاليتها فى السياسات المالية والاجتماعية بغيرة شديدة.

هذا الخلل هو ما وُضع لتصحيحه "النهج المفتوح للتنسيق" فى "جدول أعمال لشبونة". ويوصف "النهج المفتوح للتنسيق" فى "تقرير كوك" بأنه عملية «توافق الدول الأعضاء فيها طوعًا على التعاون فى مجالات الكفاءة القومية والاستفادة المثلى من سائر الدول الأعضاء بما يتفق وظروفها القومية الخاصة». ويفترض أن

---

(1) Stephan Leibfried and Paul Pierson, 'Semi-soverein states', in Leibfried and Pierson (eds.), European Social Policy. Washington: Brookings Institution, 1995.

يشكل "الضغط الجمعى" حافزًا للدول الأعضاء المتمردة. ويقر بأن العديد من الدول الأعضاء لم تأخذ الأمر على محمل الجد بدرجة كافية. ويتطرق التقرير للنمــوذج الاجتماعى ويتحدث عن "القضاء على الفقر". كما يشير إلـــى "الاســتدامة البيئيــة" ويتحدث عن الحاجة لـــ «نشر الابتكارات البيئية وبنـــاء القيـــادة فـــى الـــصناعة البيئية».[١] إلا أن قليلاً من توصياته ما تطرق إليها بشكل مباشر. والتركيـــز فيـــه على النمو والعمالة. ويمكن وصف التقرير بأنه "لشبونة منقوصا" بمعنى أنه يطرح التركيز بصفة خاصة على هذين الجانبين، وهو تركيز وافقت عليه المفوضية فيمـــا بعد. أما أطروحة تقرير كوك – بضرورة وجود «المزيد مـــن التـــسمية والفـــضح والتكريم[٢] – فلم توافق عليها. وفى خاتمته يعلن التقرير ما تبقى مـــن مـــشكلات ويقول إن جل ما تحقق من تقدم على "جدول أعمال لشبونة" يتوقف على ما يحدث فى السياقات القومية.

بقبول ما ورد فى تقرير كوك (وأطروحات تقرير ســـابير أيـــضًا) كـــشفت المفوضية النقاب عن "إستراتيجية لشبونة" الجديدة فى فبراير ٢٠٠٥. فالتركيز على النمو الاقتصادى والعمالة تواكبه "شراكة من أجل النمو وفرص العمل" مع خطـــة عمل على مستوى الاتحاد الأوربى وخطط عمل قومية للدول الأعـــضاء. ويجـــب «إدراج لشبونة فى جدل سياسى قومى» على أن يشمل هذا الجدل المواطنين والقادة السياسيين وكبار رجال الأعمال وزعماء الاتحاد. وأثار إعلان وجهة النظر الجديدة ردود فعل عدائية. فبدا لبعض النقاد أن الجوانب الاجتماعية والبيئية مـــن "جـــدول

---

(1) Wim Kok, Facing the Challenge. Report of the High Level Group, November 2004, pp. 9 and 6.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٣.

أعمال لشبونة" تراجعت إلى الدرجة الثانية من الأهمية. ورد خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية على منتقديه بقوله: «لو مرض أحد أبنائى فأنا أركز اهتمامى فيه، لكن هذا لا يعنى أن حبى لإخوته قل». وهو تشبيه طيب ولكن تعوزه الدقة. فصحة "الأبناء" الثلاثة - الاقتصادى والاجتماعى والبيئى - فى حالة الاتحاد الأوربى فى خطر.

فى أوائل ٢٠٠٦، صدر تقرير آخر - تقرير آهو - يركز على البحث والابتكار، وتمخض فى هذه المرة عن قمة "قاعة هامبتون" فى أكتوبر من تلك السنة. وأصدرته مجموعة برئاسة رئيس وزراء فنلنده السابق إسكو آهو. واقترح التقرير عقد "اتفاقية للبحث والابتكار"، وورد فيه أن اقتراحات كوك واستجابة المفوضية لها لن تجدى نفعا. فموارد البحوث والتنمية لن تزيد، ولن تساعد اقتراحاتهم على الحفاظ على النموذج الاجتماعى المقدر له أن يتآكل نتيجة لتناقص الموارد. فلا بد من عقد اتفاقية تركز بشكل أكثر تحديدا على بعض مجالات الابتكار، وتدرك أن هناك قرارات صعبة ينبغى أن تتخذ لتحديد هذه المجالات بدلا من افتراض أن التقدم يمكن تحقيقه برفع القاسم المشترك الأدنى.

يقول تقرير آهو إن نسبة الموارد المالية الهيكلية للاتحاد الأوربى المخصصة للبحث والابتكار يجب زيادتها من ٦ بالمئة كما هى الآن إلى ٢٠ بالمئة. وبالنسبة للدول الأعضاء الجديدة مثلاً قد يسمح مثل هذا الاستثمار بالقفز مراحل عدة فى التنمية الاقتصادية والتقنية. ولا بد من إعطاء الأولوية لعدد من المجالات لا سيما الصحة والطاقة والبيئة والنقل والتخطيط والأمن.(١)

---

(1) Esko Aho, Creating an Innovative Europe: Report of the Independent Expert Group On R&D and Innovation Appointed Following the Hampton Court Summit; at http://europa.eu.int/invest-in-research/.

ما محصلة الجدل المتواصل حول "جدول أعمال لشبونة"؟ نورد فيما يلى الملاحظات والاقتراحات التى قد تمثل إضافة إلى كم الأوراق الضخم الذى أفرزه جدول الأعمال.

أولاً، على صعيد دولى صمد "جدول أعمال لشبونة" أمام اختبار الزمن بعد عشر سنوات من إتمام العمل الأكاديمى الأصلى الذى بلوره. وكما حاولت أن أبين فى مواضع سابقة من هذا الكتاب فإن كثيرًا مما طرح فى لشبونة فى سنة ٢٠٠٠ يتفق وأفضل ما يمارس اليوم. ومع ذلك فالمعايير الموضوعة لتحسين القدرة التنافسية يجب مراجعتها بصورة متصلة، لأن التقديرات أو التوقعات منذ بضع سنوات قد يثبت خطؤها أو خداعها. ومثال على ذلك أن أغلب المحللين التجاريين فى أواخر التسعينيات كانوا يعتقدون أن شركات السياحة ستمثل الصناعة الخدمية الأسرع نموا. والحقيقة أن فرص العمل فى هذا المجال تقلصت إلى درجة كبيرة لأن كثيرًا من الناس يحجزون حاليا عبر شبكة الإنترنت التى لم يكن لها وجود قبل بضع سنوات.

ثانيا، إن مشكلات النهج المفتوح للتنسيق تستمد فى جزء منها من أنه لم يوضع فى سياقه أصلاً. وجاء الاعتراف بهذا الفشل فى التحول الأخير فى إجراءات الاتحاد الأوربى، والمتمثل فى تسليم ملف من كل من الدول الأعضاء. ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت إعادة النظر بعيدة المدى بما يكفى أم لا. فالتقويم بهدف المقارنة أقل فعالية مما قد يبدو لأول وهلة. إذ يمكن للساسة والناخبين أن يقارنوا الأداء الاقتصادى الكلى لبلدان الاتحاد الأوربى كمعدلات النمو أو معدلات البطالة فيها. لكن الأصعب مقارنة السياسات والإصلاحات حيث يتوقف

تأثير أى من عمليات الإصلاح على كم من العوامل يخص أكثرها البلد المعنى دون غيره. ولتقويم التبادل مثلاً بين ارتفاع نسبة العمالة ووجود فرص العمل الوهمية لا بد من توافر معلومات أكثر من مجرد نشر مؤشرات اقتصادية.

ثالثًا، يعد "جدول أعمال لشبونة" مبادرة على مستوى الاتحاد الأوربــى، إلا أن نجاحه أو فشله لن يتأتى من النهج المفتوح للتنسيق حتى لو نجح هــذا التوجــه أكثر مما هو الآن. وسيتوقف على وضع السياسات القومية وعلى الإرادة السياسية القومية. وقد تبرز الحاجة لإصلاح الدولة وليس مجرد المؤشرات الاقتــصادية. ولا بد أن يكون الترقب والأمل جزءًا من "الإستراتيجية"، بل ربما كانت هناك تدخلات مفيدة أخرى لا بد منها. والنهج المفتوح للتنسيق عملية من أعلى لأسفل. وقد يُطلب من الدول الأعضاء مقارنة تجاربها والتعلم من بعضها الــبعض بطريقــة "أفقيــة" مباشرة، لا من حيث السياسات وحدها، بل من ناحية تخطى الحــواجز الــسياسية أيضا. ويمكن تشجيع المبادرات المشتركة والركون إلى موارد المفوضية إضــافة إلى التنظيم محليًا.

رابعا، كما يقول الباحث الاقتصادى الفرنسى جان بيزانتــى فيــرى هنــاك إصلاحات يجب أن تتركز فى منطقة اليورو لأن بلدانها لها بعــض الاحتياجــات الخاصة المشتركة.[1] فحيثما وجد اتحاد نقدى فالبلد الذى يُــصلح أســواق العمــل ويخفض معدل البطالة فيه مثلاً يمارس تأثيرًا متوسط المدى علــى بلــد غيــره لا يفعل. فنتيجة للإصلاحات فى البلد س ينخفض إجمالى معــدل العمالــة الهيكليــة ويرتفع إجمالى الإنتاجية، ما يحد من التضخم فى كلتا الحــالتين. ويمكــن للبنــك المركزى نتيجة لذلك أن يخفض نسب الفائدة، ما ينعش الطلب الداخلى فى البلد س

(1) Jean Pisanti-Ferry, 'What is wrong with Lisbon?'; at www.bruegel.org/doc_pdf_47.

وكذلك فى البلد ص الذى لم يجر إصلاحات بعد. وبالنسبة للبلد س خفض نسبة الفائدة أقل مما كانت لو كانت لكل منهما سيطرة على نسب الفائدة فيها؛ والعكس صحيح بالنسبة للبلد ص. ولنفرض أن حكومات أخرى غير ص ترددت فى إجراء إصلاحات فى وضع تفرض الإصلاحات فيه تكاليف متوسطة الأمد من أجل مكاسب طويلة الأمد، كما تفعل دائمًا. هنا يمكن اللجوء للسياسات الاقتصادية الكلية. وما يمكن لسياسة كهذه أن تعمله هو أن تغير توزيع التكاليف والمميزات من خلال تسهيل الاقتراب من توازن جديد. وبالتالى يمكن لها أن تجعل الإصلاحات أقل كلفة على المدى القصير وتمكن الساسة المحليين من اتخاذ قرارات إصلاحية. ولا يمكن للسياسة النقدية داخل اتحاد نقدى إلا أن تدعم جهود الإصلاح فى حكومة ما بالقدر الذى تسهم به فى الأداء الكلى. وأية حكومة تعمل منفردة، لا سيما حين تكون هناك قيود كارتفاع المديونية، يقل حافز الإصلاح. وفى غياب تنسيق الجهود من أجل الإصلاح فإن هذا الوضع يفضى إلى جمود تتوقف فيه أية حكومة عن إجراء الإصلاحات اللازمة.

خامسًا، "جدول أعمال لشبونة" لديه الآن شعور باللحاق بالركب، فالغرض منه فى المقام الأول مساعدة الاتحاد الأوربى على محاكاة بعض مما حققه الاقتصاد الأمريكى من إنجازات، قد يتصف بالطموح إلا أن ثم شعورًا بأنه يراهن على نقاط ضعف أوربا لا على نقاط قوتها. ونموذجها الاجتماعى وسجلها البيئى اثنان من نقاط القوة هذه، ولو فى سياق اقتصاد قوى فقط. وإن أمكن إجراء الإصلاحات فى البلدان التى تحتاجها وفى الاتجاهات الصحيحة فعلى الاتحاد الأوربى أن يتطلع للتقدم إلى ما هو أبعد مما بلغه كبار منافسيه. وبلدان الاتحاد الأوربى متقدمة على بقية بلدان العالم فى السياسات البيئية. وهناك أهداف أخرى ظهرت فيما يتصل بقضايا البيئة أكثر مما يتصل بالعدل الاجتماعى، وذلك للدور القيادى الذى لعبه

الاتحاد الأوربى فى دعم كيوتو (مع أن أهداف كيوتو ثبتت صعوبة تحقيقها؛ ولم يشرع حاليًا فى الحد من الانبعاثات إلا خمس من دول الاتحاد الأوربى). وفى الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢ حافظت كل دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية على معدل الطاقة فيها أو خفضتها. وأثبتت الحالة الأيرلندية، حيث واكبت النمو الاقتصادى الكبير تحسينات فى معدلات الطاقة أن البلدان التى تبدأ من قاعدة اقتصادية منخفضة لا تضطر بالضرورة لالتهام الطاقة حتى تلحق بنظيراتها الأكثر تقدمًا. وهذا مثال مهم حين النظر فى ارتفاع مستويات النمو فى الدول الأعضاء الجديدة. ومع ذلك فالسياسات البيئية يجب ربطها بصورة أوثق بالخطط الاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى القومى أو مستوى الاتحاد الأوربى كما سبقت الإشارة. فتركيز فكر الاتحاد الأوربى على "الإقصاء الاجتماعى" لا يمس خطط تغيير نمط الحياة حاليًا فى بؤرة الإصلاح الاجتماعى.

ونختم بأننا بحاجة لا للحد الأدنى من لشبونة، بل للحد الأقصى منها.(١) فلم يكن "جدول أعمال لشبونة" مقنعًا بما يكفى فى مجالين أساسيين: العدل الاجتماعى والبيئة. فيما يتعلق بالأول نحن بحاجة للتغلب على قطبية تعسة انتابت جهود الإصلاح على المستويين الأوربى والقومى على السواء (كما سبقت الإشارة). ويرى أنصار العدل الاجتماعى أن عليهم أن يعرقلوا جهود مساعدة الدول الأضعف أداءً حتى تحسن قدرتها التنافسية، وتخلق المزيد من فرص العمل. ولا تقنعهم الإشارات إلى الحد من الإقصاء الاجتماعى من جانب دعاة الإصلاح ويخشون من

---

(١) أدين بهذه الفكرة لحواراتى مع كل من روجر ليدل وباتريك دياموند. انظر مقاليهما فى:
Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.

تغول "نموذج أنجلو سكسونى" يحرص على الأسواق ولا يهمه العدل الاجتماعى فى أوربا.

لا بد من التركيز (كما حاولت أن أفعل فى هذا الكتاب) على أن الإصلاحات على طريقة لشبونة تعزز العدل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية ولا تجور عليهما. وهذه مقولة لا ينبغى أن تظل مجرد مقولة مجردة، بل لا بد من دعمها بأدلة دامغة. ويجب تحديد التعديلات اللازمة. وإن كان فيها خاسرون فلا بد من الإشارة إلى ذلك وتحليل ما يمكن عمله لتحسين أنصبتهم فيها.

يعد "صندوق التكيف العالمى" على الأقل خطوة فى الاتجاه الصحيح. وهناك فكرة مماثلة اقترحت فى "تقرير سابير". وأقرت الفكرة رسميا فى اجتماع المجلس الأوربى فى ديسمبر ٢٠٠٥، وحظيت بالدعم عقب تصويت كل من فرنسا وهولنده بالرفض، حيث لعب القلق على احتمال فقدان فرص عمل دورا مهما فى هذه النتيجة. وسيقتصر الصندوق على موازنة قدرها خمسمئة مليون يورو فى السنة. وستتمكن الدول الأعضاء من الاعتماد على الموارد المقدمة لإتاحة إعادة التدريب وإعانات البحث عن عمل للعمال ممن يستغنى عنهم نتيجة لـ "تغييرات هيكلية كبرى فى أنماط التجارة العالمية". ووضعت معايير صارمة لضمان ألا يستغل المستفيدون المال فى دعم صناعات فاشلة. وينم وجود الصندوق عن أن الاتحاد الأوربى "حريص" على مصير المتضررين من التحول الاقتصادى. ولكنها لا تزيد عن بادرة نظرا لضعف الموارد المتاحة.

كان يفترض فى إعادة النظر فى الموازنة الخاصة، والتى وعد بإجرائها فى ٢٠٠٨ أن تستخدم لضمان إحداث تغيير فعلى فى توزيع الموارد. ولو أن الأمور لا تبشر بخير نظرا للتعنت القومى. وأشار تقريرا سابير وآهو إلى المطلوب.

لموازنة الاتحاد الأوربى يجب أن تتحول عن الزراعة وتوجه إلى خطط تدعم النمو مع تركيز خاص على الابتكار. وحتى فى ظل الإصلاحات الأخيرة تعتبر "السياسة الزراعية المشتركة" مفارقة كبرى (حتى فى نظر المراقبين غير المكترثين)، إذ ينفق أكثر من ٤٠ بالمئة من الموازنة على ٢-٣ بالمئة من عمال الاتحاد الأوربى.

الفوارق الإقليمية

يتطرق "جدول أعمال لشبونة" بشكل مباشر لمسألة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الأعضاء وبين المناطق، وهى من أولى اهتمامات "المجموعة الاقتصادية الأوربية" والاتحاد الأوربى منذ أيامه الأولى. ولطالما دار الحديث عن "التكافل" و"التقارب" باعتبارهما هدفين على الصعيد الأوربى ككل. ونصت "معاهدة روما" على أن التقدم الناجح للاتحاد الأوربى لن يتحقق إلا بـ "تخفيف حدة التخلف فى المناطق الأقل حظًا". وإذا كان التقارب يقدم أحيانًا باعتباره عملية بسيطة تقترب بمقتضاها الدول الأعضاء الفقيرة من الدول الأغنى فإن الأمور أعقد من ذلك. وما أن أنشئ الاتحاد الأوربى وبدأ فى التوسع ظهرت ديناميات جديدة داخل الدول وعبر الحدود.

ربما كان هناك تضارب فى أهداف التقارب والتكافل نفسها. فالتقارب معناه عملية تكامل اقتصادى كلى، فى حين أن التكافل يعنى رفع مستويات المعيشة فى الدول والمناطق الأفقر حتى تقترب من نظيراتها الأغنى. ولزيادة التقارب قد يتعين على الدول أن تضع سياسات تهدد التكافل. إذ قد تضطر لخفض الدعم داخل حدودها، ما قد يؤدى بدوره لتوسيع الفوارق الموجودة أصلاً فى الدخل أو الثروة.

مر الاتحاد الأوربى بستة توسعات متتالية. وارتفع مستوى الفوارق الاقتصادية سواء بين الدول أو المناطق مع كل هذه التوسعات، وكان الاستثناء فى سنة ١٩٩٥ مع ضم النمسا وفنلنده والسويد. وعقب كل توسع وقبل آخر توسع فى سنة ٢٠٠٤ بدأت الفوارق الاقتصادية فى الانخفاض بشكل سريع. ولم ترتفع مستويات الفارق إلا بين الدول الأعضاء الست الأصلية، ولكن لسبب وجيه هو إعادة توحيد ألمانيا حيث كانت ألمانيا الشرقية أفقر كثيرًا من الغربية.(١)

من الدول الأربع الأفقر بين دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية قبل الثمانينيات كانت أيرلنده الأفضل أداءً. فمن معدل إجمالى ناتج محلى للفرد نسبته ٥٦ بالمئة من متوسط الاتحاد الأوربى فى سنة ١٩٧٣ انتقلت البلاد إلى ١١٠ بالمئة من هذا المتوسط فى ٢٠٠٢. وكان معدل البرتغال أيضا ٥٦ بالمئة من المتوسط لدى انضمامها فى ١٩٨٥، ولكنها لم تصل إلا إلى نسبة ٧٢ بالمئة فى ٢٠٠٢. وحققت إسبانيا تقدما كبيرًا سياسيًا إلا أن تقدمها الاقتصادى كان أقل نسبيًا؛ إذ انتقلت من ٧٤ بالمئة من متوسط إجمالى الناتج المحلى للاتحاد الأوربى فى ١٩٨٥ إلى ٧٧ بالمئة فى ٢٠٠٢. ومع ذلك فالفجوة بين المناطق الأغنى والأفقر فى الاتحاد الأوربى اتسعت فى الثلاثين سنة الماضية. فالمنطقة الأقل ثراء فى ١٩٧٧ كانت أفقر بأربع مرات من المنطقة الأغنى. وفى سنة ١٩٩٦ كانت أفقر بخمس مرات. ومن الأرقام الأكثر دلالة النسبة الكلية. ففيما بين ١٩٧٧ و١٩٩٦ لم يطرأ إلا تغير طفيف نسبيًا على دخل الفرد فى المناطق الخمس الأكثر حرمانًا فى الاتحاد الأوربى. ففى ١٩٧٧ كانت ٤٤,٥ بالمئة من متوسط الاتحاد الأوربى؛ وفى

---

(1) Carol M. Glenn, 'Regional convergence and regional policy in the European Union', Valdosta State University, GA, June 2000. www.eu-center.org/research/working%20paper/39.carol.m.glen.doc.

١٩٩٦ كانت ٤٤,٧ بالمئة من ذلك المتوسط. في حين زاد دخل المناطق الخمس الأغنى من ٢٠٦ بالمئة من متوسط الاتحاد الأوربى فى سنة ١٩٧٧ إلى ٢٢٤ بالمئة فى سنة ١٩٩٦.

المناطق الأفقر لا نجدها دائما فى البلاد الأفقر؛ ولا المناطق الأغنى فى الدول الأغنى. فالتمدد الإقليمى فى بعض البلدان كبير. والمنطقة الأغنى فى الاتحاد الأوربى فى ألمانيا. إلا أن المناطق الفقيرة فيها أفقر من أغلب المناطق الأخرى فى الاتحاد كله بما فى ذلك بعض مناطق إسبانيا والبرتغال واليونان. وألمانيا بلد به قدر لا بأس به من المساواة من ناحية توزيع دخل الفرد. ومع ذلك فالفارق فى الدخل بين المناطق الأغنى والأفقر فى ألمانيا هو الأعلى فى بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية.

أدى ضم عشر دول جديدة لعضوية الاتحاد الأوربى فى سنة ٢٠٠٤ إلى رفع الفوارق الإقليمية إلى حد كبير. فحوالى ٩٢ بالمئة من سكان الدول الأعضاء الجديدة يعيشون فى مناطق يقدر إجمالى الناتج المحلى للفرد بأقل من ٧٦ بالمئة من متوسطه فى دول الاتحاد الأوربى الخمس والعشرين. و٦٦ بالمئة فى مناطق يقل فيها عن ٥٠ بالمئة من المتوسط.[١] وإجمالى الناتج المحلى للفرد فى بلغاريا ورومانيا يقل عن ٣٠ بالمئة من متوسطه فى دول الاتحاد الخمس والعشرين. وحين تنضم هاتان الدولتان للاتحاد فى ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨ سيزيد تعداد من يعيشون فى مناطق يقل فيها الدخل عن ٧٥ بالمئة من متوسطه فى الاتحاد الأوربى عن

---

(1) European Union, 'Third Report on Economic and Social Cohesion (Executive Summary)', p. iv; at www.northsea.org/nsc/documents/eu_policies_beyond_2006/ cohesion3_summary_en.pdf.

ضعف العدد الحالى. فيزيد من ٧٣ مليون نسمة إلى حوالى ١٥٣ مليونا. كما سيتضاعف الفارق بين متوسط الاتحاد الأوربى ومتوسط إجمالى الناتج المحلى للفرد، فيرتفع من حوالى ٣٠ بالمئة أقل من المتوسط إلى ٦٠ بالمئة أقل من المتوسط.

تمثل الصناديق الهيكلية وصناديق التكافل المورد العام الرئيس المتوفر للإعانة على خفض الفوارق بين الدول والمناطق. وصندوق التكافل استحدث فى سنة ١٩٩٣، للمساعدة على رفع التنمية الاقتصادية فى بلدان الاتحاد الأوربى الأفقر. فالبلدان التى يقل فيها إجمالى الناتج المحلى عن ٩٠ بالمئة من متوسطه فى الاتحاد الأوربى تؤهل للمعونات. وتضيف التحويلات من الصناديق الهيكلية وصناديق التكافل حوالى ٣ بالمئة إلى الاستثمار فى إسبانيا و٨-٩ بالمئة فى اليونان والبرتغال. وهى تسهم بحوالى ٤ بالمئة فيما كان يعرف بألمانيا الشرقية، و٧ بالمئة إلى جنوب إيطاليا. وهذه الإعانات تضاف إليها قروض من "مصرف الاستثمار الأوربى" – بإجمالى ٢٠ مليار يورو فى ٢٠٠٢. وتسهم هذه الإعانات المتنوعة فى التنمية الاقتصادية فى كل من المناطق والدول على السواء. فكان إجمالى الناتج المحلى فى إسبانيا فى سنة ١٩٩٩ أعلى بنسبة ١,٥ بالمئة مما كان سيكون عليه لولا هذا التدخل. وتصل هذه النسبة فى أيرلنده إلى ٣ بالمئة وفى البرتغال ٤,٥ بالمئة.

لم يتمش التوسع إلى خمسة وعشرين عضوا مع الإسهامات فى الموازنة من الدول الأعضاء القدامى. لذا فإن عدد المناطق المؤهلة للإعانة قل، وزاد توجيه الإعانات الهيكلية إلى المناطق الأفقر. إلا أن هذا التحول قد يعنى أن خفض الفوارق بين المناطق سيزداد صعوبة فى تحقيقه. وما سبب عمق الفوارق الواضح

بين المناطق؟ قد يرجع ذلك إلى ضآلة الإعانات نسبيًا، حيث لا تزيد الإعانات الهيكلية عن نصف بالمئة من إجمالى الناتج المحلى فى الاتحاد الأوربى. وللسياسات المتبعة داخل البلدان تأثير محتمل وفعلى أكبر، ولا تساعد دائمًا على خفض الفوارق بين المناطق. فهناك دراسة تشمل دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة الأساسية مثلاً توصلت إلى أن بعض السياسات القومية الأساسية موجهة لزيادة القدرة التنافسية – كتلك المخصصة للبحث والتنمية – أعيد توجيهها لمناطق أغنى فى بلدانها. وكلما زادت المنطقة ثراء زادت النفقات الحكومية على البحث والتطوير فيها؛ وكلما ازدادت فقرًا قل الإنفاق. وبما أن القصد من هذه الاستثمارات حث النمو الاقتصادى فالأرجح أن تكون النتيجة زيادة الفوارق الإقليمية الموجودة أصلاً.(١)

إن المناطق الفقيرة فقيرة لأسباب شتى. فهى فى الدول الأغنى مناطق اضمحلال صناعى، تعبيرات مرئية عن انحسار التصنيع وصعود الاقتصاد المعرفى/الخدمى. وهذا الانحسار يصحبه فى الغالب تخريب حضرى؛ ففى بعض مناطق شمال المملكة المتحدة مثلاً فقدت العقارات فى بعض الشوارع أو الأحياء الصغيرة قيمتها فلم تعد تصلح لأى غرض. أما فى بلدان الشمال فالمناطق الفقيرة ريفية، وتتكون من مناطق يتناثر سكانها القلائل فى نقاط مناخية قاسية. وفى شمال إيطاليا تقع المناطق الفقيرة بين الحضر والريف، وسبب فقرها غياب التنمية الاقتصادية مقترنًا بعصبية عائلية تقليدية. وتتضح هذه الاختلافات فى توزيع الإعانات الهيكلية، ولكن نظرًا لضخامة المشكلات والطبيعة المتناثرة للموارد فإن

---

(1) Luc Soete, 'A knowledge economy paradigm and its consequences', in Anthony Giddens, Patrick Diamond and Roger Liddle (eds.), Global Europe, Social Europe. Cambridge: Polity, 2006.

تأثيرها محدود بالضرورة. ومن بين كل المناطق فى الاتحاد الأوربى يبدو جنوب إيطاليا عصيًا على التغيير. وفى سنة ٢٠٠٢، لم تزدِ نسبة العاملين بين السكان من ١٨ إلى ٦٥ عن ٤٣ بالمئة، وهى النسبة الأدنى لا فى بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية وحسب، بل فى بلدانه الخمسة والعشرين جميعًا.

إن الفروق الكبيرة فى مستوى الدخل بين الدول والمناطق تعنى أن بعض الأفكار التى تقدم أحيانًا لرفع درجة المساواة فى أنحاء الاتحاد الأوربى – كالحد الأدنى للأجور على مستوى أوربا كلها – (كما بينا فى الفصل الأول) محكوم عليها بالفشل. واقترح البعض حساب حد أدنى أوربى للدخل فى كل دولة عضو.[1] إلا أن اقتراحا كهذا لا يعد حدًا أدنى حقيقيًا للأجور بأى شكل نظرًا لاتساع الفروق. وفرض حد أدنى عام للأجور سيعد تجاهلاً للفروق المؤسسية الهائلة بين البلدان وللاختلاف فى طبيعة اقتصاد كل منها؛ وسيؤدى لتفاقم الوضع الإقليمى لأن فرض سياسة عامة على الجميع دون مراعاة الفروق يأتى بنتائج عكسية.

ماذا يمكن أن نستنتج من الاعتبارات المذكورة؟ أولاً، يجب على واضعى السياسات سواء داخل الدول أو على المستوى الأوربى أن يولوا مزيدًا من الاهتمام للاتحاد الأوربى نفسه باعتباره مصدرًا للتنوع الاقتصادى. فليست السياسات على مستوى الاتحاد الأوربى كإنشاء "السوق الموحدة" وحدها التى يمكن أن تؤثر على أهداف العدل الاجتماعى داخل الدول وفيما بين المناطق؛ بل التفاعل بين السياسات والتغيير الاجتماعى-الاقتصادى أيضًا. فالاتحاد الأوربى ليس دولة؛ ولا هو مجرد منطقة تجارة حرة. وهويته تثير الجدل، لأنها فى حالة تجريب مستمر. لكن هذا

---

(1) Dominique Strauss-Kahn, A Sustainable Project for Tomorrow's Europe. Project presented to Romano Prodi, 2004.

الوضع يعنى أن ديناميتاته باعتباره نظاما ليست مفهومة جيدًا، لأنها لا توازى بالضرورة ديناميات الدول القومية. فالمناطق مثلاً لم تعد مجرد أجزاء من دول، بل من كيان فوق- قومى.

وعلى المستوى الوحدوى الأوربى هناك صلات بينية بين أنماط الحياة المتغيرة والفوارق فى المستويات. فمستويات الدخل الآخذة فى الارتفاع مثلاً يسرت السفر للخارج إضافة إلى التسهيلات المترتبة على اتفاقيات شنغن، التى ألغت السيطرة الحدودية بين الدول الموقعة عليها (خمسة عشر بلدًا منها النرويج وأيسلنده من خارج الاتحاد الأوربى). وسمحت تشريعات مكافحة الاحتكار فى الاتحاد الأوربى وخصخصة شركات الطيران فى كل دولة بتدنى أسعار الطيران داخل أوربا وفى العالم. ومن النتائج التى ترتبت على ذلك فى المملكة المتحدة إفقار البلدات الساحلية. فالبلدات التى كانت غنية نسبيا فى الستينيات، ومنها هاستنغز وبرودستيرز على الساحل الجنوبى الإنجليزى أصبحت من البلدات الأفقر فى البلاد. وتحول عنها من كانوا يقصدونها لقضاء عطلاتهم ومعظمهم من الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأدنى، وأصبحوا يقصدون إسبانيا أو البرتغال أو اليونان. وفى الوقت نفسه بدأت المنتجعات فى تلك البلدان تعرف الثراء بعد أن كانت فقيرة. هذه البلدات الساحلية التى تحولت إلى الفقر بامتداداتها الداخلية أصعب فى إحيائها من المناطق الصناعية، وذلك لقلة رصيدها من المهارات القابلة للتحول. فهى بمعنى من المعانى تحركت فى اتجاه عكس اتجاه أغلب المناطق الأخرى. فهى كانت فى الاقتصاد الخدمى فعليا، إلا أن الخدمات التى تقدمها بطلت وتغيرت.

ثانيا، على المستويين الأوربى والقومى علينا أن نتذكر أن الفقر ظاهرة متعددة الأشكال، وليست ظاهرة بسيطة أو موحدة كما يتضح من المثال الذى أشرنا

إليه لتونا. وكما فى حالة افتقار الأفراد فالتركيز على المناطق الفقيرة دون غيرها لا يجدى. وبعض السياسات قد تركز على التأثيرات الواردة من خارج تلك المناطق، فى حين قد تركز غيرها على ديناميااتها الصغرى. وهناك حاجة ملحة لتوجه جديد على المستويين الاتحادى الأوربى والقومى نظرا لعدم تحقيق تقدم يذكر فى الحد من الفوارق بين المناطق الفقيرة والغنية. وجزء من المشكلة أننا نفتقر إلى المواد البحثية. فدراسة الفرد والفقر المحلى تبدلت بمجرد توافر المتتاليات الزمنية والبيانات الدولية؛ ولا وجود لبيانات كهذه على مستوى الاتحاد الأوربى.

وهناك استنتاج ثالث، هو أن استخدام الإعانات الهيكلية يجب أن يرتبط بالحكم الرشيد. ففى البلدان الأقل تقدما أثبتت الخبرة الطويلة أن أموالاً طائلة يمكن استيعابها دون حدوث أى تغيير ملموس. وبدون حدوث تحسن فى الحكم لن يكون لأية إعانات أو استثمارات خارجية أى أثر، وهو ما حدث فى جنوب إيطاليا. والحكم الرشيد ليس معناه قيادة سياسية رشيدة غير فاسدة وحسب؛ بل معناه أيضا مجتمع مدنى نشط، أى هيئات قطاع ثالث نشطة وفعالة. ويصدق هذا على المناطق أيضا وعلى المدن وما تحوى من تقسيمات فرعية. ومن الأمثلة الدالة نجاح بعض المناطق ذات الحكم الذاتى فى إسبانيا، والتى أنشأ بعضها كيانات إقليمية لم يكن لها وجود من قبل. فتقدير الذات لا تقتصر أهميته على الفرد. فالأقاليم والمحليات التى تفخر بهوياتها يمكن أن تحدث تغييرا وأن ترقى بنفسها من الخارج فى آن.

والحكم الرشيد حاسم فى اختراق دوائر الانتفاع الإقليمية التى قد تنشأ بدونه. ومع أن هناك مخاوف من الإغراق الاجتماعى فإن الاستثمار الأجنبى المباشر يذهب إلى الدول والمناطق الأغنى لا الأفقر. فأيرلنده زادت ثراء عما كانت من قبل بفضل الاستثمارات الأجنبية التى اجتذبت؛ ولا تزال الاستثمارات تتدفق عليها.

وفى ١٩٩٩-٢٠٠١، شكل تدفق الاستثمارات حوالى ٢١ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى فى أيرلنده، ذلك البلد صاحب ثانى أعلى إجمالى ناتج محلى للفرد فى الاتحاد الأوربى، فى مقابل ١٥ بالمئة للدنمارك و١٣ بالمئة لهولنده. والبلدان التى لا تقبل عليها الاستثمارات هى البلدان الأفقر: إسبانيا (١,٥ بالمئة) وإيطاليا (١ بالمئة) واليونان (أقل من ١ بالمئة).[١]

وثم نمط مماثل بين المناطق. فالاستثمارات الأقل تذهب حاليًا إلى المناطق الأكثر احتياجًا لاستثمارات مباشرة. فألمانيا الشرقية سابقًا - إذا استثنينا برلين - تلقت ما لا يزيد عن ٢ بالمئة من إجمالى ما تدفق على ألمانيا من استثمارات بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠. وفى إيطاليا نجد أن ما تدفق على الجنوب أقل من ٤ بالمئة (من إجمالى استثمارات هزيل أصلاً). إلا أن هذا الوضع تغير جزئيًا فى حالة الدول الأعضاء الجديدة.

الابتكار والبحث والتطوير

يجب أن يحدونا الأمل فى أن تتمكن بعض المناطق الفقيرة - كالدول "المتخلفة" - من القفز مباشرة إلى القطاعات المتقدمة من الاقتصاد المعرفى/الخدمى. ولكى يحدث هذا فهى بحاجة لاستثمارات لا يستهان بها فى تقنية المعلومات وفى التعليم. ويركز "جدول أعمال لشبونة" بشدة على التعليم، ولا سيما التعليم العالى إلى جانب البحث والتطوير فى خطته لإحياء أوربا اقتصاديًا. وتواصل المراجعة النصف سنوية للإستراتيجية الحديث بقوة عن "المعرفة

---

(١) انظر Pervez Ghauri and Lars Oxelheim, European Union and the Race for Foreign Direct Investment in Europe. London: Elsevier, 2006.

والابتكار - محركى النمو المستدام". وكما الحال فى أماكن أخرى فالأهداف الرسمية لم تتحقق بعد. ويفترض فى موازنات البحث والتطوير فى الاتحاد الأوربى أن تصل إلى ٣ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى بحلول سنة ٢٠١٠. ويفترض فى نفقات بحوث الاستثمار وتنميته أن ترتفع إلى ثلثى إجمالى الاستثمارات كما هو الحال فى الولايات المتحدة؛ وكلاهما أبعد ما يكون عن ذلك فى الوقت الراهن.

يشير النقاد إلى أن وضع أهداف بالنسب المئوية أمر مشكوك فيه.[1] فهدف الثلاثة بالمئة يتكون من ١ بالمئة تسهم بها الدولة و٢ بالمئة يسهم بها القطاع الخاص الصناعى. والشريحة التى يفترض أن تتسع هى تلك التى ليس للحكومات أى تحكم مباشر فيها. والأهداف ليست محددة النتائج. فلماذا تهتم الشركات بزيادة الإنفاق النسبى على البحث والتطوير لذاتهما؟ وإن وضعت استثمارات جديدة فلأنها تعتقد أن التقدم العلمى يساعدها على تحسين الأداء. ولكن إن استطاعت فستطبق على البحث والتطوير الفكر الاقتصادى نفسه الذى تطبقه على سائر مجالات نشاطها. وستخفض الإنفاق على البحث والتطوير قدر المستطاع لخفض التكاليف، وقد تستعين بشركات صغيرة عالية المستوى.

إن هدف الثلاثة بالمئة القائم على المقارنة بالولايات المتحدة لا يأخذ فى الحسبان الاختلافات الاقتصادية بين أمريكا والاتحاد الأوربى. فنظم الأرباح والضرائب على الدخل فى الولايات المتحدة تختلف عنها فى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى بتشريعاتها وحوافزها المختلفة. كما أن بعض البحوث المطبقة فى مجال

---

(1) Soete, 'A knowledge economy paradigm'.

الأعمال فى الولايات المتحدة تمولها الدولة، ولا سيما البحوث والتنمية التى يمكن أن تكون لها نتائج عسكرية.

ولدينا أسباب أخرى أيضا لتحفظاتنا على تفسير لشبونة للبحث والتنمية فى صلتهما بالاقتصاد المعرفى/الخدمى. يرى لوك سويت أن الصلة بين البحث والابتكار والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية تتغير مع نضج الاقتصاد المعرفى/الخدمى.[١] فالبحث والتطوير من الطراز القديم لم يعد ذا صلة كما كان، ولم يعد من المهم إنتاج البحث والتطوير ذاتيا. وتغيرت طريقة فهم عمليات الابتكار تغيرًا كبيرًا فى السنوات الأخيرة. ومع أن موقف لشبونة من البحث والتطوير يطرح باعتباره راديكاليا فهو يجسد توجهًا يثير التساؤل. يقوم هذا التوجه على نموذج صناعى يقدم حوافز للشركات لكى تستثمر فى تطوير قوتها العاملة داخليا وتفترض وجود صلة وثيقة بين الشركات والجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالى.

لذا يركز النقاش على الجوانب التقنية من إيجاد المعرفة ونقص العلماء والمهندسين والحاجة لتكامل أوربى فى البحث. وقد تكون هذه أهدافا محمودة إلا أن سويت يرى أنها تفتقد أنواعا أساسية من "المعرفة" يحتاجها الاقتصاد المعرفى/الخدمى. فالمعرفة فى الاقتصاد الجديد علمية وتقنية فى جزء منها كما يبين تأثير تقنية المعلومات نفسه. لكن الأهم من ذلك الإبداع واختبار الأفكار الجديدة وفتح أسواق جديدة وفقا لتغير أنماط الطلب. فليس ثم شىء تقنى خاص مثلاً فى نجاح "ستاربكس"؛[٢] فهى إما تظهر الطعم الكامن أو تعمل على تطوير ذلك الطعم، أو بعض من كليهما. وكثير من المشروعات الناجحة أو الخدمات الجديدة تقوم على التقنية بصورة ما، لكن التقنية نادرًا ما تشكل قوة الدفع الوحيدة

(١) المرجع نفسه.

(٢) شركة أمريكية تنتج البن وتسوقه وتدير سلسلة كبرى من المقاهى. (المترجم)

لنجاحها السوقى. فأجهزة آيبود تعتمد على تقدم تقنى كبير إلا أنها أوجدت سوقًا جديدة بسبب جاذبيتها الشكلية وتصميمها البارع وتسويقها الفعال.

هناك نقطة اتصال كبرى هنا بتنشيط سياسة سوق العمل. فإنتاج "المعرفة" يتم فى شبكات قد تكون موزعة على مسافات بعيدة لا فى شركات متسلسلة. وربما كانت أسواق العمل الفنية والإعلامية هى بشائر المستقبل بقدر ما هى بشائر لأسواق المهن العلمية والتقنية التقليدية كما يرى جونتر شميت.(١) ومعظم العاملين الفنيين والمبدعين ينخرطون فى شبكات متناثرة وليسوا فى علاقات عمل تابعة. وليس للأقدمية فيها إلا دور ضئيل، ودفع الأجور حسب ساعات عمل ثابتة يعد أقل أهمية من عقد العمل التقليدى. وإذا كانت المهن التقليدية تتطلب مهارات ثابتة ومحددة فإن المهن الأحدث والقائمة على المعرفة تتسم بقدر من السيولة أكبر. ويبدو أن هناك شهية لا تنتهى للجدة والأصالة تقود الابتكار إلى جانب تحولات فى الذوق. وهذا الابتكار بدوره لا يمشى على خط مستقيم، بل يقوده الخروج على الطرق التقليدية للعمل.

إن الاقتصاد الخلاق فى الولايات المتحدة نما بعشرين مليون فرصة عمل منذ أواخر الثمانينيات؛ وهو ما يفسر قدرًا كبيرًا من نجاح أمريكا الاقتصادى. ويمثل الاقتصاد الخلاق حاليا حوالى نصف إجمالى الرواتب. وتنتج صناعة الترفيه ضعف فرص العمل التى تخلقها الهندسة. ونظرًا لنقص العمالة فإن الشركات تعمل على تحديث مهارات عامليها ورفع العوائق التى تحول دون تطوير مهارات عمالها

---

(1) Schmid, 'Towards a theory of transitional labout markets', in Bernard Gazier and Günther Schmid (eds.), The Dynamics of Full Employment: Social Integration Through Transitional Labour Markets. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2002.

من ذوى المهارات المنخفضة. ومن الأمثلة على ذلك "بست باى"، وهى شركة بيع الإلكترونيات بالتجزئة. فالخطط التى تسمح بتحصيل المهارات تسمح للعاملين فيها بالتقدم بسرعة من خدمة المستهلك فى المتجر إلى مناصب الإدارة.

وهناك جانب آخر. فإلى أى مدى علينا أن نعتمد على البحث والتطوير المحدد خصيصًا لمحيط أوربى؟ فليس هناك ما يثبت أن نسب البحث والتطوير القومية أو فى الاتحاد الأوربى لها أية قيمة بالنسبة للأداء الاقتصادى.(١) ومع إيجاد الشركات لتقسيمات عمل دولية أكثر تعقيدًا يزداد تدفق البحث والتطوير وسائر مصادر الأفكار الجديدة من أنحاء العالم. وستنظر الشركات إلى استثماراتها لا من منظور محلى، بل من منظور عالمى.

ومن المهم محليًا توافر خبرة استغلال الابتكار؛ فالاستثمار فى العلم والتقنية وسائر مصادر الابتكار مهم دون شك. لكن القدرة على حسن استغلال التطورات العلمية والتقنية قد لا تقل أهمية عن إبداعها. كما أن دورات المنتَج سواء فى السلع أو الخدمات تصبح أقصر مما كانت نظرا لشدة التنافس على نطاق عالمى.

كان النظام القديم يقوم على قسمة بسيطة بين من ينتجون المعرفة ومن يطبقونها فى سياقات تجارية – معامل البحث والتطوير والجامعات من ناحية، والشركات من ناحية أخرى. وحافز منتجى المعرفة إذا نظر إليه من هذا المنظور ليس إنتاج أفكار جديدة أو التوصل لنتائج جديدة، بل تقديم مخرجات يمكن تنفيذها عمليًا بسرعة معقولة. وهذه الأنماط تصلح فى المجالات الصناعية كصناعات السلع الاستهلاكية الكيماوية والصيدلية والإلكترونية، ولكنها لا تصلح فى القطاعات الخدمية الناشئة. وتتوقف مكاسب الكفاءة أو فتح أسواق جديدة على إنشاء شبكات

---

(1) Soete, 'A knowledge economy paradigm'.

مرنة، وعلى دمج التقنية فى أشكال أخرى من الإبداع. وفى مجالات البحث ذات الصلة بالنجاح الاقتصادى فى تقديم الخدمات قد يأتى النجاح من التوصل عالميًا لمصادر المعرفة وإيجاد معايير مشتركة ونشر المنتجات الجديدة فى الدول النامية. ويشكل البحث فى تقنيات توفير الطاقة ومواردها لمكافحة التغير المناخى مثالاً شديد الوضوح.

اقترحت المفوضية مؤخرًا أن الإنفاق على البحث والتطوير فى بلدان الاتحاد الأوربى قد لا يرتفع فى ظل التوجهات الراهنة إلا إلى ٢,٢ بالمئة بحلول سنة ٢٠١٠. وترفع الصين استثماراتها فى البحث والتطوير بمعدلات عالية وقد تلحق بالاتحاد الأوربى بحلول تلك السنة. وهذا الوضع لا يقلق فى حد ذاته، لأن الصين ستنشغل بسد الفجوات الموجودة سلفًا، وستنافس فى مجالات هجرتها الاقتصادات المتقدمة إلى حد كبير، ولو أن هذا الوضع يتغير بسرعة لأسباب سبق شرحها. وعلى مجتمعات الاتحاد الأوربى أن تحتفظ بالسبق بالبناء على مؤسسات بحثية أكثر ثباتًا وبتطوير منتجاتها وابتكاراتها السوقية. وما يقلق هو أن هذه العمليات فى حالات عديدة وفى عديد من بلدان الاتحاد الأوربى تبدو أقل تطورًا من البحث والتطوير التقليديين.

التعليم العالى

يشير البحث والتطوير ضمنًا إلى التعليم. وكان الوعى المتزايد بالأهمية الاقتصادية للجامعات من عوامل التعجيل بجدول أعمال لشبونة أصلاً. وكان بعض المحللين يظنون أن الجامعات التقليدية سيصيبها التقادم شيئًا فشيئًا، حيث سيتم معظم التعليم عبر شبكة الإنترنت فى المستقبل. وأنشئت جامعات جديدة على هذه

الشبكة الإلكترونية، بعضها فى ظلال الدولة، وأقيم معظمها بمبادرات خاصة. وحقق بعضها نجاحا مشهودا لا سيما "جامعة فينيكس" الإلكترونية، إلا أن أغلبها أصابه الفشل.

هناك بعض الدروس المستفادة من الفشل النسبى لجامعات الإنترنت حتى الآن على الأقل. فالعلامة التجارية فى الجامعات أمر يصعب تحقيقه. فأفضل الجامعات فى العالم أقدمها. ومن أسباب ذلك أن الموهبة فى الجامعات تتجمع فى عناقيد. فالسؤال الأول الذى يطرحه أحد كبار الأكاديميين على غيره عن قِسمه هو "مَن غيرنا فى هذا المجال؟" – من الأساتذة فى هذا القسم؟ وتقوم المكانة فى الجامعات قوميا أو عالميا على البحث ولا يهم كم من الساعات يقضيها الأساتذة فى التدريس. وأخيرا فالمكانة فى الدرجات لها قيمة تجارية. فالدرجة الجامعية من هارفارد أو السوربون مثلاً لها قيمتها فى كل مكان. كما تتوقف القيمة التجارية لمثل هذه الدرجات الجامعية على ندرتها.

فى خطاب ألقاه فى جلاسجو فى أبريل ٢٠٠٥، قال رئيس المفوضية الأوربية خوسيه مانويل باروسو إن «الجامعات ليس لها دور مهم على جدول أعمال المفوضية».(١) وأعقبت المفوضية هذا التصريح بإصدار بيان عن الجامعات أرسل للدول الأعضاء أكدت فيه على الدور المحورى للتعليم العالى فى إستراتيجية لشبونة وحددت مجالات للتطوير (وهى عديدة).

---

(1) José Manuel Barroso, 'Srong universities for Europe. Speech at the European Universities Convention', Glasgow 2 April 2005; at www.eua.be/eua/jsp/en/upload/Barroso_speech.1112693429657.pdf.

استحدث برنامج ترجمة (يوروسبيك) غامض بعض الشيء للدلالة على جهود الاتحاد الأوربى فى مجال التعليم العالى. وهناك "مساحة تعليم عالٍ" أوربية. وحدد بيان بولونيا لسنة ١٩٩٩، معاملات هذه "المساحة" فى مجموعة من الأهداف. ووضعت برامج "سهلة القراءة" فى أنحاء الدول الأعضاء لدفع الحراك التعليمى والمساعدة فى تكامل أسواق العمل وزيادة قدرة التعليم العالى الأوربى على المنافسة دوليا. وأضيفت أهداف أخرى فيما بعد، منها طموحات تتعلق بالتوسع فى التعلم مدى الحياة. وكان بيان بولونيا بمثابة تعهد من جانب الحكومات القومية وافقت فيه على أن التعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة لا يدخل فى نطاق السياسات الأوربية المشتركة. ويقتصر دور المجموعة على تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء.

وضعت خمسة أهداف ذات صلة بجدول أعمال لشبونة. فوافقت الدول الأعضاء جميعا على خفض الاختلال بين الجنسين بين الخريجين فى الرياضيات والعلوم والتقنية إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٠، بدءا من خط أساسى لسنة ٢٠٠٠. ويفترض فى نسبة الشباب فى سن ٢٥-٢٩ ممن حصلوا على الشهادة الثانوية على الأقل أن تزيد إلى ٨٠ بالمئة أو أكثر. كما يفترض أن ينخرط ١٥ بالمئة أو أكثر من السكان فى سن ٢٥-٦٤ فى التعليم مدى الحياة؛ ولا يفترض أن تقل النسبة عن ١٠ بالمئة فى أى من البلدان.

من المعروف أن الجامعات فى الاتحاد الأوربى متخلفة عن نظيراتها الأمريكية على كل المستويات. وقليل من جامعات أوربا ما يدخل ضمن جامعات العالم المئة الأولى قياسا بمعايير البحث. فالجامعات مزدحمة فى عديد من بلدان الاتحاد الأوربى، والأساتذة فيها محبطون ويتلقون رواتب ضعيفة. لذا فهناك تسرب مستمر لبعض من خيرة العلماء والباحثين إلى الولايات المتحدة، ومعظمهم لا

يعودون. وهناك تناقضات سافرة فى سياسات بعض دول الاتحاد الأوربى فيما يتصل بالجامعات فى علاقتها بالاقتصاد المعرفى/الخدمى. وزادت أعداد الطلاب فى الجامعات بسرعة فى كل مكان، بينما ظل التمويل ثابتًا إلى حد كبير؛ وبالتالى فالتعليم الذى تقدمه ضعيف فى الغالب. كما تبين الإحصاءات أن الصلات العادية بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات فى البحث والتطوير أضعف منها فى الولايات المتحدة.

إن الجامعات ليست مجرد ملاحق للشركات أو أحد موارد الاقتصاد. وعلينا أن نفكر فى المهمة الأكبر للجامعات وفى توجيهها أيضًا. والأوربيون اعتادوا على سماع أن الجامعات الأمريكية متفوقة على جامعاتهم فى حين أنه يجب التنويه إلى أن التعليم العالى فى الولايات المتحدة ليس كله على ما يرام. وشهدت السنوات القليلة الماضية موجة من الانتقادات لحالة الجامعات فيها. ويلاحظ أن التعليم العالى الأمريكى «تحول إلى دورة تدريبية وظيفية كبيرة»[١] تعمل على «تلبية احتياجات سكان منتجين ولا تساعد على فردية نقدية متجاوبة اجتماعيا». ويشير أحد الكتاب إلى "بقايا جامعة".[٢]

تعتمد الجامعات الأمريكية وعلى خلاف الرأى الشائع على الدعم الحكومى إلى حد كبير، سواء من الحكومة الاتحادية أو المحلية. واستنتج أحد التحليلات الحديثة أن قليلاً من الجامعات الحكومية يمكن خصخصتها. والعديد من الجامعات

---

(1) Diane Ravitch, former Assistant Secretary of Education نقلاً عن Richard Herch, 'The liberal arts college', Liberal Education, Summer 1997.

(2) Eric Gould, The University in a Corporate Culture. New Haven, CT: Yale University Press, 2003; Bill Readings, The University in Ruins. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997.

والكليات "الخاصة" تعتمد على تمويل حكومى فى صورة موارد بحثية سخية. وحين تستمد الجامعات قدرًا كبيرًا من تمويلها من شركات الأعمال يتضاعف القلق على مدى توافق وضع كهذا مع استقلالية البحث. إلا أن هناك بضع جامعات لديها أوقاف ضخمة تمكنها من رفض مصادر تمويل كبرى من خارجها.

يجب أن تحافظ الجامعات على استقلالها عن الدولة فى وقت تريد فيه الحكومات أن تحيلها موردًا اقتصاديًا قوميًا. ومن السبل إلى ذلك إعادة التأكيد على ما تمثله الجامعات من قيم. والتوسع فى التعليم العالى ليس مجرد تلبية لمتطلبات الاقتصاد الحديث؛ بل يتصل بإعداد المواطن لعالم يتسم بالتنوع والتغيير. وينبغى أن تواصل المواد غير المهنية ملء نصيبها العادل من مناهج التعليم؛ وينبغى أن يكون السعى النزيه للمعرفة المهمة الأولى للجامعة القائمة على البحث. وتدل المشكلات التى برزت فى الولايات المتحدة على أنه ليس ثمة طريقة سهلة لحل هذه المشكلات.

هناك مشكلات أخرى فى الجامعات الأمريكية أيضًا. فالمصروفات فى الجامعات الخاصة الكبيرة ارتفعت إلى حد يفوق موازنات غالبية الأسر الأمريكية. والمنح متاحة بوفرة ولكنها لا تكفى لضمان التحاق القادمين من خلفيات فقيرة والمؤهلين للقبول إلا فى بضع مؤسسات غنية فقط. ونسبة القادمين من خلفيات كهذه فى الدرجات العليا من التعليم العالى الأمريكى فى انخفاض.

وهناك دلالات ضمنية مختلفة بالنسبة لأوربا. فالتعليم العالى فى أغلب بلدان الاتحاد الأوربى لم يعد يمكن تمويله كله أو معظمه حكوميًا. فلا بد أن يسدد الطالب تكلفة ما يتلقى من تعليم. وبما أن المال يذهب إلى الجامعات مباشرةً فهو يساعد على دعم استقلالها وتوفير الموارد اللازمة لدفع رواتب أفضل وتهيئة بيئة بحثية

أكثر تطورًا لأساتذتها. وتكمن المشكلة فى ضمان ألا يعانى القادمون من خلفيات أقل حظًا. والنظم المعمول بها فى المملكة المتحدة وأستراليا مهيأة لمحاولة تحقيق هذا الهدف. فسداد المصروفات ليس مقدمًا كما فى الولايات المتحدة، بل يؤجل لما بعد التخرج؛ ومن يحققون دخلاً أقل من مستوى معين لا يردون شيئًا. وينتفع بالموارد الإضافية فى تحسين الرواتب وظروف العمل وتوفير منح علمية وموارد أخرى لإعانة الطلاب القادمين من مناطق أقل حظًا. فهناك فى الحقيقة إعادة توزيع من الطلاب القادرين للطلاب الأقل قدرة.

ليست للاتحاد الأوربى سلطة ضمان اتخاذ دوله الأعضاء خطوات نحو تنويع تمويل التعليم العالى. ولكن يمكنه أن يثير نقاشًا. فإذا كان إصلاح رواتب التقاعد وإصلاح نظم الرعاية الصحية أمورًا هناك اتفاق عالمى على ضرورتها، فالشىء نفسه يصدق على التعليم العالى بما له من عوائد هائلة على الاقتصاد. ومن الخطأ التركيز على العلم والتقنية. و"المعهد الأوربى للتقنية" المزمع إنشاؤه (تنفيذًا لتقرير سابير) لا يستحق متابعة إنشائه إلا إذا كانت الموارد التى يمكن توجيهها إليه تكفى للسماح له بمنافسة كبار نظرائه فى العالم، ومن أين يمكن الحصول على هذه الموارد؟

فى السيناريو الأفضل ستكون هناك: (١) حاجة للإبداع فى الاقتصاد المعرفى/الخدمى؛ (٢) الحفاظ على الجامعة وجمعها بين الفنون والإنسانيات والفلسفة والعلم والتقنية؛ (٣) إعادة الجامعات الأوربية الرائدة إلى المكانة العالمية. صحيح أن الإبداع لا يدرَّس، لكنه أحد نواتج التعليم الجامعى المتميز؛ ولا داعى لافتراض أنه ينحصر فى العلم. وهناك بعض الخطر فى تصور أنه يبدو كبيرًا فى الدراسات التجارية.

وفيما يلى بعض نتائج السياسات العامة:

١. لا معنى لوضع هدف شامل للبحث والتطوير لا سيما إذا كان التحرك نحو الهدف يفترض أن يأتى من الأعمال التجارية.

٢. يظل البحث والتطوير على الطريقة القديمة - التى تركز على العلم والتقنية وربط الأعمال التجارية (والمؤسسات العامة أيضا) بمعاهد البحث والجامعات - على أهميته الكبرى. ولكن لا بد من التركيز على الظروف التى يجرى فيها الاستغلال السوقى للتقنية. فالبلدان الكبيرة والصغيرة على السواء أصبحت لديها القدرة على استغلال التقنية على مستوى عالمى إذا توفرت الظروف اللازمة.

٣. للجامعات والكليات دور محورى فى الاقتصاد المعرفى/الخدمى. بل إن البعض يشير إليها على أنها "مصانع الاقتصاد المعرفى". وللقدرة على التكيف والنظرة الشاملة مكانة جديدة فى الاقتصاد الحديث. ومن الحكمة التوسع فى التعليم العالى، وهدف الاتحاد الأوربى بإلحاق ٨٠ بالمئة من الشباب بالتعليم بعد الثانوى ليس مغاليا فيه.

٤. لا بد من اتخاذ خطوات لتحسين وضع الجامعات فى بلدان الاتحاد الأوربى، ولو أن أغلبها لا بد أن يكون على مستوى قومى أو إقليمى. ولا بد بصفة خاصة من تطوير المؤسسات من القمة لا بسبب النخبوية، بل لأن الجامعات الكبرى تحدد المسار لبقية الجامعات، ونظرا لأهميتها للبحث الإبداعى.

٥. يمكن للاتحاد الأوربى أن يتعلم الكثير من نظام التعليم العالى الأمريكى، وعليه أن يعمل جاهدا على عكس تدفق كبار الباحثين ممن يعبرون

الأطلنطى وتخسرهم أوربا. ومن السبل إلى ذلك نسخ النموذج الكندى. ففى كندا أنشئت كراسى الأستاذية القيمة على أساس التمويل الحكومى فأحسن تمويلها من حيث الرواتب وظروف العمل. فيمكن للجامعات أن تطبق هذا النظام لجذب كبار العلماء. ويبدو أن ذلك ساعد على عكس اتجاه هجرة العقول الكندية إلى الولايات المتحدة. ويمكن تطبيق خطة كهذه فى بعض الدول الأعضاء أو من جانب الاتحاد الأوربى أو كليهما. ومع ذلك فهناك عيوب فى التعليم العالى الأمريكى ويجب الاستفادة منها. يتركز بعض هذه العيوب فى تزايد الارتباط بين الجامعات وقطاع الأعمال، ويتعلق بعضها بالتمويل. وليس ثمة إجابة حاسمة للسؤال الخاص بكيفية تمويل تعلم عالٍ على مستوى جماعى. ولكن من الواضح أن مساهمات الطلاب لا بد أن تؤخذ فى الاعتبار.

٦. يثير التوسع فى التعليم العالى مشكلات مهمة أمام العدل الاجتماعى. إذ عليه أن يوفر سبل الحراك الاجتماعى للطلاب من ذوى الخلفية الفقيرة، لكن الشواهد تدل على أن هذا لا يحدث. كما ينبغى العمل على تضييق الفجوة بين من يجربون التعليم العالى ومن لا يجربونه.

٧. التعليم العالى فى حد ذاته عمل تجارى ضخم ذو عائد مستقل كالعائد من الطلاب من خارج الاتحاد الأوربى. هذا العائد يجب أن يؤخذ فى الحسبان فى التقويم الشامل لتكاليف التوسع فيه ومزاياه.

من المجالات التى يمكن لأوربا أن تقود العالم فيها تطوير التحديث البيئـــى. فبدلاً من خفض القدرة التنافسية يمكن لتطوير تقنيات بيئية جديدة – وأنمــاط حيــاة جديدة – أن يكون حافزًا لتجديدها. وتقنية المعلومات غيرت اقتصاداتنا وحياتنا فى الثلاثين سنة الأخيرة. وقد يكون ثم اكتشاف كبير أو مجموعة اكتشافات تغير حياتنا بالقدر نفسه فى السنوات الثلاثين القادمة فى مجال البيئــة/الطاقــة. ومــع ازديــاد مشكلات الوقود الأحفورى وتفاقم مشكلات التغير المناخى تزداد الحاجة للابتكار.

لا بد من اعتبار اليابان رائدة هذا المجال، لا الاتحاد الأوربى ولا الولايــات المتحدة. بدأت اليابان فى الابتكارات البيئية فــى الــسبعينيات. وســبقت غيرهــا بسياساتها الواضحة حينذاك؛ وهى سياسات كانت رد فعل لأزمة، إذ كانــت مــدن اليابان من أكثر مدن العالم تلوثًا. وبعد أزمة النفط فى السبعينيات بــذل اليابــانيون مساعٍ مضنية لخفض استخدام الطاقة. وكان الاستهلاك العالمى من النفط فى ازدياد مستمر بينما ظل استهلاك اليابان منه ثابتًا منذ ١٩٧٥ مع أن اقتصادها نما ثلاثــة أضعاف.[1] فاستحدثت البلاد ثقافة الحفاظ على البيئة ونوعت مصادر الطاقة فيهــا. ففى اليابان ٢١ بالمئة من العربات منخفضة الانبعاثات، وهى نسبة أعلى كثيرًا من غيرها. و"الآلات الذكية" فى المدن الكبرى تطفئ آلات قطع التــذاكر والمــصاعد وسائر الآلات حين لا تكون مستخدمة ولو للحظة.

يشترط القانون إعادة تصميم مكيفات الهواء بحلــول ســنة ٢٠٠٨ بحيــث تستخدم كهرباء تقل بنسبة ٦٠ بالمئة عن المتوسط الحالى، وكــذلك ســائر أنــواع

---

(1) Anthony Faiola, 'Turn off the heat – how Japan made energy-saving an art form', Guardian, 17 February 2006.

الأجهزة المكتبية والمنزلية. وأدى هذا التشريع إلى نشاط كبير فى الشركات التى تصنع السلع التى يجب أن تلبى هذه المعايير. وأغلب هذه السلع تكلف حتى الآن أكثر من تكلفة المنتجات التى ستحل محلها، وبالتالى فهى غير تنافسية فى أسواق العالم. ولكنها ستصبح كذلك مع انخفاض الأسعار أو شروع بلدان أخرى فى التوجه بجدية نحو توفير الطاقة.

يقدر استهلاك الفرد من الطاقة فى اليابان الآن بنصف استهلاك نظيره فى الولايات المتحدة، وثلثى استهلاك نظيره فى ألمانيا أو فرنسا أو المملكة المتحدة. خمسة من مصانع الصلب اليابانية الضخمة العشرة تحرق فى معاملها سلعًا قابلة للتدوير كالنفايات المنزلية. وخفضت المصانع اعتمادها على النفط بنسبة ٨٥ بالمئة منذ ١٩٧٤. فيستهلك إنتاج طن واحد من الصلب وقودًا أقل بنسبة ٢٠ بالمئة عن مثيله الأمريكى. وتستمد صناعة الورق ٣٨ بالمئة من طاقتها من مصادر تقوم على تدوير النفايات أو غيرها من مصادر الطاقة المتجددة.

وتويوتا التى أصبحت هذه السنة أكبر مصنِّع عربات فى العالم لديها تصور عن مستقبل عربات بيئية مضادة للحوادث ومزودة بمحركات تنظف الهواء حولها وتجرى على طرق بلا زحام. ومن حصيلة مبيعات المجموعة البالغة ١١٠ مليار دولار يُستثمر ٤-٥ بالمئة فى تطوير عربات تستهلك وقودًا غير أحفورى. والمشكلة الكبرى ليست التقنية، بل التكلفة. ويرى مدير عمليات تويوتا فى الخارج أن أوراق الاعتماد البيئية للشركة كانت السبب الأول لقدرتها على التفوق على شركات صناعة العربات الكبيرة فى الولايات المتحدة.(١)

---

(1) David Gow, 'Ten years down the road', Guardian, 31 March 2006.

هناك ما يدل على أن الولايات المتحدة شرعت أخيرًا فى أخذ "إدمانها على النفط" مأخذ الجد. وهناك تقرير أعده "مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية" فى سنة ٢٠٠٥ يعتبر الاعتماد على النفط "نقطة ضعف اقتصاد أمريكا" - وأمنها القومى.[١] والولايات المتحدة لديها حاليًا أقل من ٣ بالمئة من احتياطيات النفط المعروفة وتستورد ٦٠ بالمئة من نفطها. ويرى "مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية" أن استهلاك الولايات المتحدة من النفط يمكن خفضه بنسبة ٤٠ بالمئة بحلول سنة ٢٠٢٥ باتخاذ عدد من الإجراءات البسيطة وبالاستعانة بالتقنية المتاحة. أما إذا بقيت المعدلات الراهنة، فإن استهلاك البلاد منه حينذاك سيزيد عن استهلاكها الحالى بنسبة ٤٠ بالمئة.

فى فبراير ٢٠٠٦ أعلنت حكومة السويد عن عزمها أن تصبح أول اقتصاد متقدم يفطم نفسه من النفط والغاز الطبيعى تمامًا بحلول سنة ٢٠٢٠.[٢] وكما فعلت اليابان أبدت السويد رد فعل قويًا تجاه ارتفاع أسعار النفط فى السبعينيات. واليوم تستمد كهرباءها بالكامل من مصادر وقود غير أحفورى (منها حاليًا الطاقة النووية). والمركبات ذات المحرك هى المستهلك الرئيس للوقود الأحفورى. وخفضت البلاد اعتمادها على النفط من ٧٧ بالمئة من إجمالى استهلاكها من الطاقة فى سنة ١٩٧٠ إلى ٣٢ بالمئة فى سنة ٢٠٠٣. وفى السنة نفسها جاء ٢٦ بالمئة من إجمالى الطاقة المستهلكة من مصادر متجددة - مقارنة بمتوسط لا يتجاوز ٦ بالمئة فى بلدان الاتحاد الأوربى الخمسة عشر الأساسية. وتهدف البلاد لمحاكاة

---

(1) John Vidal, 'Sweden plans to be world's first oil-free economy', Guardian, 8 February 2006.

(2) Natural Resources Defense Council, Securing America. Issue Paper, February 2005.

البرازيل فى تحويل نسبة لا بأس بها من مركباتها ذات المحرك إلى أنــواع وقــود حيوى فى فترة قصيرة نسبيًا. وترى مونا سالين وزير التنمية المستدامة فى السويد أن اعتماد البلاد المحدود نسبيًا على النفط يعد ميــزة تنافــسية كبــرى للــصناعة السويدية. فمنذ ١٩٩٤ أمكن خفض استهلاك النفط فى قطاعى الإسكان والخــدمات بنسبة ١٥ بالمئة.[١]

وأعلنت البرتغال مؤخرًا بناء أحد أكبر مشروعات الطاقــة المــستمدة مــن الرياح فى أوربا. وسيولد المشروع ما يوازى ٢٥ بالمئة من إجمالى طاقة الريــاح المولدة حاليًا فى بلدان الاتحاد الأوربى. وتخطط البلاد لإنشاء أول مزرعة أمــواج تجارية فى العالم، وتعمل على التوسع بشدة فى استخدام الطاقة الشمــسية. وجــارٍ إنشاء مصنع جديد للطاقة الشمسية بالقرب من بلدة "مورا" ســيكون أكبــر بعــشر مرات من حيث كم الطاقة المولدة من أكبر مصنع حالى فى أوربا.

تدرك إستراتيجية التنمية المستدامة فى الاتحاد الأوربى أن «استهلاك الفــرد من الموارد والطاقة فى أوربا يفوق أى مستوى يمكن احتماله».[٢] وعالميا يستهلك الاتحاد الأوربى بسكانه الذين يشكلون ٧ بالمئة من سكان العالم حوالى ١٧ بالمئــة من موارد العالم سنويًا. ويفترض فى الإستراتيجية البيئية أن تتكامل مــع عمليــة لشبونة، ولكن على الرغم مما تحويه الإستراتيجية من إفراط فى الطموح فهــى لا تطرح شيئًا عن كيفية تحقيقه. وفى ٨ مارس ٢٠٠٦ أصدرت المفوضــية "ورقــة

---

(1) Mona Sahlin, 'Sweden first first to break dependence on oil!', Government offices of Sweden, at www.sweden.gov.se.

(٢) المفوضية الأوربية، اتصال من المفوضية بالمجلس والبرلمــان الأوربــى بــشأن مراجعــة إستراتيجية التنمية المــستدامة. متــاح علــى شــبكة الإنترنــت http://europa.eu.int/eur-lex/lex/LexUriServ/site/en/com/2005/com2005_0658en01.pdf.

خضراء" عن الطاقة.[1] تنص الورقة على الحاجة لألف مليار يورو فى السنوات العشرين القادمة لإحلال هذه المحطات. والاعتماد على الاستيراد فى ارتفاع بدلاً من العكس. وفى ضوء الاتجاهات الراهنة سيُستورد ٧٠ بالمئة من احتياجات الاتحاد من الطاقة فى العشرين سنة، مقارنة بنسبة الـ ٥٠ بالمئة التى تستورد اليوم. وهناك ست أولويات لتطوير كفاءة الطاقة:

١. إيجاد سوق تنافسية للكهرباء والغاز لخفض الأسعار وزيادة تأمين الإمداد.

٢. تطوير تأمين الإمداد بحيث يلقى البلد الذى تتضرر بنيته التحتية العون من غيره أو يَسحب من وعاء مشترك.

٣. التحرك صوب مزيج من الطاقة أكثر تجددًا وتنوعًا.

٤. تحسين كفاءة الطاقة ومكافحة تغير المناخ.

٥. تشجيع تطوير تقنيات طاقة جديدة.

٦. وضع سياسة خارجية متماسكة للطاقة لإيجاد شراكات ومنتجين وبلدان عبور وهيئات دولية أخرى. ويشمل ذلك بصفة خاصة مبادرات جديدة تجاه روسيا باعتبارها المزود الأهم بالطاقة.

عندما كان جدول أعمال لشبونة لا يزال فى طور النشأة فى أواخر التسعينيات كانت أسعار الطاقة العالمية منخفضة وكان هناك فائض فى الإمكانات لدى الدول الأعضاء. ثم ارتفعت أسعار الطاقة مع صدور إستراتيجية لشبونة تقريبًا فى سنة ٢٠٠٠. والنفط والغاز يتشابكان دائمًا مع قضايا الأمن الجغرافى–السياسى، لكن طبيعة قضايا الأمن تغيرت. فروسيا وآسيا الوسطى دخلتا فى المعادلة أكثر

---

(1) European Commission, Green Paper on Energy, 8 March 2006.

وأكثر مع سعى الدول الحثيث للحد من الاعتماد على وقود الشرق الأوسط. وبدأت حقول نفط بحر الشمال التى كانت موارد جيدة للنفط والغاز فى النضوب.

من المتوقع أن ينمو الطلب من الاتحاد الأوربى ومن البلدان السوفيتية السابقة على الغاز الروسى بمعدل ٣ بالمئة سنويا. إلا أن أكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج فى جاسبروم كبرى الشركات الروسية يأتى من حقول بدأت مواردها فى النضوب. وبدون المزيد من الاستثمار التقنى فقد تتضاعف الأسعار بحلول سنة ٢٠١٠. وفى الوقت الراهن لا يبدو مثل هذا الاستثمار مرجحًا. ولا مفر من الاستثمار الخاص، لكن الشركات الأجنبية حاليًا محرومة من فرص الاستثمار المطلوبة.

إلى نقاط الضعف الجديدة هذه علينا أن نضيف الإرهاب الدولى. ففى فبراير ٢٠٠٦ هاجم انتحاريون أبقيق وهو أكبر موقع لإنتاج النفط فى العالم. وقال أحد المحللين إن «إلحاق الضرر بالمنشأة ... قد يطلق إعصارًا يجتاح العالم. ففى غضون أيام سيتعين على كل الحكومات أن تتدخل للحد من الاستهلاك فى جهد منسق».[1] وتم الهجوم بعربات عدة محملة بالمتفجرات. واخترقت إحدى هذه العربات المحيط الخارجى لأسوار التأمين وانفجرت على مسافة لا تتجاوز الميل من المعمل الضخم حيث كانت الأضرار ستتضاعف إلى حد كبير. وتمثل صادرات الموقع أكثر من ١٠ بالمئة من احتياجات العالم من النفط يوميا. ولا يحتاج الأمر للخيال لتصور ما قد تحدثه هجمات أكبر قد تشن فى وقت واحد على مواقع وأنابيب عدة.

---

(1) Carola Hoyas and William Wallis, 'Bombers foiled in Saudi oil plant raid', Financial Times, 25 February 2006.

تم تحرير سوق الطاقة فى أوربا حاليا وجرت خصخصته إلى حد بعيد وفقا لسياسات الاتحاد الأوربى. وليس ثمة سوق موحدة فى الحقيقة، بل هناك عدد من الاتفاقيات الثنائية، وهى من بقايا عهد كانت الطاقة فيه رخيصة ووفيرة. والتبادل التجارى محدود وكل بلد لديه قدر من الاحتياطى. والفارق بين الكلام والواقع فيما يتصل بتحرير السوق كبير. ففى يناير ٢٠٠٦ على سبيل المثال عرضت "إيون" وهى كبرى شركات الطاقة فى ألمانيا شراء "إنديسا" وهى شركة الكهرباء فى إسبانيا. ولو قُبِلَ هذا العرض لكانت إيون أكبر شركات الطاقة والغاز فى العالم. ولكن عندما لمحت شركة المرافق الإيطالية "إينيل" لتولى مجموعة "سويز" الفرنسية للطاقة والماء سعت الحكومة الفرنسية لعرقلة ذلك بإعلانها الاندماج بين سويز و"جاس دى فرانس" الخاضعة لسيطرة الدولة. ففرنسا لا تريد استيلاء "أجنبيا" على شركاتها، وهو شعور نجده لدى الدول الأخرى كذلك.

يؤدى المزيد من الترابط البينى إلى مزيد من الأمن وخفض التكاليف. وكانت الكهرباء فى فترة ما بعد الحرب تعامل باعتبارها سلعة قومية. وكانت لدى بعض البلدان كفرنسا احتكارات وطنية. وفى بلدان أخرى كألمانيا كانت هناك اتفاقيات تنظمها الدولة بين منتجين حكوميين وأهليين. واستحدثت المفوضية بعض التوجيهات فى أواخر الثمانينيات واقترحت المزيد من الشفافية فى الأسعار والتعاون بين الدول الأعضاء فى الاستثمار. وبذلت محاولات لمزيد من التحرير، ولكنها تعرضت لانتكاسات عدة فى المجلس والبرلمان الأوربيين. والنتيجة تنوع فى سياسات الطاقة فى أنحاء أوربا.[1] (يلاحظ أن هذا الوضع لا يختلف عنه فى

(1) Atle Mittuh, 'Path dependent national systems or European convergence?', in Marie-Laure Djelic and Sigrid Quack (eds.), Globalization and Institutions. Cheltenham: Elgar, 2003, p. 161.

الولايات المتحدة حيث لا نجد توحيدًا قياسيًا بين الولايات.) لكن الإمداد بالكهرباء يعمل على شكل شبكة من المزمع أن تمتد عبر أوربا. ويمكن القول إن قيام سوق موحدة للطاقة مستحيل بدون شبكة كهذه.

الكهرباء لا تخزن، أما الغاز فيخزن. والتخزين على مستوى أوربا أمر يستحق أخذه على محمل الجد. فالغاز وعلى خلاف النفط مصدر إقليمي للطاقة، وبالتالى ينبغى التفكير فى الأمن على مستوى إقليمى أيضًا. وإجراء كهذا لا يحتاج لمزيد من التنازل عن السلطات من جانب الدول الأعضاء؛ بل يمكن تنظيمها بين الحكومات.[١]

تربط إستراتيجية التنمية المستدامة فى الاتحاد الأوربى بين قضايا الطاقة وتغير المناخ وتزمع وضع "خارطة طريق" لكليهما. وفيما يتعلق بتغير المناخ تحدد خارطة الطريق أهدافًا قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد وطويلة الأمد. والعاجلة منها تتعلق بتحقيق أهداف الطاقة المتجددة. وبحلول ٢٠١٠ يفترض أن يستمد ١٢ بالمئة من الاستهلاك المحلى للطاقة فى الاتحاد الأوربى من مصادر متجددة و ٢١ بالمئة من الكهرباء. ويفترض تحسين كفاءة الطاقة بنسبة ٢,٥ بالمئة سنويًا و ٣,٥ بالمئة فى القطاع الحكومى. ويحدد الاتحاد الأوربى لنفسه موقعًا قياديًا فى التفاوض لإبرام اتفاقيات دولية للمرحلة الثانية من منظومة تغير مناخى دولية.

وعلى المدى المتوسط يهدف الاتحاد الأوربى لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بحد أدنى قدره ٣٠ بالمئة بحلول سنة ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات ١٩٩٠.

---

(1) Dieter Helm, 'European Energy Policy: Securing supplies and meeting the challenge of climate change', 25 October 2005; at www.fco.gov.uk/Files/kfile/PN Per cent20papers_per cent20energy.pdf.

ويفترض أن يستمد ٢٥ بالمئة على الأقل من الطاقة في السنة نفسها من مصادر متجددة، و٣٣ بالمئة من إمدادات الكهرباء. ويفترض خفض استهلاك الطاقة بنسبة ٢٠ بالمئة مقارنة بسنة ١٩٩٠. وبحلول أواسط القرن يفترض أن تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة بما لا يقل عن ٨٠ بالمئة بما يتمشى مع هدف إيجاد اقتصاد خلو من الكربون في المستقبل. وعند نقطة ما بين ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ يزمع الوصول بتدوير مواد الإنتاج ونفاياته بما فيها النفايات المنزلية إلى نسبة ٩٥ بالمئة، ما يعني الوصول بمعدل النفايات التي تدفن في الأرض دون معالجة إلى الصفر. وبحلول ٢٠١٠ يفترض أن يسود نظام تسعيرة نقل يعكس التكاليف الحقيقية على المجتمع لمختلف أشكال النقل بمحركات. والهدف من نظام كهذا خفض استهلاك الطاقة في النقل الداخلي إلى النصف بحلول ٢٠٣٠. وهناك منهجية ثابتة لتحقيق هذه الأهداف، إلا أن آليات تحقيقها ليست محددة بدقة، ما يعكس مرة أخرى محدودية سلطة الاتحاد الأوربي على دوله الأعضاء في اتخاذ قرارات من هذا النوع. فهناك على سبيل المثال "شروط ملزمة وحوافز لكفاءة الطاقة"، لكن الدول الأعضاء وحدها التي يمكن أن تجعلها ملزمة.

كيف يمكن تعميق نظام خفض الانبعاثات في الاتحاد الأوربي؟ المخطط في الوقت الراهن لا يتجاوز سريانه سنة ٢٠٠٨، وهناك مفاوضات مزمع إجراؤها لمده إلى ٢٠١٢. وحتى التاريخ الأخير أقرب من أن يكون ضمن أفق تخطيط الشركات سواء من حيث الاستثمار أو البحث والتطوير. من ثم فإطار ما بعد ٢٠١٢ بحاجة للنظر على الفور. وبذلك فالتكلفة المحتملة للكربون يمكن أخذها في الاعتبار من جانب المستثمرين في خطط الطاقة الجديدة.

معظم المبادرات التى تتخذها دول الاتحاد الأوربى ضمن توجيهات الاتحاد الأوربى عن الطاقة المتجددة موجهة نحو طاقة الرياح. ولا بد من إعطاء مزيد من الزخم لسائر صور الطاقة المتجددة وكيف يمكن دمجها بطريقة عملية فى أهداف خفض الانبعاثات. والوقود الحيوى يبدو واعدًا فى المستقبل ويمكن ربطه بأهداف التنمية فى الاتحاد الأوربى. وهناك على سبيل المثال اقتراح بالاستثمار فى مصانع السكر الكبرى فى كولومبيا بأمريكا اللاتينية والتى يمكن استغلالها فى إنتاج الوقود الحيوى لا سيما فى المناطق التى توقف فيها إطلاق النار بين الميليشيات. فيمكن لهذه الفكرة أن تأتى بالاستقرار لهذه المناطق، وفى الوقت نفسه تأتى للاتحاد الأوربى بمصادر للطاقة. والفحم النظيف احتمال ذو أهمية بالغة، لا سيما أن التقنية فى مجاله تتقدم بسرعة. والأرجح أن يزيد الاستثمار فى الطاقة النووية مهما كانت الاعتراضات عليها. ولا بد من التفكير فى العواقب على المستوى الأوربى. فقضايا أمن محطات الطاقة النووية لا تهم البلدان التى تحتويها وحدها. ولا بد من إنشاء ترخيص أوربى موحد يأخذ فى اعتباره معايير الأمن المتفق عليها والعون المتبادل إذا تعرضت إحدى المحطات لهجوم إرهابى.

ولكى ندرك الأهداف التى وضعها الاتحاد الأوربى لنفسه لا بد من إيجاد سبل لتحفيز الاستثمارات الطائلة المطلوبة، والتى يجب أن يأتى جلها من القطاع الخاص. وللاستثمار فى الطاقة بعض السمات المتميزة. فهى فى الغالب طويلة الأجل وتتسم بالحساسية للتغيرات المستقبلية غير المتوقعة كالتحولات فى التوجهات السياسية أو التطورات التقنية. والأطراف المعنية لن تستثمر إلا باحتواء هذه الأخطار أو خفضها لمستوى مقبول، ما يعنى وضع أشكال جديدة من التعاقد

الطويل الأجل يتعاون فيه المستثمرون والضامنون، ولكن فى إطار تنظيمى شامل يتحدد على مستوى الاتحاد الأوربى ومحليًا. ومع إنشاء السوق الموحدة تركز السياسة التنافسية حتى الآن على التنافس السوقى القصير الأجل بشكل أساسى. وقد يتطلب الأمر تعديل سياسات الاتحاد الأوربى تجاه الاحتكار حتى تكبر الشركات بما يكفى للتعامل مع التكاليف الهائلة التى تتحملها الاستثمارات الكبرى فى الطاقة.

يطرح هيلم طرقًا عدة يمكن بها إيجاد نظم يألفها المستثمرون وفى الوقت نفسه تحافظ على القدرة التنافسية أو تدعمها.[١] والمطالب التنظيمية فى قطاع الطاقة ضرورية. فشركات الطاقة التى تعمل على مستوى أوربا حاليًا تواجه تكاليف إضافية نظرًا لأن كل دولة عضو لها هيكلها التنظيمى الخاص بها. ويرى هيلم أن الاتحاد الأوربى يجب أن يعد نشرة على أساس دورى تحلل العبء التنظيمى فى كل دولة، وتحدد القواعد التى ترفع التكاليف أو تحد من التنافس فى قطاع الطاقة.

نتائج السياسات فى المجال البيئى تمتد بالطبع إلى ما وراء الموضوعات التى تناولنا هنا على الأقل من حيث الطريقة التى يدرك بها العامة قضايا "البيئة"، وأهمها تغير المناخ وتلوث الهواء وأمن الطاقة، لأن نتائجها الفعلية والمحتملة هائلة. ويمكن إيجاز الموضوعات التى تناولنا فى هذا الكتاب فيما يلى:

١. القضايا البيئية لا سيما ما يتصل منها بتغير المناخ يجب أن توضع فى لب نظرية الرفاه وتطبيقها. فحقوق المواطنة والتزاماتها لم تعد ترتبط بالإطار التقليدى لدولة الرفاه الذى تمثل البيئة فيه سمة خارجية. والتوجه الإيجابى

---

(١) المرجع نفسه.

للرفاه والمرتبط بتغيير نمط الحياة هو سبيل التقدم للأمام – لا إدارة المخاطر بعد الحدث وحسب، بل إستراتيجيات استباقية لتحسين نوعية الحياة.

٢. التحديث البيئى يمثل توجيهًا شاملاً. وهو يعنى العمل على إيجاد فرص ربحية من الابتكارات ذات الفوائد البيئية إما من خلال التحول التقنى أو من خلال زيادة القدرة التنافسية. ومع ذلك فالسياسات الحكومية – على المستويين القومى والدولى – يجب أن يكون لها دور محورى. وتشمل السياسات التأثير المباشر فى تغيير نمط الحياة وتوفير الظروف الملائمة للبحث والتطوير ووضع نظم ضريبية مناسبة لها، إضافة إلى استثمارات طويلة الأجل.

٣. يجب انتزاع قضايا البيئة من قبضة حركة الخضر، وإلا فستقع فى قبضة جماعة أو جماعات مصالح خاصة. وينبغى الشك فى مفاهيم الخضر ومصطلحاتهم بصفة عامة حيث إنها تحث على العودة إلى "الطبيعة" ومناصبة العلم والتقنية والأسواق التنافسية العداء.

٤. لم يعد يمكن لنا أن نتعامل مع تغير المناخ باعتباره احتمالاً مستقبليًا. وعلينا أن نتصرف على فرض أنه واقع فعلاً، وأن آثاره ستسوء حتى على المدى القصير. وهذا معناه اتخاذ تدابير على الفور ضد الأخطار المعروفة أو المرتقبة – كحماية المناطق المعرضة للفيضان، ولظروف مناخية أقسى غير تلك المعروفة فيما مضى؛ وأخذ التأمين والنتائج الصحية فى الاعتبار. ويجب أن يضع الاتحاد الأوربى قائمة بالأخطار وخططًا قومية واتحادية للعمل تطبق فى أقرب وقت.

٥. هناك فرص واضحة لتحديث سياسة الطاقة وإعادة النظر فيها في إطار التحديث البيئى قدر الإمكان. فالمحطة القديمة لا بد من تغييرها في أى الأحوال. وتهيئة الظروف للاستثمار المطلوب يتطلب مبادرات على مستوى الاتحاد الأوربى والسياسات القومية. وينبغى أن يكون لربط شبكة الكهرباء وتوفير أمن الغاز ووضع خطة تخزين دور كبير.

٦. تعد خطط الاتحاد الأوربى المنصوص عليها للتعامل مع احتياجات أوربا من الطاقة والاستجابة لتغير المناخ طموحة لا سيما على المدى البعيد. أما الآن فهى تفتقر لأدوات التنفيذ، وهناك كثير مما ينبغي عمله. وعلى المدى القصير يمكن التساؤل عما إذا كانت طموحة بدرجة كافية. فبعض بلدان أوربا تخطط للتحرك بصورة أسرع ويجب مراقبة مدى نجاحها عن كثب.

٧. يمكن للالتزامات البيئية للاتحاد الأوربى أن تسهم إلى حد كبير في الأمن. فتغير المناخ وإدارة الطاقة جزء من جدول أعمال أكبر يشمل أخطارًا من قبيل أنفلونزا الطيور والجريمة الدولية. ومكافحة هذه الأخطار يتطلب تنسيقًا دوليًا من النوع الذى يعد الاتحاد الأوربى مهيأ تمامًا لتوفيره أو تطويره.

مربع ٦-١ السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبى

١. لشبونة ٢: ينبغى دمج "جدول أعمال لشبونة" فى خطط فعالة لتعزيز العدل الاجتماعى والمواطنة البيئية. وهى اهتمامات لا يكفى إضافتها لقائمة معايير لشبونة الطويلة، بل يجب استهدافها فى بعض المجالات الأساسية. ويعد "صندوق التكيف العالمى" خطوة فى الاتجاه الصحيح.

٢. "التقارب" يشار إليه عادة باعتباره عملية فى اتجاه واحد هو الحد من الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية بين الدول والمناطق. ولم يختبر حتى الآن مدى تأثير القوى المحركة الجديدة للاتحاد الأوروبى على هذه الفوارق، بما فى ذلك الدمج الأفقى والرأسى.

٣. لا تزال الفوارق بين المناطق تمثل مشكلة كبرى سواء فى الدول الأعضاء أو فيما بينها. والسياسات الحالية لم تجد نفعا. فينبغى ربط أموال الاستثمار بمعايير الحكم الرشيد بشكل أوثق.

٤. تظل للاستثمار فى البحث والتطوير بصورته القديمة أهميته البالغة. ومع ذلك فالنجاح فى الاقتصاد المعرفى/الخدمى يعتمد على ما هو أكثر من الابتكار العلمى والتقنى، ولا سيما على الابتكار فى التسويق.

٥. هناك ما هو أكثر مما يمكن عمله على مستوى الاتحاد الأوروبى للرقى بالتعليم العالى فى علاقته بالرخاء الاقتصادى والمواطنة. لكن التعليم العالى أكثر من مجرد عمل تجارى. فالأهداف التقليدية للجامعات القائمة على البحث - أى السعى النزيه نحو المعرفة ونحو منهج شامل للإنسانيات والعلوم الاجتماعية - يجب دعمها.

٦. يوفر التحديث البيئى أساسا لتعزيز قدرة الاتحاد الأوروبى التنافسية والاستجابة للتحدى المشترك لتغير المناخ وصدمة الطاقة. وقد يكون "للتحرر المقنن" لأسواق الطاقة دور حيوى فى دعم هذه الأهداف.

٧. يمكن للاتحاد الأوروبى أن يسهم فى معالجة الأخطار الجديدة لا سيما الأخطار ذات الطابع العالمى والتى يعد العمل والتنسيق الجماعى فيها ذا أهمية قصوى.

كل المجالات التى تناولنا فى هذا الفصل مجالات يمكن للاتحاد الأو
فيها اختلافاً ملحوظاً فى حياة مواطنيه فى السنوات القليلة القادمة فى
قرار شرعيته. كما أنها تعكس هموم الناس الحقيقية. وبعد رفض الد
المفوضية استبياناً فى "الديمقراطية والحوار والنقاش" جـرت فيـه

خمسة وعشرين ألفا من الناس فى الدول الأعضاء. وجاءت الهموم المتعلقة بالآثار الاقتصادية لتوسيع العضوية والحماية الاجتماعية الفعالة على رأس ما يشغل الناس، ما يؤكد على الأهمية القصوى للنموذج الاجتماعى. ويظل أغلب المواطنين يحبذون المشروع الأوربى ولا سيما ما يتصل منه بالاستثمار فى التعليم والابتكار والهموم الصحية العامة وحماية البيئة والإسهام فى الأمن.[1]

(1) Special Eurobarometer Report 21, The Future of Europe. Brussels: European Commission, 2006.

الفصل السابع

ثمانى أطروحات عن مستقبل أوربا

زرت مؤخرًا مدينة سانتا باربرة بولاية كاليفورنيا، وهى تضم عددًا كبيرًا من مكتبات بيع الكتب المستعملة. وفى ركن مظلم بإحدى هذه المكتبات عثرت على كتاب دفعت ثمنه دولارًا واحدًا. كان مؤلفه يدعى جون جنثر وعنوانه "فى داخل أوربا" (Inside Europe). ولجنثر عدد كبير من المؤلفات عن عديد من دول العالم ومناطقه. وفى هذا الكتاب يصف رحلته عبر عدد من بلدان أوربا ولقائه بعض قادتها السياسيين وأفرادًا من عامة الناس.

صدر كتاب جنثر فى سنة ١٩٦١. وذكرتنى مطالعته بكثرة ما طرأ على شبه القارة من تغيرات فى فترة الأربعين سنة منذ صدوره. لم تكن الحرب الباردة آنذاك شديدة البرود. ويصف المؤلف ألمانيا بأنها "قلب أوربا المتقد".(١) ومع أن أوربا كانت مقسمة، فإن سور برلين لم يكن أنشئ بعد؛ كان أربعون ألف برلينى يعيشون فى القسم الشرقى بينما يعملون فى قسمها الغربى طوال الأسبوع؛ وكان سبعة آلاف يفعلون الشيء نفسه بالعكس. وكان ٣,٥ مليون من الناس فروا من ألمانيا الشرقية ليعيشوا بشكل دائم فى الجمهورية الاتحادية. ويصف الكاتب الاتحاد السوفيتى بـ "القوة الثابتة" وبأنه أكثر استقرارًا من الولايات المتحدة، ويرى سيطرته على أوربا الشرقية بالصورة نفسها. وكانت ثلاثة من بلدان أوربا الغربية

---

(1) John Gunther, Inside Europe. New York: Harper, 1961, p. 11.

فى قبضة نظم استبدادية شبه فاشية هى البرتغال وإسبانيا واليونان. كان سالازار فى البرتغال وفرانكو فى إسبانيا والعقداء فى اليونان.

يقع كتاب جنثر فى ستمئة صفحة ونيف. إلا أن ما ضمه عن "المجموعة الاقتصادية الأوربية" لا يتجاوز أربع صفحات أو خمس، ويعتبره المؤلف تطورًا مهمًا، ولكنه هامشى. وكانت رؤية جنثر السائدة آنذاك إلى جانب قلة من الحالمين. ولا ندرك أهمية "معاهدة روما" البالغة التى وقعت فى سنة ١٩٥٧ إلا بالنظر إلى الوراء بعد كل هذه السنين. ومن الكيانات التى أنشأتها وهى "هيئة الطاقة الذرية الأوربية" ثبت أنها ولدت ميتة. وهكذا فإن رؤية جنثر لم تبعد كثيرًا عن الحقيقة.

هناك تواريخ عديدة للاتحاد الأوربى ولأوربا بعد الحرب أيضًا دونت وكأن هناك تقدمًا متواصلاً نحو مزيد من الديمقراطية والنجاح الاقتصادى. وعبارة مارك مازوار "القارة المظلمة" أنسب لها. فتاريخ أوربا فى القرن العشرين حسب قول مازوار ملىء بفترات انقطاع وفترات ارتكاس بقدر ما شهد من فترات تقدم. وقد تبدو أوربا كأن قوامها دول وشعوب قديمة، ولكنها غير ذلك فى نواحٍ عدة. وهى بالأحرى «جديدة ومتجددة وتعيد اكتشاف نفسها على مدار هذا القرن» فى "تحول متشنج" كما يشير مازوار.[١] فأقيمت الديمقراطيات النيابية فى عدد من الدول بعد ١٩١٨ من شمال أوربا إلى البلقان. ووضعت دساتير تضم المبادئ الليبرالية الأحدث. وفى كتابه "النظم الديمقراطية الحديثة" يشير جيمس جويس إلى «قبول الديمقراطية عالميًا باعتبارها الشكل العادى والطبيعى للحكم».[٢] ولكن فى غضون عشرين سنة منذ ١٩١٨ اختفت أغلب النظم الديمقراطية الناشئة وحلت محلها نظم شمولية.

---

(1) Mark Mazower, Dark Continent. London: Vintage, 2000.

(٢) المرجع نفسه، ص٤.

مما يذكر أن "العصر الذهبى" لدولة الرفاه، والذى أبديت تحفظات بشأنه فيما سبق لم يكن يُرى من هذا المنظور آنذاك. ففى أوائل الستينيات على سبيل المثال كتب ريتشارد تيتموس عن شعور متنامٍ بخيبة الأمل إزاء الطريقة التى تتطور بها أنظمة الرفاه. فكتب يقول إن «زخم الأربعينيات ومثُلها ورغبتها فى إعادة البناء وإعادة التخطيط كلها تداعت الآن»[١].

كل هذا يؤدى بى إلى الأطروحة الأولى. ففى سنة ١٩٨٩ حدث صدع لا فى تاريخ أوربا برمته، بل فى تاريخ الاتحاد الأوربى بصفة خاصة. فسقوط أوربا الشرقية ثم انهيار الشيوعية السوفيتية أثر بالطبع على العالم الذى عاش حقبة طويلة من الثنائية القطبية. وكانت ألمانيا وبرلين على خط المواجهة، فكانتا قلب الحرب الباردة "الملتهب" الذى كاد يشعل حريقًا فى فترات بعينها. وكانت "المجموعة الاقتصادية الأوربية"/الاتحاد الأوربى من نتاج الحرب الباردة أصلاً واستمدا هويتهما من تضاد مع حرية السوق الأمريكية من ناحية واشتراكية الدولة من ناحية أخرى. وجاءت أحداث ١٩٨٩ لتغير طبيعة الاتحاد الأوربى كله لا البلدان التى تحررت من الحكم الشيوعى وحدها.

لا سبيل لإدراك ذلك من بيانات الاتحاد الأوربى الرسمية. فسرعان ما تحول اهتمام الاتحاد الأوربى إلى بلدان أوربا الشرقية. ودخل الاتحاد الأوربى فى سلسلة من عمليات التوسعة كلها مهمة، ولا سيما ضم البلدان المتوسطية التى عانت فى ظل النظم الشمولية. إلا أن الانفتاح على الشرق لم يكن مجرد توسعة. فلم يكن يمكن للاتحاد الأوربى أن يظل على حاله بعد ١٩٨٩. لا بسبب مشكلة استيعاب الدول الأفقر من المتوسط الأوربى وذات التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية المختلفة،

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٠١.

أو الزيادة فى عدد الدول الأعضاء؛ بل لأن هوية الاتحاد الأوربى وطبيعته نفسها أصبحتا موضع شك بفتح حدوده شرقًا.

كان الحديث عن التوسعة يخفى الكثير من ذلك عن الناظرين، وكذلك فعل الدستور المقترح. كان الدستور فى نظر أغلب قادة الاتحاد الأوربى السياسيين وسيلة لدعم المشروع الأوربى القائم فعلاً. لكن هذا التوجه كان خادعًا. إذ كان واضحًا حتى لعامة الناس أن هناك تحولات جذرية أكبر كثيرًا تحدث وعلى الجميع أن يتكيف معها. وقد تشكل أوربا الشيوعية خطرًا، لكنها فى الوقت نفسه حلت مشكلات فى شرق الاتحاد الأوربى كانت بسبب الاتحاد السوفيتى. وأصبح يحد الاتحاد الأوربى الآن روسيا البيضاء ومولدوفا وأوكرانيا وكرجستان(١) وأرمينيا والشرق الأوسط.

بعض الدول التى انضمت للاتحاد الأوربى كانت جديدة، ما يعزز رأى مازوار عن التحول المتواصل. وهى تشمل جمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا ولتوانيا (ولو أن الأخيرتين كانتا موجودتين بين ١٩١٩ و١٩٣٩) داخل الاتحاد الأوربى. وفى خارج الاتحاد كل دول البلقان جديدة وكذلك مجموعة الدول التى تحد روسيا. وحتى روسيا "جديدة". والولايات المتحدة هى الدولة "القديمة" مقارنة بالوضع فى أوربا! ونشأ ما يقدر بثمانية آلاف ميل من الحدود الجديدة فى وسط أوربا وشرقها وحدهما منذ ١٩٨٩. والنتائج أبعد ما تكون عن رضا الناس. وهناك نسبة ضئيلة ممن يعيشون فى أوربا الغربية يعتبرون حدودهم "غير

---

(١) تعرف خطأ باسم "جورجيا". والصحيح هو غرجستان أو كرجستان، ويعرف شعبها بالـ "غرج" (Gorj). (المترجم)

مستقرة". وفى وسط أوربا وشرقها يعتقد ذلك أكثر من نصف السكان بمعنى أن «هناك أرامل ملكًا لنا».[1]

مربع ٧-١ لماذا يواجه الاتحاد الأوروبى عالمًا جديدًا

١. حدود مفتوحة شرقًا - بيئة إقليمية جديدة.

٢. التوسعة بلا نهاية.

٣. مشكلات أمنية جديدة - نشأة نهج جديد من الإرهاب وأوبئة يتعامل خطر دائم أخرى.

٤. موقف مبهم خلف شمال الأطلنطى - التحالف عبر الأطلنطى موضع شك أكبر.

٥. تفاقم الأخطار البيئية العالمية.

٦. المحور الفرنسى-الألمانى يفقد معناه باعتباره قوة دفع مهيمنة.

٧. بعض من كبار المنافسين التجاريين موجودون فى العالم النامى.

لم يحدد الدستور المقترح كيف يعيد الاتحاد الأوربى هيكلة نفسه فى سياق مشكلات كهذه. التساؤلات التى طرحتها "التوسعة" الأحدث (فى ٢٠٠٤) تتجاوز إعطاء الاتحاد الأوربى هوية قانونية منهجية تساعد على تحسين إجراءات اتخاذ القرار أو مزيد من التركيز على السياسة الخارجية، وهما مسألتان حيويتان كما سنرى فيما بعد. ومن هذا المنظور لم يكن غريبًا أن من صوتوا بالرفض فى فرنسا وهولنده لم يقفوا عند القضايا الدستورية؛ بل كانوا يعبرون عن هموم أشمل.

إن القوى التى أفرزت أحداث ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفيتى هى نفسها التى يجب أن يواجهها الاتحاد الأوربى اليوم. وهى تشمل مجموعتى التحولات الهيكلية اللتين نركز عليهما فى هذا الكتاب - التحولات التى تؤثر فى الحياة

(1) Jan Zielonka, Europe Unbound. London: Routledge, 2002.

اليومية والتحولات الناجمة عن تسارع العولمة. فالتحول الديمقراطي اليومي لا يقتصر على دول الغرب؛ بل هو أمر ملموس في كل مكان. ونظرًا لسهولة الاتصالات الحديثة يستحيل على المجتمعات المغلقة أن تظل على حالها. والمجتمعات القليلة الباقية من هذا النوع ككوريا الشمالية وبورما تترنح وتوشك على الانهيار.

المربع ٧-٢: كل من عناصر المربع ٧-١
يمكن أن تضيف قوة للاتحاد الأوروبي

١. فتح الحدود شرقًا يعطي دورًا محليًا وآخر جغرافيًا سياسيًا أكبر أيضًا.

٢. الاتحاد الأوروبي قوة كبرى تؤثر على التحول الديمقراطي وسيادة القانون ونشر اقتصاد السوق.

٣. التنسيق على مستوى الاتحاد الأوروبي يحمي المواطنين من أخطار عالمية جديدة.

٤. يتحمل الاتحاد مزيدًا من مسؤولياته الدفاعية ويكتسب قدرات الرد السريع في مواضع أخرى.

٥. يتخذ الاتحاد الأوروبي دورًا رائدًا في الحد من خطر تغير المناخ.

٦. تزداد المشاركة في السلطة بين الدول الأعضاء.

٧. النموذج الاجتماعي الأوروبي ينتشر عالميًا بنجاح.

كنت في برلين في ١١ نوفمبر ١٩٨٩ عشية هدم السور. وعرض علينا القادمون من الشرق إلى الغرب خرائط للمدينة كانت معهم، وكانت برلين الغربية بأكملها ممسوحة فيها، فكانت مجرد مساحة فارغة. إلا أنهم كانوا يعرفون كل شيء عن الجانب الآخر من برلين لأنهم كانوا يشاهدون برامج التليفزيون الغربي. والتحول الديمقراطي اليومي يختلف عن النزعة الاستهلاكية. بالطبع كان كثير من الناس في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي يريدون سلع الغرب الاستهلاكية وما

يحظى به من وفرة؛ لكنهم كانوا أيضا يريدون مزيدًا من الحراك والاستقلالية والحرية فى حياتهم اليومية كما تبين الاستطلاعات.

مع تقدم العولمة اختلت نظم القيادة التى عملت بنجاح فى الشيوعية السوفيتية فى عهد سابق. والشىء نفسه يصدق على الغرب ولو أن تلك النظم وجدت فيه بأشكال أكثر تحررًا وأقل شمولية. فالتأثيرات التيلورية على سبيل المثال ظلت موجودة فى الإدارة الغربية حتى أواسط الثمانينيات. ومع تقدم تقنية المعلومات مارست العولمة ضغوطًا قوية فى اتجاه نشأة نظم إدارة مرنة وسلم وظيفى متقارب. والشركات التى أخفقت فى التكيف انهارت.

كان انهيار الشيوعية السوفيتية وزوال الكينزية فى الغرب - بما لها من تأثيرات مهمة على دولة الرفاه - مرتبطتين ارتباطًا مباشرًا بهاتين المجموعتين من التحولات. وكان كلاهما متجها نحو إدارة الطلب القومى، وهو منظور عجز عن الصمود أمام تقدم العولمة الاقتصادية. ولم تكن النتائج مدمرة فى الغرب كما كانت فى الشرق، لأن درجة التخطيط المركزى والتحكم الاقتصادى الكلى من جانب الدولة أقل فى الغرب منه فى الشرق. ولم تتمكن الشيوعية الصينية من النجاة إلا لأن الدولة تخلت عن تحكمها فى أغلب آليات السوق. أما مدى استقرار ذلك النظام فأمر متروك للمستقبل.

الأطروحة الثانية: فى ضوء هذه التحولات على الأوربيين أن يحققوا من جديد كل ما قام من أجله الاتحاد وأن يقنعوا جمهورًا يساوره القلق حاليًا. والسؤال عن السبب الآن لا يقل أهمية عن السؤال عن الكيفية.

لم يعد يكفى القول إن الاتحاد بنسختيه الحالية والسابقة حقق السلم فى أوربا. كما أن الأطروحة مشكوك فيها على أى حال. فالتكامل الاقتصادى بين ألمانيا

وفرنسا كان أحد عوامل إنشاء الاتحاد فى البداية. وبموافقتها على أن تكون جزءا من كيان تعاونى أكبر تخلت ألمانيا عن أى طموحات إمبراطورية. ومع ذلك فالخطر الحقيقى على أوربا (الغربية) بعد ١٩٤٥ لم يعد ألمانيا، بل الاتحاد السوفيتى. وكانت ألمانيا المقسمة بؤرة هذا الخطر لا مصدره. وقيل إن السلم فى أوربا يدعمه وجود حلف شمال الأطلنطى أكثر من وجود "المجموعة الاقتصادية الأوربية"/الاتحاد الأوربى. وفى الحرب التى نشبت فى أوربا بعد ١٩٨٩، أى الحرب الأهلية فى يوغسلافيا السابقة، لم يفعل الاتحاد الأوربى الكثير لإطفاء نفسه. والصراعات فى البوسنة وكوسوفا لم يحلها فى حالة الأولى إلا تدخل الولايات المتحدة، وفى الثانية تدخل حلف شمال الأطلنطى. ولا يجوز للاتحاد الأوربى أن يدعى التدخل الناجح لمنع العنف العسكرى إلا فى حالة احتواء النزاع فى مقدونيا.

ومن نتائج الطابع المتغير للسيادة فى عصر العولمة أن احتمالات نشوب الحروب الإقليمية بين الدول قلت عن ذى قبل. ولا تزال هناك نزاعات مسلحة من نوع إقليمى فى أفريقيا جنوب الصحراء. وهناك جماعات غير حكومية مسلحة لديها أهداف إقليمية فى أوربا أبرزها "الجيش الجمهورى الأيرلندى" وحركة الباسك. وهناك نقاط ملتهبة خطيرة فى بقاع أخرى من العالم. وهناك قوتان نوويتان تواجه كل منهما الأخرى هما باكستان والهند وبينهما مشكلة كشمير عالقة دون حل. وإذا حصلت إيران على أسلحة نووية فقد ينشأ سباق تسلح فى الشرق الأوسط؛ وفى شرق آسيا لا تزال مشكلة تايوان عالقة.

أما بالنسبة لأغلب الدول فليس ثم احتمال أن تغزو أراضيها دول أخرى. وكل دول شمال أمريكا الجنوبية ووسطها وجنوبها ضمن هذه الفئة. وكذلك دول الاتحاد الأوربى وشمال أفريقيا وروسيا ووسط آسيا وشرقها وأستراليا. والدول

الضعيفة لا الدول القوية هى التى تمثل أغلب المشكلات التى يجب على العالم أن يتعامل معها. وأغلب الدول تواجه اليوم أخطارًا غير خطر الغزو من دول غيرها. والإرهاب العالمى من هذه الأخطار الجديدة. وهو يختلف تمامًا عن نوعية الإرهاب المرتبطة بأيرلنده الشمالية وإقليم الباسك. فالجيش الجمهورى الأيرلندى وحركة الباسك كانا يهدفان لإنشاء دولتين قوميتين جديدتين، إحداهما لتوحيد بلد منقسم، والأخرى لإنشاء دولة قومية لأمة بلا دولة.

والإرهاب الجديد جغرافى-سياسى، وهو وليد العولمة والاتصالات المكثفة. فالقاعدة كغيرها من التنظيمات الجهادية لها خلايا فى بلدان عديدة. وأهدافها شديدة العمومية، وهى طموحة للغاية- فلا أقل من عودة للحكم الإسلامى فى دول تبدأ من باكستان إلى شمال أفريقيا وحتى جنوب إسبانيا (الأندلس سابقًا، وتعرف حاليًا بأندلسيا). كما أنها لن تتردد فى اللجوء للعنف على نطاق واسع إن استطاعت. ففى تصور أسوأ كان يمكن أن يلقى ستون ألفًا حتفهم فى ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن لا ثلاثة آلاف كما حدث. وأهداف القاعدة إقليمية، لكنها ليست دولة؛ بل هى أقرب لمنظمة أهلية خبيثة يدفعها شعور بواجب مقدس. وهى ليست قوة غزو؛ بل تشكل مع جماعات متطرفة أخرى مصدر خطر داهم لبلدان عديدة لا سيما لو أصبح الإرهاب النووى احتمالاً قائمًا.

نشأت الهوية القومية فيما مضى واشتد عودها فى مواجهة غيرها - دول معادية أو تحالفات من دول معادية. وكانت تقسيمات الحرب الباردة النسخة الأخيرة من هذا المتغير. وهناك دول عديدة منها دول الاتحاد الأوربى عليها الآن أن تحدد هوياتها بطريقة مختلفة. وليس معنى ذلك أن الدول القومية على وشك الزوال لأنها ليست كذلك. ولعلنا نشهد الآن عودة للدولة القومية فى العالم كله. ففى

ظل الإدارة الأمريكية الحالية قررت الولايات المتحدة وبشكل سافر أن تعلى مصالحها أولاً وبدأت تتنكر للمبادئ الجمعية. وكما قالت كوندوليسا رايس على أمريكا أن تعمل «من منطلق المصالح القومية لا مصلحة مجتمع دولى وهمى».[١] والعلاقات الجغرافية-السياسية يحددها قادة الدول الكبرى. فبتفسير النظام الدولى بأنه يقوم على القوة والعنف ساعدت إدارة بوش إلى حد ما على تحقيق ذلك. كما أن الدولتين الكبريين الصاعدتين الصين والهند دولتان قوميتان (وقوتان نوويتان أيضا).

ولكن مع تقدم التحول الديمقراطى وتنامى العولمة تنشأ شبكات متقاطعة جديدة؛ وتضغط المدن والمناطق من أجل مزيد من الاستقلالية، بينما تنشئ الدول مصالح مشتركة فيما بينها. وقد يحكم الصين والهند نظام سياسى مختلف فى غضون بضع سنوات من الآن. وهناك أمارات واضحة على وجود نزعة إقليمية دولية ناشئة فى كل مكان، من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا إلى آسيا. وهناك انضمام متواصل لبلدان أمريكا اللاتينية فى شبكات أخرى (منها الاتحاد الأوربى). وأصدر "اتحاد دول جنوب شرق آسيا" (آسيان) بالمشاركة مع كوريا واليابان والصين تقريرا مشتركا يقترح تعزيز التعاون السياسى والاقتصادى والبيئى والثقافى.[٢] وتسعى دول أفريقيا للتجمع أيضًا.

---

(1) Condoleezza Rice, 'How to promote the national interest', Foreign Affairs, January 2000; at www.foreignaffairs.org/2000010faessay5-p0/condoleezza-rice/campaign-2000-promoting-the-national-interest.html>, p. 4.

(2) Association of South-East Asian Nations, Towards and East Asian Community, Report of the East Asia Vision Group, 2001; at www.mofa.go.jp/region/asia-paci/report2001.pdf.

الأطروحة الثالثة: التساؤل عن سبب الاتحاد الأوربى قد يتحدد بمجرد إدراك طبيعة العالم الذى يجب أن ينتمى إليه الآن.

إن الدور التقليدى للاتحاد منذ أيامه الأولى لا يزال بالغ الأهمية ولو أنه أعيد تعريفه. أى أن الغرض من الاتحاد الأوربى جلب منافع اقتصادية لأعضائه ما كانت لتحقق لولاه. ويمكن للدول الصغيرة والمتوسطة أن تزدهر فى الاقتصاد العالمى – من الأمثلة تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وشيلى وأستراليا. ومع ذلك فالسوق الموحدة تعود بمزايا تفتقدها البلدان فرادى. وهذه المزايا لا تتعلق فى المقام الأول بالمكاسب الاقتصادية الفورية التى يصعب حسابها فى كل الأحوال. بل تكمن المزايا الأهم فى وجود سوق مستقرة كبيرة مضمونة، وهو ما يعنى الكثير حتى فى عصر تسيطر عليه تقنية المعلومات. لذا فالبلدان المتقدمة فى أوربا والتى لم تنضم للاتحاد – النرويج وأيسلنده وسويسرا – تربطها به صلات وثيقة ومعقدة. وهى ليست مجرد دول متطفلة لأنها تعانى عيبًا جوهريًا هو أنها ليس لها تأثير مباشر على القرارات التى تؤثر عليها.

يشكل النموذج الاجتماعى (بتنوعه) جزءًا أساسيًا من سبب وجود الاتحاد الأوربى. وكان كل من هابرماس وديريدا على حق فى ذلك (انظر الفصل الأول). وهو بدايةً وضع يبدو غريبًا، لأن نظم الرفاه الأوربية نشأت مستقلة عن مؤسسات الاتحاد الأوربى إلى حد كبير، وليست للاتحاد الأوربى سلطة عليها حتى الآن. لكن الأوربيين فى مجملهم يرون كما تبين الاستطلاعات أن الرعاية والحماية التى تقدمها بنود الرفاه محورية بالنسبة لحياتهم. وتشير البحوث فى الولايات المتحدة إلى اختلاف الوضع فيها تمامًا. من ثم فالنموذج الاجتماعى يمثل جزءًا أساسيًا من الهوية الأوربية، ولكن بصورة تطورية. ففى أوربا الحرب الباردة – وقبل تنامى

العولمة – كان لدولة الرفاه دور مختلف عن الدور المطلوب اليوم، ولأسباب تناولها هذا الكتاب. إذ نشأت فى كنف الكينزية وقامت على نماذج العمل/الأسرة التقليدية، ولم تكن نتائجها الاقتصادية الكلية جزءًا من أساسها المنطقى. ولا بد من إثبات أن نظم الرفاه فى أوربا يمكن أن تسهم بشكل إيجابى فى التنافسية فى سياق بعد-صناعى، وهو ما حاولت أن أفعله. وهذا فى رأى هابرماس وديريدا لم يعد مسألة حماية مواطنين من تقلبات السوق. فالدولة – والاتحاد الأوربى – لا بد أن تتدخل من حين لآخر لتيسير التبادل السوقى أو تحسين كفاءته. وهى ابتكارات لا تتعارض مع العدل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية، بل لها دور أساسى فى تعزيزهما.

إن القول بأن السيادة الموحدة سيادة مكتسبة له معنى حقيقى تدعمه التوجهات الناشئة فى المجتمع العالمى. ونحن نعلم أن القوة ليست لعبة ربح وخسارة. فالترتيبات المؤسسية الجديدة كما قال تالكوت بارسونز قديمًا قد تفرز قوة أكبر مما كان موجودًا من قبل، كالمال؛ فيكون هناك منه حينئذ ما يعاد توزيعه.[١] والمبدأ الأساسى للاتحاد الأوربى والذى يضفى الشرعية ينبغى أن يكون كما يلى: بالتعاون وتجميع الموارد يتحقق للدول الأعضاء من السيادة (الفعلية فى مقابل الشكلية) ما هو أكثر مما قد يتحقق بغيرهما.

من الأمثلة العديدة فيما يتصل بالسيادة الخارجية قوة الاتحاد الأوربى فى السياسة التجارية. وكان ذلك صحيحًا حتى فى عصر "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" (الجات) حين كانت المجموعة الاقتصادية الأوربية شريكًا رئيسًا نظرًا للوزن التجارى الجمعى لأعضائه المؤسسين. ويقال إن القوة التفاوضية

(1) Talcott Parsons, Talcott Parsons on Institutions and Social Evolution: Selected Writings. Chicago: University of Chicago Press, 1985.

للدول الست التى مثلتها المفوضية لأول مرة فى الستينيات كانت تضارع قوة الولايات المتحدة، و«من ثم كانت هذه نهاية لحقبة من الريادة الأمريكية المتفردة فى منظومة التجارة الدولية بعد الحرب».(١) ومع ذلك فللاتحاد الأوربى دور أكبر يلعبه فى السوق الموسعة اليوم، لا سيما فى سياق "منظمة التجارة العالمية".

يمكن أن يوفر الاتحاد الأوربى لمواطنيه ما يفوق أى شىء قد تقدمه الدول فرادى. وليس أمام الاتحاد حاليًا إلا أن يكون فاعلاً جغرافيًا-سياسيًا وبطرق غير تلك التى كانت فى عهود ماضية. وذلك لأن الجولة الحالية من "توسيع العضوية" تختلف عن سابقاتها. ففى المراحل الأولى من تطور الاتحاد الأوربى كانت شروط الانضمام مباشرة، لأن الدول الموقعة كانت متساوية من ناحية التطور الاقتصادى والسياسى. والأسباب التى دعت ولا تزال تدعو العديد من الدول للانضمام إليه ليست الأسباب نفسها التى دعت الأعضاء الأصليين باستثناء إسبانيا والبرتغال واليونان. وهى الآن أكثر تحولاً فى طبيعتها. وما يحدث فى الاستعداد للانضمام لا يقل أهمية عن الانضمام نفسه. فالدول ترغب فى الانضمام لكى تجد موطئ قدم فى السوق الأوربية التى أصبحت ضخمة، وتستفيد من التمويل الذى يتاح لها، وتصبح جزءًا من تنظيم ذى مكانة عالمية، وتضمن لنفسها استقرارًا سياسيًا وقانونيًا.

إن الحفاظ على "منطقة سلم" داخل الاتحاد الأوربى ومن حوله مهمة أولى، ولم تتحقق بعد فى منطقة البلقان. ومع ذلك يمكن أن يكون للاتحاد الأوربى، وينبغى أن يكون له دور أساسى فى حماية مواطنيه من الأخطار الجديدة كتلك الناجمة عن تغير المناخ والإرهاب العالمى والأوبئة والجريمة الدولية. ويمكن أن

(1) Loukas Tsoukalis, What Kind of Europe? Oxford: Oxford University Press. 2005, p. 70.

تكون للاتحاد الأوربى فعالية فى الحد من هذه الأخطار تفوق فعالية دوله الأعضاء لو تصرفت فرادى.

يمثل الاتحاد الأوربى قيما عامة يجسدها ويدافع عنها. وهذه القيم فى نظرنا هى: دفع الديمقراطية وحمايتها داخل الاتحاد وخارجه؛ إيجاد الوحدة من التنوع، وهى عبارة أكثر من مجرد شعار، تشير إلى الطبيعة العالمية للاتحاد الأوربى؛ وتعزيز التضامن داخل الاتحاد وخارجه وبكل ما تحمله هذه الكلمة من معان؛ والالتزام بالتنسيق فى مواجهة التهديدات الخارجية؛ والتلاحم البناء مع مشكلات العالم ونزاعاته. وهذه القيم فى جوهرها تربط النقاط السابقة معًا.

إن نشر الديمقراطية منذ السبعينيات فصاعدًا بقيادة الاتحاد الأوربى تعد قصة نجاح كبرى بأى معيار من المعايير. وعلى الرغم من وجود حالات موازية قبل الحرب، لم يحدث من قبل أن كان هناك هذا العدد من دول أوربا ديمقراطيات ليبرالية. كما أن هذه الديمقراطيات جزء من تكتل واحد ومتساوية فى الحقوق والمسؤوليات. وكما يقول تيموثى جارتون-آش «إن لم تكن هذه قصة تباهى بها فبماذا تباهى؟»[١] ولكن فى وجود حدود مفتوحة شرقًا لم يعد واضحا أين نتوقف توسعة الاتحاد الأوربى، ويحق للمواطن أن يطالب بمزيد من الوضوح فى هذا الصدد.

الأطروحة الرابعة: للأسباب التى ذكرنا لتونا يجب أن يكون الاتحاد الأوربى مشروعًا سياسيا. ولكى نحدد أى نوع من المشروعات السياسية علينا أن نذهب إلى ما وراء التناقض بين أنصار الاتحاد الفدرالى وأنصار التنسيق بين الحكومات. ففكرة تحول الاتحاد الأوربى إلى دولة اتحادية تعود إلى ما قبل إنشاء المجموعة

(1) Timothy Garton-Ash, Free World. London: Allen Lane, 2004.

الاقتصادية الأوربية نفسها، وإلى ما قبل الحرب العالمية الثانية فى الحقيقة.(١) ولا يزال لها معارضوها إلى الآن.(٢) والنسخة الأشهر من هذا الرأى فى السنوات الأخيرة طرحها وزير الخارجية الألمانى الأسبق يوشكا فيشر فى محاضرة ألقاها فى برلين فى مايو ٢٠٠٠.(٣)

والاتحادية (كما سنرى فيما بعد) أسلوب تفكير قديم فى العالم المعاصر، وليست السبيل الأمثل لتطور الاتحاد الأوربى فى المستقبل. ولكن لا تكفى «الرغبة والتعاون النشط بين دول مستقلة ذات سيادة» لدفع أوربا قدمًا كما أرادت مارجريت ثاتشر من موقف معارض.(٤) والاتحاد الأوربى تجاوز هذا السيناريو بالفعل. فالاتحاد لا ينبغي أن يكون مجرد مجلس دول، أو أمم متحدة إقليمية بدواعٍ اقتصادية. فالسوق الموحدة والعملة الموحدة تقتضى التكامل، وكذلك الكيان القانونى الذى أوجده الاتحاد الأوربى. والاتحاد الأوربى ليس دولة كبيرة الحجم. كما أنه ليس ولن يكون قوة عظمى بالمعنى الذى كان للمصطلح فى حقبة الحرب الباردة على الأقل. فالقوة العظمى قوة لديها القدرة على نشر قواتها وحماية مصالحها حول العالم. والولايات المتحدة الفاعل الوحيد القادر على ذلك لأجل غير مسمى. وعلى الأوربيين أن يتصالحوا مع حقيقة أن أوربا لم تعد المحور الأول لاهتمامات العالم.

---

(1) Arthur Salter, The United States of Europe. London: Allen and Unwin, 1931.

(2) Guy Verhofstadt, A United States of Europe. London: The Federal Trust for Education and Research. 2006.

(٣) يوشكا فيشر، "من الحلف إلى الاتحاد – أفكار عن غائية التكامل الأوربى". محاضرة ألقيت فى جامعة همبولت ببرلين، ١٢ مايو ٢٠٠٠، متاحة على

..http://europa.eu.int/constitution/futurum/documents/speech/sp120500_en.pdf

(4) Margaret Thatcher, 'The Bruges Speech': online at www.margaret-thatcher.org/speeches/displaydocument.asp?docid=107332.

وبهذا فإن قرون عدة من تاريخ العالم بلغت منتهاها. ومع ذلك يمكن لأوربا بل ينبغى لها أن تتطلع لأن تكون قوة إقليمية متقدمة لها نفوذ لا يستهان به فى الشؤون العالمية.

مربع ٧-٣: ما هو الاتحاد الأوروبى (وما ينبغى أن يكون)

١. قوة إقليمية وليس دولة كبيرة الحجم أو قوة عظمى.

٢. اتحاد ديمقراطى بين دول شبه ذات سيادة تقوم على قدرات جمعية.

٣. الطبيعة الديمقراطية للاتحاد الأوروبى ليست نيابية فى المقام الأول، بل تشاورية.

٤. يسعى لنشر نفوذه الجمعى سواء فى داخله أو على الساحة العالمية.

٥. تتقبل دوله الأعضاء المبدأ الدستورى باعتباره "عقدا مستقلا" لا عقد تبعية لسلطة أعلى.

٦. يشكل الاستقرار الدستورى الفعلى الذى يحظى به الاتحاد الأوروبى أساسا لطبيعته الانتقالية. وشكله المؤسسى الأساسى القائم على ثالوث المفوضية والمجلس والبرلمان الأوروبيين لا يتغير إلا فى حواشيه.

٧. الاتحاد الأوروبى يتعوق من حيث توافقه مع التحولات المرتبطة بعصر العولمة.

٨. يتبنى منظور التعددية الفعالة.

٩. الاتحاد الأوروبى أوروبى، وذلك بسبب (أ) موقعه (ب) إرثه الحضارى (جـ) رموزه.

بعض الاختلافات فى الآراء ووجهات النظر حول كنه الاتحاد الأوربى، وكيف ينبغى أن ترتبط بالدول "الثلاث الكبار". فالمملكة المتحدة لها موقف يؤيد التعاون بين الحكومات، وإن لم يكن فى السنوات الأخيرة بالحدة التى كانت تؤمن بها السيدة ثاتشر. ويميل الساسة والمفكرون الألمان للنظر لأوربا من منظور نموذج فدرالى يشبه نموذجها القومى. وينحو القادة الفرنسيون نحو منظور أكثر مركزية للاتحاد الأوربى يرون أنه يدعم المصالح القومية. وهم فى العادة يعتبرون المصالح الأوربية والفرنسية متطابقة (بدرجة أقل حاليًا). وبعض الدول الأعضاء

الصغيرة تؤمن بمنظور اتحادى، إلا أن أغلبها تحذر منه لما فيه من تهديد وتقليص لنفوذها. والدول الأعضاء الجديدة تؤمن بالتعاون بين الحكومات بقوة نظرًا لأنها أفلتت لتوها من سيطرة الاتحاد السوفيتى، ولا ترغب فى التسليم لدولة كبرى أخرى. والبون بين هذه الآراء شاسع لدرجة أن التوفيق بينها يبدو مستحيلاً. والتوفيق بينها مستحيل فعلاً بشكلها التقليدى، ولكن علينا أن ننظر إلى كل منها بطريقة جديدة.

إن الفدرالية (فى رأينا) مشروع ميت، لكن الفدراليين لديهم شيء يجب أن نتعلمه، وهو أهمية اتخاذ القرار والقيادة. وإن لم تدعم هاتان السمتان فلا مفر من أن يتجه الاتحاد الأوربى نحو الركود والعجز النسبى فى الشؤون العالمية. والقيادة واتخاذ القرار بعد تدعيمهما يختلفان عن الفدرالية، ويمكن تحقيقهما بدون نظام فدرالى مكتمل الأركان.

إن أوربا البينية أكثر مما ينبغى (وهو الوضع القائم حاليًا) عليها قيود كبيرة. فهى تسمح للمصالح القومية بالتغلب على المصالح المشتركة؛ والدول الأكبر تسيطر عادةً على الدول الأصغر. ويتأكد النمط الشائع الذى يتمثل فى نسبة الفضل فى إنجازات الاتحاد الأوربى الإيجابية للقادة القوميين فى الداخل وإلقاء اللوم على الاتحاد الأوربى على أى خطأ يحدث على المستوى القومى. ولا بد أن يكون للمفوضية وقيادة المفوضية قدر مهم من السلطة. وعدم وجود قيادة فعالة فى المجلس والمفوضية يؤدى إلى الانحراف عن المسار والجمود. والمسؤولية عن الرقابة على أنشطة المفوضية واقتراحاتها تقع على عاتق البرلمان الأوربى لا الدول وحدها.

إن الاتحاد الأوربى تجربة فى الحكم بلا دولة. وإيجاد صيغة سياسية لأوربا بعد الآن مهمة لا تقل إلحاحًا عن استئناف النموذج الاجتماعى وترتبط به فى الحقيقة. ويرى أندرو مورافتشيك أن هناك "استقرارًا دستوريًا أوربيًا" قائمًا على توازن مؤسسى.[١] ويرى أن الدستور المقترح ما كان ليضيف إلى ذلك الكثير. فالاتحاد الأوربى فى الأساس شكل من الديمقراطية التشاورية وسيظل كذلك. وطبيعته الديمقراطية تتأتى فى المقام الأول من ضرورة مناقشة السياسات المقترحة مناقشة صريحة وتتخذ القرارات بالإجماع قدر الإمكان. ويرى أحد الكتاب أن «مؤسسات الاتحاد الأوربى ينبغى قراءتها باعتبارها نسخة فوق-قومية من المثل التشاورية وتأول باعتبارها تعويضًا عن بعض نقائص الدولة القومية الدستورية».[٢]

ويمكن إدراك الطبيعة الدستورية للاتحاد الأوربى بأجلى صورة عند منظر فلسفة التشريع جوزيف وايلر. يبين وايلر السبب فى أن الاتحاد الأوربى ليس دولة كبرى ولا اتحاد دول ذات سيادة. وهو يستحق أن نورد شرحه بشيء من التفصيل:

«تتقبل العناصر الفاعلة الدستورية فى الدول الأعضاء المبدأ الدستورى الأوربى لا باعتبار ذلك مسألة عقيدة قانونية كما الحال فى الدولة الفدرالية لأنهم تابعون لسيادة وسلطة أعلى ترتبط بمعايير المبدأ الفدرالى هى المبدأ الدستورى. بل يتقبلونه بوصفه فعلاً طوعيًا مستقلاً يتكرر بلا نهاية فى كل

---

(1) Andrew Moravcsik, 'In defence of the democratic deficit: reassessing legitimacy in the European Union', Journal of Common Market Studies, 40/4 (2002).

(2) Christopher Lord, Democracy in the European Union. Sheffield: Sheffield Academic Press, 1998.

شأن جمعى فى المجالات المنفصلة التى تحكمها أوربا التى هى التعبير الجمعى عن الإرادات الأخرى والهويات السياسية الأخرى والجماعات السياسية الأخرى».[١]

والقول إن الإذعان "فعل طوعى مستقل" لا يعنى أن كل قرار يتخذ فى الاتحاد الأوربى لا بد أن يحصل على موافقة كل الأطراف المعنية، وهو أمر مستحيل. بل معناه أن أفعال الإذعان والجهاز التشريعى الذى أنشئ يضم أندادًا. يقول وايلر إن أوربا عالمية حتمًا نظرًا لما تضم من دول شتى وثقافات مختلفة. إلا أن المواطنين فى الاتحاد الأوربى يألفون التشريعات والمعايير التى تضعها الإرادة الجمعية للدول الأعضاء. وهذه المعايير تستوعب من خلال عمل الاتحاد نفسه، لا من خلال المثل المجردة. فنحن مستعدون للإذعان لقرارات يتخذها نظام حكم يضم "آخرين" لاقتناعنا بأنهم يشاركوننا القيم. من ثم فالاتحاد الأوربى «بناء صمم لتشجيع بعض فضائل التسامح والإنسانية».[٢]

الفرضية الخامسة: لا عودة للدستور فى حد ذاته. وأنا أكتب من منطلق شعورى بالتناقض حيال الدستور لأسباب سبق ذكرها. فهو يتجاهل الحاجة لإيجاد مبرر منطقى لوجود الاتحاد بعد ١٩٨٩ أو لمعالجة الهموم التى ساورت كثيرًا من الناس بشأن "توسيع العضوية". وما من أحد استطاع أن يحدد ما إذا كان الدستور

---

(1) Joseph Weiler,'Europe's Sonderweg', in K. Nicolaidis and Robert Howse (eds.), The Federal Vision. Oxford: Oxford University Press, p. 68.

(2) Joseph Weiler,The Construction of Europe. Cambridge: Cambridge University Press, 1999, p. 301.

مسعى جديدًا كبيرًا أم محاولة تافهة نسبيًا. هل كان فتحًا سياسيًا كبيـرًا لأوربـا أم مجرد عملية ترتيب أوراق؛ هذا أمر يتوقف على الذوق.

إلا أن فشله أمر جلل. فلا إجماع بين دوله الأعضاء على الخطـوة التاليـة. يرغب البعض فى مواصلة التصديق - خمس دول رأت ذلـك منـذ الاسـتفتاءين الفرنسى والهولندى. ولكن مـن الـصعب إدراك المغـزى. فالقـادة الفرنـسيون والهولنديون يصرون على أن مطالبة مواطنيهم بالتصويت مرة أخرى أو التصديق على الدستور فى المجلس النيابى ليسا خيارين - فهو أمر "غير معقول" كمـا قـال البعض. وبعض ممن يقرون التصديق يعارضون إعادة التفاوض بشكل قاطع. وفى مواجهة هذه المصاعب يتحدث غيرهم عن إحياء فكرة "أوربا ذات السرعتين" حيث تتقدم مجموعة على البقية. أما كيف تعمل هذه الإستراتيجية بينما يقف اثنـان مـن الأعضاء المؤسسين على جانب الطريق فأمر يتسم بالغموض.

ولكن ظهر فى الآونة الأخيرة توجه آخر؛ إذ صوت الفرنسيون والهولنديون برفض الدستور لقلقهم عما قد يحدث لفرص العمل والحماية الاجتماعية. والحقيقـة أن الدستور لم يقل الكثير عن هذين الجانبين. فلم لا تضاف بضع فقرات عن هاتين المشكلتين ثم يعاد طرح الوثيقة كاملة على الناخبين؟[1] ويمكـن إضـافة "ميثـاق اجتماعى" للنص الحالى تضمن بعض الأساسيات فى منظومات الحماية الاجتماعية فى البلدان المختلفة. فتضمن استمرار "الخدمـة العامـة" (service publique) فـى فرنسا مثلاً. إلا أن الفكرة ليست مقنعة. ففكرة الإبقاء على بعض البنود الاجتماعية التى تقيد الدول - وأوربا - ليست طريقة متعقلة للمضى قدمًا.

---

(1) Angelica Sewall-Düren, The Way out of Europe's Constitutional Crisis. Berlin: Friedrich Ebert Stiftung, April 2006.

إذن ما العمل؟ الوضع ليس بالصعوبة التى يبدو عليها. فأكثر من ٩٠ بالمئة مما ورد بالوثيقة الدستورية موجود فعلاً فى صورة معاهدات مختلفة ومبرمة. إذن فالعشرة بالمئة المتبقية هى التى يجب أن نركز عليها. ومن الخطأ استخدام لفظ "انتقاء" لوصف عملية كهذه، لأن ما يمكن التخلى عنه ضئيل ومتوافق داخليًا.

من المفيد أن تكون هناك عبارة مقتضبة ومتفق عليها (كتلك التى اقترحتها المفوضية لإحياء الذكرى الخامسة عشرة لمعاهدة روما) تجيب على سؤال يتعلق بالغرض من وجود الاتحاد الأوربى فى وضع استجد بعد ١٩٨٩، ويمكن دمج تغييرات دستورية مقترحة فيه. وبينت الاستطلاعات التى أجريت بعد رفض الدستور أن نسبة كبيرة من مواطنى أوربا يؤيدون الاتحاد الأوربى، ولكن حين يسألون عن الغرض من الاتحاد الأوربى لا يحرى كثير منهم جوابًا.

إن التغيير الأهم للمستقبل يجب أن يتعلق باتخاذ القرار. والإجراءات التى أقرت فى نيس تستغرق وقتًا طويلاً، وهى غير فعالة. فالأقليات يمكن أن تعرقل القرارات إلى ما لا نهاية لو شاءت. وتغيير رئاسة الاتحاد الأوربى كل ستة أشهر لا يضمن إيجاد قيادة متوافقة وقوية. وهناك خطوة نحو مزيد من استمرارية القيادة ستتخذ فى يناير ٢٠٠٧ حين تتحد ألمانيا والبرتغال وسلوفينيا لطرح رئاسة "مشتركة" للمجلس. واقترح الدستور رئيسًا جديدًا للمجلس ينتخبه الأعضاء كل سنتين ونصف السنة، وهو ترتيب أفضل بكل تأكيد.

وفى هذا الاتجاه نفسه لا أجد غضاضة فى دمج رئاستى المجلس والمفوضية فى منصب واحد. وهى فكرة رُفضت فى إعداد الدستور باعتبارها "فدرالية" أكثر من اللازم، ولو أنها فى رأيى ليست لها أية صلة فى جوهرها بالفدرالية. والاقتراح

الذى ورد فى الدستور بتوحيد منصبى الممثل الأعلى للسياسات الخارجية والأمنيـة ومفوض العلاقات الخارجية معقول أيضًا ويجب تنفيذه فى مرحلة ما. ولا أظن أن للاتحاد الأوربى أى مستقبل مشرق لو ظل بين الحكومات أكثر مـن الـلازم. ولا أعتقد أن إيمانى بهذا الرأى يجعلنى "فدراليًا". فالاتحاد الأوربى لن يتحول إلى دولة قومية. إلا أنه بحاجة لآليات واضحة لاتخاذ القرار والقيادة. فالمحاسبة ستزداد فـى نظام كهذا عنها فى النظام الراهن. ففى المجلس حاليًا مثلاً ليست ثمة نقطة يتوقـف عنـدها اليـورو. ونظـام الرئاسـة لمـدة سـتة أشـهر معنـاه أن المحاسـبة مبدأ وهمى.

مربع ٧-٤: المشكلات الهيكلية للاتحاد الأوروبى، ٢٠٠٦

١. كان الدستور بمثابة الخطوة الخطأ فى التوقيت الخطأ. لكن رفضه نكسة خطيرة ويترك عيوبًا كبيرة فى عمليات اتخاذ القرار.

٢. تجديد الفعالية الاقتصادية هى المفتاح لاستعادة شرعية الاتحاد الأوروبى ونفوذه فى العالم. إلا أن مؤسسات الاتحاد الأوروبى الحاكمة ليست لها سيطرة كبيرة على الإصلاحات المطلوبة.

٣. الحكومات القومية تميل إلى مغازلة الجماهير فى الداخل.

٤. استحداث اليورو لم يؤد إلى انطلاقة النمو.

٥. الجدل حول النموذج الاجتماعى مستقطب ويخلق تناقضًا زائفًا بين السوق والعدل الاجتماعى.

٦. هناك توترات بين الدول الأعضاء الكبيرة والصغيرة وبين الدول الغنية والدول الفقيرة.

٧. المواطن يرفض التفكير فى زيادة الإنفاق على الدفاع.

٨. نمط الإنفاق فى الموازنة لا يحقق احتياجات الاتحاد الأوروبى الاستثمارية.

إذن ما الاتحاد الأوربى؟ لا أعتقد أن من اللائق أن نتركه دون تحديد طبيعته – وأن نفكر فيه باعتباره «طبقًا طائرًا غير معروف الهوية» كما قال جاك ديلور ذات مرة فى تعليق ساخر شهير. ولا يكفى تعريفه بما ليس فيه: ليس تنظيمًا على الطريق إلى الفدرالية، وليس أحد أشكال التعاون البينى. ولا أظن أيضًا أن تشبيه الاتحاد الأوربى بدراجة لا تظل منتصبة إلا حين تسير وحدها يجدى نفعًا.

يمكن أن نعرّف الاتحاد الأوربى بأنه "عصبة (أو تجمع) ديمقراطية لدول شبه ذات سيادة". ولا نرى فى عبارة "شبه ذات سيادة" مصطلحا يثير الجدل. فبعيدًا عن أن السيادة لا تتجزأ فهى دائمًا مجزأة إلى داخلية وخارجية. والاتحاد عصبة لأن أيا من دوله الأعضاء لها أن تنفصل عنه (ولو أن هذا الحق لم يصغ بشكل رسمى إلا فى الدستور). والاتحاد الأوربى ليس كيانًا فوق قومى، لأن الدول المكونة له لا تختفى بل تحتفظ بقدرات كبيرة على التصرف المستقل. ومع ذلك فالاتحاد الأوربى يختلف عن الأمم المتحدة لأن السيادة الرسمية مشتركة بحيث إن كل عضو فيه يقبل الأحكام الصادرة فى محاكم الاتحاد الأوربى. وهو ديمقراطى، ولكن بمعنى الديمقراطية التشاورية فى المقام الأول.

فى محاضرة له فى سنة ٢٠٠٠[١] تحدث يوشكا فيشر عن "نهائية" الاتحاد الأوربى، ولكن فى صورة لا أظنها عملية أو مرغوبة. إذن فماذا تكون نهائية الاتحاد الأوربى – النقطة التى يتوقف فيها شكله الأساسى عن الخضوع لتغييرات ومراجعات؟ النهائية فى رأينا قد تنطوى على أشكال من الديمقراطية التشاورية أكثر تطورًا مما نعرفه حاليا وموجهة نحو تواصل إلكترونى. سيكون نظامًا يرجى أن يوازن بين القيادة النشطة والفعالة والحفاظ على الديمقراطية القومية والمحلية بل

(1) Fischer, 'From confederacy to federation'.

تدعيمها. وحماية الديمقراطية قد تكون أمرًا بالغ الأهمية. فالقارة "المظلمة" لها تاريخ مزعج لا يدع مجالاً لافتراض أن المستقبل سيمضى سلسًا.

كنت فى أثناء إعدادى هذا الكتاب واعيًا بالمعنى التقريبى الذى يتداول به مصطلح "أوربا". فلفظ "أوربا" له معان مختلفة عدة. فقد يشير إلى شبه القارة ككل، وبالتالى يشمل بلدان كالنرويج أو سويسرا أو صربيا. وقد يقصد به مؤسسات الاتحاد الأوربى الحاكمة - المفوضية والمجلس وغيرهما. وقد يشير إلى تجمع الدول أعضاء الاتحاد الأوربى. لعل ثالث هذه المدلولات أقلها تداولاً، لكنه أهمها فى بعض جوانبه. وقد تتحول "أوربا" إلى "آلة تعليمية" لتبادل الأفكار والأفعال فى السياسة وفى الاقتصاد.

النهج الصريح للتنسيق يعد بمعنى من المعانى محاولة لفعل ذلك، لكنها تظل لا تعمل إلا على التقاطع بين المفوضية والدول الأعضاء. فلم لا يكون لدينا المزيد من الأشكال الأفقية للحوار ورسم السياسات يشمل تنوعًا فى الجماعات والتنظيمات؟ وقد تكون هذه شبكات كتلك التى اقترحها ج. ف. ريشار فى كتابه "منتصف النهار".[1] وقد تضم بعض ممثلى الحكومات الأعضاء وجماعات المجتمع المدنى والأعمال التجارية وقد تنظمها المفوضية. وفيما يتصل بمشكلات كالحد من الاعتماد على الوقود الأحفورى قد تطرح تساؤلات من قبيل: ما المدى الزمنى للتحولات المطلوبة؟ وأين نريد أن نكون بعد عشرين سنة من الآن؟ وأى خيارات لدينا؟

---

(1) Jean-François Rischard, High Noon: 20 Global Problems, 20 Years to Solve Them. New York: Basic Books, 2003.

بدلاً من الحديث الفارغ عن التبعية قد تكون هناك محـــاولات حقيقيـــة لنقـــل السلطة لمستوى أدنى أو إشراك المواطنين. ولن ينطوى هذا علـــى إعـــادة ســلطات بعينها للدول من باب تجريب احتمالات المشاركة من أســفل لأعلـــى. إذ تفتــرض "نظرية الحوكمة الجديدة" أن هناك سبلاً لإشراك المواطن المهتم بصورة مباشرة فـــى عملية الحكم – إشراك الديمقراطية التشاورية على المستوى المحلـــى والديمقراطيـــة الإلكترونية والحوارات العامة والحلول البديلة للنزاعـــات.[١] ففـــى ولايـــات عـــدة بالولايات المتحدة هناك مثلاً تنامٍ مشهود فى استخدام عمليات الحوكمة الجديدة.

النهائية تعنى وجود مناخ شعبى أوربى متطور بصرف النظر عـــن بـــطء التقدم فى اللحظة الراهنة. ولكى يحدث هذا لا بد من وجود اتفاق حول لغة مشتركة يتعلمها المواطنون جميعًا. وهذه اللغة يجب أن تكون الإنجليزية. فالإنجليزية لم تعد لغة دول بعينها. بل هى اللغة العالمية. والنهائية تعنى تحديد حدود الاتحـــاد وإدراك أنها قد تتغير، وهى مسألة سنتطرق إليها فيما يلى. فهى تعنى حيازة سلطة كافيـــة تمكن الاتحاد من لعب دور فى السياسة العالمية لا باعتباره قوة كبرىٍ ضمن قـــوى أخرى، بل باعتباره رائدًا لحوكمة دولية.

الفرضية السادسة: الأسباب التى تجعل الدول كبيرها وصغيرها تناضل فى سبيل هويتها تنطبق على الاتحاد الأوربى أيضًا. ولنأخذ الولايات المتحـــدة مثـــالاً. ففى السنوات الأخيرة صدر كم كبير من الكتب يتناول هوية الولايات المتحدة ومـــا ينبغى أن تعنيه.[٢]

---

(1) L. M. Salomon, The Tools of Government: A Guide to the New Governance. Oxford: Oxford University Press, 2002.

(٢) انظـــر مـــثلاً Peter Brimlow, Alien Nation: Common Sense About America's Immigration Disaster. New York: Harper Perennial, 1996.

يحدد صمويل هنتنجتون عددًا من الهويات الممكنة التى يمكن أن تنتسب لها الولايات المتحدة. ويتساءل: هل نحن "أمة عالمية" تجسد قيمًا مشتركة لدى الإنسانية كلها وتعبر عنها؟

«أم نحن شعب غربى ذو هوية يحددها إرثنا الأوربى ومؤسساتنا؟ أم نحن شعب فريد له حضارته الخاصة به كما قال أنصار "التميز الأمريكى" على مر تاريخنا؟ هل نحن أصلاً جماعة سياسية لا وجود لهويتها إلا فى عقد اجتماعى يتمثل فى "إعلان الاستقلال" وغيره من الوثائق التأسيسية؟ هل نحن متعددو الثقافة أم ثنائيو الثقافة أم ذوو ثقافة واحدة، هل نحن فسيفساء أم بوتقة انصهار؟[١]

أم أن الولايات المتحدة ليست أيا من هذه الأشياء، بل هى إمبراطورية جديدة كما يرى البعض؟[٢]

يرى مايكل والتسر أن كل أمريكى له هوية أخرى أيضا.[٣] وليس ثم من هو أمريكى وحسب. فهناك أمريكى-أيرلندى وأمريكى-لاتينى وأمريكى-أفريقى وهكذا. وما من أحد يخرج عن هذه الثنائية، لأن "الأمريكى-الإنجليزى" هوية أيضًا – ولو أنها بالنسبة لكتاب كهنتنجتون ليست مجرد هوية ضمن هويات أخرى. والهويات الثنائية بدأت فى الظهور لدى شعوب أخرى – من قبيل "البريطانى-الآسيوى" أو "البريطانى-الكاريبى" – ولا يسع المرء إلا أن يفترض أنها ستزداد انتشارًا.

---

(1) Samuel Huntington, Who Are We? New York: Free Press, 2004, p. 9.

(2) Niall Ferguson, Colossus: The Rise and Fall of the American Empire. New York: Penguin, 2004.

(3) Michael Walzer, 'What does it mean to be an American?' Social Research, 71/3 (1990).

لكننا ليست لنا هويات ثنائية على الصعيد الأوربى. وحين يقول المرء إنه سعيد بأن يكون ألمانيا وأوربيا معا، أو ربما بافارى وألمانى وأوربى، فهو يقول شيئا مهما. فهذا إعلان بالعالمية. ولكن ما من أحد يعرّف نفسه بأنه "ألمانى-أوربى" وليس من المرجح أن تزداد هذه الأوصاف الذاتية انتشارًا فى المستقبل. والصفة "أوربى" أيا كانت لن تحاكى الصفة "أمريكى"، ولن تعامل الهويات المتعددة بالطريقة نفسها.

حاول يورغن هابرماس أن يحدد الهوية الأوربية من خلال مجموعة من المبادئ المجردة أطلق عليها مسمى "الوطنية الدستورية". فالاتحاد الأوربى أقيم على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.[1] ويعترف بأن مبررات ما أصبح الآن الاتحاد الأوربى فى أيامه الأولى لم تعد تكفى - السيطرة على القوة الألمانية وإنهاء الحرب بين الدول. إلا أن المبادئ التى يحددها يمكن فصلها عن الدول القومية التى نشأت فيها أصلاً ونقلها إلى مستوى دولى.

تعرضت فرضية الوطنية الدستورية لنقد واسع، وهو نقد له ما يبرره فى رأينا. فهى تسعى لتجنب كل مفاهيم الوطنية والانتماء. ومهما كان رأيك فى تصور هنتنجتون عن مكونات الهوية الأمريكية فهو يرفض فكرة إمكانية ألا تقوم إلا على معايير أخلاقية/قانونية. وقد لا نجد غضاضة فى أن يغير هابرماس موقفه بعض الشىء فى الآونة الأخيرة. فهو يرى الآن أن أوربا يجب أن تنطوى على "ارتباط فعال بروح خاصة" أو "بنهج حياة خاص".[2] وهنا تكتمل الدائرة. فأى نهج حياة هذا؟ إنه لا شىء غير ما عرّفه النموذج الاجتماعى الأوربى. إلا أنه يتخذ الخط

---

(1) Jürgen Habermas, The Postnational Constellation. Cambridge: Polity, 2000.

(2) Habermas, 'Why does Europe need a constitution?', European Union Institute, 2001, p. 8.

المألوف الذى يرى أن النموذج الاجتماعى "خط دفاع" ضد العولمة، وهى نظرة خطأ فى رأينا.

نرى من جانبنا أن الاتحاد الأوربى لكى يزدهر لا بد من وجود شىء ينتمى إليه المواطن، وهذا الشىء لا بد أن يكون جماعة. وليس من قبيل المصادفة أن الاتحاد الأوربى فى أطواره المختلفة كان يطلق على نفسه دائمًا مسمى "تجمع" (community). وقد تكون الجماعة عالمية، والاتحاد الأوربى كذلك بالتأكيد. فهو ينطوى على قيم مشتركة يمكن التعرف عليها بوضوح فى استطلاعات الرأى التى تشمل أوربا كلها. وينبغى أن يكون لدى الجماعة شعور عام بالهدف أو أساس منطقى، وهو ما سبق أن طرحنا رؤية عنه بعد ١٩٨٩.

مربع ٧-٥ ما ينبغي للاتحاد الأوروبى أن يكون عليه

- تحاشي محاولة إحياء المعاهدة الدستورية؛
- تعبير جديد عن الهدف موجه نحو عالم ما بعد ١٩٨٩؛
- شحذ عمليات اتخاذ القرار بالأغلبية؛
- صلاحيات قيادية أكبر للمجلس/المفوضية؛
- وزير خارجية موحد؛
- دمج حقيقي للقدرات العسكرية وتوجيهها نحو قدرات رد فعل سريع؛
- أخذ قرارات صعبة تتعلق بالنهائية تشمل الحدود، ووضع سياسة إقليمية رصينة؛
- استحداث إجراءات "حوكمة جديدة" مقترنة بقدر أكبر من الشفافية؛
- إعادة هيكلة جذرية لموازنة الاتحاد الأوروبي.

قد يكون التعليم من سبل إيجاد هوية أوربية أكثر تكاملاً فى المستقبل، ولا سيما التعليم العالى. ومنذ إنشاء السوق الموحدة زاد عدد الأوربيين ممن يكتسبون مؤهلات خارج بلدانهم. والشركات والحكومات على السواء تريد عاملين عالميين ارتحلوا كثيرًا حول العالم. والهوية الأوربية تتميز بذلك ولا بد من تنميتها بموازاة الثقافات القومية التى تمتاز بالتنوع والتفاعل الداخلى. وليست هذه لعبة رابح وخاسر كما فى المجالين الاقتصادى والسياسى. فما من هوية تمحو الأخرى.

ولا بد للجماعة أن تتسم ببعض مبادئ الاحتواء وبالتالى الاستبعاد. فالحدود حتمية بصورة ما. ولا بد أن يكون هناك "آخرون"، لكن هذا لا يعنى أن العلاقات بالآخرين لا بد أن تكون عدائية بالضرورة. فالجار قد يكون طيبًا وقد يكون خبيثًا؛ وكلاهما فى النهاية جيران. ولكن أى مبادئ الاستبعاد يجب على الاتحاد الأوربى أن يتبع؟

يمكن تعريف "المشروع الأوربى" من منظور التوسعة اللا متناهية كما يستنتج من فكرة الوطنية الدستورية التى يبدو أنها لا ترسم حدودًا. فمجلس أوربا يشمل روسيا وأوكرانيا. وإذا كانت أوربا لا تمثل إلا مبادئ فلماذا تنكر عضويتها فى المستقبل على أية دولة خارج حدودها، ولم لا تمتد هذه الحدود إلى ما لا نهاية؟ فإذا نشأت الديمقراطية الدستورية فى مرحلة ما فى كرجستان أو أرمينيا فما المانع من ضمهما؟ والمغرب تقدمت بطلب عضوية الاتحاد الأوربى فى سنة ١٩٨٦ ولم يرفض طلبها إلا لأنها غير أوربية. ولكن ليس مؤكدًا أنها ليست كذلك. فمسمى "أوربا" ظل لقرون يطلق على ما حول المتوسط بما فى ذلك أغلب ما يعرف حاليًا بشمال أفريقيا.

من الملاحظ أنه ليس ثم من يتحدث عن التوسعة غربًا (أو قليل من يفعلون)[١] مع أن الأطلنطى لم يعد له وجود تقريبًا من ناحية الاتصالات. ولو كانت المبادئ هى ما يحدد ماهية الاتحاد الأوربى فالولايات المتحدة وكندا أولى بالعضوية من أوكرانيا أو روسيا، حيث إن كثيرًا من تاريخهما كدولتين "أوربى". ويبين عدم التفكير فى هذا الاحتمال أن الاتحاد الأوربى له حدود واحدة مقبولة.

تظهر الحدود الواقعية حول الاتحاد الأوربى شرقًا وجنوبًا فى الوقت الحالى. وهناك عدد من البلدان لو تقدمت بطلب للانضمام لما رُفض. ومن هذه البلدان آيسلنده والنرويج وسويسرا وكل بلدان البلقان لو حققت قدرًا كافيًا من التقدم. والاتحاد الأوربى لديه التزامات حيال بلغاريا ورومانيا وتركيا. وليس هناك حاليًا مرشحون محتملون آخرون للمستقبل القريب، ما يعطى الاتحاد فرصة لترتيب بيته.

لعل الحد الخارجى النهائى يشمل المجموعة المذكورة من البلدان مع احتمال إضافة أوكرانيا ومولدوفا وروسيا البيضاء ذات يوم – ولكن دون الامتداد إلى القوقاز أو إلى ما وراء تركيا (وبالتالى فلا امتداد إلى إسرائيل) أو إلى شمال أفريقيا. لماذا؟ لا لأن "أوربا تنتهى عند هذا الحد" بمعنى تاريخى أو ثقافى ما؛ بل لسلسلة من أسباب غير هذه. فلا يمكن أن يقيم الاتحاد الأوربى سياسته الخارجية على انتماءات العضوية المحتملة، وإلا ارتبكت علاقاته بجيرانه الأقربين. كما أن على الاتحاد الأوربى أن يحتفظ بقدراته كعنصر سياسى فاعل وأن يطورها، وهو أمر لا يتسنى إلا بوجود آلية اتخاذ قرار فعالة. ولو ظل يتمدد إلى ما لا نهاية، فإن هذه القدرة تتناقص ولا تزيد.

---

(١) يشير جيريمى ريفكين إلى احتمال انضمام كندا للاتحاد الأوربى – مدللاً على ذلك بأن هاواى ولاية أمريكية مع أنها تبعد أميالاً عن أراضى الولايات المتحدة. Jeremy Rifkin, The European Dream. Cambridge: Polity, 2004.

على أية حال فالاتحاد الأوربى يواجه مشكلات كبرى فى إقرار حدوده. ولا يمكن أن يتمدد إلى ما لا نهاية لو أريد له أن يكون جماعة لا مجرد مجموعة مبادئ واتفاقيات. ولكنه لا يستطيع أن "يعلن" بسهولة عن النقطة التى ينبغى أن ترسم عندها حدوده الخارجية المستقبلية. قد يعلن الاتحاد الأوربى التوقف عند النقطة الحالية فلا تطمح بلدان أخرى للانضمام إليه فى المستقبل المنظور. فيستحيل على كل من أوكرانيا ومولدوفا وروسيا البيضاء أن تصبح أعضاء كاملة العضوية.

هذا الموقف قد يلقى الترحيب من روسيا، ولكنه قد يحول دون إتاحة الفرصة للجمهوريات السوفيتية السابقة الثلاث للتحديث سياسيا واقتصاديا. ومن ناحية أخرى لو أعلن الاتحاد الأوربى صراحةً أن الطريق مفتوح لثلاثتها للانضمام إليه فى مرحلة ما فقد ترى روسيا وربما دول مجاورة أخرى فى إعلان كهذا إعلانا استعماريا. إنه مأزق صعب لأن الواقع برمته غير مرضٍ - إذ يرسل رسائل مختلطة كما سبقت الإشارة. وقد رأينا لمحة من عواقبه فى الموقف الذى اتخذته روسيا بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا والمطالبة بتحويلها بسرعة إلى السداد بأسعار السوق كاملة. وهى مواقف ترتبت على "الثورة البرتقالية" والتطلع المعلن للانضمام للاتحاد الأوربى.

إن مسألة الحدود يناقشها حاليا قادة الاتحاد الأوربى تحت عنوان "قدرات الاستيعاب"، أى كم من البلدان يمكن للاتحاد الأوربى أن يستوعب دون تفكيك كبير. إلا أن هذا الجدل لا يتركز فى الأقاليم السوفيتية السابقة، بل يتركز سرًا أو علنا فى تركيا. فانضمام تركيا موضع خلاف بين دول الاتحاد الأوربى الحالية ولأسباب شتى - حجمها وموقعها الجغرافى وتدنى مستوى نموها الاقتصادى، وحقيقة أنها مجتمع إسلامى فى أغلبه. والخطر الكبير فى الوقت الراهن يتمثل فى

أن المواقف الفصامية لدى قادة الاتحاد الأوربى حيال تركيا سيفضى إلى وضع هو الأسوأ فى العالم.

هناك عوائق كبرى تحول دون ضم تركيا للاتحاد الأوربى، منها موقفها من مستقبل قبرص. ومع ذلك فلو أدار الاتحاد الأوربى ظهره لتركيا الآن فالنتيجة قد تكون تباطؤ النمو فيها واستقطابها سياسيًا وشعور مجتمعها بمرارة وتحوله شرقًا. ومن يتحدثون الآن عن وضع عراقيل فى طريق تركيا عليهم أن يفكروا فيما إذا كانوا يريدون دولة مقسمة وربما معادية على أبوابهم.

الفرضية السابعة: فى سعيه لتحقيق أهدافه الجغرافية-السياسية ينبغى أن يلجأ الاتحاد الأوربى لعدد من أشكال القوة. وهناك بضع نقاط حساسة فى أوربا مسها الكاتب الأمريكى روبرت كاجان بمقارنته بين القوة (الولايات المتحدة) والضعف (الاتحاد الأوربى).[١] فأحدهما لديه القوة (الولايات المتحدة) ويستخدمها، فى حين أن الآخر لديه قليل من القوة (الاتحاد الأوربى) فيسمو بنقاط ضعفه ويحيلها مبادئ سامية للتعاون. وعلى غرار كتاب جون غراى عن سلوكيات الرجل والمرأة[٢] يرى كاجان أن الأوربيين من كوكب الزهرة والأمريكيين من المريخ. فالولايات المتحدة "مذكر" لأن لديها اللجوء للقوة ولا تخشى استخدامها لتحقيق أهدافها. ويشق الاتحاد الأوربى طريقه عن طريق فنى الإقناع والإغراء "الأنثويين" (لأنه ليست لديه خيارات أخرى).

---

(1) Robert Kagan, 'Power and weakness', Policy Review, 11 (2002).

(2) John Gray, Men are from Mars, Women are from Venus. London: Harper Collins, 1993.

على أى فمن الخطأ استخدام القوة بهذه الطريقة الضيقة ومقارنتها "بالضعف". والالتزام بالقانون الدولى والتعاون للحد من تأثيرات تغير المناخ كلاهما من أشكال القوة. والعنف بدون تفاوض لا يجدى أو يكون محدودًا تمامًا إن أجدى، لأنه لا يفضى إلى استقرار (كما نرى فى حالة العراق). أما الإقناع بدون احتمال وجود عقوبات فعالة فهو محدود بطبيعته أيضًا كما نرى فى مساعى الاتحاد الأوربى الفاشلة لصرف إيران عن تطوير برنامجها النووى.

وتفرقة كاجان توازى تلك التى قال بها جوزيف ناى بين القوة الخشنة والقوة الناعمة. فالقوة الخشنة هى اللجوء للعقوبات لفرض الإذعان، وتشمل التهديد باللجوء الفعلى للقوة. ويعرّف ناى القوة الناعمة بأنها حين يحقق بلد أو تنظيم أهدافه «لأن بلدان أخرى ترغب فى اتباعه وتروقها قيمه فتحذو حذوه».(١) إلا أن التفرقة مرة أخرى مضللة بسبب المصطلح نفسه. فلفظ "ناعمة" يشير ضمنًا إلى الضعف والهشاشة. إلا أن أشكال النشاط التى تندرج تحت تصنيف القوة الناعمة ليست كذلك بالضرورة. فأين النعومة فى التفاوض الحاسم فى سياق "هيئة التجارة الدولية" مثلاً؟ وليس ثم شيء "صلب" حين يفضى التدخل العسكرى إلى مجتمع مفتت تدمره الانقسامات الداخلية كما حدث فى العراق.

على أى فالاعتراض الأول على التفرقة بين القوة الناعمة والقوة الخشنة أنها تدرج أكثر من اللازم ضمن فئة واحدة. وبما أن المقولات المدرجة فيما يلى كلها أشكال قوة أو قوة محتملة فالإذعان وبالتالى اللجوء للقوة قد يتحقق بما يلى:

- تقديم نموذج يحاكيه الآخر؛

---

(1) Joseph Nye. The Paradox of American Power. Oxford: Oxford University Press. 2002. p. 8.

- الاشتباك الدبلوماسى، أى اللجوء للإقناع؛
- التنسيق الطوعى لبلوغ أهداف مشتركة؛
- استخدام الحوافز؛
- دفع الآخر للمشاركة فى منظومة ملزمة قانونًا (كهيئة التجارة العالمية)؛
- اللجوء للعقوبات القهرية (كالعقوبات الاقتصادية)؛
- اللجوء للعنف أو التهديد به.

وكلها عناصر لا تنفصل كل منها عن غيرها عمليًا. وبعضها يؤدى لبعض آخر منها. فسيادة القانون مثلاً ليست فعالة إن لم تدعمها عقوبات قهرية. والتعددية - الحوكمة بالتشاور والإقناع - سمة جوهرية من سمات الاتحاد الأوربى، وهى مبدأ قابل للتطبيق على نطاق واسع فى عالم يعتمد بعضه على بعض. أما فكرة أن القدرة على اللجوء للقوة يجب تركها للغير فلا معنى لها. فعلى الاتحاد الأوربى أن يتخذ موقفًا يمكن وصفه بالتعددية الحاسمة، وهو نهج يؤكد على أهمية القانون الدولى والتفاوض والمصالحة، ولكنه يدرك أن التهديد باللجوء للقوة قد يكون ضروريًا لدعمها. ونادرًا ما تعتمد التعددية مقولة «إما كل شىء أو لا شىء». فستكون هناك بالضرورة مناسبات تجتمع فيها بلدان العالم فى الرأى. وعلى الاتحاد الأوربى أن يفسح المجال "للثنائية القائمة على مبادئ" - وهى مواقف تتدخل فيها دولة أو أكثر من دوله الأعضاء وتلقى مساندة الاتحاد كله (كبريطانيا فى سييراليون فى سنة ٢٠٠٠ على سبيل المثال).

هذا الرأى لا يعنى أن الاتحاد الأوربى يجب أن يمثل أحد عناصر توازن جديد للقوى بين عناصر متساوية فى تأثيرها. فالاتحاد الأوربى ليس دولة قومية، وليس الغرض منه أن يمثل ثقلاً مقابلاً للولايات المتحدة أو غيرها من القوى أو تكتلات القوى. بل يمثل طليعة نظام حكم دولى تقتدى به من حيث المبدأ مناطق أخرى من العالم أو تتعلم منه أينما وقعت أخطاء.

لا بد أن تكون للاتحاد الأوربي قدرة عسكرية، وهذه من المسائل التى ظلت متعثرة إلى حد ما على الرغم من المساعى المتكررة. والاتحاد الأوربى لديه من الجنود المسلحين أكثر مما لدى الولايات المتحدة، ولكنه متخلف عنها إلى حد كبير من حيث القدرة التقنية. ومنذ إطلاق "مبادرة قدرات حلف شمال الأطلنطى الدفاعية" فى أواخر التسعينيات بذلت سلسلة محاولات لتطوير قدرات أوربا الدفاعية. وفى نزاع كوسوفا وقف الجيش الأمريكى على ضعف دول الاتحاد الأوربى فى الهجوم والتعبئة والتخابر والتحكم والاتصال.[١] وحينئذ علق النائب الأمريكى جيسى هيلمز بأن الاتحاد الأوربى «عجز عن القتال لينجو بنفسه من كيس ورقى مبلل».

وأجريت بعض التعديلات الناجحة، والتزمت حكومات دول الاتحاد الأوربى الخمس عشرة فى سنة ١٩٩٩ بتوفير قوة جماعية يمكن نشرها فى أراض خارج الاتحاد الأوربى فى غضون ستين يومًا، ويمكن دعمها لمدة اثنى عشر شهرًا. وفى ٢٠٠٤ ألحق بهذه المبادرة (التى لم تنفذ بعد) اقتراح بإنشاء "مجموعات قتالية" قادرة على الانتشار السريع والمدعم تضم كل منها ١٢٠٠-١٥٠٠ جندى.[٢] وفى

(1) Hans-Christian Hagman, European Crisis Management and Defence. Oxford: Oxford University Press, 2002.

(2) William Wallace, Is There a European Approach to War? London: European Foreign Policy Unit Working Paper, March 2005.

٢٠٠٣-٢٠٠٤ نشر خارج الاتحاد الأوربى ما بين ٦٠ و ٧٠ ألف جندى أوربى غير نظرائهم المشاركين فى حلف شمال الأطلنطى.

كانت الإستراتيجية الأمنية الأوربية التى وضعها الممثل الأعلى للسياسة الخارجية خافيير سولانا فى ٢٠٠٣ وثيقة مهمة، وكانت أول محاولة منظمة لتحديد الأخطار التى يواجهها الاتحاد الأوربى فى عالم ما بعد ١٩٨٩. واعترفت الوثيقة بالمستويات الجديدة للاعتماد المتبادل للمجتمع العالمى وحددت التهديدات الكبرى التى يتعرض لها أمن الاتحاد الأوربى: إرهاب بأسلوب جديد، انتشار نووى، نزاعات إقليمية، فشل دول، جريمة دولية.[١] وكان هناك اعتراف صريح بالحاجة أحيانًا للقوة المسلحة للتعامل مع هذه المشكلات إلى جانب غيرها من الإستراتيجيات.

ولكنها قصرت عن اتخاذ موقف مؤثر من المشكلات الجديدة ودور القوة فى مواجهتها. فالتأكيد على حفظ السلم وبناء الدول كلها أمور طيبة، ولكنها لا تكفى إن لم تكن هناك قوة تحفظ السلم بينما البناء ماضٍ فى طريقه. ولا يزال تعليق كاجان اللاذع بأن الأمريكيين يغسلون الصحون والأوربيين يجففونها يصيب كبد الحقيقة. (وهناك رواية أخرى له هى أن الولايات المتحدة "تحطم الباب" والاتحاد الأوربى "ينظف البيت".)[٢]

---

(١) للاطلاع على تحليل مفصل انظر **François Heisbourg, 'The "European security strategy": Is it for real?', ESF Working Paper No. 14, 2003**

(2) François Heisbourg, 'The "European security strategy is not a scecurity strategy"', in Steven Everts et al., A European Way of War. London: Centre for European Reform, 2004.

هذا الوضع لا يقل تقلبًا عن وضع النموذج الاجتماعى الأوربى الذى يرتبط به ارتباطًا وثيقًا. كانت أوربا قبل ١٩٨٩ منطقة محمية قادرة على تكريس جهدها لتنميتها الاجتماعية-الاقتصادية؛ والعادات الراسخة لا تزول بسهولة. وتقوم سياسة أوربا الخارجية فى جزء كبير منها على التوسعة وجذب الدول المجاورة لعضويتها. وسبق أن قلنا إن هذا التوجه استنفد أغراضه. ونحن بحاجة للنسخة المقابلة لجدول أعمال لشبونة للسياسة الخارجية؛ وهذه يجب ترجمتها إلى لغة يفهمها عامة الناس.

هل يمكن للاتحاد الأوربى أن يرسم سياسة خارجية متماسكة ومتكاملة؟ تميل الدول الأعضاء لحماية استقلالها فى التصرف فى هذا المجال قدر حمايته فيما يتصل بالضرائب والرعاية الاجتماعية. ولكن لو طرأت تغيرات فى حوكمة الاتحاد الأوربى فلنا أن نتصور سياسة خارجية أكثر فعالية مما اتبع الاتحاد حتى الآن. فلا يرجح أن تتكرر الانقسامات التى نشأت حول حرب العراق فى أغلب مجالات السياسة الخارجية التى يجب أن يواجهها الاتحاد الأوربى. وليست للاتحاد سلطة اتحادية تَجبّ القرارات الجماعية أو الفردية لدولها الأعضاء؛ لكن هذا الوضع قد يمثل مصدر قوة بقدر ما يمثل مشكلة. فقد يحول دون اتخاذ قرار متعجل فى مواقف الأزمات، إلا أن الحاجة للإجماع قد تحمى أيضًا من أية مغامرات غير مسؤولة.

أما مد دور الاتحاد الأوربى فى العالم فلا بد أن يحد مما يمكن وصفه بالنفاق الأوربى، وهى ظاهرة سائدة بشكل مزعج حاليًا. وهناك ما لا يقل عن ثلاثة مجالات يتضح فيها ذلك للمراقبين من الخارج على الأقل إن لم يكن واضحًا للأوربيين أنفسهم بشكل دائم. يتعلق أحدها باستعداد الأوربيين (كما يشير كاجان)

للاحتماء بالقوة العسكرية الأمريكية، وفى الوقت نفسه لتعنيف الأمريكيين حين يخفقون. وتُتهم نظم الرعاية الاجتماعية الأوربية بإحجام الناخبين القوميين عن الاستثمار فى تحديث قواتهم المسلحة ونظم تسليحها.

والمجال الثانى فشل الدول الأوربية فى إعادة قراءة ماضيها الاستعمارى لا سيما فى ضوء تنوعها الثقافى المكتشف حديثًا. وكان الأوربيون هم المعتدون فى المجتمع العالمى لمدة طويلة. والحديث عن قيم أوربية قد يكون حديثًا أجوف فى بقاع أقل تطورًا فى العالم لا تزال تناضل بقايا الاستعمار الطويلة الأمد. وعندما كانت الديمقراطية ناشئة فى أوربا وظلت كذلك حتى الستينيات أنكرت على الرعايا الاستعماريين.

كانت أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا مقسمة بشكل تعسفى من قبل القوى الاستعمارية الأوربية. وكثير مما تعانيه هذه المناطق من مصاعب حاليا ناجم عن هذا الإرث الذى حلت محله الحرب الباردة بشكل متواصل. والمعارك بين القوتين العظميين كانت تخاض بالوكالة فى هذه البقاع من العالم. وسيعتمد مستقبل أوربا إلى حد كبير على قدراتها على بناء مجتمعات تعددية ومكافحة العنصرية. ولا نقترح فى هذا المقام أن تقدم الدول الاستعمارية السابقة اعتذارات علنية عن ماضيها. لكن الترويج لقيم أوربا اليوم لن ينجح إلا إذا واكبه قبول واقعى للجانب القبيح من نزعة المغامرة الأوربية. وكما يقول كريس باتن علينا أن نتجنب الانسياق وراء «القادة الذين يرون أننا نجلس على مستوى أخلاقى أعلى فى أوربا ... نعمل بكل ارتياح على نسيان غرف الغاز ومعسكرات الاعتقال وتراثنا المسيحى من معاداة السامية وبغض الإسلام».[١]

---

(1) Chris Patten, Not Quite the Diplomat. London: Allen Lane, 2005.

وأخيرًا فالنفاق حيال العالم النامى يتضح فى حمائية أوربا الزراعية ومواقفها المترددة من التغيير. والاتحاد الأوربى يرغب فى أن يكون قوة كبرى فى مساعدة المناطق الفقيرة فى العالم على النمو. إلا أن استمرار سياسة الحماية الزراعية، وعلى الرغم من الامتيازات التى منحت لمنتجى العالم الثالث ترسل رسالة مختلفة.

فرضيتى الأخيرة: على خلاف الظاهر هناك فرصة لأوربا الآن؛ فرصة لإعادة الشحن اقتصاديًا ولأن تكون فى طليعة التغيير. والمشروع الأوربى تهاوى فى نظر الكثيرين حتى أن بعضا من أخلص أنصاره تساورهم الشكوك أو يعيدون النظر فيه. ويقول أحد هؤلاء إنه ظل لسنوات متفائلاً بشأن مستقبل الاتحاد الأوربى ولاحظ كيف جذب الاهتمام حول العالم، إلا أن «هذه الثقة بدأت تهتز فى داخلى ... فالسحب تتجمع وربما كانت عاصفة». والجهد الأوربى اليوم «يفتقر إلى الحماس».[1]

وذهب غيره إلى أبعد من ذلك. فيرى المؤرخ نيال فيرجوسون مثلاً أن الاتحاد الأوربى «كيان على شفا الانهيار بل ربما على شفا الدمار». وهو لن يختفى على المدى القصير، بل قد يخفت ويتلاشى. وهو فى رأيه ما حدث مع تنظيمات مثل "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" التى صارت اليوم هيئة للتحليل والتقارير الاقتصادية، ولكنها كانت ذات يوم نموذجًا لإعادة بناء أوربا عقب خطة مارشال للمعونات. وقد يصبح الاتحاد الأوربى ذات يوم «مجرد إدارة متواضعة

---

(1) Pascal Lamy, Towards World Democracy. London: Policy Network, 2005, pp. 27 and 31.

لجمع البيانات لها مكاتب وثيرة ومهمة فى مدينة بروكسل أو غيرهـــا».[1] ويـــرى فيرجوسون أن كم المشكلات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية التى يواجهها هائل.

هذه المشكلات حقيقية. وكما قال ماركس ذات مرة عن الرأسمالية فقد ينهار الاتحاد الأوربى تحت وطأة تناقضاته. والرأسمالية لم تتداع، بل دخلت فى أطـــوار جديدة. وقد يمر الاتحاد الأوربى بحالة مماثلة نظرًا لأنه كان وسيظل حريصًا على الإصلاح. والعامل الأهم الذى يعيد الشرعية للاتحـــاد الأوربـــى إعـــادة صـــياغة النموذج الاجتماعى كما ورد فى كتابنا هذا. وهى مهمة مستحيلة بكل المقاييس كما حاولنا أن نبين أيضا. ودول الاتحاد الأوربى الأكثر تطورًا لديها من حيث المبـــدأ مميزات تنافسية عديدة على الساحة العالمية الجديدة. وكثيرًا ما يقـــال إن الاتحـــاد الأوربى من نواتج النخبة ولم يأت بإرادة الناس. ونحن نختلف مـــع هـــذا الـــرأى، فالاتحاد الأوربى أنشأته أو صدقت عليه حكومات منتخبـــة ديمقراطيـــا وبـــصورة تراكمية. وبينا أنه بدلاً من الانقلاب على النخب هناك شىء آخر يحـــدث. وهـــذا الشىء مسار تطور ينطوى على استمرارية – بعد ١٩٨٩ – حين بدأ التمزق.

---

(1) Niall Ferguson, 'The end of Europe?', American Enterprise Institute Bradley Lecture, Washington, 1 March 2004, p. 2.

ملحق

رسالة مفتوحة عن مستقبل أوربا

هذه الرسالة التى دونها أولريك بك نشرت فى أكثر من ثلاثين صحيفة فى بلدان الاتحاد الأوربى وغيره على مدى ثلاثة أسابيع فى يونيه ٢٠٠٥. وهى بمعنى من المعانى تضاهى رسالة يورغن هابرماس وجاك ديريدا التى استهللنا بها كتابنا هذا. وأثارت نقاشًا حادًا كرسالتهما.

إن الدستور الأوربى المقترح ميت. والشعبان الفرنسى والهولندى عبرا عن رأيهما. ولكن أية مشاعر كانت وراء رفضهما؟ خليط من الأفكار والأحاسيس ربما: «أغيثونا، فنحن لم نعد نفهم أوربا»؛ «أين حدود أوربا؟»؛ «أوربا لا تفيدنا بدرجة كافية»؛ «نمط حياتنا تغير».

مات الدستور. يحيا ... ! يحيا ماذا؟ هذا شىء يقرره الأوربيون. ولا ينبغى أن نسمح للمتشككين الأوربيين أن يحددوا الأولويات. علينا أن نتصرف ونتعامل مع الرفض بطريقة إيجابية وبناءة.

يعد الاتحاد الأوربى التجربة الأكثر أصالة والأنجح فى بناء المؤسسات السياسية منذ الحرب العالمية الثانية. إذ أعاد توحيد أوربا بعد سقوط سور برلين، وبلغ بالتحول السياسى مبلغًا بعيدًا طال أوكرانيا وتركيا، لا بالجيوش كما حدث فى الماضى، بل بسبل سلمية. وبابتكاراته الاقتصادية لعب دورًا فى تحقيق الرخاء للملايين وإن كان مستوى نموه محبطًا فى الآونة الأخيرة. وأعان إحدى أفقر بلدان

أوربا وهى أيرلنده على الوصول إلى مصاف أغناها. وكان له دور حيوى فى تحقيق الديمقراطية فى إسبانيا والبرتغال واليونان، وهى بلدان كانت ترزح تحت حكم نظم استبدادية.

يقول أنصار الاتحاد الأوربى دائمًا إن الاتحاد حافظ على السلم فى أوربا لأكثر من خمسين سنة. وهذا ادعاء مشكوك فى صحته. فحلف شمال الأطلنطى ووجود الأمريكيين كانا العامل الأهم. لكن ما حققه الاتحاد أعمق؛ إذ قلب المؤثرات الخبيثة فى تاريخ أوربا – القومية والنزعة الاستعمارية وروح المغامرة العسكرية – رأسًا على عقب؛ وأنشأ أو دعم مؤسسات – كالمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان – تدين بل تسن التشريعات ضد الفظائع التى تصم ماضى أوربا نفسه.

ليس ما يزعج الناس فشل الاتحاد الأوربى، بل نجاحه. فإعادة توحيد غرب أوربا وشرقها كان حلمًا مستحيلاً منذ عشرين سنة. ولكن حتى فى الدول الأعضاء الجديدة يتساءل الناس: «إلام ينتهى كل هذا؟» هذه المشاعر تدفع إلى عودة وجدانية لحمى الدولة الآمن. وإذا ألغى الاتحاد الأوربى فجأة، فإن الناس سيشعرون بدرجة أقل من الأمن فى هوياتهم القومية والثقافية. ولنقل مثلاً إن المتشككين الأوربيين فى بريطانيا نجحوا وانفصلت بلادهم عن الاتحاد الأوربى. هل سيساور البريطانيين إحساس أوضح بالهوية؟ هل سيتمتعون بقدر من السيادة أكبر فى إدارة شؤونهم؟

لا هى الإجابة عن كلا السؤالين. سيواصل الإسكتلنديون والويلزيون تطلعهم إلى الاتحاد الأوربى بكل تأكيد بما قد يفضى إلى تفكك المملكة المتحدة. وستفقد بريطانيا – أو إنجلترا – سيادتها ولن تكسبها لو كانت السيادة تعنى القدرة الحقيقية على التأثير فى العالم. فكثير من القضايا والمشكلات تفوق طاقة الدولة القومية ولا مجال لحلها ضمن حدود الدولة القومية.

المفارقة أن التفكير القومى أو الانعزالى فى العالم المعاصر قد يكون ألد أعداء الدولة ومصالحها. والاتحاد الأوربى ساحة يمكن فيها مبادلة السيادة بالقوة الحقيقية وتغذية الثقافات القومية وتحسين النجاح الاقتصادى. والاتحاد الأوربى فى موضع أفضل لخدمة المصالح القومية بدرجة تفوق ما قد تفعله الدول فرادى فى التجارة والهجرة والقانون والتنظيم والبيئة والدفاع والعديد من المجالات الأخرى.

لنفكر فى الاتحاد الأوربى لا باعتباره "دولة غير مبتسرة" أو "ولاية اتحادية غير مكتملة"، بل بوصفه شكلاً جديدًا من المشروع العالمى. فالناس يخشون من نشأة دولة عظمى فدرالية محتملة، وهم على حق فى ذلك. وأوربا الناهضة لا تنشأ على ركام الدول. فبقاء الدولة شرط لظهور أوربا العالمية؛ والعكس صحيح اليوم أيضًا ولأسباب ذكرت لتوها. فعملية الاندماج الأوربى تمت لمدة طويلة من خلال استبعاد الاختلاف. لكن الوحدة تختلف عن التماثل. والتنوع ليس المشكلة من منظور عالمى، بل هو الحل.

عقب رفض الدستور يبدو مستقبل الاتحاد الأوربى بلا ملامح وغير مؤكد. ولكن لا ينبغى أن يكون الحال كذلك. فعلى أنصار أوربا أن يطرحوا على أنفسهم ثلاثة أسئلة: هل نريد أوربا التى تدافع عن قيمها فى العالم؟ هل نريد أوربا القوية اقتصاديًا؟ هل نريد أوربا النزيهة والعادلة اجتماعيًا؟ وهى أسئلة إلى البلاغة أقرب، لأن كل من يتمنى النجاح للاتحاد الأوربى لا بد أن يرد بالإيجاب على ثلاثتها جميعًا.

هناك نتائج ملموسة عديدة تترتب على ذلك. فلو أريد لأوربا أن تُسمع وتقوَّم على الساحة العالمية فلا مجال لأن نعلن فجأة نهاية التوسعة، ولا أن ندَع نظام الاتحاد الأوربى فى الحوكمة على حاله. فالاتحاد وسيلة للارتقاء بنشر السلم والديمقراطية والأسواق المفتوحة. ولا أمل فى استقرار البلقان مثلاً لو انقطع الأمل

فى انضمامه للاتحاد الأوربى. واندلاع نزاع جديد فيه سيكون كارثة. وسيخسر الاتحاد الأوربى نفوذًا هائلاً من الناحية الجغرافية-السياسية لو قرر عدم ضم تركيا.

هناك اعتبارات مماثلة تنطبق على الحوكمة. فلا سبيل لأن يلعب الاتحاد الأوربى دورًا عالميًا مؤثرًا بدون المزيد من التجديد السياسى. ولا بد من استمرار اقتراحى إصلاح قيادة المجلس وإقرار وزير خارجية واحد للاتحاد الأوربى. ولا بد من وسيلة أكثر فعالية لاتخاذ القرار من النهج البطىء المتبقى من اتفاقيات نيس. والاقتراحات الواردة فى الدستور بالتشاور مع المجالس النيابية القومية قبل إقرار سياسات الاتحاد الأوربى تعتبر ديمقراطية ومعقولة.

والنفوذ السياسى والدبلوماسى يعكس الوزن الاقتصادى دائمًا. وهنا يجب على أنصار أوربا أن يحثوا المفوضية وقادة الدول الأعضاء على التصرف. ونحن نعلم أن أصوات الناخبين الرافضة فى فرنسا وهولندا دافعها هموم اجتماعية واقتصادية - وهى هموم تحولت إلى المخاوف المشار إليها آنفًا. وعلى الرغم من نجاحاته الأخرى فأداء الاتحاد الأوربى على الصعيد الاقتصادى ليس جيدًا بما يكفى. فمستويات النمو فيه أقل من مثيلتها فى الولايات المتحدة بكثير، فضلاً عن دول أقل تطورًا كالهند والصين.

لا بد لأوربا أن تتهيأ للتغيير. ولكن إلى جانب الإصلاح لا بد أن يحتفظ الأوربيون باهتمامهم بالعدل الاجتماعى بل أن يعمقوه. وقد دعا رئيس الوزراء البريطانى طونى بلير لحوار على مستوى أوربا حول هذا الموضوع. ونرى أنه أصاب فى ذلك. فهناك دول حققت نجاحًا مشهودًا فى ربط النمو الاقتصادى

بمستويات عالية من الحماية الاجتماعية والمساواة، لا سيما فى دول شمال أوربـــا. فلنر ما يمكن لبقية أوربا أن تتعلم منها ومن غيرها من الدول الناجحة حول العالم.

إن رفض الدستور يسمح للأوربيين بمواجهـــة بعــض الحقــائق الأساســية والتعامل معها. وقد يمثل الاتحاد الأوربى عنصر تأثير كبير على الساحة العالميـــة فى القرن الحالى. وهذا ما يرنو إليه أنصار أوربا.

مسرد مصطلحات

activism	الفاعليّة
ageism	التحيُّز ضِد كبار السِّنّ
ageism	التمييز العُمرىّ (التحيُّز ضِد المُسنِّين)
corporatism	المركزيّة النقابيّة
cultural pluralism	التعدُّديّة الثقافيّة
cutting-edge	حديث، عصرىّ
employability	القُدرة على العمل
EMU (European Monetary Union)	الاتحاد النَّقدىّ الأوربىّ
European Social Model (ESM)	النموذج الاجتماعى الأوربى
fossil fuel	الوقود الأحفورىّ
hospital)~Foundation (	وَقف (مُستَشفى ~)
full-time work	العمل المتفرِّغ
information and communication technology (ICT)	تقنية المعلومات والاتصالات
inheritance tax	ضريبة التّركات

inter vivos	الهديَّة تُقدَّم فى حياة مانحها ولا تُرَدّ
inter-governmentalism	التعاون البَينىّ
interventionism	مَبدأ التدخُّل
macroeconomic	الاقتصادىّ الكلىّ
monocultural	أحادىّ الثقافة
multiculturalism	تعدُّد الثقافات
outsourcing	الاستعانة بمصادِر خارجيَّة
part-time	غَير مُتفرِّغ
peer pressure	الضغط الجَمعىّ (ضَغط الجماعة على الفَرد حتى يَنصاع)
philanthropy	البِرّ
populism	الشعبويَّة
protectionism	فَرض الحماية
recyclable	قابل للتدوير
secondary economy	الاقتصاد الفَرعىّ
Single Market	السوق الموَحَّدة
social dumping	الإغراق الاجتماعىّ

social welfare	التكافل الاجتماعيّ
supply-side policy	سياسة أولَويَّة العَرْض
supranational	فَوق-قَوميّ
tax break	الإعفاء الضَريبيّ
typology	تَصنيف
VAT (Value Additional Tax)	ضَريبة القيمة المُضافة
welfare	الرَّفاه؛ الرِّعاية الاجتماعيَّة
welfare state	دَولة الرَّفاه

المؤلف فى سطور:

أنطونى جيدنز

هو المدير السابق لـــ "مركز تحليل الإقصاء الاجتمـــاعى" (LSE) وزميـــل كلية كينج بجامعة كامبريدج.

كتب للمؤلف:

- capitalism and modern social theory 1971.
- New Pules of socialegical method. 1976.
- Emile Durkbcim. 1978.
- Sociology, 1988.
- Beyond left and right .1994.

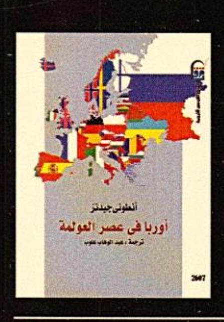
المترجم فى سطور:

د. عبد الوهاب علوب

أستاذ مساعد اللغة الفارسية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميشيجن (آن آربر) وله عديد من المؤلفات فى تخصصه وعدد وافر من الترجمات عن الإنجليزية والفارسية والطاجيكية. ومن أبرز مؤلفاته "الأدب الفارسى الحديث والمعاصر"؛ "المسرح الإيرانى"؛ معجم "الواعد" (فارسى-عربى)؛ معجم "الفارس" (عربى-فارسى)؛ "معجم ألفاظ التراث" (إنجليزى-عربى-إنجليزى). ومن ترجماته عن الإنجليزية "نهاية العالم"؛ "إنجيل أمريكا"؛ "ديانة الساميين"؛ "العمارة الإسلامية فى مصر"؛ "الإسلام فى البلقان"؛ "ثقافة العولمة"؛ "فعل القراءة"؛ "السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية"؛ "قصة الثورة الإيرانية"؛ "أسفار العهد القديم فى التاريخ"؛ "مصادر دراسة التاريخ الإسلامى"؛ "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين"؛ "القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠"؛ "نون والقلم"؛ "تاريخ المغول"؛ وعن الفارسية "أسمار الببغاء"؛ "تاريخ الجزيرة العربية والإسلام"؛ "حكايات إيرانية"؛ وعن الطاجيكية "الطاجيك فى مرآة التاريخ" وغير ذلك.

التصحيح اللغوى: **نهلة فيصل**

الإشـــراف الفنى: **حسن كامل**



إن نموذج أوروبا الاجتماعى – أى منظومة الرعاية والحماية الاجتماعية فيها – يعتبر فى رأى الكثيرين درة التاج. فهو ما يساعد على إعطاء المجتمعات الأوروبية سماتها المميزة من التماسك الاجتماعى ورعاية الضعفاء. إلا أن هذا النموذج الاجتماعى تعرض لضغوط بالغة فى عديد من دول الاتحاد الأوروبى فى السنوات الأخيرة، فظلت البطالة مثلاً على ارتفاع معدلها. وضاعفت التوترات الناتجة عن السخط على المشروع الأوروبى برمته، وبلغ ذروته فى رفض دستور أوروبا الجديد المقترح.

إذن فإصلاح النموذج الاجتماعى أمر ملح، ولا بد أن يواكبه سعى لتنشيط النمو الاقتصادى. ويمكن للعناصر الأضعف فى أوروبا فى السنوات القليلة الماضية أن تتعلم الكثير من الدول التى تعاملت بشكل أكثر فعالية. ولكن لا بد من إدخال تغييرات جذرية فى مواجهة تأثير العولمة وتنامى التنوع الثقافى وتغير التركيبة السكانية. ويرى المؤلف أن دولة الرفاه التقليدية تحتاج لإعادة نظر. ولا بد من إدخال تغيير نمط الحياة فى قلب ما تعنيه كلمة "رفاه". كما يجب ربط قضايا البيئة بشكل مباشر بسائر التزامات المواطنة. وهذه التغييرات لا بد أن تتم فى توقيت واحد مع تطوير موقف أوروبا التنافسى.

وهذا الكتاب بما يمتاز به من أصالة وجدة لا يقل فى مستواه عن "وراء اليمين واليسار" و "الطريق الثالث" وغيرهما من أعمال أنطونى جيدنز التى ساعدت على إعادة صوغ الفكر الاجتماعى والسياسى فى العقود الأخيرة.